كتاب

أمالي ابن الحاجب

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب

٥٧٠ - ٦٤٦ هـ

دراسة وتحقيق
الدكتور فخر صالح سليمان قداره
الأستاذ المساعد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
فرع القصيم

الجزء الأول

Printed in Lebanon

دار عمار
عمان - الأردن

دار الجيل
بيروت - لبنان


كتاب
أمالي ابن الحاجب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. وبعد: فإن صعوبة الدراسات اللغوية وما تتطلبه من عناء وتعب وصبر جعلت الطلاب والباحثين يتجهون إلى دراسات أقل صعوبة منها. ولكن رغبتي في دراسة النحو جعلتني أفضلها على غيرها من الدراسات.

ولقد يسر الله لي اجتياز التجربة الأولى في هذه الدراسات عندما حصلت على درجة (الماجستير) في النحو من كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر. وكان عنوان البحث (التوكيد في القرآن الكـريم). ولقد رأيت لـزاماً عليَّ السيـر في طريق التحصيل العلمي لعلي أستفيد وأفيد. عند ذلك بدأت أفكر في اختيار موضوع البحث للحصول على درجة العالمية (الـدكتوراه). وبعـد تفكير دقيق وبحث متواصل رأيت من المفيد إحياء نص قديم. فعزمت على اختيار إحدى المخطوطات للقيام بتحقيقها. ولا شك أن إخراج كتـاب من ظلمات جـدران المكتبات ووضعه بين أيدي الطلاب والباحثين يعد عملاً عظيماً ونافعا. كما أنه لا سبيل إلى التجديد في الدراسات النحوية والصرفيـة إلا بالاطـلاع على آثار القدماء ودراستها دراسة واعية، وذلك من أجل الوقوف على الأصول التي أقاموا عليها عملهم العلمي وبنوا عليها مناهجهم التي ساروا عليها في دراسة المسائل النحوية والصرفية واللغوية.

وبعد بحث طويل هداني الله إلى مخطوطة لعالم مشهور عاش خلال القرنين السادس والسابع الهجريين متنقلاً بين مصر والشام هو الإمام أبو عمرو عثمان بن الحاجب، وهذه المخطوطة هي كتابه: (الأمالي).

إن مصر والشام شهدا خلال هذين القرنين نشاطاً ثقافياً واسعاً نظراً لهجرة العلماء من الشرق والغرب إليهما. وابن الحاجب عاش في هذا الجو الثقافي واكتسب من العقول المهاجرة والمستقرة علوماً مختلفة جعلت منه قارئاً وأصولياً ونحويا. وقد طبقت شهرته الآفاق بما ألفه من كتب عظيمة في علوم شتى كالكافية والشافية والأمالي، ومختصر الفروع، وغيرها.

وكتاب الأمالي الذي اخترته موضوعاً للتحقيق هو مجلد ضخم. ذكره وأطراه بالمدح كلُّ من ترجم لابن الحاجب. ولقد تجلت في هذا الكتاب براعة ابن الحاجب في النحو والفقه والقراءات والأصول. ومما يدل على أهميته وقيمته أن كثيراً من العلماء قد اطلعوا عليه وأفادوا منه، ومن هؤلاء السيوطي والبغدادي وابن هشام وغيرهم.

وقبل أن أقرر نهائياً تسجيل هذا الموضوع للقيام بتحقيقه ذهبت إلى مكتبة دار الكتب المصرية، حيث توجد نسخة قيمة من هذا الكتاب. وبعد أن اطلعت عليها زادت رغبتي في تحقيقه، حيث وجدته سفراً عظيماً يحتوي على مسائل نافعة وفوائد جمة.

وبعون الله وتوفيقه فقد ذللت جميع الصعوبات التي واجهتني في التحقيق، ومنها حجم المخطوطة الكبير، وكثرة النسخ وتفرقها في مكتبات العالم.

ولقد أعطيت الموضوع كل ما في وسعي، وبذلت قصارى جهدي، كي يأتي البحث محققاً للهدف المطلوب.

وقسمت الموضوع إلى قسمين: الدراسة والتحقيق. أما القسم الأول وهو الدراسة فقد جعلته ثلاثة فصول، خصصت الأول منها للحديث عن صاحب الكتاب، تحدثت فيه عن عصره، نسبه ونشأته، أخلاقه وشخصيته، عقيدته وثقافته، مذهبه النحوي، شعره، شيوخه، تلاميذه، آثاره. وجعلت الفصل الثاني للحديث عن كتاب (الأمالي)، صدَّرته بتمهيد، تكلمت بعده عن نسبة الكتاب وعنوانه، زمن تأليفه ومكانه، مصادره، أسلوبه، أقسامه، أهميته وقيمته، وصف النسخ. أما الفصل الثالث فقد خصصته للحديث عن ابن الحاجب في كتابه الأمالي، تحدثت فيه عن أهم القضايا النحوية التي اشتمل عليها هذا الكتاب، وموقف ابن الحاجب من النحاة، وموقفه من الشواهد، والآراء التي خالف فيها جمهور النحاة، ومآخذ عليه في كتابه الأمالي. وأنهيت الدراسة بالمنهج الذي سرت عليه في التحقيق.

وأما القسم الثاني من البحث فقد اشتمل على تحقيق الكتاب وإخراجه بصورة واضحة صحيحة. وقد حاولت جهدي المحافظة على صورة النص كما وضعها المؤلف ولم أتدخل فيه إلا بتصحيح خطأ نحوي أو إملائي، أو زيادة كلمة مني أو من النسخ الأخرى بعد التأكد أنها ساقطة من الأصل، والإشارة إليها في الهامش بعد حصرها بين قوسين معقوفين. وأنهيت هذا القسم بخاتمة تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها وفهارس فنية للآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأعلام والمصادر والموضوعات.

وبعد: فإني أحمد الله الذي أمدني بالعون والصبر، وأسأله أن يغفر لي أخطائي وأن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه إنه نعم المولى ونعم النصير.

المحقق
فخر صالح سليمان قداره



القسم الأول
الدراســة

الفصل الأول

ابن الحاجب ٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

١ ـ عصــــره .
٢ ـ نسبه ونشأته .
٣ ـ أخلاقه وشخصيته .
٤ ـ عقيدته وثقافته .
٥ ـ مذهبه النحوي .
٦ ـ شعــره .
٧ ـ شيوخــه .
٨ ـ تلاميــذه .
٩ ـ آثــاره .

عصره

ولد عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب في العام الـذي أحكم فيه صلاح الدين الأيوبي سيطرته على الديار المصرية بعد قضائـه على الفتن التي أشعلها جماعة من السودان والأعراب في مدينتي أسوان وطود بزعامة رجل يدعى الكنز[١].

وقد توجه صلاح الدين بعد ذلك إلى دمشق فانتزعها من أيدي الزنكيين. وبعدها صار سيد الموقف في مصر والشام. ولذا فإن عام (٥٧٠ هـ) الذي ولد فيه ابن الحاجب يعدّ عام إقامة دولة الأيوبيين. وقد استطاع صلاح الدين الأيوبي أن يقهر الصليبيين في عدة مواقع وأن يحرر أجزاء كثيرة من فلسطين كانت خاضعة لهم. وقد استمرت الحرب بينه وبينهم حتى وفاته سنة (٥٨٩ هـ). وبعد وفاته اضطربت الأمور إذ تنازع أبناؤه الأقاليم واختلفوا فيما بينهم، فكان صراعهم هذا نكبة على البلاد حيث انتشرت الأوبئة والمجاعات[٢].

وبالرغم من ذلك فإننا نجد أن الحكام كانوا يكثرون من إنشاء المدارس

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير ١١/٤١،٤ (دار صادر. بيروت).
(٢) الخطط المقريزية ٢/٢٣٥ (دار صادر . بيروت).

التي تدرس فيها مختلف علوم الدين والعربية، لكن المذهبية كانت الطابع المميز لهذه المدارس.

كذلك نجد العناية الواسعة بالقرآن الكريم. وكان كثير من القراء لا يكتفي بتلقي القرآن عن شيخه ثم إقرائه تلاميذه، وإنما كان يضيف إليه مواد أخرى كان أكثرها في الفقه والنحو، أو يتجه بها اتجاهاً أدبياً[1]. وربما تعددت جوانب ثقافة القارىء في فروع العلوم المختلفة. ولهذا كان في مصر والشام علماء مشهورون في النحو واللغة والقراءات والتفسير والحديث والأدب والبلاغة. ولكن نرى الناس قد شغلوا بالقراءات زمناً طويلاً لصلتها القوية بالقرآن الكريم، وكانت هذه القراءات مفتاح الدرس النحوي في العصر الأيوبي في مصر والشام.

وعلماء النحو في مصر والشام في تلك الفترة لم تكن لهم مذاهب جديدة في النحو، إنما انكبوا على دراسة آراء المتقدمين وإحياء تراثهم وترجيح بعض الآراء. لذا فإننا نرى أن الدراسات النحوية في مصر والشام كان يغشاها الأسلوب التعليمي في الدرس النحوي، الأسلوب الذي كان من مظاهره أن أقدم النحاة على وضع المتون المختصرة والمنظومات ثم شرحها والتعليق عليها. وقد ظهرت عناية النحويين بوجه خاص بكتاب المفصل للزمخشري فشرحه ابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب وغيرهم.

وكانت اتجاهات النحو في مصر والشام تتجه إلى وجهتين[2]:

---

(١) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية لأحمد بدوي ص ٩٣ (دار نهضة مصر للطباعة والنشر).

(٢) القرآن وأثره في الدراسات النحوية. عبد العال سالم مكرم ص ١٧٩ (دار المعارف).

الأولـــى:

وجهة متأثرة بالنحو البصري بمقاييسه وأصوله وعلله وفروعه، وهذه يمثلها ابن الحاجب وأبو حيان الأندلسي.

الثانيـــة:

وجهة لا تنكر النحو البصري، ولا تنكر النحو الكوفي لكنها مع ذلك لا تنكر نفسها ولا تنكر أن لها رأياً في هذه المشكلات، ويمثل هذه الوجهة ابن مالك وابن هشام.

إلى جانب هذا فإن المنطقة شهدت حركة من التأليف والنشر لم تكن في أية منطقة أخرى من العالم الإسلامي. وقد شملت هذه الحركة مختلف العلوم كالهندسة والطب والجغرافية والفقه والتفسير والنحو والأصول، وألفت فيها مؤلفات قيمة أفادت المكتبة العربية[1].

في هذه البيئة العلمية الواسعة المملوءة بمختلف العلوم نشأ ابن الحاجب وأخذ مختلف العلوم من علمائها مثل النحو والفقه والأصول والقراءات والمنطق. وألف كتباً كثيرة نالت إعجاب المتأخرين وعكفوا عليها بالشرح والدراسة، وتخرج عليه طلاب أصبحوا بعد ذلك من العلماء المبرزين.

نسبـه ونشأتـه

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدَّويني[2] أبو عمرو جمال

(١) خطط الشام. محمد كرد علي ٤/٤٤ (بيروت).

(٢) نسبه إلى دَوين. وهي بلدة من نواحي أران في آخر حدود أذربيجان. منها ملوك الشام بني أيوب. انظر معجم البلدان ١/٤٩١ (دار صادر - دار بيروت).

الدين بن الحاجب[1]. كان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي، ومن هنا جاءت كنيته. وهو كردي الأصل.

ولد بإسنا من صعيد مصر أواخر عام (٥٧٠ هـ)، ثم انتقل به أبوه إلى القاهرة وهو لا يزال صغيراً، وفيها حفظ القرآن ودرس العلوم المتصلة به. فقرأ القراءات على الغزنوي والشاطبي وسمع الحديث من البوصيري وغيره، وأخذ الفقه عن أبي منصور الأبياري وسواه.

ودخل دمشق فسمع من القاسم بن عساكر، ولازم الاشتغال حتى ضرب

---

(١) انظر ترجمته في:

١ - وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٢٤٨ (تحقيق الدكتور إحسان عباس).
٢ - غاية النهاية لابن الجزري ١/٥٠٨ (عني بنشره: ج. برجستراسر).
٣ - بغية الوعاة للسيوطي ٢/١٣٤ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).
٤ - حسن المحاضرة للسيوطي ١/٤٥٦ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).
٥ - الديباج المذهب لابن فرحون ٢/٨٦ (تحقيق محمد الأحمدي).
٦ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥/٢٣٤ (المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت).
٧ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٠٨ (نقله إلى العربية رمضان عبد التواب. راجع الترجمة السيد يعقوب بكر).
(٨) كشف الظنون لحاجي خليفة ١/١٦١ (المطبعة الإسلامية بطهران).
٩ - هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي ١/٦٥٤ (طهران. المكتبة الإسلامية).
١٠ - الطالع السعيد للأدفوي ص ٣٥٢ (تحقيق سعد محمد حسن).
١١ - البداية والنهاية لابن كثير١٣/١٧٦ (مكتبة المعارف..بيروت).
١٢ - مرآة الجنان لليافعي ٤/١١٤ (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت).
١٣ - تاريخ أبي الفداء ٦/٨١ (دار الكتاب اللبناني .بيروت).
١٤ - مفتاح السعادة .لطاش كبرى زاده ١/١٣٨ (تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور).
١٥ - النجوم الزاهرة لابن تغري بردى ٦/٣٦٠ (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر).

به المثل. وقد برع فيما درسه وأتقنه غاية الإتقان ولا سيما الأصول والعربية. وكان الأغلب عليه علم العربية فإنه برز في النحو حتى صار من كبار رجاله.

وتكرر دخول ابن الحاجب دمشق للاستفادة حيناً وللتدريس بها أحياناً. وآخر ما دخلها سنة (٦١٧ هـ)، إذ أقام بها مدرساً بالجامع الأموي في زاوية المالكية، حيث أقبل عليه الطلبة، وصار شيخاً لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعربية، وقد انتفع به كثير من الناس.

ثم إن ابن الحاجب دافع عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام في إنكاره على الصالح إسماعيل صاحب دمشق سوء سيرته وتقاعسه عن قتال الصليبيين وصلحه معهم، فأمرهما بأن يخرجا من دمشق، فخرجا سنة (٦٣٨ هـ) وعادا معاً إلى مصر. وهناك تصدر بالمدرسة الفاضلية وجلس في موضع شيخه الشاطبي، وقصده الطلبة وأكبوا على الأخذ عنه.

ثم غادر القاهرة قاصداً الإسكندرية للإقامة فيها، إلا أن مدته هناك لم تطل حيث توفي يوم الخميس السادس والعشرين من شوال سنة (٦٤٦ هـ) ودفن في خارج الإسكندرية في المقبرة التي بين المنارة والبلد.

وقد رثاه ابن المنيّر بهذه الأبيات:

ألا أيها المختال في مطرف العمر — هلم إلى قبر الإمام أبي عمرو
ترى العلم والآداب والفضل والتقى — ونيل المنى ،والعزغيبن في قبر
فتدعو له الرحمن دعوة رحمة — يكافأ بها في مثل منزلة القفر

أخلاقه وشخصيتـــه

كانت اخلاق ابن الحاجب نسيجاً فذّاً بين أخلاق العلماء. وقد انـ
هذه الأخلاق ثناء الناس حتى أولئك الذين كانوا يخالفونه في الرأي. فقا
الرجل ثقة حجة متـواضعاً عفيفـاً، كثير الحيـاء، منصفاً، محبـاً للعلـم وأ
محتملاً للأذى صبوراً على البلوى[1]. وكان صدوقاً مخلصاً. وقصة وقوف
صاحب دمشق الصالح إسماعيل تأييـداً لصديقـه العز بن عبـد السـلام ود
السجن معه مما يثير الإعجاب.

ولقد استكمل ابن الحاجب مقومات الشخصية العلمية بما اشتملت
نفسه من العزم والتواضع، وما أدركه عقله من مختلف صنوف المعرفـة
العلم وما استقام به لسانه من الفصاحة والبلاغـة، كل ذلـك جعـل منـه
عظيماً. جاء في الديباج المذهب[2]: «وقـد بالـغ الشيخ تقي الـدين بن
العيد وهو أحد أئمة الشافعية في مدح كتابه (جامـع الأمهات) ثـم قـال:
الدين كان وحيد عصره علماً وفضلاً واطلاعاً».

وتتضح شخصية ابن الحاجب فيما نقله ابن خلكان عنه حيث قـا
«وخالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة
وكان من أحسن خلق الله ذهناً. وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات وسأ
مواضع في العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام».

عقيدتـــه وثقافتـــه

كان ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر والشام في العصـر الأيوبي

---

(١) البداية والنهاية ١٣/١٧٦.
(٢) ٢/٨٦.
(٣) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨.

على مذهب الإمام مالك، وتعمق فيه وفهمه واستوعبه حتى نبغ وبلغ فيه مبلغاً عظيماً، وصار رأساً عند المالكية، بل شيخ المالكية في عصره[1]، وصنف في مـذهبه تصـانيف جليلة لا تزال تعـد من أمهات المـراجع الفقهيـة المعتمـدة وخصوصاً كتابه (جامع الأمهات).

وقـد ألف كتابين في الأصـول حازا شهـرة كبيرة وهمـا: منتهى السـول والأمـل في علمي الأصول والجـدل، ومختصره الـذي كـان مـوضـع عنـايـة الدارسين من طلاب الفقه، قال ابن كثير[2]: «ومختصره في الفقـه من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاش، ومختصره في الأصول استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي».

وكان ابن الحاجب معنياً بالقراءات عناية خاصة تلقاها عن شيوخ القـراء في عصره كالشاطبي وأبي الجود اللخمي والغزنوي وغيرهم.

وكانت هذه الـدراسات العلميـة في الفقه والقـراءات مقدمـة للدراسات العربية في النحو والصرف. وقد وصل في ذلك إلى مرتبة عالية بما وضعه من مصنفات مختلفة في علم العربية ولا سيما مقدمتاه: الكافية والشافية، وأماليه. وقـد أثنى ابن الجـزري على تصـانيفـه فقـال[3]: «ومؤلفـاتـه تنبىء عن فضله كمختصري الأصول والفقه، ومقدمتي النحو والتصريف ولا سيما أماليـه التي يظهر فيها ما أتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور. إلا أنه أعضل فيما ذكره في مختصر الأصـول حين تعـرض للقراءات وأتى بمـا لم يتقدم فيـه غيره». وقـال النعيمي[4]: «واشتغل بالعلم فقرأ القراءات وحرر النحو تحـريراً بليغـاً، وتفقه

---

(١) طبقـات الشـافعيـة للسبكي ٣/٣٦٥ (تحقيق عبـد الفتـاح محمـد الحلو ومحمـود محمـد الطناحي).

(٢) البداية والنهاية ١٣/١٧٦.

(٣) غاية النهاية ١/٥٠٩.

(٤) الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي ٢/٣ (تحقيق جعفر الحسني) .

وساد أهل عصره، وكان رأساً في علوم كثيرة منها: الأصول والفروع والنحو والتصريف والعروض والتفسير وغير ذلك».

مذهبه النحــوي

إن الناظر في مصنفات ابن الحاجب يقف على ثقافة واسعة منوعة، وعقلية ناضجة، وفكر عميق. ولكن غلب عليه علم العربية، وصنف في ذلك عدداً من الكتب القيمة التي تدل على سعة الاطلاع وعمق التحليل.

وهو في مصنفاته النحوية محيط بآراء أئمة النحو، نجدها مبثوثة في كتبه، ولكنه يبدو متأثراً بمذهب البصريين إلى حدٍّ كبير. فهو في الغالب يتبنى آراءهم، ويسوق حججهم، ويأخذ بأدلتهم دون تعصب، وقد قام بشرح عدد من مصنفاتهم. ومما يدل على اتجاهه نحو هذا المذهب تأثره بسيبويه وأبي علي الفارسي والزمخشري.

فسيبويه إمام نحاة البصرة، وقد عد كتابه أول كتاب نحوي رسم صورة المنهاج البصري في دراسة العربية. وقد ظهرت عناية ابن الحاجب بكتاب سيبويه في مصنفاته المختلفة، فقد كان كثير النقل عنه. هذا إلى ترجيحه لكثير من آرائه، ووقوفه منه موقف المؤيد الذي يتابعه في كثير من أقواله وتعليلاته. ويقال: إنه شرح كتابه. ومن هنا فإن ابن الحاجب كان على صلة قوية بأثر بصري ضخم، وإن هذه الصلة دليل ميله البصري.

وأبو علي الفارسي يغلب عليه المذهب البصري[1]. وأية مراجعة لكتبه تدل على التمسك الظاهر بالمذهب البصري. والذي ينظر في كتب ابن الحاجب فإنه يجد فيها الكثير من آراء الفارسي. ويقال: إنه شرح كتابه (الإيضاح) في كتاب سماه (المكتفي للمبتدي).

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٥٧.

أما الزمخشري فهو في جمهرة آرائه يتفق ونحاة البصرة[1]. يدل على ذلك (مفصله) الذي كان متأثراً فيه بكتاب سيبويه. تشهد بذلك عباراته وأمثلته، فهو كان يقول بآراء البصريين، ويستعمل مصطلحاتهم. وقد تأثر ابن الحاجب به، وأورد كثيراً من آرائه، وجعل قسماً من أماليه لمواضع من (المفصل). ويدل على اهتمام ابن الحاجب بالزمخشري وتأثره به أنه قام بشرح كتابه (المفصل) في كتاب سماه (الإيضاح في شرح المفصل).

فهذه الأمثلة وغيرها تظهر لنا أن ابن الحاجب كان يميل إلى المذهب البصري وهذا واضح في أماليه؛ فهو يحكم بأن مجيء كلمة (ذلك) بمعنى (الذي) في قوله تعالى: ﴿ **يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ذلك هو الضلال البعيد** ﴾[2] رأي ليس بالقوي، لأن اسم الإشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي[3]. فالرأي ضعيف عنده لعدم وروده عند البصريين، مما يدل على ميله لمذهبهم. ويقف بجانبهم في أن المصدر أصل الاشتقاق[4]. وأيدهم في أن (لات) بمعنى ليس، وليست نافية للجنس[5]. وغير هذه الأمثلة كثير. ويستطيع المطلع أن يقرر عن يقين ووضوح هذا الميل إلى جانب البصريين. وفوق هذا كله فابن الحاجب نفسه كان يصرح ببصريته بحيث لا يشك باحث منصف بأنه كان يذهب مذهبهم ويقف إلى جانبهم. قال في الإملاء (٧٧) من الأمالي على المفصل، على قول الزمخشري: «وما نقله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء». قال: «أما القياس فلما ذكرناه وأما استعمال الفصحاء فنحو ما أنشده وما تمسك به

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٨٤.

(٢) الحج: ١٣.

(٣) الإملاء (٨) من الأمالي القرآنية.

(٤) الإملاء (٨٨) من الأمالي على المفصل.

(٥) الإملاء (٨٦) من الأمالي على المفصل.

الكوفيون لغة ضعيفة، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصحاء». فهو قد ضعف المذهب الكوفي في هذه المسألة وهذا دليل واضح لميله إلى المذهب البصري.

وهناك دليل آخر لميله للمذهب البصري أن كثيراً من مصطلحاته مصطلحات بصرية. كاستعمال النعت بدلاً من الصفة، وفعل ما لم يسم فاعله بدلاً من الفعل المبني للمجهول.

ومع هذا فإننا نجد ابن الحاجب يخالف البصريين إذا لم يقتنع برأيهم ويستخدم في مناقشته لهم الأدلة العقلية المنطقية، غير متأثر بشهرة عالم أو منزلته. فهو بذلك يسير على المنهج العلمي الصحيح. فسيبويه مع علو منزلته لم يسلم من مخالفة ابن الحاجب لآرائه. فقد خالفه في الضمير الواقع بعد لولا وعسى حيث إن سيبويه قال: الضمير بعد لولا في محل جر، والضمير بعد عسى في محل نصب. وقال الأخفش: الضمير في البابين في محل رفع. وقال ابن الحاجب: فثبت لذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر[1]. وأحياناً نراه يسوي بين البصريين والكوفيين من غير ترجيح كما فعل في الإملاء (٨٥) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾[2] فإنه ذكر قول البصريين في (لاجرم) وذكر قول الكوفيين، ولم يرجح أحدهما. وربما أجاز مسألة على مذهب الكوفيين دون أن يكون فيها مخالفة للبصريين، كما فعل في الإملاء (٣٧) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ لابثين فيها أحقاباً ﴾[3] قال: ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر لكان على مذهب الكوفيين.

---

(١) الإملاء (٦) من الأمالي على مسائل الخلاف.

(٢) النحل: ٦٢.

(٣) النبأ: ٢٣.

إلى جانب ذلك فإننا نرى ابن الحاجب قد جاء بآراء خالف فيها جمهور النحاة وسأتحدث عنها إن شاء الله في الفصل الثالث.

شعـــره

لم يكن ابن الحاجب شاعراً، وما صدر عنه لا يعدو أبياتاً قليلة تفتقر إلى المقومات الشعرية، وهي بذلك تصدر عن عقل فقيه وتصوره لا عن قلب شاعر وعاطفته.

ومع هذا فإنه قد نظم مقدمته النحوية (الكافية) في منظومته (الوافية). ونظم في العروض (المقصد الجليل إلى علم الخليل). ونظم في المؤنثات السماعية (القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة).

ومن شعره هذان البيتان[1] :

أي غـد مـع يـد دَدٍ ذي حـروف   طـاوعت في الرويّ وهـي عيـون
ودواة والحـوت والنـون نـونـا   ت عصتهم وأمـرها مستبيـن

وهما جواب عن البيتين المشهورين:

ربمـا عـالـج القـوافي رجـالٌ   في القـوافي فتلتـوي وتليـن
طـاوعتهم عين وعيـن وعيـن   وعصتهم نـون ونـون ونـون

وهذان بيتان له في الإخوانيات تبدو فيهما عقلية الفقيه[2]:

إن غبتم صـورة عن نـاظـريَّ فمـا   زلتم حضوراً على التحقيق في خلدي
مثل الحقائق في الأذهان حـاضـرة   وإن تـرد صورة في خـارج تجـد

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ .
(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٢.

وله بيتان في معناهما لكنه قلبهما في قافية أخرى فقال[1]:

إنْ تغيبوا عن العيون فأنتم ... في قلوبٍ حضوركم مستمر
مثل ما تثبت الحقائق في الذهن ... وفي خارج لها مستقر

ومن أبياته أيضاً[2]:

قد كان ظني بأن الشيب يرشدني ... إذا أتى فإذا غيّي به كثرا
ولست أقنط من عفو الكريم وإنْ ... أسرفت جهلاً فكم عافى وكم غفرا
إنْ خصَّ عفو إلهي المحسنين فمن ... يرجو المسيء ويدعو كلما عثرا

وله في أسماء قداح الميسر[3]:

هي فذٌّ وتوأم ورقيب ... ثم حِلْسٌ ونافِسٌ ثم مُسْبِل
والمعلّى والوغْدُ ثم سَفِيحٌ ... وَمنِيحٌ وذي الثلاثة تهمل
ولكل مما عداها نصيب ... مثله أن تعد أول أول

شيوخه

درس ابن الحاجب العلوم العربية والدينية بمختلف فنونها من نحو وفقه وقراءات وأصول على كبار أساتذة عصره وأئمة العلم. وليس بالمستطاع حصر هؤلاء الشيوخ الذين أخذ عنهم، لذا فإنني سوف اقتصر على ذكر الكبار منهم مع ترجمة موجزة لكل واحد.

١ ـ الشاطبي:

هو أبو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي

---

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٦.
(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٦.
(٣) شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤.

الضرير مصنف الشاطبية في القراءات السبع. ولد سنة (٥٣٨ هـ). خرج إلى الحج فقدم الإسكندرية سنة (٥٧٢ هـ). وولاه القاضي الفاضل مشيخة الإقراء بمدرسته. وزار القدس وصام به شهر رمضان، ثم رجع إلى القاهرة، فكانت وفاته بها في هذه السنة. وكان ديناً خاشعاً ناسكاً كثير الوقار[١].

٢ ـ البوصيري:

هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب مسند الديار المصرية. ولد سنة (٥٠٦ هـ) وسمع من أبي صادق المديني ومحمد بن بركات السعيدي وطائفة، وتفرد في زمانه، ورحل إليه. توفي في ثاني صفر سنة (٥٩٨ هـ)[٢].

٣ ـ أبو الفضل الغزنوي:

محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين أبو الفضل الغزنوي المقرىء الفقيه النحوي. ولد سنة (٥٢٢ هـ)، وقرأ علي أبي محمد سبط الخياط، وسمع من أبي بكر قاضي المارستان، وتصدر للإقراء، فأخذ عنه العلم السخاوي وروي عنه ابن خليل والضياء المقدسي والرشيد العطار. ودرس المذهب بمسجد الغزنوي المعروف به. مات بالقاهرة سنة (٥٩٩ هـ)[٣].

٤ ـ القاسم بن عساكر:

هو القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المحدث أبو محمد بن عساكر الدمشقي الشافعي. ولد سنة (٥٢٧ هـ). وكان محدثاً حسن المعرفة شديد الورع، ومع ذلك كان كثير المزاح. تولى مشيخة دار الحديث

---

(١) البداية والنهاية ١٣/١٠، النجوم الزاهرة ٦/١٣٦، شذرات الذهب ٤/٣٠١.

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٧٥.

(٣) حسن المحاضرة ١/٤٩٨، النجوم الزاهرة ٦/١٨٤.

النورية بعد والده، فلم يتناول من معلومها شيئاً، بل كان يرصده للواردين من الطلبة(١).

٥ ـ أبو الجـود:

هـو غياث بن فـارس بن سكن أبو الجـود اللخمي المنـذري المصـري المقرىء النحوي الضرير شيـخ القراء بـديار مصـر، قرأ على الشـريف ناصـر وسمع من عبدالله بن رفاعة السعدي، وقرأ عليه خلق، ورحل إليه، وكان ديناً فاضلاً بارعاً في الأدب متواضعاً كثير المروءة، ولد سنة (٥١٨ هـ) وتـوفي سنة (٦٠٥ هـ)(٢).

٦ ـ الأبياري:

أبو الحسن الأبياري علي بن إسمـاعيل بن علي. أحـد العلماء الأعـلام وأئمة الإسلام برع في علوم شتى: الفقه والأصول والكلام. وكان بعض الأئمة يفضله على الإمام فخر الدين في الأصول. تفقه بأبي طاهر بن عوف، ودرس بالإسكندرية وانتفع به الناس، وتخرج به ابن الحاجب. ولد سنة (٥٥٧ هـ) وتوفي سنة (٦١٨ هـ)(٣).

٨ ـ أبو الحسن الشاذلي:

هو الشريف تقي الـدين علي بن عبد الله بن عبـد الجبار شيـخ الطائفـة الشاذلية. وهـو رجل كبيـر القدر كثيـر الكلام عـالي المقام. لـه نظم ونثـر فيه متشابهات وعبـارات. وكان الشيـخ عز الـدين بن عبد السـلام يحضر مجلسـه ويسمـع كلامـه. وكان الشـاذلي ضريـراً. وقد انتسب في بعض مصنفـاته إلى

(١) شذرات الذهب ٤/٣٤٧.
(٢) حسن المحاضرة ١/٤٩٨، بغية الوعاة ٢/٢٤١.
(٣) حسن المحاضرة ١/٤٥٤.
(٤) وفيات الأعيان ٢/٤٥٥، النجوم الزاهرة ٦/٢٨٥

علي بن أبي طالب. حج عدة مرات. ومات سنة (٦٥٦ هـ) بصحـراء عيذاب وهو متوجه إلى مكة المكرمة[١].

تلاميـــذه

ذكـرت كتب التراجم الكثيـر منهم. فمن هؤلاء من أخذ عنـه العربيـة، ومنهم من قرأ عليه القراءات، ومنهم من روى عنه الحديث. وسوف أذكر بعض هؤلاء التلاميذ مع ترجمة موجزة لكل واحد.

١ ـ المنـــذري:

الحافظ الكبير الإمام شيخ الإسلام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المصري الشافعي. ولد بمصر سنة (٥٨١ هـ). وتفقه وطلب هذا الشأن فبرع فيه. وتخرج بالحـافظ أبي الحسن بن المفضل، وولى مشيخة الكاملية، وانقطع بها عشرين سنة. وكان عـديم النظر في معـرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، إماماً حجة بارعاً في الفقه والعربية والقراءات. توفي سنة (٦٥٦ هـ)[٢].

٢ ـ ابن مالــك:

محمد بن علي بن مالـك الإمام العـلامة جمـال الدين الـطائي الجياني الشافعي النحوي. ولد سنة (٦٠٠ هـ) وسمـع بدمشق، وتصـدر بحلب لإقراء العربية. كان إمامـاً في القراءات وعللهـا. أما اللغـة فكان إليـه المنتهى فيها. واطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو كان أمراً عجيباً. وكان أكثر ما يستشهـد بالقـرآن، فإن كـان ليس فيه شـاهد عـدل إلى الحديث. من

---

(١) حسن المحـاضرة ١/٥٢٠ ، نكت الهميـان في نكت العميـان لصـلاح الـدين الصفـدي ص ٢١٣ (المطبعة الجماليـة بمـصر).

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٥٥.

تصانيفه : تسهيل الفوائد ، والكافية الشافية ، والخلاصة ، ومختصر الشافية . توفي سنة (٦٧٢ هـ)[١] .

٣ ـ ابن المنيِّـر :

هـو العلامة ناصر الدين أبـو العباس أحمـد بن محمـد بن منصـور الاسكندراني. أحد الأئمة المتبحرين في العلوم من التفسير والفقه والعربية والبلاغة والأنساب. أخذ عن جماعة منهم ابن الحاجب. من تصانيفه: تفسير القرآن، والانتصاف من الكشاف، وأسرار الإسراء، ومناسبات تراجم البخاري، ومختصر التهـذيب في الفقـه. كـان مـولـده سنـة (٦٢٠ هـ)، وتـوفي سنـة (٦٨٣ هـ)[٢] .

٤ ـ القسنطينـي :

أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي. ولد سنة (٦٠٧ هـ) ونشأ بالقدس، وأخذ العربية على ابن معط وابن الحاجب. وكان من كبار أئمة العربية. سمع الحديث من ابن عـوف الزهـري وجماعة. وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، صالحاً خيراً ديناً متواضعاً ساكناً ناسكاً. سمع من جماعة كثيرة. أخـذ عنه أبـو حيان، ومـدحه بقصيدة طويلة . ومات سنة ٦٩٥ هـ[٣] .

٥ ـ ابن ملـي :

الشيخ نجم الدين أحمـد بن محسِّن المعروف بـابن ملّي. كان متـوقد الذهن. سمع من البهاء المقدسي والحسن الزيدي. وحـدث بحلب ودمشق،

---

(١) فـوات الوفيـات لابن شاكـر الكتبي ٤٥٢/٢ (تحقيق محمد محيي الـدين عبد الحميـد) ، النجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ .

(٢) حسن المحاضرة ٣١٦/١، بغية الوعاة ٣٨٥/١ .

(٣) بغية الوعاة ٤٧٠/١ .

وقرأ بها النحو علي ابن الحاجب، وتفقه على العز بن عبد السلام، وأحكم الأصول والكلام والفلسفة. دخل مصر غير مرة، وعرف عنه علم غزير. ولد ببعلبك سنة (٦١٧ هـ) وتوفي سنة (٦٩٩ هـ)[1].

٦ ـ الدمياطي:

الإمام العلامة الحافظ الحجة الفقيه النسابة شيخ المحدثين شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف التوني الشافعي. ولد سنة (٦١٣هـ). تفقه وبرع وطلب الحديث، فرحل وجمع فأوعى وتخرج بالمنذري وألف. كان واسع الفقه، رأساً في النسب، جيد العربية. توفي سنة (٧٠٥ هـ)[2].

٧ ـ الملك الناصر داود:

داود بن عبد الملك المعظم عيسى بن العادل. ملك دمشق بعد أبيه ثم انتزعت من يده وأخذها عمه الأشرف، واقتصر على الكرك ونابلس. ثم تنقلت به الأحوال وجرت له خطوب طوال. كان له فصاحة وشعر جيد، وقد عرف علوم الأوائل جداً، وقرأ الكافية على ابن الحاجب الذي نظمها بطلب منه[3].

آثاره

ألف ابن الحاجب في علوم شتى. فقد ألف في النحو والصرف والفقه والأصول والعروض والقراءات والتاريخ والأدب. ومصنفاته في غاية الحسن، رزقت قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها[4]. وقد انتفع الناس بها لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحرير اللفظ[5]. وهذه مؤلفاته مقسمة حسب العلوم:

---

(١) طبقات الشافعية ١٣/٥.

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٥٧.

(٣) انظر البداية والنهاية ١٣/١٩٨.

(٤) مفتاح السعادة ١/١٣٨ ـ ١٣٩

(٥) الطالع السعيد ص ٣٥٢.

أولاً: في النحو والصرف:

١ ـ الكافية: وهي مقدمة وجيزة في النحو. سار فيها ابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله. وقد قصر ابن الحاجب كافيته على مسائل النحو، وفصلها عن مسائل الصرف. ولقد طبقت شهرتها الآفاق، وأخذ العلماء يشرحونها ويعربونها ويختصرونها. ومن أهم شروحها شرح ابن الحاجب نفسه وشرح جمال الدين بن مالك وشرح رضي الدين الاستراباذي وهو أعظم الشروح وأدقها. وقد طبعت الكافية عدة طبعات، منها طبعة بولاق سنة ١٢٤١ هـ[١].

٢ ـ الشافية: أجمل فيها ابن الحاجب مسائل الصرف والخط: وذهب في الإيجاز مذهبه في الكافية. ولقد بلغت من الشهرة ما بلغته أختها الكافية. وقد توالت شروحها، ومن أهمها شرح ابن الحاجب نفسه، وشرح رضي الدين الاستراباذي، وشرح فخر الدين الجاربردي. وقد طبعت عدة مرات مع شروحها، منها طبعة الآستانة سنة ١٨٥٠ م، وطبعة كلكتا سنة ١٨٠٥ م، وعدة طبعات في القاهرة[٢].

٣ ـ شرح الكافية: ألف ابن الحاجب شرحه هذا بعد أن وضع الكافية. وفي شرحه هذا حاول أن يشرح ويوضح المسائل النحوية التي كانت موجزة أو غامضة، وقد طبع هذا الشرح في استنبول عام ١٣١١ هـ، ونسخه المخطوطة كثيرة[٣].

٤ ـ شرح الشافية: ذكره السيوطي في البغية[٤]، وبروكلمان[٥]، وقال: إنه

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٠٩.
(٢) انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس ص ٧١ (مطبعة سركيس بمصر).
(٣) بروكلمان ٥/٣٠٩.
(٤) ٢/١٣٥.
(٥) ٥/٣٢٧.

توجد نسخة منه في (بولون) رقم ٣١٦.

٥ - **الوافية في نظم الكافية**: وذلك تلبية لرغبة الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى. وهي عبارة عن ثمانين وتسعمائة بيت، ضمنها موضوعات الكافية جميعاً. توجد منها نسخة مخطوطة في مكتبة الأسكريال رقم (١٤٦)[1].

٦ - **شرح الوافية**: توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم (٤١٥/١١٤) كتبت في أوائل القرن الثامن الهجري. وقام الدكتور موسى بناي العليلي بتحقيقه، وطبع في العراق سنة ١٩٨٠ م.

٧ - **الإيضاح في شرح المفصل**: لقد واكب ابن الحاجب عبارة الزمخشري في المفصل، شارحاً الكتاب فقرة فقرة، بادئاً بأوائل الموضوعات مكتفياً بها. وقد خالف الزمخشري في مواضع كثيرة، ورد عليه بعض أقواله. توجد منه عدة نسخ مخطوطة في مصر وإيران وتونس وألمانيا[2]. وقد قام بتحقيقه موسى بناي العليلي وحصل به على درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٥ م. وطبع في بغداد سنة ١٩٨٢ م.

٨ - **الأمالي**: وهو موضوع هذه الدراسة. وسوف يأتي الحديث عنها بالفصل الثاني إن شاء الله.

٩ - **القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة**: وهي قصيدة جمع فيها الأسماء المؤنثة بدون علامة تأنيث. وقسم هذه الأسماء إلى قسمين: قسم يجب تأنيثه وقسم يجوز تأنيثه. وجمع في القسم الأول ستين لفظاً وفي الثاني سبعة عشر لفظاً. وعدد أبياتها ثلاثة وعشرون بيتاً. توجد منها عدة نسخ

---

(١) بروكلمان ٥/٣٢٦.

(٢) بروكلمان. الذيل بالألمانية ١/ ٥٧٠.

مخطوطة في دار الكتب المصرية. وقد طبعت في طهران سنة ١٨٥٩ م وفي بيروت سنة ١٨٧٢ م[1].

١٠ ـ رسالة في العشر: وهي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) في الصفتين: أول وآخر. توجد منها نسخة مخطوطة في برلين رقم (٦٨٩٤)[2]. وهذه الرسالة موجودة أيضاً في آخر نسخة الأمالي الموجودة في مكتبة شهيد علي باستنبول رقم (٢٣٣٧) وهي عبارة عن ورقتين ونصف تقريباً.

١١ ـ شرح كتاب سيبويه: ذكره صاحب كشف الظنون[3] وصاحب هدية العارفين[4].

١٢ ـ المكتفي للمبتدي ـ شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. ذكره صاحب هدية العارفين[5]. ولم يذكره أحد سواه.

١٣ ـ شرح المقدمة الجزولية: ذكره بروكلمان[6] وقال إنه توجد منه نسخة مخطوطة في جامع القرويين بفاس رقم (١١٩٨). والمقدمة الجزولية هي مقدمة صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز يللبخت (المتوفى سنة ٦٠٧ هـ) .

١٤ ـ إعراب بعض آيات من القرآن العظيم: ذكره بروكلمان[7] وفي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (٤١٧/١٢) ذكر أنه توجد نسخة

---

(١) بروكلمان ٥/٣٣٤.
(٢) بروكلمان ٥/٣٣٤.
(٣) ٢/١٤٢٧.
(٤) ١/٦٥٤.
(٥) ١/٦٥٤.
(٦) ٥/٣٥٠.
(٧) ٥/٣٤١.

مخطوطة منه في المدرسة العثمانية بحلب ترجع كتابتها إلى القرن الثامن.

ثانياً: في الفقه والأصول:

١ ـ منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل: وهو من كتب الفقه المالكي. وقد اختصر به كتاب الأحكام في أصول الفقه للآمدي. توجد عدة نسخ مخطوطة منه في مكتبات العالم، وقد طبع في استنبول سنة ١٣٢٦ هـ[١].

٢ ـ عيون الأدلة: وهو اختصار لكتابه (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل). توجد منه نسخة مخطوطة في باريس رقم (٥٣١٨)[٢].

٣ ـ مختصر المنتهى في الأصول: وهو أيضاً اختصار لكتابه (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل). توجد منه عدة نسخ مخطوطة. وقد طبع في بولاق سنة ١٣١٦ هـ، ١٣١٩ هـ، والقاهرة سنة ١٣٢٦ هـ[٣].

٤ ـ جامع الأمهات أو مختصر الفروع: ألفه بالاعتماد على جواهر ابن شاش. توجد منه عدة نسخ مخطوطة في الجزائر (١٠٧٤) وفاس رقم (٩٨٢) وتونس رقم (٧٦١)[٤].

ثالثاً: في العروض:

ألف ابن الحاجب في العروض منظومة من البحر البسيط سماها (المقصد الجليل إلى علم الخليل). عدد أبياتها (١٧١) بيتاً. توجد منها عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية، وتوجد منها نسخة في مكتبة (لاله لي) في

---

(١) بروكلمان ٥/٣٣٤.
(٢) بروكلمان ٥/٣٣٤.
(٣) بروكلمان ٥/٣٣٤.
(٤) بروكلمان ٥/٣٤٠.

تركيا كتبت في القرن السابع[1].

رابعاً: في مباحث أخرى:

١ ـ في القراءات: قال ابن فرحون[2]: «وصنف ابن الحاجب في القراءات».

٢ ـ في التاريخ: جاء في كشف الظنون[3] أن له ذيلاً علىٰ تاريخ دمشق لابن عساكر. وجاء في هدية العارفين[4] أن له (معجم الشيوخ).

٣ ـ في الأدب: جاء في هدية العارفين[5] أن من مصنفاته كتاب (جمال العرب في علم الأدب).

٤ ـ المسائل الدمشقية: ذكره ابن الحاجب نفسه في الإملاء رقم (٤) من الأمالي القرآنية.

٥ ـ عقيدة ابن الحاجب[6].

٦ ـ المفضل: ذكره بروكلمان[7].

* * *

(١) نوادر المخطوطات العربية في تركيا للدكتور رمضان ششن ١/٦٧.

(٢) الديباج المذهب ٢/٨٦.

(٣) ١/٢٩٤.

(٤) ١/٦٥٥.

(٥) ١/٦٥٥.

(٦) بروكلمان ٥/٣٤١، هدية العارفين ١/٦٥٥.

(٧) الذيل بالألمانية ١/٥٣٧.

الفصل الثاني

كتاب الأمالي

١ ـ تمهيـــد.
٢ ـ نسبة الكتاب وعنوانه وزمن تأليفه ومكانه.
٣ ـ مصادر الكتاب.
٤ ـ أسلوب الكتاب.
٥ ـ أقسام الكتاب.
٦ ـ أهمية الكتاب وقيمته.
٧ ـ نسخ الكتاب.

تمهيد

الأمـالي جمع الإمـلاء، وهو أنْ يقعـد عالم وحـوله تـلاميذه بـالمحابـر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبـه التلاميذ، فيصير كتاباً، ويسمونـه الإملاء والأمـالي. وكذلـك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم. وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق[1].

جاء في المصباح المنير[2]: «أمللت الكتاب على الكاتب إملالاً، ألقيته عليه، وأمليته عليه إملاء، والأولى لغة الحجاز وبني أسد والثانية لغة بني تميم وقيس. وجاء الكتاب العزيز بهما: ﴿ **وليملل الذي عليـه الحق** ﴾[3]. ﴿ **فهي تملي عليه بكرة وأصيلاً** ﴾[4] » .

وقد ذكر حاجي خليفة أسماء الكتب التي سميت الأمالي، وبلغت عنده ٦٧ كتاباً[5]. أما أشهر الأمالي فهي:

١ ـ مجالس ثعلب أو أماليه. طبعت بدار المعارف سنة ١٩٤٨ م، ١٩٦٠ م.

---

(١) كشف الظنون ١/١٦١.

(٢) ٢/٢٤٦ (تصحيح مصطفى السقا).

(٣) البقرة : ٢٨٢.

(٤) الفرقان : ٥.

(٥) كشف الظنون ١/١٦١.

٢ ـ أمالي الزجاجي. طبعت في القاهرة سنة ١٣٢٤ هـ، ١٣٨٢ هـ.
٣ ـ أمالي القالي. طبعت عدة مرات.
٤ ـ أمالي المرزوقي. لم تطبع بعد.
٥ ـ أمالي المرتضى. طبعت في القاهرة سنة ١٣٧٣ هـ، وفي بيروت سنة ١٣٨٧ هـ.
٦ ـ أمالي ابن الشجري. طبعت في بيروت والقاهرة.
٧ ـ أمالي اليزيدي. طبعت في القاهرة وبيروت.
٨ ـ أمالي السهيلي. طبعت في القاهرة سنة ١٩٧٠ م.
٩ ـ أمالي ابن الحاجب، موضوع هذه الدراسة.

ومن أقدم الأمالي اللغوية التي عرفت لنا مجالس ثعلب أو أماليه. ولعل ابن الحاجب أول من أملى في النحو خاصة، وإن كان ابن الشجري قد سبقه، إلا أنه كان يخلط الأمالي النحوية بالشعر والأدب واللغة. أما ابن الحاجب فأماليه تدور في فلك النحو، حتى أماليه على الآيات القرآنية الهدف منها الإعراب بخلاف أمالي المرتضى مثلاً، فإن أماليه على القرآن كان الهدف منها التفسير الذي يخدم مذهب المعتزلة[١].

نسبة الكتاب وعنوانه

وزمن تأليفه ومكانه

أشارت المصادر التي ترجمت لابن الحاجب إلى أماليه، فقد أشار إليها ابن الحزري في طبقاته[٢]، وصاحب هدية العارفين[٣]، والسيوطي في بغية

(١) ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية ص ٤٢ (رسالة دكتوراه مقدمة من محمد هاشم عبد الدايم ـ جامعة القاهرة ١٩٦٩ م).
(٢) ١/٥٠٨.
(٣) ١/٦٥٤.

الوعاة[1]، وابن كثير في البداية والنهاية[2]، ومحمد باقر الأصبهاني في روضات الجنات[3]، وكارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[4]، وابن فرحون في الديباج المذهب[5]، وخير الدين الزركلي في الأعلام[6]، ولم ينكر أحد من الذين ترجموا له هذا الكتاب. والنسخ الخطية لكتاب الأمالي تؤكد نسبته لابن الحاجب.

أما عنوان الكتاب فقد اختلف من نسخة إلى أخرى. فعنوان نسخة شهيد علي (رقم ٢٣٣٧) ونسخة دار الكتب المصرية (رقم ٢٦): الأمالي لابن الحاجب. وعنوان نسخة أحمد الثالث (رقم ٢٢٦٣): كتاب الأمالي الكبرى لابن الحاجب. وعنوان نسخة باريس (رقم ٦٢١٤): أمالي ابن الحاجب. وعنوان نسخة الأسكريال (رقم ١٣٣٦): كتاب الأمالي لأبي عمرو بن الحاجب. وعنوان نسخة أحمد الثالث (رقم ٢٢٥٤): كتاب الأمالي لابن الحاجب في النحو. وعنوان نسخة فيض الله (رقم ١٥٧٢) ونسخة عاطف أفندي (رقم ٢٤٣٦): أمالي ابن الحاجب. وعنوان نسخة دار الكتب (رقم ١٠٠٧) والنسخة (رقم ١٠٣٤) كتاب الأمالي لابن الحاجب.

ونلاحظ أن العناوين في جميع النسخ متقاربة، وأن الاختلاف بينها بسيط.

وأملى ابن الحاجب كتابه ما بين سنة ٦٠٩ هـ وسنة ٦٢٦ هـ في

---

(١) ٢/ ١٣٥.
(٢) ١٣/ ١٧٦.
(٣) ص ٤٣٨ (طهران ـ المطبعة الحجرية).
(٤) ٥/ ٣٣٣.
(٥) ٢/ ٨٦.
(٦) ٤/ ٣٧٤.

القاهرة ودمشق وغزة وبيت المقدس. ذكر في بعض الأمالي مكان الإملاء وتاريخه، وذكر في بعضها مكان الإملاء أو تاريخه، وفي بعضها أهمل المكان والتاريخ. فالإملاءات التي ذكر فيها التاريخ والمكان (٣٢٤) إملاء، والإملاءات التي ذكر فيها التاريخ ولم يذكر المكان (٧) إملاءات. أما الإملاءات التي ذكر فيها المكان ولم يذكر التاريخ فكانت (٢٤) إملاء. وأما الإملاءات المجهولة التاريخ والمكان فقد بلغت (٢٨٣) إملاء. وبهذا يكون عدد ما أملاه (٦٣٨) إملاء.

مصادر الكتاب

البحث في مصادر ابن الحاجب في كتابه الأمالي يضع بين أيدينا سعة اطلاعه وعمق تبحره في علم النحو، وإن كان يدل في بعض المواضع على اضطراب في النقل وعدم التثبت في النص المنقول.

وكثيراً ما كان يذكر الذين نقل عنهم كسيبويه والمبرد والفارسي وابن جني والزمخشري والأخفش والفراء وغيرهم. إلا أن الكتاب أملاه إملاء، وهذا هو سر الاضطراب الذي نجده أحياناً في النص المنقول.

ولم يكن ابن الحاجب يذكر دوماً المصادر التي ينقل عنها، فكثيراً ما يكتفي بعبارات عامة مثل قوله: الجمهور، وبعضهم، وقوم آخرون، والكوفيون. وعلى عادة النحويين القدماء كان ينقل أحياناً نصوصاً بألفاظها ولا يشير إلى مصادرها، ولا يذكر اسم صاحب النص.

وغالباً ما تكون مصادر ابن الحاجب كتب النحو القديمة . ونستطيع أن نجمل أهم المصادر التي اعتمد عليها بما يلي : ـ

١ ـ الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية والأمثال العربية.

٢ ـ آراء بعض أئمة النحو واللغة كسيبويه والمبرد والفارسي والزمخشري

والجرجاني والفراء والنحاس والجوهري وغيرهم.

٣ ـ كتب ابن الحاجب نفسه كالكافية والإيضاح.

٤ ـ آراء ابن الحاجب التي خالف فيها جمهور النحاة.

٥ ـ المذهب البصري. فقد اعتمد عليه في كثير من المسائل، وأشار إلى مذهب الكوفيين في عدة مواضع.

إلا أن أهم مصدرين اعتمد عليهما في أماليه هما: كتاب سيبويه والمفصل للزمخشري. فقد أشار إليهما كثيراً، وأكثر من النقل منهما، حتى أن كثيراً من الأمثلة التي كان يضربها نقلها من هذين الكتابين.

هذا وإن ثقافة ابن الحاجب الواسعة في عدة علوم كالفقه والأصول والقراءات واللغة والأدب تعدُّ مصدراً رئيساً اعتمد عليه في كتابه. والذي يقرأ الكتاب ويطلع على جزئياته يلاحظ ذلك بوضوح. ولا شك أن كثيراً من هذه الثقافة قد اكتسبها من شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم كالشاطبي والآمدي والقاسم بن عساكر والغزنوي وغيرهم.

أسلوب الكتاب

كان ابن الحاجب يملي وتلاميذه يكتبون. وهذا يتضح من قولهم أول كل إملاء: وقال مملياً. ويذكرون أحياناً وسط الإملاء أو أوله عبارة: قال الشيخ، ويريدون بها أستاذهم ابن الحاجب. وهناك بعض الإملاءات كان ابن الحاجب يكتبها بخط يده؛ فقد جاء في الإملاء (١٥) من قسم الأمالي على الأبيات: «وسئل في ورقة عن إعراب قول الشاعر:

أحب بلاد الله ما بين منعج إلي وسعدى أن يصوب سحابها

فكتب بيده الكريمة ما هذه صورته».

ويستخدم ابن الحاجب في أماليه الأمثلة التي تؤيد فكرته وتوضحها

وتثبت القاعدة التي يتحدث عنها، والأمثلة تـلائم الأمالي. فـالأمالي أشبـه بمحاضرات يلقيها الأستاذ، فالمفروض فيها التوسع في العبارة وكشف الرأي بالأمثلة، وابن الحاجب كان موفقاً في أمثلته، بحيث لم يدع مجالاً للشك فيما يريد توضيحه وهو بذلك يسير على نهج قويم، إذ الأمالي تعتبر شرحاً وتوضيحاً لما يشكل على تلاميذه من مسائل النحو، فهي بحاجة إلى ذكر الأمثلة. انظر إلى الإملاء (١٥) من قسم الأمالي القرآنية كيف أتى بمثال: حصير زيد راكباً سمار.

ومع هذا نجد ابن الحاجب لـه أسلوب في أماليه يختلف من قسم إلى قسم، فأسلوبه في قسم الأمالي القرآنيـة يختلف عن أسلوبه في قسم الأمـالي على المفصل والأمالي على المقدمة. وهذا ما سوف أتعرض له عندما أتحدث عن أقسام الكتاب إن شاء الله. لكن الأسلوب العام الذي يتسم به الكتـاب أنه يقوم على الطريقة العلمية في التفكير. فابن الحاجب يذكر في المسألة كل ما فيها من أوجه ممكنة، ثم يأتي على هذه الأوجه فيرى أن هذا الوجه يلزم منـه بـاطل فهـو فاسـد، أو أنه يتنـافى مع العقـل أو يخالف القيـاس أو بعيـد عن الاستعمال. ومن تعبيراته أيضاً: وليس ببعيد، وموضع الاستشهاد منه ظاهر، ولا قائل به، وهذا فيه نظر، والله أعلم بالصواب.

ويـلاحظ أحياناً أنه كـان يملي على الموضـوع الواحـد أكثر من مـرة. والسبب في ذلـك أنه كـان يسأل في أوقـات مختلفـة فيجيب فيكتب تـلاميـذه إجابته. أضف إلى ذلك أنه كان يملي في مسائل متفرقة لم يجمعها مـوضوع واحد.

أقسام الكتـــاب

ينقسم كتاب الأمالي إلى ستة أقسام: القسم الأول: الأمالي على آيات من القـرآن. الثاني: الأمـالي على مـواضـع من كتـاب المفصـل للزمخشـري. الثالث: الأمالي على بعض مسائل الخلاف بين النحويين. الـرابع: الأمـالي عـلى الكـافيـة (المقـدمـة) لابن الحـاجب. الخـامس: الأمـالي عـلى أبيـاتٍ من الشعر. السادس: الأمالي المطلقة، وهي على موضوعات متفرقة.

١ ـ الأمالي على آيات من القرآن:

بلغ عددها (١٣٩) إملاء. وقد أملاها ابن الحاجب في دمشق والقاهـرة وغزة ما بين سنة ٦٠٩ هـ وسنة ٦٢٥ هـ. فما أملاه في دمشق كان (٨٧) إملاء، أمليت فـي السنـوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٢ هـ، ٦٢٣ هـ، ٦٢٤ هـ، ٦٢٥ هـ، وما أملاه في القاهرة كان (٣٢) إملاء أمليت فـي السنـوات: ٦٠٩ هـ، ٦١٠ هـ، ٦١٢ هـ، ٦١٣ هـ، ٦١٤ هـ، ٦١٥ هـ ، ٦١٦ هـ. أمـا ما أمـلاه في غزة فكـان إملاءً واحـداً فقط في سنـة ٦١٦ هـ. وهناك (١٩) إملاء مجهولة التاريخ والمكان .

ومنهج ابن الحاجب في الأمالي القرآنية أنه يبدأ الإملاء بذكر الآية التي يريد الإملاء عليها، إمَّا أنْ يذكـرها كـاملة أو يكتفي بذكـر الجزء الـذي يريـد الحديث عنه. وقد يتحدث عن أكثر من هذا الجزء الذي ذكره من الآية. وفي أكثر الأمالي القرآنية تطالعك الآية أول الإملاء، وقـد يترك ذلـك أحيانـاً. مثال ذلك ما جاء في الإملاء (٩٢): وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين: «إذا قلت: ما ضربته.للتأديب». وكـذلك مـا جاء في الإمـلاء (١٣١): وقـال مملياً: «إذا دخل الاستفهـام الإنكاري عـلى الشرط كـان المعنى إنكار أن يكـون الجـواب معلقاً عليـه». وكذلـك الإملاء (٨٨) فقـد جاء فيـه: وقال أيضـاً مملياً

بدمشق سنة اثنتين وعشرين: «الجملة الواقعة بعد القول إذا بني لما لم يسم فاعله تقوم مقام الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون ﴾[1] » .

وقد يملي على الآية الواحدة مرتين في موضعين مختلفين. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً ﴾[2] فقد أملى عليها مرتين، في الإملاء (١٥) والإملاء (٦٠).

ويخص ابن الحاجب كل إملاء بآية من القرآن. وأحياناً يملي علي أكثر من آية إذا كان هناك غرض واحد. فقد أملى على الآيتين: ﴿ وإن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾[3] و ﴿ أن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾[4]، وذلك في الإملاء (٦٨). وربما أملى على ثلاث آيات، فقد أملى على قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾[7]، وذلك في الإملاء (٨٧). وقد يملي على آيتين من القرآن وبيت من الشعر كما فعل في الإملاء (٧٣) عندما أملى على قوله تعالى: ﴿ إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿ إنْ كنت قلته فقد علمته﴾[9] وقول الشاعر:

---

(١) المطففين : ١٧ .

(٢) الحجر : ٤٧ .

(٣) النجم : ٣٩.

(٤) الأعراف : ١٨٥ .

(٥) إبراهيم : ٣١.

(٦) النور : ٣٠.

(٧) الإسراء : ٥٣ .

(٨) يوسف : ٢٦ .

(٩) المائدة : ١١٦ .

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وليست كل الأمالي القرآنية مقصورة على البحث في النحو. فهناك ما يقرب من خمسة عشر إملاء تبحث في تفسير الآيات تفسيراً متصلاً باللغة أو الأسلوب أو العقيدة بعيداً عن الإعراب. من ذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴾[1] في الإملاء (١١٤). وكذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾[2] في الإملاء (١١٧).

ويلاحظ أن اهتمام ابن الحاجب في القراءات القرآنية كان واضحاً. فقد تعرض لكثير من القراءات ونسبها لأصحابها. من ذلك الإملاء (٦١) على قوله تعالى: ﴿ أمَّن لا يَهِدِّي إلاَّ أنْ يُهدى ﴾[3]. والإملاء (٣٠) على قوله تعالى: ﴿ إن هذان لساحران ﴾[4]. والإملاء (١٠) على قوله تعالى: ﴿ كذلك يطبعُ اللَّهُ على كُلِّ قَلبِ متكبِّرٍ جبارٍ ﴾[5].

وقد اهتم ابن الحاجب بالقراء السبعة، وذكر لهم قراءات في أماليه وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. كما ذكر قراءات لبعض رواة السبعة مثل: ابن ذكوان وحفص وقالون. ولم يذكر في أماليه قراءات عن غير السبعة، إلا قراءة واحدة من القراءات الشاذة، وهي في الإملاء (٨٦) على قوله تعالى: ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾[6]. ومع توجيهه لهذه القراءة الشاذة فإن ثقته كانت كبيرة في القراء السبعة، فهو يعتبر أن القراءة الضعيفة في اللغة لم تأت في السبعة، إذ يقول في الإملاء (٩٧) على قوله

(١) يس: ٦٩.
(٢) البقرة: ٦٥.
(٣) يونس: ٣٥.
(٤) طه: ٦٣.
(٥) غافر: ٣٥.
(٦) هود: ٧٨.

تعالى: ﴿ **لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر** ﴾[1]: «والذي يقوي ذلك أن الخفض لم يأت في السبعة لضعفه». ويفهم من ذلك أن ابن الحاجب يرى أن القراء السبعة لم ترد في قراءتهم لغة ضعيفة ليس لها توجيه صحيح عند اللغويين والنحويين. إلا أنه حكم على قراءة قارئين من السبعة بأنها ضعيفة، وذلك في الإملاء (٥٩) على قوله تعالى: ﴿ **وكذلك ننجي المؤمنين** ﴾[2]، قال: «على قراءة ابن عامر وعاصم لا يظهر فيها وجه مستقيم».

ولا يصح عند ابن الحاجب تناقض القراءتين في المعنى. فإذا كان في ظاهر القراءتين تناقض فلا بد من التوفيق بينهما بطريق التأويل، فقد أملى على قوله تعالى: ﴿ **وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال** ﴾[3] في الإملاء (١١١)، فقال: «فالجبال على قراءة الكسائي الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات، والجبال على قراءة الجماعة المعجزات العظام كالقرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم يجيء النفي والإثبات باعتبار واحد. وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين».

واهتمام ابن الحاجب في أماليه بالقراءات مرتبط بما يتصل بالإعراب، فهو يوجه كل قراءة التوجيه النحوي الملائم بها، ولا يتعرض للمعنى المراد من الآية إذا كان هذا المعنى لا يختلف باختلاف القراءة، وذلك كتوجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿ **إن هذان لساحران** ﴾[4]. أما إذا كانت القراءة تدل على معنى غير المعنى الذي تفيده القراءة الأخرى فإنه يوضح ذلك ويتعرض لتفسير

---

(١) النساء: ٩٥.

(٢) الأنبياء: ٨٨.

(٣) إبراهيم: ٤٦.

(٤) طه: ٦٣.

الآية حسب كل قراءة؛ من ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ **كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار** ﴾[1] في الإملاء (٨٠).

وقد تعرض ابن الحاجب للوقف في القرآن؛ والوقف له ارتباط بالقراءات فهو يتصل بالأداء القرآني السليم، لذلك رفض الوقف على قوله تعالى: ويبقى، في قوله: ﴿ **كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾[2]، وذلك في الإملاء (٧٤).

ومن المسائل التي اهتم بها ابن الحاجب وكثرت في أماليه القرآنية: -

١ - تعلق الجار والمجرور. من ذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿**حتى توارت بالحجاب**﴾[3] في الإملاء (١٠١)، وكذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿ **ما أنت بنعمة ربك بمجنون** ﴾[4] في الإملاء (٩٢).

٢ - بيان ما يعود عليه الضمير. من ذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿ **إن تبدوا الصدقات فنعما هي** ﴾[5] في الإملاء (١٣). وكذلك قوله تعالى: ﴿ **ولأبويه** ﴾[6] في الإملاء (٦).

٣ - وضع الظاهر موضع الضمير. ومنه قوله تعالى: ﴿ **أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى** ﴾[7] في الإملاء (١٤). وقوله تعالى: ﴿ **فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه** ﴾[8] في الإملاء (٦٦).

---

(١) غافر: ٣٥.

(٢) الرحمن: ٢٦، ٢٧.

(٣) ص: ٣٢.

(٤) القلم: ٢.

(٥) البقرة: ٢٧١.

(٦) النساء: ١١.

(٧) البقرة: ٢٨٢.

(٨) يوسف: ٧٦.

٢ ـ الإملاء على مواضع من المفصل:

بلغ عددها (١٣٦) إملاء. وقد أملاها ابن الحاجب في دمشق والقاهرة وبيت المقدس ما بين سنة ٦١٠ هـ وسنة ٦٢٥ هـ. فما أملاه في دمشق كان (٧٢) إملاء في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٢ هـ، ٦٢٣ هـ، ٦٢٤ هـ. وما أملاه في القاهرة كان (٥) إملاءات في السنوات: ٦١٠ هـ، ٦١٣ هـ، ٦١٥ هـ. أما ما أملاه في بيت المقدس فكان إملاء واحداً فقط في سنة ٦١٦ هـ. وهناك إملاءان مجهولا المكان أمليا في سنة ٦١٨ هـ. كما أن هناك (٥٦) إملاء مجهولة المكان والزمان.

والأسلوب الذي سار عليه ابن الحاجب في أماليه في هذا القسم أنه كان يشرح عبارة المفصل ويوضحها، وأحياناً يعترض على الزمخشري في بعض آرائه، وربما يكون كلامه على المفصل تعليقاً على عبارة صغيرة، وأكثر ما يكون هذا التعليق اعتراضاً على الزمخشري ومناقشة لعبارته. وقد يكون تعليقه دفاعاً عن الزمخشري، وفي بعض الأحيان يعرب عبارات المفصل التي يغمض إعرابها ليصل من ذلك إلى توضيح المعنى.

وأملى على ما يقرب من سبعين شاهداً. وكان في حديثه يوضح موضع الاستشهاد أحياناً، أو يعرب أجزاء من البيت ولا يتعرض لموضع الاستشهاد، أو يترك الإعراب ويشرح معنى البيت مفسراً ما يحتاج من كلماته إلى تفسير.

وفي بعض الأمالي على الشواهد لا يتعرض لموضع الاستشهاد، ويعرب في البيت مواضع أخرى يرى أنها في حاجة إلى إعراب، كما فعل في الإملاء (٦٣) عندما أملى على قول الشاعر:

ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر

وهناك من شواهد المفصل ما يحتاج إلى شرح لغموض معناه أو غرابة

ألفاظه فقام ابن الحاجب بأداء هذه المهمة، كما فعل في الإملاء (٣٠) عندما أملى على قول الشاعر:

أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

وكذلك في الإملاء (٣٨) على قول الشاعر:

لها أشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من أرانيها

ولم يكن ابن الحاجب يراعي الدقة أحياناً في نقل بعض عبارات المفصل، مع الاختصار الذي لا يوضح المراد منها. من ذلك ما جاء في الإملاء (١): وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الزمخشري: «فإنه موضوع للجنس بأسره». وعبارة المفصل: «فإن العلم فيه للجنس بأسره»[١]. ومن اختصاره قوله في الإملاء (٨٢): «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها». وعبارة المفصل: «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها»[٢].

لقد وافق ابن الحاجب الزمخشري في بعض آرائه ودافع عنه ورد ما ورد عليه من اعتراض، وليس معنى ذلك أنه يسير في ركابه دائماً، بل نراه في كثير من الآراء يخالفه، من ذلك ما جاء في الإملاء (١) على قول الزمخشري: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»[٣]. فاعترض ابن الحاجب على قوله: اللفظة، وقال: «الأولى أن يقال: اللفظ الدال». ومن ذلك ما جاء في الإملاء (١٨) على قول الزمخشري في حد المبنى: «هو الذي سكون آخره

(١) المفصل ص ٩ (دار الجيل . بيروت).
(٢) المفصل ص ٦١.
(٣) المفصل ص ٦.

وحركته لا بعامل». قال ابن الحاجب: «هذا الحد ليس بمستقيم لأنـه أتى في الحد بواو العطف».

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن الحـاجب شرح كتـاب المفصل بكتـاب سمـاه (الإيضاح في شرح المفصل). وقد أشار إليه في عدة مواضع من الأمالي بكلمة الإملاء . وإذا تصفحنا أماليه على المفصل نجـد أن أكثرهـا يعد تكملة واستدراكاً لما فاته في (الإيضاح). وأكثر ما استدركه في الأمالي الحديث عن بعض الشواهد النحوية. فهناك ما يقرب من أربعة وعشرين شاهداً في المفصل أهملها في كتابه (الإيضاح) إهمالاً تاماً. فمما أهمله في (الإيضاح) وتعرض له في الأمالي قول الشاعر:

إذا مـا دعوا كيسـان كـانت كهـولهم إلى الغـدر أدنى من شبـابهم المـرد

وقول الشاعر:

يـا قـر إن أبـاك حـي خـويـلد قـد كنت خـائفـه على الاحمـاق

وآراء ابن الحاجب في الأمالي توافق آراءه في الإيضاح، وكثير منها تكرار لمـا سبق ذكره. ولم يـظهر لي أنـه أتى بآراء في الأمـالي تخالف مـا ذكره في الإيضاح.

٣ ـ ما يتعلق بمسائل الخلاف:

وهذا القسم أصغر أقسام الأمالي، حيث بلغ عدد أماليه (٦) أمال فقط. وكلها مجهولة التاريخ والمكان. وقد صدر ابن الحاجب كل إملاء منها بكلمـة (مسألة).

في الإملاء الأول ناقش الخلاف بين سيبويه والأخفش في جواز دخـول الفاء في خبر (إن). وفي الثاني تعرض للحـديث عن (أحمر) إذا سمي بـه ثم

نكر، هل يمتنع من الصرف أم لا؟، وأتى برأي سيبويه والأخفش في ذلك. وفي الثالث تحدث عن الخلاف بين سيبويه وغيره في كلمة (جوار) وامتناعها من الصرف. وفي الرابع ذكر الخلاف بين الخليل وأبي عمرو في: يا زيد والحارث. وفي الخامس شرح الخلاف بين الخليل ويونس في علامة الندبة ولحاقها الصفة. وفي السادس ذكر الخلاف بين سيبويه والأخفش في الضمائر بعد (لولا) و (عسى).

وابن الحاجب في هذا القسم من الأمالي يقف موقف الحكم الذي يؤيد ما يراه صواباً بالحجة والدليل، غير ناظر إلى شهرة صاحب الرأي؛ فلا يهمه مثلاً أن يعارض سيبويه فهو مع ما يراه حقاً. وهو يقدم السماع على القياس، فاللغة تثبت بالنقل، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة القياس والتعليل.

٤ ـ الإملاء على مواضع من المقدمة (الكافية):

بلغ عدد الأمالي في هذا القسم (٩٧) إملاء. أملاها ابن الحاجب في دمشق والقاهرة وبيت المقدس ما بين سنة ٦١٥ هـ وسنة ٦٢٦ هـ. فقد أملى في دمشق (٦٦) إملاء في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٣ هـ، ٦٢٤ هـ، ٦٢٥ هـ، ٦٢٦ هـ، وأملى في القاهرة (٧) أمال في سنتي ٦١٥ هـ، ٦١٦ هـ، وأملى في بيت المقدس إملاءين فقط سنة ٦١٦ هـ. وهناك (٣) أمال مجهولة المكان أملاها في سنتي ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ. كما أن هناك (١٩) إملاء مجهولة المكان والزمان.

ويلاحظ أن ابن الحاجب يذكر في كل إملاء عبارة الكافية مصدرة بكلمة (قوله)؛ وكان المنتظر أن يقول: (قولي)، والسبب في ذلك أنه لم يكتب شرحه وإنما كتبه عنه تلاميذه، لذلك قال الكاتب: قوله، أي قول ابن الحاجب.

وكان يملي على الموضوع الواحد من الكافية أكثر من إملاء في أماكن

متفرقة. فقد أملى على المبتدأ ستة أمال، وعلى المعرب والإعراب ثمانية أمال، وعلى كل من الممنوع من الصرف والإضافة سبعة أمال، وعلى الاستثناء خمسة أمال. ويمكن تعليل هذا بأنه كان يسأل في أوقات مختلفة فيجيب فيكتب تلاميذه إجابته. وأكثر حديثه في هذا القسم من الأمالي عن الحدود التي أوردها في الكافية. وهو في تناوله لهذه الحدود يتبع أساليب مختلفة، فتراه أحياناً يكتفي بشرح الحد، أو يعترض على حد الكافية ثم يجيب عن الاعتراض، وقد لا يجيب عنه. وربما يخالف النحويين في الحدود ويبين أن حدَّه أفضل من حدهم[1]. فمن الحدود التي أكتفى بشرحها حد البدل. ومن الحدود التي اعترض عليها ثم أجاب عن الاعتراض حد النعت. وأحياناً يعترض على نفسه ولا يجيب عن الاعتراض، وهذا يدل على تسليمه بالاعتراض وأن حده ليس كاملاً.

وكان ابن الحاجب ينقح الكافية ويغير فيها. جاء في الإملاء (٢٨): «وقع في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله: تابع (من) الجامدة أوضح من متبوعه».: فسئل عن ذلك فقال ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة: «هذا كان في النسخة الأولى، وأولى منه المذكور الآن في النسخ، وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه».

٥ ـ الإملاء على الأبيات:

بلغ عدد إملاءات هذا القسم (٤٥) إملاء. أملاها ابن الحاجب في دمشق والقاهرة بين سنة ٦١٢ هـ وسنة ٦٢٦ هـ. فقد أملى في دمشق (١٢) إملاء في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٢ هـ؛ غير أن ثلاثة منها مجهولة التاريخ. وأملى في القاهرة إملاءين فقط، أحدهما في سنة ٦١٢ هـ، والآخر مجهول التاريخ . وهناك إملاءان أملاهما في

(١) كما فعل في الإملاء (٦٢).

سنتي ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، إلا أن مكانهما مجهول. كما أن هناك (٢٩) إملاء مجهولة التاريخ والمكان.

والأبيات التي أملى عليها ابن الحاجب هي أبيات جرت بحضرته فتكلم على معانيها وإعرابها، وهي من شعر العرب والمتنبي. فقد أملى على أربعة عشر بيتاً من شعر المتنبي. أما بقية الأبيات فهي لشعراء عاشوا في عصور مختلفة.

ولم تكن كل هذه الأبيات معروفة في كتب النحو واللغة والأدب، بل إن كثيراً منها لم يعرف قائله. كما أن بعضها يشبه الألغاز كقوله[١].

ما بال هذا الريم أن لا يريم   لو كان يرثي لسليم سليم

وقوله[٢]:

في فتى علق الطلاق بشهر   قبل ما بعد قبله رمضان

والطريق الذي سار عليه ابن الحاجب في هذا القسم من الأمالي أنه كان يذكر بيت الشعر أول الإملاء، ثم يقوم بشرحه أو إعراب بعض كلماته أو الإجابة على إشكال فيه، ولم يكن يطيل في ذلك. وأحياناً لا يذكر البيت في أول الإملاء بل يقدم له بمقدمة يشرح فيها مسألة معينة ثم يذكره بعد ذلك[٣]. وقد لوحظ في الإملاء (١٤) أن ابن الحاجب لم يمل على بيت من الشعر وإنما أملى على قولهم: بنفسي خيال وبابه. ويلاحظ أيضاً أنه لم يهتم بذكر قائل بيت الشعر الذي يملي عليه باستثناء أبيات المتنبي وثلاثة أبيات أخرى[٤].

---

(١) إملاء (٣٥).

(٢) إملاء (٣٩).

(٣) كما فعل في الإملاء (١٣) والإملاء (٣٤).

(٤) وهذه الأبيات لعدي بن زيد وابن قلاقس الاسكندري وعمرو بن ملقط. انظر الإملاءات: ٢٩، ٣١، ٣٥.

٦ ـ الأمالي المطلقـة:

هذا هو القسم السادس والأخير من أقسام الأمالي وهو أكبرها، حيث بلغ عدد إملاءاتـه (٢١٥) إملاء، أمـلاها ابن الحـاجب في دمشق والقاهـرة وبيت المقدس ما بين سنة ٦٠٩ هــ وسنة ٦٢٤ هـ. فقد أملى في دمشق (٣٣) إملاء في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٤ هـ. منها اثنان بدون تاريخ. وأملى في القاهرة (٢٧) إملاء في السنوات: ٦٠٩ هـ، ٦١٣ هـ، ٦١٤، ٦١٦ هـ. منها (١٩) إملاء بدون تاريخ. أما ما أملاه في بيت المقدس فقد كـان إملاء واحـداً سنة ٦١٦ هـ. وهنـاك إملاء واحـد مجهول المكـان أملاه سنـة ٦٢٥ هـ. كما أن هنـاك (١٥٣) إمـلاء مجهـولـة المكـان والتاريخ.

• ولا تجمع هذا القسم وحدة في الموضوع كالأقسام الأخرى، وإنمـا هو أمال على موضوعات متفرقة لا رابطة بينها إلا البحث في النحو. وهي لا تبحث في أبواب النحو المعـروفة تـوضيحاً وشـرحاً، لكنهـا تغوص في فلسفـة النحو والتعليل لكثير من ظواهره. وتبدو فيها مناقشة ابن الحاجب للنحويين ومخالفتهم في الـرأي واعتراضـه عليهم ونقض آرائهم بالـدليل. كمـا يـلاحظ استشهـاده بالحديث النبوي في بعض المواضع، واهتمامه بالعوامل، وتعـرضه للقـراءات واللهجات والبلاغة والصرف، وضبطه لبعض المصطلحات النحوية.

فممـا ورد من فلسفة النحـو بحثـه عن السـر في وجـوب تقـديم أدوات الاستفهام والشرط والنداء وأشباهها[١]. وبحثه عن السر في حمل النصب على الجزم[٢]. وبحثه عن السبب في تسميـة حروف العلة بـذلك[٣]. وبحثـه عن

---

(١) إملاء (٦٥).

(٢) إملاء (٨٩).

(٣) إملاء (٢٢).

سبب امتناع (كان) الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله[1].

أما مناقشته لآراء النحويين ومخالفتهم في الرأي ونقض آرائهم فيظهر في اعتراضه على عبد القاهر الجرجاني[2] ورده على أبي علي الفارسي[3].

وأما ضبطه لبعض المصطلحات النحوية فيظهر في قوله: «المضارعة والمضارع بالكسر، والفتح خطأ»[4]. وقوله: «إنها حال مقيدة بكسر الياء، على أنه اسم فاعل ، لا مفتوحة على أنه اسم مفعول »[5] .

أهمية الكتاب وقيمته

لمعرفة أهمية كتاب الأمالي لا بد من مقارنة بينه وبين غيره من كتب الأمالي من جهة، وبينه وبين كتب ابن الحاجب نفسه من جهة أخرى. وقد اخترت كتابين من كتب الأمالي هما: أمالي ابن الشجري وأمالي السهيلي، لوجود شيء من التشابه بينهما وبين أمالي ابن الحاجب. كما اخترت كتابين من كتب ابن الحاجب نفسه هما: الكافية والإيضاح في شرح المفصل.

١ ـ أمالي ابن الشجري:

وهي لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ. وهذه الأمالي موزعة على أربعة وثمانين مجلساً. قد يستغرق المجلس الواحد منها عدة موضوعات، وقد يستغرق الموضوع الواحد عدة مجالس.

ومنهج ابن الشجري في أماليه أنه يختار بيتاً من الأبيات المشكلة

---

(١) إملاء (٣٧).
(٢) إملاء (١٠٥).
(٣) إملاء (١٢٣).
(٤) إملاء (٥٤).
(٥) إملاء (١٢٦).

الإعراب، ثم يسهب في بيان وجوه الإعراب المختلفة عارضاً الآراء الكثيرة، بالمناقشة والتأويل، فإذا برزت كلمة غريبة شرحها وبين اشتقاقها، وهو في كل ذلك يستشهد بما يخطر له من شواهد القرآن والشعر واللغة.

وقد يختار ابن الشجري موضوعاً نحوياً يملي عليه خروجاً على ما نهجه لنفسه. فمن ذلك إملاؤه في المجلس الثاني الذي أوله: قال رضي الله عنه: «التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف، فقولك جاء الرجلان، ومررت بالرجلين، أصله: جاء الرجل والرجل، ومررت بزيد وزيد».

وقد يذكر خبراً معيناً ينحدر به إلى موضوعات في اللغة والنحو، كما جرى في المجلس الثالث الذي أوله: قال تغمده الله برضوانه: «كان بنو زياد العبسيون الربيع وعمارة وقيس وأنس، كل واحد منهم قد رأس في الجاهلية وقاد جيشاً».

وقد عرض ابن الشجري للمسائل الخلافية في النحو بين البصريين والكوفيين، فإذا به يلم بجوانبها، ناسباً كل رأي لصاحبه، عارضاً الحجج التي يدعم بها كل رأيه، ثم ينظر فيها فلا يدعها حتى يبين موقفه منها. وهو في الغالب يقف إلى جانب البصريين.

٢ ـ أمالي السهيلي:

وهي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١ هـ. وهي عبارة عن مسائل وأجوبة، سأله عنها الفقيه المحدث أبو إسحق بن قرقول. وهي بمجموعها ست وخمسون ومئة مسألة. واحدة منها فيما لا ينصرف من الأسماء، وواحدة أخرى في كاف التشبيه، وثالثة في الجواب ببلى ونعم. وهذه المسائل الثلاثة لم يملها السهيلي على ابن قرقول؛

لأنه أثبت على هامش الورقة السابعة عشرة عند بداية المسألة الرابعة ـ كما ذكر الدكتور محمد إبراهيم البنا محقق الكتاب: (ومن هنا جوابه عن المسائل التي سأله عنها ابن قرقول)، وعددها أربع وسبعون مسألة تناول فيها مشكلات نحوية ولغوية وقعت في الحديث، وبقيت تسع وسبعون مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة فيما يتعلق بإشكالات نحوية ولغوية.

إذن فهذه الأمالي بمجملها مسائل لغوية ونحوية لها اتصال بأمور فقهية تتعلق مباشرة باختلاف الحالات الإعرابية المؤثرة في المعاني. وهي تستلزم تأويلات مختلفة لتفسير تلك الأمور الفقهية. وهي متعلقة أيضاً بما تحتمل المفردات والعبارات من وجوه المعاني، وتعلق هذه الوجوه بمسائل الفقه.

إذن فالسهيلي فقيه نحوي كابن الحاجب، غير أن كل واحد منهما سلك سبيلاً غير التي سلكها الآخر. فأمالي ابن الحاجب مجموعة وافرة أملاها على طلابه في أزمنة وأمكنة مختلفة. فهو قد أملى في دمشق بجامع المالكية وهي أكثر أماليه، لأن مدة مكوثه في دمشق شهدت أوج نشاطه العلمي، وقد أملى أيضاً في القاهرة قبل ذلك وبعده، وأملى في بيت المقدس وغزه قليلاً.

وأمالي ابن الحاجب توزعتها مواضع مشكلة الإعراب. فقد أملى على آيات من القرآن، وعلى مواضع من المفصل، وعلى مواضع من الكافية، وعلى مواضع من أبيات، وأملى أيضاً على مسائل خلافية، وعلى مسائل مشكلة في الإعراب واللغة.

ولا شك أن أمالي ابن الحاجب على آيات من القرآن قد اشتملت على مسائل فقهية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكنها بوجه عام لم تقع في دائرة الفقه التي أحاطت بأمالي السهيلي، مع الفرق الواضح في طبيعة هذه الأمالي التي هي أجوبة اقتضتها أسئلة، وتلك التي أملاها ابن الحاجب على طلابه في

المدارس والمساجد في حلقات الدرس. لهذا كانت أماليه أميل إلى أن تكون نحواً خالصاً منها إلى أن تكون فقهاً، لأن النحو كان هو الموجه لها، وهو أيضاً الغاية الأولى التي كان ابن الحاجب يرمي إليها. غير أن أمالي السهيلي على خلاف ذلك، فهدفها الفقه، ووسيلتها إلى تحقيق وإيضاح هذا الهدف هو النحو، وتأويلاته المختلفة. ومع هذا فإن أمالي ابن الحاجب لم تخل من بعض مسائل الفقه، وهذا أمر لا يسلم منه من يريد الإيغال في المشكلات النحوية في القرآن الكريم، خصوصاً لمن كانت ثقافته مزيجاً من الفقه والقراءات والنحو.

٣ ـ الكافيـــة:

كتاب الكافية خلاصة نحوية موجزة. ولكنها بالرغم من إيجازها الشديد وإنبهام بعض عباراتها، تبقى مرجعاً نحوياً له وزنه، ولولا هذا الإيجاز لجاءت أكثر وضوحاً.

لقد قصر ابن الحاجب كافيته على مسائل النحو، وفصلها عن مسائل الصرف بعد أن كانت هذه المسائل جميعاً تدرس جنباً إلى جنب. وقد جاءت مسائل النحو في الكافية منتظمة انتظاماً سليماً، فأعجب بها الناس وتداولوها وانبرى العلماء لشرحها وإعرابها ونظمها واختصارها.

سار ابن الحاجب في كافيته على نهج الزمخشري في مفصله وقفى على آثاره وتتبعه، وهذا ليس عيباً في المنهج. فمنهج الزمخشري في مفصله وتقسيمه إلى أربعة أبواب منهج سليم. غير أن ابن الحاجب قد غاير الزمخشري في وضع بعض الموضوعات في باب كان الزمخشري قد وضعها في غيره، أو أنه لجأ إلى التقديم والتأخير أحياناً، مع اختلافات أخرى. وجملة القول أن الكافية جاءت موجزة إيجازاً شديداً، في بعض عباراتها قصور عن الإحاطة بمسائل النحو، وفي كثير منها إشارات وتلميحات، ولا بد أن يجد الدارس

بعض مسائلها مبهمة تحتاج إلى إيضاح وتفسير.

٤ ـ الإيضاح في شرح المفصل:

واكب ابن الحاجب عبارة الزمخشري في المفصل، شارحاً الكتاب فقرة فقرة، بادئاً بأوائل الموضوعات، ثم هو يملي فيها بما أمدته به عقليته النحوية، وأسلوبه في معالجة المشكلات النحوية، وإيضاح المسائل المبهمة.

ويظهر للناظر في كتاب الإيضاح أن عقلية الفقيه هي السائدة في مباحثه، حيث كثرت فيه التأويلات والترجيحات التي تخضع خضوعاً واضحاً لأساليب الفقهاء والأصوليين .

ومنهج الشرح بوجه عام هو منهج المفصل. لكن ابن الحاجب خالف الزمخشري في مواضع كثيرة، ورد عليه بعض أقواله، ولم يسلم بكل ما قاله. ويؤخذ على ابن الحاجب في شرحه هذا أنه لا يسير على نهج واحد؛ فهو يورد نصاً كاملاً للزمخشري فيعالجه، ومرة أخرى يأخذ جزءاً من نص فيشرحه، وربما اتصل قول الزمخشري بقوله فلا يتميز قوله من قول الزمخشري، أو ربما وضح مسألة وعقب عليها دون إيراد النص مكتفياً بالإشارة. كما يلجأ إلى التعميم دون التخصيص، ويخوض في مسائل ليست من صميم الموضوع، وقد يقحم بعض الموضوعات في غير أبوابها، وقليلاً ما ينسب الآراء النحوية التي يذكرها لأصحابها، إلا إذا كانوا من كبار النحاة كالخليل وسيبويه والفارسي وبعض هذه المآخذ وجدت عنده في أماليه على المفصل.

وبعد هذا الحديث عن هذه الكتب الأربعة والتي لها صلة بأمالي ابن الحاجب، أين يقف هذا الكتاب من هذه الكتب؟ وما الميزة التي يمتاز بها حتى جعلت منه كتاباً عظيماً ينهل منه العلماء؟ . أما أمالي ابن الشجري فكان يخلط صاحبها النحو بالشعر والأدب واللغة، ولكن أمالي ابن الحاجب تدور في فلك النحو، حتى أماليه على الآيات القرآنية الهدف منها الإعراب. وأما أمالي

السهيلي فكان هدفها الرئيسي الفقه وجاء النحو فيها لتحقيق هذا الهدف؛ لكن أمالي ابن الحاجب بالرغم من اشتمالها على مسائل فقهية إلا أنَّ النحو كان هو الهدف الأساسي منها، فإنْ أطلقنا عليها الأمالي النحوية لم نكن قد جانبنا الصواب. ولا يعني هذا أن ابن الحاجب في أماليه لم يتعرض إلا إلى النحو، فقد ضمنها علوماً مختلفة من لغة وقراءات وفقه وأصول وتفسير وحديث وشعر وأدب، إلا أن النحو كان مواكباً لهذه العلوم. ولم يقتصر ابن الحاجب في أماليه على مسائل نحوية معينة، بل ناقش معظم مسائل النحو، وأكاد أجزم بأنه قد طرق أبواب النحو جميعها، وتحدث عدة مرات عن كثير منها. وتعدى النحو إلى المسائل الصرفية كالإعلال والإبدال والإمالة والتصغير والنسب والوقف.

وإذا انتقلنا إلى كافية ابن الحاجب والإيضاح في شرح المفصل، لوجدنا أن الكافية جاءت موجزة إيجازاً شديداً، ويوجد في بعض عباراتها قصور عن الإحاطة بمسائل النحو، وفي كثير منها إشارات وغموض يحتاج إلى شرح وإيضاح، ويبدو أن ابن الحاجب نفسه قد فطن إلى هذا الإيجاز وإلى هذا الإبهام فقام بشرحها، أضف إلى ذلك أن كثيراً من العلماء الذين جاءوا من بعده شرحوها، ولولا إيجازها وإبهامها لما وجدنا هذه الشروح الكثيرة لها. ولا يعني هذا أن الكافية ليست لها قيمة كبيرة، بل بالعكس من ذلك فإن أهميتها الكبيرة جعلت الناس يعجبون بها ويتداولونها ويقومون بشرحها وإعرابها ونظمها واختصارها. لكن أمالي ابن الحاجب لم تتسم بهذا الإيجاز بل جاءت مسهبة، فيها تفصيل وتوضيح لكل المسائل التي تناولتها، قل ما تجد فيها مسألة مبهمة غامضة تحتاج إلى شرح، إلا بعض المسائل المنطقية والفقهية.

نخلص من هذا أن الأمالي وفت بالغرض المطلوب دون أن يكون هناك إبهام أو غموض في مسائلها وعباراتها إلا ما ندر. وإن ما رأيناه من الإيجاز والاختصار والإبهام في الكافية لم يقع مثله في الأمالي إلا في بعض المسائل

القليلة، ومعظمها لا يتعلق بمسائل النحو المعروفة بل بأمور أخرى.

وكتابه (الإيضاح في شرح المفصل) تناول فيه المفصل كله، وقد تبين أن هذا الكتاب أسبق من الأمالي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا أملى ابن الحاجب على أجزاء من المفصل في كتابه الأمالي ولِمَ لم يكتف بشرحه له في الإيضاح؟ والجواب عن ذلك: أن أماليه على المفصل أكثرها يعد تكملة واستدراكاً لما فاته في الشرح، مما أثاره تلاميذه، أو مما أملاه لإفادتهم، وفي أماليه على المفصل كان ابن الحاجب أحياناً يكرر بعض المعاني التي وردت في الإيضاح. وإذا قارنا بين إملائه على المفصل وبين الإيضاح فإننا لا نجد فرقاً بينهما من ناحية المنهج والأسلوب. ولكن إذا قارنا بين الأمالي وبين الإيضاح ككتابين لابن الحاجب، فإننا نجد الأمر يختلف. صحيح أن كتاب الإيضاح تناول فيه معظم مسائل المفصل التي اشتملت على أبواب النحو الأربعة: الأسماء والأفعال والحروف والمشترك؛ إلا أن ابن الحاجب لم يتناول في الإيضاح إلا هذه الأبواب كما جاءت في المفصل. بيد أنه في الأمالي قد تناول معظم أبواب النحو وتحدث عن الحدود والعلل وأشبعها شرحاً وتوضيحاً، وتكلم عن معنى وإعراب آيات كثيرة من القرآن، وتطرق إلى القراءات واهتم بالقراء السبعة. وكثيراً ما كان يربط معنى الآية القرآنية بإعرابها وأوجه القراءة فيها.

أضف إلى ذلك أن ابن الحاجب قد تناول في أماليه مسائل فقهية ولغوية ومنطقية، وأحاديث شريفة، وأبيات شعرية غريبة تحدث عن معانيها وإعراباتها.

إلى جانب هذا كله فإنه في الأمالي تناول فلسفة النحو والتعليل لكثير من ظواهره. كما اهتم بالعوامل واللهجات والبلاغة والصرف والمصطلحات النحوية، وعقد فصلاً خاصاً لمسائل الخلاف بين النحاة.

وبعد هذا العرض تتضح لنا أهمية الأمالي بين كتب ابن الحاجب نفسه وبين الكتب الأخرى. لهذا فإن كل من ترجم لابن الحاجب قد أطرى هذا الكتاب بالمديح. وإنه قد لقي اهتماماً كبيراً من العلماء، وعرفوا له قدره، واعتبره بعضهم من أجل مؤلفات ابن الحاجب. فلا عجب إذن أن نجد العلماء يكثرون من النقل منه، ويعتمدون عليه في مؤلفاتهم.

وقد أثنى بعضهم عليه ثناء كبيراً، قال ابن الجزري[1]: «ومؤلفاته تنبىء عن فضله كمختصري الأصول والفقه ومقدمتي النحو والتصريف ولا سيما أماليه التي يظهر منها ما أتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور».

وقال السيوطي[2]: «وله الأمالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق».

وقال ابن فرحون[3]: «وله الأمالي في ثلاث مجلدات في غاية الإفادة».

وهذا السيوطي يذكر في مقدمة كتابه (الإتقان في علوم القرآن) أن من المراجع التي اعتمد عليها ولخص منها كتابه أمالي ابن الحاجب[4].

وذكر البغدادي أن من مراجعه التي اعتمد عليها في النحو عند تأليفه كتابه (خزانة الأدب) كتاب الأمالي لابن الحاجب[5]. وقد نقل عنه في عدة مواضع في كتابيه خزانة الأدب وشرح شواهد الشافية. وإن من يطلع على كتاب مغني اللبيب لابن هشام والأشباه والنظائر للسيوطي يجد فيهما الكثير من المسائل

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٥٠٨.

(٢) بغية الوعاة ٢/١٣٥.

(٣) الديباج المذهب ٢/٨٦.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ١/٣٣ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٥) الخزانة ١/٩ (بولاق).

التي نقلت من كتاب الأمالي. كل هذا يدل على أهمية هذا الكتاب وقيمته ومنزلته الرفيعة.

نسخ الكتاب

نسخ كتاب الأمالي كثيرة، وقد ذكر بروكلمان معظمها[1]. وهي موجودة في القاهرة واستنبول والمدينة المنورة وبرلين وباريس ومدريد وفينا والهند. وحاولت جهدي الحصول على أكبر عدد ممكن من النسخ المصورة عنها. وبعد وقت طويل ومراسلات مضنية ورحلات شاقة استطعت الحصول على سبع نسخ مصورة على ورق وأفلام. وقد أتيحت لي الفرصة للاطلاع على عدد آخر من النسخ وكتابة ملاحظات عنها وذلك في مكتبة دار الكتب المصرية وعدة مكتبات في استنبول. وقد اعتمدت في التحقيق خمس نسخ من تلك التي حصلت على صور منها. وهذه النسخ هي: نسخة شهيد علي في استنبول رقم (٢٣٣٧)، ونسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٦)، ونسخة الحرم المدني في المدينة المنورة رقم (١٧)، ونسخة أحمد الثالث في استنبول رقم (٢٢٦٣)، ونسخة المكتبة الوطنية في باريس رقم (٦٢١٤). وسأتحدث عن هذه النسخ بالتفصيل. أما النسخ الأخرى فسأكتفي بالحديث عنها بشكل موجز.

١ ـ نسخة شهيد علي رقم (٢٣٣٧):

توجد هذه النسخة في مكتبة شهيد علي باشا الملحقة بالمكتبة السليمانية في استنبول. وهي أقدم نسخة، إذ كتبت سنة ٦٨٢ هـ، أي: بعد وفاة ابن الحاجب بأقل من أربعين سنة. وهذه النسخة كاملة كتبت بخط يشبه الخط الفارسي مضبوط بالشكل، وعدد أوراقها (٢٦٦) ورقة من القطع المتوسط، في

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/٣٣٣.

كل صفحة (٢٠ سطراً)، ومتوسط كلمات كل سطر (١٢) كلمة.

ونظراً لقدم هذه النسخة ودقتها وقلة أخطائها، ولأنها مراجعة على نسخة أخرى مقروءة على المملي نفسه وهو ابن الحاجب ومصححة عليه، فإنها نسخة قيمة، لذا فإني اعتمدتها أصلاً في التحقيق، وأشرت إليها بكلمة (الأصل).

كتب في أعلى الصفحة الأولى عنوان الكتاب وهو (الأمالي لابن الحاجب)، ثم كتبت العبارة الآتية بخط أسود واضح: «هذه المجلدة مشتملة على أمالٍ مفرقة في النحو جليلة من كلام الشيخ الإمام العلامة حجة العرب وفخرهم جمال الدين أبي عمرو ابن الحاجب تغمده الله برحمته. منها ما يتعلق بالقرآن العزيز ومنها ما يتعلق بكتاب المفصل للزمخشري رحمه الله ومنها ما يتعلق بأبيات عربية ومحدثة وغير ذلك، وهذه المجلدة عزيزة الوجود جداً فليعرف قدرها».

وفي أسفل الصفحة كتبت أقسام الأمالي، وعلى الجهة اليمنى منها كتب اسم من تملك هذه النسخة وختمان، أحدهما: صغير لم تتضح كتابته، والآخر: كبير كتب فيه: «مما وقفه الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالى بشرط ألا يخرج من خزانته».

بداية هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه وآله أجمعين. قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب رحمه الله مملياً بدمشق المحروسة سنة سبع عشرة وستمائة: تقاتلونهم أو يسلمون.

وجاء في آخرها: فرغ المرتجي رحمة ربه ومغفرته عبد الرحمن بن يحيى بن عمر بن يوسف بن أبي الحسن التبريزي المذهبي عفا الله عنه وستر

عيوبه من الأمالي المفرقة نسخاً صبيحة يوم السبت الرابع والعشرين من المحرم المبارك لسنة اثنتين وثمانين وستمائة هجرية في جامع مدينة دمشق المحروسة محاذياً لقبر هود النبي عليه السلام وذلك من نسخة مقروءة على المملي رحمه الله ومصححه، عليها خط يده رحمه الله. ولله الحمد على توفيق الإتمام.

ثم بعدها كتبت المقابلة الآتية: قابل هذه النسخة المباركة كاتبها الشيخ الإمام العالم الصدر الكامل جامع أسباب الفضائل فسح الله في (منته) وأعاد من بركته بالأصل المنقول منه وهو أصل الشيخ جمال الدين رحمه الله وكان يبدي (إعادته) فوافق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين. كتبه أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزاري عفا الله عنه.

يوجد في هوامش هذه النسخة بعض التصويبات والتعليقات وأسماء السور القرآنية وعناوين لبعض الإملاءات.

ويلاحظ أنه يوجد في آخر هذه النسخة فصل عن (لو) ورسالة في العشر.

هذا وقد اطلعت بنفسي على هذه النسخة في مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية باستنبول، وحصلت على صورة منها من معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

٢ ـ نسخة دار الكتب رقم (٢٦):

وهي نسخة تامة، وخطها واضح مقروء، كتبت بخط النسخ الجميل سنة ٦٩٦ هـ ، أي : بعد وفاة المؤلف بخمسين سنة . وقد بلغ عدد أوراقها ١٨٠ ورقة أي : (٣٦٠) صفحة ؛ في كل صفحة (٢١) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٧) كلمة .

ويوجد في أعلى الصفحة الأولى عنوان الكتاب (الأمالي لابن

الحاجب). وبعد العنوان فهرس الآيات القرآنية التي أملي عليها ابن الحاجب، وهذا الفهرس ليس كاملًا. وفي آخر هذه الصفحة على الجهة اليسرى يوجد ختم كبير غير واضح. وعلى حواشي الصفحة الثانية والثالثة عبارة وقفية نصها (وقف المرحوم محمد بيك بجامعه) ، وبأعلى هاتين الصفحتين خاتم يحمل اسم (محمد) بخط الثلث الكبير.

جاء في أول هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن بلطفك، قال الشيخ أدام الله توفيقه مملياً بدمشق سنة سبع عشرة قوله تعالى: تقاتلونهم أو يسلمون. . . وجاء في نهايتها: وقع الفراغ من نسخه يوم السبت لاثنتي عشرة ليلة بقيت من رجب الفرد سنة ست وتسعين وستمائة على يد الفقير إلى الله تعالى علي بن داود بن يحيى القرشي.

وفي الصفحة الأخيرة يوجد ختم كبير هو نفس الختم الموجود في صفحة العنوان. وإلى الأعلى منه كتبت العبارة الآتية: بلغ مقابلة بالأصل بقدر الإمكان والله أعلم بالصواب. وفي أسفل هذه الصفحة إلى الجهة اليمنى كتب: الحمد لله طالعه وانتقى من فوائده عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي.

ويلاحظ في هذه النسخة أن بها قدراً بخط مخالف لبقية النسخة وذلك من صفحة (٢١) حتى نهاية صفحة (٤٠)، وقد كتبت بعض الكلمات في هذه الصفحات برسم يغاير نظيره في بقية النسخة، كما أن هذه الصفحات لا يذكر فيها في نهاية كل إملاء عبارة: والله أعلم بالصواب.

التعليقات والتصويبات في الهوامش قليلة، وكثيراً ما تكتب عبارة: بلغ مقابلة بالأصل. ويلاحظ في هذه النسخة أن الصفحة ١٦٤ بيضاء. هذا وقد اطلعت على هذه النسخة بدار الكتب وحصلت على نسخة مصورة منها، ونظراً لأن هذه النسخة كاملة وقليلة الأخطاء فقد اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (ب).. ويكفيها قيمة اطلاع السيوطي عليها وانتقاؤه منها.

٣ ـ نسخة الحرم المدني رقم (١٧):

توجد هذه النسخة في مكتبة الحرم النبوي بالمدينة المنورة. عدد أوراقها (١٥٢) ورقة من الحجم المتوسط. في كل صفحة (٢٩) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطرٍ (١٦) كلمة. كتبت هذه النسخة سنة (٧٩٠ هـ) بخط مغربي جميل مشكول أحياناً، وقد ميزت رؤوس العبارات بخط واضح.

كتب في صفحة العنوان العبارة الآتية: هذه المجلدة مشتملة على أمال مفرقة في النحو جليلة من كلام الشيخ الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب. وإلى جانب هذه العبارة توجد أسماء من تملكوا هذه النسخة وختم غير واضح.

ولا يوجد في هوامش هذه النسخة أية تعليقات أو شروح إلا ما ندر. جاء في أولها:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وسلم تسليماً. قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله مملياً بدمشق المحروسة سنة سبع عشرة وستمائة تقاتلونهم أو يسلمون....

وجاء في آخرها: فرغ الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وأصحابه أجمعين في الثالث عشر من رجب الفرد عام تسعين وسبعمائة. وبعد ذلك كتبت العبارة الآتية: بلغ مقابلة فصح والحمد لله على كل حال. ويوجد بعد ذلك فصل عن (لو). وفي نهاية هذا الفصل أبيات من الشعر لم أستطع قراءتها ولا إدراك معانيها.

وقد اطلعت على هذه النسخة في المدينة المنورة، وحصلت على صورة منها من معهد المخطوطات بالقاهرة، وعند قراءتي لها وجدت أنها لا تختلف

كثيراً عن نسخة الأصل، وأن أخطاءها قليلة، ولا يوجد حذف في أسطرها وكلماتها، لذا فإنني اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (م) .

٤ ـ نسخة أحمد الثالث رقم (٢٢٦٣) :

توجد هذه النسخة في مكتبة أحمد الثالث الملحقة بمتحف (طبو قباي سراي) في استنبول. وقد كتبت سنة ٧٣٣ هـ بقلم نسخي نفيس بخط عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن المهندس الحنفي الدمشقي. وعدد أوراقها (١٦٧) ورقة، أي (٣٣٤) صفحة. في كل صفحة (٢٧) سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر (١٥) كلمة.

على الصفحة الأولى يوجد عنوان الكتاب وهو (كتاب الأمالي الكبرى لابن الحاجب) . وإلى أسفل العنوان توجد أسماء غير واضحة، والظاهر أنها أسماء من تملكوا هذا الكتاب، وبعدها ترجمة لابن الحاجب، وفي أسفل هذه الصفحة يوجد ختمان، كتب في أحدهما: وقف السلطان أحمد خان، وكتب في الآخر: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وهذه النسخة كاملة ولا يوجد فيها نقص. أولها: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على محمد وآله، قال الشيخ رحمه الله مملياً بدمشق سنة سبع عشرة قوله تعالى: تقاتلونهم أو يسلمون.

وآخرها: تمت الأمالي المفرقة بحمد الله ومنه وكرمه. وكان الفراغ من تمامها عشية الجمعة سادس شهر رمضان المعظم من سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة المعزية على يد عبد الله بن محمد بن إبراهيم عُرف والده بابن المهندس الحنفي الدمشقي.

يوجد في الحواشي بعض التصويبات والتعليقات لكنها قليلة. في الأمالي على الآيات القرآنية كتبت أسماء السور في الهوامش. وفي الأمالي على

المقدمة والأمالي على المسائل المتفرقة كتبت في الهوامش أسماء المواضيع التي أملي عليها ابن الحاجب.

وقد لاحظت أن الأوراق: ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢ فيها شيء من الاضطراب وعدم الوضوح حيث الأرضة أكلت أجزاء منها.

كما يوجد في هذه النسخة سقط في الكلمات والأسطر، ولكن ظهر لي أنها من عمل الناسخ بسبب انتقال النظر أو السهو. ولكن هذا لا يفقد هذه النسخة قيمتها ، وقد اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (د). وقد شاهدتها في استنبول ، وحصلت على نسخة مصورة منها من معهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

٥ ـ نسخة باريس رقم (٦٢١٤):

توجد هذه النسخة في المكتبة الوطنية في باريس. وقد كتبت بخط فارسي جميل غير مشكول سنة ١٢٣٣ هـ. فهي نسخة حديثة بالنسبة لبقية النسخ. وعدد أوراقها (١٦٠) ورقة من القطع الكبير، أي (٣٢٠) صفحة. في كل صفحة (٢٥) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر (١٧) كلمة . وهذه النسخة كاملة غير ناقصة .

يوجد في أعلى الصفحة الثانية عنوان الكتاب بخط صغير وهو (أمالي ابن الحاجب). وفي وسط الصفحة كتبت العبارة الآتية: هذا كتاب أمالي قدوة العلماء المحققين وزبدة الفضلاء المدققين الشيخ جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه بحبوحة جنته والمسلمين أجمعين.

أما الصفحة الأولى فقد كتب فيها أقسام الأمالي وبعض الأسماء غير الواضحة لمن تملكوا هذا الكتاب.

أول هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

وصلواته على خير خلقه محمد وآله أجمعين، قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله مملياً بدمشق المحروسة سنة سبع عشرة وستمائة على قوله تعالى: تقاتلونهم أو يسلمون.

وآخرها: والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، تمت بمعونة الوهاب سنة الألف والمائتين وثلاث وثلاثين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة. وإلى جانب ذلك يوجد ختم صغير كتب في داخله: محمد سعيد ١٢٣٣ هـ.

أما الصفحة الأخيرة من هذه النسخة فيوجد فيها إعراب قوله تعالى: ﴿ أفمن زين له سوء عمله ﴾[1]. وعلى الهامش كتب عبارة (خط الشهابي المصري سلمه الله). ولا يعلم إن كان هذا هو ناسخ المخطوطة كلها أو ناسخ إعراب الآية المذكورة فقط.

وعند اطلاعي على هذه النسخة وجدت أنها قريبة الشبه بنسخة الأصل (نسخة شهيد علي). كما أنها تتطابق مع نسختين موجودتين في استنبول، هما: نسخة عاطف أفندي رقم (٢٤٣٦) ونسخة فيض الله رقم (١٥٧٢). كما لاحظت أنها اشتملت على كلمات صحيحة أخطأت فيها بقية النسخ. ولكن عيب هذه النسخة أن بها قدراً من السقط والتصحيف، ومرجع ذلك إلى جهل الكاتب الذي كتبها، ولكن هذا لا يفقدها قيمتها. وقد اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (س). وقد حصلت على نسخة مصورة منها من المكتبة الوطنية في باريس.

٦ - النسخ الأخرى:

ويبلغ عددها خمس عشرة نسخة وقد اطلعت على معظمها، بل حصلت

---

(١) فاطر: ٨.

على مصورتين لنسختين منها. وفيما يلي وصف موجز لهذه النسخ:

١ ـ نسخة دار الكتب رقم ١٠٣٤:

كتبت هذه النسخة بخط النسخ الواضح ولم يذكر تاريخ نسخها. ويبلغ عدد أوراقها (١٣٩) ورقة. في كل صفحة (١٧) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر (١٠) كلمات.

يوجد في هذه النسخة نقص كبير، فلم يذكر فيها الإملاء على المقدمة ولا الإملاء على أبيات من الشعر ولا الأمالي المفرقة. وقد اطلعت عليها في دار الكتب المصرية.

٢ ـ نسخة دار الكتب رقم ١٠٠٧:

كتبت هذه النسخة سنة ٧٠٦ هـ بالخط الفارسي. وكاتبها هو: كاميار بن أحمد بن كاميار المشهدي الأبهري. عدد أوراقها (٨٩) ورقة. في كل صفحة (٣٦) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (١٧) كلمة. فيها اضطراب في أوراقها بالتقديم والتأخير. وصفحاتها غير مرقمة، وفيها نقص وعدم دقة. وقد اطلعت عليها في دار الكتب المصرية.

٣ ـ نسخة الاسكريال رقم ١٣٣٦:

توجد هذه النسخة في مكتبة الأسكريال في إسبانيا ضمن مجموعة مكونة من (١٧٤) ورقة. عدد أوراقها (١٠١) ورقة من القطع الكبير. في كل صفحة (٣١) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر (١٧) كلمة. كتبت بالخط المغربي، لكن كثيراً من خطها غير واضح تصعب قراءته. كما أن هناك كثيراً من الجمل والكلمات قد سقطت. وقد كتبت هذه النسخة سنة ٧٢٤ هـ، وتميزت بترتيب الآيات القرآنية التي أملي عليها ابن الحاجب حسب السور. هذا وقد حصلت على صورة منها من مكتبة (الأسكريال) ولكني لم أعتمدها في التحقيق

لصعوبة قراءة خطها ولأن فيها كثيراً من السقط؛ غير أني كنت أستأنس بها أحياناً.

٤ - نسخة أحمد الثالث رقم ٢٢٥٤:

توجد هذه النسخة في مكتبة أحمد الثالث الملحقة بمتحف (طبو قباي سراي) في استنبول ضمن مجموعة مكونة من (٢٢٥) ورقة. أما عدد أوراقها فيبلغ (١٨٨) ورقة من القطع الكبير. عدد أسطر كل صفحة (٢٥) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (٢١) كلمة. وخطها نسخي عادي. وقد كتبت سنة ٨٦٩ هـ. وقد اطلعت عليها في استنبول، وظهر لي أن أوراقها مضطربة في التقديم والتأخير وأن صفحاتها غير مرقمة وأنها تفتقر إلى الدقة في كثيرٍ من عباراتها.

٥ - نسخة برلين رقم ٦٦١٣:

توجد هذه النسخة في مكتبة الدولة في برلين. عدد أوراقها (٣٠٦) من القطع المتوسط. في كل صفحة (٢١) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر عشر كلمات، وقد كتبت بخط النسخ العادي غير المشكول وغير المنقوط في كثير من الأحيان، ولم يذكر تاريخ نسخها. وقد حصلت على نسخة مصورة منها من برلين. وعندما اطلعت على هذه النسخة وجدت أنها نسخة لا تصلح للتحقيق لكثرة التصحيف والتحريف فيها، ولأن كثيراً من عباراتها وسطورها قد سقط، وأن هناك (١٩) إملاء من القسم الأول أيضاً قد سقطت.

٦ - نسخة فيض الله رقم ١٥٧٢:

توجد هذه النسخة في مكتبة فيض الله في حي الفاتح في استنبول. وقد كتبت بخط تعليق عادي بالحبر الأسود، ولا يوجد تاريخ نسخها. وقد بلغ عدد أوراقها (١٩٥) ورقة من الحجم الكبير. في كل صفحة (٢٩) سطراً ومتوسط كلمات كل سطر (١٨) كلمة. وقد اطلعت عليها في استنبول وظهر لي أنها

حديثة العهد وأنها تتطابق مع نسخة باريس رقم (٦٢١٤).

٧ ـ نسخة عاطف أفندي رقم ٢٤٢٦ :

توجد هذه النسخة في مكتبة عاطف أفندي في استنبول. عدد أوراقها (١٩٨) ورقة من الحجم الكبير. في كل صفحة (٣٣) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (١٢) كلمة. كتبت بخط النسخ العادي بالحبر الأسود، ولم يذكر تاريخ نسخها. وقد اطلعت عليها في استنبول ووجدتها تتطابق مع نسخة (فيض الله) ومع نسخة (باريس رقم ٦٢١٤).

٨ ـ نسخة عاشر أفندي رقم ١٠٣١ :

توجد هذه النسخة في مكتبة عاشر أفندي الملحقة بالمكتبة السليمانية في استنبول. عدد أوراقها (١٩٣) ورقة من القطع الكبير. في كل صفحة (٢٩) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر عشر كلمات. لم يذكر تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها. وقد اطلعت عليها في استنبول وظهر لي أنها حديثة العهد.

٩ ـ نسخة باريس رقم ٤٣٩٢ :

توجد هذه النسخة في المكتبة الوطنية في باريس. وقد أفادتني المكتبة المذكورة أن تصوير هذه النسخة صعب ولا يكون واضحاً لأن ورقها أصفر وخطها رديء مشرب بالحمرة.

١٠ ـ نسخة بنكيبور (خدا بخش) في الهند :

أفادتني المكتبة المذكورة أن هناك نسختين من الأمالي : إحداهما مكونة من ثلاث ورقات، والأخرى مكونة من (٢٥) ورقة، وأن التصوير يحتاج إلى إجراءات رسمية. فعلى هذا تكون هاتان النسختان تشكلان قسماً صغيراً من الأمالي فلا فائدة ترجى منهما.

١١ ـ نسخة حسين جلبي رقم ١٠١٩ :

توجد هذه النسخة في مكتبة حسين جلبي في مدينة برسة في تركيا. ولم يذكر بروكلمان هذه النسخة. وإنما ذكرها الدكتور رمضان ششن في كتابه: (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) ١/٦٧. وقد كتبت سنة ٩٣٩ هـ، وعدد أوراقها (١٢٢) ورقة. وقد حاولت الحصول على نسخة مصورة منها ولكن لم يصلني رد من المكتبة المذكورة.

١٢ ـ نسخة فينا رقم ٣٨٦ :

توجد في المكتبة الوطنية في فينا في النمسا. وقد حاولت مراراً الحصول على نسخة منها لكني.لم أستطع لعدم رد المكتبة المذكورة.

١٣ ـ نسخة راغب باشا رقم ١٣٥٢ :

توجد في مكتبة راغب باشا في استنبول. ولم أستطع الاطلاع عليها أثناء تواجدي في استنبول لأن المكتبة كانت مغلقة للجرد.

١٤ ـ نسخة عارف حكمت رقم ٤١٥/١٢ :

توجد هذه النسخة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة. عدد أوراقها (١٦٨) ورقة. في كل صفحة (٢١) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر (١٧) كلمة. كتبت بالخط الفارسي سنة ١١١٧ هـ. اطلعت عليها ورأيت أنها لا تختلف عن نسخة الأصل وعن نسخة الحرم المدني. وهذه النسخة لم يذكرها أحد.

١٥ ـ نسخة يني خان رقم ٩٣٠/٩٣١ :

ذكر هذه النسخة بروكلمان. ولم أجد لهذه المكتبة ذكراً في تركيا أو في غيرها. وكذلك ذكر أن هناك شرحاً مطبوعاً للأمالي في استنبول سنة ١٢٨٧ هـ. لكني لم أجده في كل مكتبات استنبول.

* * *

الفصل الثالث

ابن الحاجب في كتابه الأمالي

١ ـ موقف ابن الحاجب من النحاة.
٢ ـ موقفه من الشواهـــد.
٣ ـ الآراء التي خالف بها جمهور النحاة.
٤ ـ مآخذ عليـــه.
٥ ـ أهم القضايا النحوية التي اشتمل عليها الكتاب.

موقف ابن الحاجب من النحاة

إن من ينظر في كتب ابن الحاجب عامة وكتاب الأمالي خاصة فإنه يجده يمعن إمعاناً بارزاً في عرض الآراء النحوية المختلفة التي تدور حول كل مسألة من المسائل التي يجري البحث فيها، ثم يدلي بالحجج التي يدعم بها القائلون آراءهم ، ويناقشها رأياً رأياً . وهو في مناقشاته لا يعنى بنسبة الآراء النحوية إلى أصحابها إلاَّ في القليل . وإذا ذكر فإنه لا يذكر إلَّا أسماء النحاة الكبار من المتقدمين أمثال الخليل وسيبويه والأخفش وابن جني والفراء والمبرد والفارسي ، وربما عمَّم فذكر البصريين أو الكوفيين .

إن محاولة ابن الحاجب في عرض الوجوه المختلفة للمسألة الواحدة أمر يدل على أنه قد هضم مسائل النحو واستوعبها وألم بجوانبها. والرجل في لجوئه إلى التعليلات يسير مع البصريين في أقيستهم وعللهم، لكنه في بعض الأحيان يختلف معهم مدعماً رأيه بالحجة والبرهان. وموقفه من النحاة لا يعتمد على كونهم مشهورين أو غير مشهورين، أو كونهم بصريين أو كوفيين، وإنما يعتمد على قناعته بالرأي نفسه وليس بصاحبه، فهو ليس متعصباً لعالم مهما كانت منزلته. كما أنه لم يكن إمعة متابعاً من غير وعي. وسأتحدث عن موقفه من اثنين من العلماء هما: سيبويه والزمخشري؛ لأنه قد تأثر بهما وأكثر من النقل عنهما ووافقهما في كثير من المسائل، إلا أنه قد خالفهما في بعضها.

أولاً: موقفه من سيبويه:

يعتبر سيبويه إمام نحاة البصرة، بل إمام النحاة جميعاً. ويعد كتابه أول كتاب اشتمل على قواعد العربية بشكل متكامل. وقد ظهرت عناية ابن الحاجب به في مصنفاته المختلفة، فقد كان كثيراً ما ينقل عنه، ويؤيده ويرجح آراءه، ويتابعه في كثير من تعليلاته، ويقال: إنه شرح كتابه. ولكن لا يعني هذا أن ابن الحاجب كان مع سيبويه في كل المسائل، فقد يخالفه إذا لم يقتنع برأيه ويستخدم في مناقشته الأدلة العقلية المنطقية، ولا يهمه علو منزلته، وهذه هي سمة العالم الذي يسير على النهج العلمي الصحيح، وفيما يلي بعض المسائل التي خالفه فيها والتي وردت في الأمالي:

١ ـ أصل لولا:

مذهب سيبويه أن أصلها لو زيدت عليها لا. وقد خالفه ابن الحاجب في ذلك. قال سيبويه[1] في حديثه عن لا: «وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك: لولا، صارت لو في معنى آخر كما صارت حين قلت: لو ما تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما». وقال ابن الحاجب في الإملاء (٢) من الأمالي على المفصل:

«ذهب بعض الناس إلى أنها أصلها لو زيدت عليها لا، وهذا ليس بمستقيم».

٢ ـ كلمة مغار في قول الشاعر:

وما هي إلا في إزار وعلقة مغار ابن همام على حيٍّ خثعما

مذهب سيبويه أنها اسم للزمان، ومذهب ابن الحاجب أنها مصدر. قال سيبويه[2]: «فصير مغاراً وقتاً وهو ظرف». وقال ابن الحاجب في الإملاء (٦٠)

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٢.

(٢) الكتاب ١/٢٣٥.

من الأمالي على المفصل: «فهو بالمصدر أجدر، فتقديره اسم زمان أو مكان ناء لذلك عن الصواب».

٣ ـ الضمير بعد لولا وعسى:

مذهب سيبويه أنه بعد لولا في محل جر، وبعد عسى في محل نصب[١]. ومذهب الأخفش أنه في البابين في محل رفع، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب. قال في الإملاء (٦) من مسائل الخلاف: «فثبت لذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر».

ثانياً: موقفه من الزمخشري:

كان الزمخشري يميل إلى المذهب البصري، يقول بآرائهم ويستعمل مصطلحاتهم. يدل على ذلك مفصله الذي كان متأثراً فيه بكتاب سيبويه، تشهد بذلك أمثلته وعباراته. وقد تأثر ابن الحاجب بالزمخشري وأعجب به واقتفى أثره، والدليل على ذلك أنه شرح (المفصل) بكتاب سماه (الإيضاح) وأنه جعل قسماً من أماليه على المفصل. إذن فهناك الكثير من الآراء التي وافقه فيها مبثوثة في كتبه وبخاصة الكافية والإيضاح والأمالي. ولسنا بحاجة لضرب الأمثلة على ذلك فهي كثيرة. ومع هذا نجد ابن الحاجب له رأيه وشخصيته المستقلة، فإذا لم يقتنع بمسألة من المسائل فإنه يردها؛ لهذا فإنه لم يسلم للزمخشري بآرائه كلها، فقد دحض عدداً منها في معرض المناقشة والتأويل والتعليل، وعرض الآراء المختلفة. وفيما يلي بعض المسائل التي خالفه فيها والتي جاءت في الأمالي:

١ ـ إعراب (الكواكب) في قوله تعالى:

﴿ إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب ﴾[٢]. قال الزمخشري: إنها

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥.
(٢) الصافات: ٦.

بـدل من زينة على المحـل[1] ـ رده ابن الحـاجب بقـولـه في الإمـلاء (١٢١) من الأمـالي القـرآنيـة : « وأمـا قـول من قـال إن الكـواكب بـدل من زينة على المحل فضعيف ضعف قـولهم : مررت بـزيد أخـاك، فلا ينبغي أن تحمل عليه قراءة ثابتة صحتها » .

٢ ـ اللام في (لسوف) :

مذهب الزمخشري أنها للابتداء[2]، ومذهب ابن الحاجب أنها للتأكيد. قال في الإملاء (١٣٠) من الأمالي القرآنيـة: «اللام في (لسـوف) لام تأكيـد وليست لام الابتداء لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء».

٣ ـ حد الكلمة :

قال الزمخشري[3] «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع». وقال ابن الحاجب في الإملاء (١) من الأمالي على المفصل : « الأولى أن يقال اللفظ الدال » .

٤ ـ حد التوابـع :

قال الزمخشري[4]: «هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها». وقال ابن الحاجب في الإملاء (٣) من الأمـالي على المفصل: «غير جيد لوجهين، أحدهما: أنه ذكر لفظ التبع فيه، ومن جهل التـابع جهـل التبع. والآخر: أنه بيَّنه بما يتوقف عليه، لأن الغرض أن يعرف التابع فيعطى إعراب متبوعه، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جر ذلك إلى الدور».

٥ ـ التمييز في قولـه تعالى: ﴿ ومن أحسن قـولاً ﴾[5] وقولـه: ﴿ ومن

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٣٥ (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده).

(٢) الكشاف ٤/ ٢٦٤.

(٣) المفصل ص ٦.

(٤) المفصل ص ١١٠.

(٥) فصلت : ٣٣.

أصدق من الله حديثاً ﴾[1] فهو عند الزمخشري[2] منتصب عن جملة، مثله في: طاب زيد أبا.

قال ابن الحاجب في الإملاء (٥) من الأمالي على المفصل: «وهذا ليس بمستقيم لأن حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة أن يكون مبيناً للإبهام الناشىء عن النسبة فيها، كقولك: حسن زيد وجهاً».

٦ ـ حد المبنى:

قال الزمخشري[3]: «هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل». وقال ابن الحاجب في الإملاء (١٨) من الأمالي على المفصل: «هذا الحد ليس بمستقيم لأنه أتى في الحد بواو العطف».

٧ ـ معنى حروف التحضيض:

قال الزمخشري[4]: «تريد استبطاءه وحثه على الفعل». وقال ابن الحاجب في الإملاء (١٩) من الأمالي على المفصل: «ليس بجيد، لأن الاستبطاء والحث على الشيء إنما يكون في الزمن المستقبل. وأما الماضي أو الحال فلا يتصور فيه حث».

٨ ـ معنى مِنْ المزيدة:

قال الزمخشري[5]: « ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا ». أي: إلى معنى الابتداء.

---

(١) النساء · ٨٧.
(٢) المفصل ص ٦٥.
(٣) المفصل ص ١٢٥.
(٤) المفصل ص ٣١٥.
(٥) المفصل ص ٢٨٣

وقال ابن الحاجب في الإملاء (٢٣) من الأمالي على المفصل: «ليس بمستقيم لأن معنى كونها زائدة أنك لو أسقطتها كان المعنى الأصلي بحاله. ولا يستقيم على هذا أن يكون مفهوماً منها معنى الابتداء، لأنك لو حذفتها لم يبق معنى الابتداء، فيبطل كونها زائدة، ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة وهو باطل».

موقفه من الشواهد

عني ابن الحاجب عناية كبيرة بالقراءات، وبدأ أولى مراحل تعلمه بالتلمذة على أيدي كبار القراء كالشاطبي والغزنوي واللخمي وغيرهم. ثم إنه درس الفقه، وصار علماً بارزاً من أعلام الفقه المالكي، لهذا كان متأثراً بالقرآن وعلومه تأثراً واضحاً، وكان لعلمي الفقه والأصول أثرهما في حياته العلمية. ومن هنا نرى أن مباحث النحو عنده تتسم بطابع فقهي مؤول معلل، وبطابع قرآني في الاستشهاد وتأييد الآراء. والواقع أن القرآن هو الذي فتح له باب الدراسات العربية على مصراعيها، لهذا نجده يلجأ إليه كثيراً، ولا يكاد يبحث في مسألة من مسائل النحو، ألا أيدها بشاهد قرآني.

وإذا كان هناك تعارض بينه وبين قاعدة نحوية لجأ إلى تأويل الآية ليدلل على صحتها في القياس، لأن سلامة الشاهد عنده هي التي تؤيد سلامة المسألة المقيسة.

فالآراء الصحيحة عنده هي التي يجد لها شواهد قرآنية يؤيدها ويقوي أمرها. وإن كل من يطلع على كتاب (الأمالي) وبخاصة أماليه على آيات من القرآن يجد مدى اهتمامه بالشواهد القرآنية، وكيف أنها كانت الشواهد الرئيسية في استشهاداته جميعاً، ولم يكن بينها من شواهد الشعر سوى سبعة شواهد فقط. وكذلك الأمالي المطلقة، وهي أكبر أماليه، فالشواهد القرآنية فيها هي

الشواهد الرئيسة. إذن فابن الحاجب كان يلجأ إلى القرآن الكريم كلما ألجأته الحاجة إلى شاهد يدعم به رأياً، أو يعلل به مسألة، أو يوضح به غامضاً. فهو يعتد بالشاهد القرآني اعتداداً كبيراً، ويضعه في الذروة بين شواهده، وهو يستعين به في عرض مسائل النحو ومناقشتها.

أما شواهده من الشعر فقليلة بإزاء شواهده القرآنية قلة ظاهرة. فهو يلجأ إلى القرآن يستعين بشواهده، فإنْ أسعفه فقد وصل إلى هدفه، وإنْ لم يسعفه لجأ إلى شعر العرب يستعين بالشواهد الفصيحة، ولا يقبل شاهداً شاذاً أو نادراً، ولا يقيس عليه جرياً على مذهب البصريين. ومعظم شواهده معروفة في كتب النحو. وقد أورد أبياتاً لشعراء محدثين، وكان الهدف منها الاستدلال على مسائل أدبية أو لغوية أو بلاغية، ليس لها علاقة بقضايا النحو.

وأما شواهده من الأحاديث الشريفة فكانت قليلة جداً. فما أملى عليه واستشهد به من الأحاديث بلغ ثلاثة عشر حديثاً فقط، بعضها ليس له علاقة بمسائل النحو. وابن الحاجب في ذلك نهج منهج النحاة الذين سبقوه.

الآراء التي خالف بها جمهور النحاة

عرفنا فيما سبق أن ابن الحاجب كان يميل إلى المذهب البصري، وأنه تابع البصريين في مسائل كثيرة، وسايرهم في المنهج والقياس وإعمال المنطق، ولجأ إلى التعليل والتأويل في تأييد وإسناد الآراء التي يميل إليها. ولكن يجب أن نعرف أنه لم يكن إمعة متابعاً من غير وعي. يتقصى أقوال البصريين وغيرهم، ثم يكون له فيها رأي أو اختيار. فقد كان له من هذه العدة الجدلية التي أوتيها بحكم ثقافته الواسعة في الفقه والأصول، واتصاله المباشر بكتب النحو، ما أمده بقدرة عالية من التمحيص وعرض الآراء، والإسهاب في التأويلات، وتعليل كل حالة من الإعراب وعوامله. ومن هنا كان له في كثير من

المسائل آراء واجتهادات، وإنْ كان يكتفي أحياناً بسرد الآراء المختلفة دون أن يتبين مواطن الصواب.

وسأعرض فيما يأتي لآرائه التي يغلب على ظني في ضوء دراستي لكتابه الأمالي أنه خالف بها جمهور النحاة وهي:

١ ـ اسم الإشارة (هذان) مبني. قال في الإملاء (٣٠) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾[1]: «وقرأ الباقون إن هذان لساحران. وهي مشكلة، وأظهرها أن يقال: إن (هذان) مبنى لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة. ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة، وهذا كذلك».

٢ ـ جواز العطف على اسم (أن) المفتوحة بالرفع. قال في الإملاء (٤٦) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾[2]: «ورسوله بالرفع، معطوف على اسم أن باعتبار المحل، وإنْ كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة. وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون، فإنهم إذا قالوا: يعطف على اسم إن المكسورة دون غيرها أوهموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة. والمفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز. فالقسم الذي يجوز هو أن تكون في حكم المكسورة كقولك: علمت أن زيداً قائم وعمرو، لأنه في معنى: إن زيداً قائم وعمرو، فكما جاز العطف ثم جاز ها هنا».

٣ ـ العامل في (إذا) الشرط وليس الجواب. قال في الإملاء (٤٩) من

(١) طه: ٦٣.
(٢) براءة: ٣.

الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ **وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين** ﴾[1]: «وأما من فرق بين (إذا) و (متى) باعتبار التعلق المتقدم فليس أيضاً بالجيد لما ذكرناه. فالأولى أن يكون العامل فيهما جميعاً فعل الشرط».

وقال في الإملاء (١٩٢) من الأمالي المطلقة: «اختلف الناس في العامل في (إذا) و (متى). فقيل: العامل فيهما فعل الشرط، وقيل: العامل في (إذا) جواب الشرط، وفي (متى) الشرط، وهذا قول أكثر المحققين». ثم قال: «والصحيح أن العامل الشرط فيهما جميعاً، وما توهم من الإضافة في (إذا) وانتفائه في (متى) أو فيهما جميعاً غير صحيح».

٤ ـ إعراب كلمة (السماوات) في قولهم: خلق الله السماوات والأرض، بأنها مفعول مطلق وليست مفعولاً به. قال في الإملاء (٢٣) من الأمالي المطلقة: «قولهم: خلق الله السماوات والأرض. من قال: إن الخلق هو المخلوق، فواجب أن تكون السماوات مفعولاً مطلقاً لبيان النوع، إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسماً لما دل عليه فعل الفاعل المذكور وهذا كذلك». ثم قال: «ومن قال إن المخلوق غير الخلق وإنما هو متعلق الخلق وجب أن يقول: إن السماوات مفعول به، مثله في قولك: ضربت زيداً، ولكنه غير مستقيم، لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق. ثم قال: «وإذا كان اللازم محالاً فملزومه كذلك. فثبت أن الخلق هو المخلوق، وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غير جسم، فتوهموا أنه لا مصدر إلا كذلك، فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريتها لذلك، ورأوا تعلق الفعل بها، فحملوه على المفعول به،

---

(١) القصص: ٥٥.

ولو نظروا حق النظر لعلموا أن الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض، فنسبتها إلى خلقه واحدة، فإذا كان كذلك، وكان معنى المصدر ما ذكرناه، وجب أن تكون مصادر».

٥ ـ الجملة في باب الحكاية بالقول مفعول مطلق. قال في الإملاء (٤٩) على قوله تعالى: ﴿ وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين ﴾[1]: «والجمل كلها في موضع نصب للمصدر المؤقت للقول عند المحققين ، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين. والصحيح أن القول غير متعد، وأن ما يذكر بعده من مثل ذلك مصدر. والدليل عليه أنه لو كان مفعولاً به لكان غيره مما تتوقف عقليته عليه، وليس كذلك. وبيان أنه ليس غيره أنك إذا قلت: قلت، فقد اشتمل دلالة على القول، كما أنك إذا قلت: قعدت، فقد دل على القعود، فكما أنك إذا ذكرت قعوداً خاصاً لا تخرجه عن المصدرية في قولك: قعدت القرفصاء، باتفاق، فكذلك إذا ذكرت قولاً خاصاً لا تخرجه عن المصدرية».

وقال في الإملاء (٦٠) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً ﴾[2] قال: «لأن الجملة المقولة وإن تعددت أجزاؤها في حكم المفعول الواحد أو المصدر».

وقال في الإملاء (٨٨) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون ﴾[3]. قال: «لأن القول يحكى بعده الجمل، وهي في موضع نصب بلا خلاف. إلا أنها هل هي مصدر أو مفعول به؟ ينبني على

---

(١) القصص : ٥٥.

(٢) الحجر : ٤٧.

(٣) المطففين : ١٧.

أن القول هل يتعدى أو لا يتعدى؟ وفيه قولان: فإن قلنا: يتعدى، تعينت لقيامها مقام الفاعل إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله، وإن قلنا: لا يتعدى، كانت الجملة في موضع نصب بالمصدر».

ويلاحظ أن ابن الحاجب قرر أولاً أن ما يذكر بعد القول مصدر وليس مفعولاً به، ثم بعد ذلك ذكر أنه يجوز أن يكون مفعولاً به أو مصدراً. وفي هذا شيء من التردد والاضطراب. بل أستطيع أن أقول إن فيه شيئاً من التراجع؛ لأن الإملاء الذي قرر فيه أن القول غير متعدٍ، وأن ما يذكر بعده مصدر كان في دمشق سنة ٦١٩ هـ، وأن الإملاءين اللذين ذكر فيهما أنه ما بعد القول يحتمل أن يكون مصدراً أو مفعولاً به كان أحدهما في دمشق سنة ٦٢١ هـ، والآخر أيضاً في دمشق سنة ٦٢٢ هـ.

٦ ـ عدم جواز: سرت والجبل. قال في الإملاء (٤٥) من الأمالي على المفصل: «وقد توهم من لا عبرة به جواز: سرت والجبل. وهو غير جائز لما ذكرناه؛ إذ الجبل لا يسير، بخلاف ما تقدم في صحة نسبة الفعل إليهما على سبيل المعية. ثم ولو سلم جوازه فلا بد فيه من تأويل وهو أن يجعل كأن كل جزء من الجبل سائر؛ لأنه إذا سار من موضع من نواحي الجبل فذاك مفارق له فيسمى سائراً».

مآخذ عليه

لقد أطرى المؤرخون ابن الحاجب، وأفاضوا في الإشادة به وبآثاره، وبخاصة كافيته وشافيته وأماليه. وانطلق المترجمون له في إغراقه بالمديح والثناء. ولا شك أنه كان ذا شخصية مؤثرة في المجتمع العلمي في عصر الأيوبيين في مصر والشام، وأن كتابه (الأمالي) فاق كتب الأمالي التي أُلفت قبله. لقد لقي اهتماماً كبيراً من العلماء، وعرفوا قدره، فكان مرجعاً لهم فيما

يكتبون، وعرضوا لما أتى فيه من آراء، وأثنى بعضهم عليه ثناء غاطراً، واعتبروه من أعظم مؤلفات ابن الحاجب، إلا أنني أثناء دراستي لهذا الكتاب وجدت بعض المآخذ على ابن الحاجب، وبالرغم من أن هذه المآخذ يسيرة لا تنقص من قيمة الكتاب وأهميته، غير أني وجدت نفسي كباحث ملزماً بالحديث عنها، وإن كنت أعترف أن طبيعة الأمالي ربما تفرض بعضاً من هذه المآخذ، وأن ابن الحاجب ربما وقع فيها دون قصد بل جاءت بشكل عفوي. وسأذكر فيما يلي ما استطعت إدراكه منها:

١ ـ الاضطراب وعدم الدقة في النقل. من ذلك ما جاء في الإملاء (٨٢) من الأمالي على المفصل: قال: «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها». وعبارة المفصل[١]: «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها».

ومن ذلك ما جاء في الإملاء (١٣٢) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿وأرجلكم﴾[٢] قال ابن الحاجب: «وقال الإمام: إنه مخفوض على الجوار». وما قاله الإمام الجويني إمام الحرمين هو: «والمصير إلى أنه محمول على محل (رؤوسكم) أمثل وأقرب إلى قياس الأصول من حمل قراءة الكسر على الجوار». ثم قال: «وكسر الجوار خارج عن القانون»[٣].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في الإملاء (٨) من الأمالي على المقدمة في مسألة المعطوف الممتنع دخول يا عليه. قال ابن الحاجب: «والخليل في المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو». قال المبرد: «وكلا القولين حسن». ثم قال:

---

(١) ص ٦١.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) انظر البرهان ١/٥٥٠ (تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب. قطر).

«والنصب عندي حسن على قراءة الناس»[1] فلا يـوجد في كـلام المبرد هـذا التفصيل الذي ذكره ابن الحاجب.

٢ ـ التناقض في بعض المسائل. فقد جـاء في الإملاء (٧٧) على قـول الـزمخشري في المفصـل: «وما نقله الكـوفيون من قـولهم: الثلاثـة الأثـواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء» . قال ابن الحـاجب: «أما القياس فلما ذكرنا. وأما استعمال الفصحاء فنحو ما أنشده وما تمسـك به الكـوفيون لغـة ضعيفة فـلا تقوى لمعـارضة مـا ذكـره البصـريـون من القيـاس واستعمال الفصحاء». ثم قال: «فكما لا يجوز: الغلام زيد، بالإجماع، كذلك لا يجـوز: الخمسة الأثـواب». وقال في الإمـلاء (٦٤) من الأمـالي عـلى المفصـل: « ولـم يجيء على واحدة من الأربع الصور المذكورة » . فناقض نفسه .

٣ ـ طرح بعض المسائل وعدم إبداء رأيه فيها وتركها دون جواب والاكتفاء بذكر الأوجه التي لا تجوز فيها. من ذلك ما جاء في الإملاء (٨٦) من الأمالي على المقدمة: وقال ممليّاً في وجوب النصب في قوله: ما خلا زيداً ومـا عدا زيداً: «لا جائز أن تكون (ما) نافية وهو ظـاهر، ولا بمعنى الـذي، لأن الذي توصل بالجار والمجرور والفعل. فلو كانت بمعنى الذي لجاز الخفض على لغة من خفض. ولما جاء هذا منصوباً ليس إلاّ، علم أن ثم مانعـا منع أن تكـون بمعنى الذي».

٤ ـ الإكثار من العلل. فقد كان مغرماً بها إلى حد الإغراق؛ ويرجع ذلك إلى تأثره الواضح بالفقه والمنطق. وكان يعتمد عليها في إثبات آرائه ودعمها، أو في مناقشة آراء النحاة، وتأييدها أو نقضها. فهو لم يستطع أن يتخلص من معالجة مسائل النحو بأسلوب الفقهاء والأصوليين.

---

(١) انظر المقتضب ٤/٢١٣ (تحقيق عبد الخالق عضيمة).

أهم القضايا النحوية التي اشتمل عليها الكتاب

١ ـ العلل. وقد أولع بها ابن الحاجب وأكثر منها في أماليه. فمن ذلك ما جاء في الإملاء (١٣٩) من الأمالي المطلقة في علة جعل الإعراب آخر الكلمة: «وقال: إنما جعل الإعراب آخر الكلمة ولم يجعل لا أولاً ولا وسطاً لأنه ليس مما تعد حركته وسكونه من بنية الكلمة، بدليل أنه محل التغيير والوقف والحذف بخلاف غيره». ومن العلل التي تحدث عنها: علة كون الإنشاء بالحروف، وعلة بناء أسماء الأفعال التي هي بمعنى الأمر، وعلة صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة، وعلة بناء لدن مع الإضافة، وعلة بناء الاسم لشبه واحد، والعلة في عدم كون الفاعل جملة، وعلة وقوع أن في خبر عسى دون السين وسوف.

٢ ـ الحدود. لابن الحاجب عناية واضحة بالحدود والتعريفات. وهو حريص على أن تكون حدوده دقيقة شاملة. فقد تحدث عن حد الكلمة والتوابع والمبنى والكلام واسم الجنس والمعرب والمضمر والمفعول به والمفعول المطلق وغيرها، وجاء أكثر حديثه عن الحدود في قسم الأمالي على المقدمة، فمن ذلك ما جاء في الإملاء (٢٨) في حد عطف البيان: «وقع في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله: تابع من الجامدة أوضح من متبوعه. فسئل عن ذلك فقال مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة: هذا كان في النسخة الأولى، وأولى منه المذكور الآن في النسخ، وهو: تابع غير صفة يوضح متبوعه».

٣ ـ الحذف. ومنه حذف مفعول الفعل المتعدي، وحذف خبر إن، وحذف المنادي، وحذف الفعل بعد قد، وحذف لام المفعول به، وحذف نون الوقاية، وحذف التنوين، وحذف حرف الجر وغيرها. قال في الإملاء (٦٩)

من الأمالي على المقدمة في حذف لام المفعول له: «وقال مملياً بدمشق سنة عشرين على قوله في المفعول له: وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له. وإنما اشترط ذلك لتقوى القرينة الدالة على حذف اللام، لأن الأصل إثباتها، كما أن الأصل إثبات في الظرفية، فكرهوا أن يحذفوها في موضع لم تقو قرينتها».

٤ ـ التقديم. فمن ذلك وجوب تقديم المبتدأ، ووجوب تقديم الخبر، ووجوب تقديم الفاعل على المفعول، وعدم تقديم خبر كاد على اسمها. جاء في الإملاء (١٢) من الأمالي على المقدمة: «وقال مملياً بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله: أو متساويين مثل: أفضل منك أفضل مني، وجب تقديمه. قال: لأن الأصل تقديم المبتدأ، وإذا كان المتقدم صالحاً لأن يكون مبتدأ لم تجز المخالفة فيه لأنه يؤدي إلى المخالفة من غير فائدة بخلاف: حسن زيد، وشبهه، فإنه لم يحكم عليه بالخبر مع صلاحية أن يكون مبتدأ، فلذلك وجب الحكم بالمخالفة ليصح الكلام».

٥ ـ المسائل الخلافية. فقد تحدث عن الخلاف بين سيبويه والأخفش حول دخول الفاء في خبر إن، وعن الخلاف بين سيبويه والأخفش في صرف (أحمر) إذا نكر، وعن الخلاف في (جوار) هل هي مصروفة أو غير مصروفة؟ وعن الخلاف في المعطوف على المنادى الممتنع دخول (يا) عليه، وعن الخلاف بين الخليل ويونس حول لحاق علامة الندبة الصفة، وعن الخلاف بين سيبويه والأخفش حول إعراب الضمائر بعد لولا وعسى.

٦ ـ إعادة الظاهر بدلاً من الضمير. جاء في الإملاء (٧٧) من الأمالي القرآنية: وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿ يوم

تـرجف الأرض والجبال وكـانت الجبال كثيبـاً مهيلاً ﴾[1]: إنمـا أعيـد لفظ الجبال، والقياس الإضمار، لتقدم ذكرها. وقال: هذا مثل ما ذكرناه في قـوله في: (آلم. السجدة) في أحد الوجهين، وهو قوله: ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منهـا أعيدوا فيهـا وقيل لهم ذوقـوا عذاب النـار ﴾[2] وهـو أن الآيتين سيقتـا للتخويف والتنبيه على عظم الأمر، فإعادة الظاهر أبلغ».

٧ ـ الممنـوع من الصرف. فمن ذلـك كلامـه عن حكم الاسم الذي لا ينصرف، وعن الصرف للضرورة أو التناسب، وعن العدل ووزن الفعل، وعن شرط المعرفة المانعة من الصرف، وعن شرط التركيب المـانع من الصـرف، وعن الجمع المانع من الصرف، وعن وجه تسمية ما لا ينصرف بهذا الاسم.

٨ ـ الإضافة. فمما تحدث عنه في ذلك: الإضافة اللفـظية والمعنـوية، وإضـافة مـا فيـه الألف والـلام إلى الضميـر المتصـل، وإضـافـة الصفـة إلى موصوفها، وعدم جواز إضافة اسم مماثل للمضاف إليه، وحد المضـاف إليه، والمنفي المضاف بلام الإضافة، وإعراب المضاف إلى ياء المتكلم.

٩ ـ الضمائر. كحديثه عن عود الضمير، وفائدة ضمير الفصل، واتصال الضميرين الغائبين وليس أحدهما فـاعلاً، ووضـع الضمير المتصـل موضـع المنفصل، واجتماع ضميرين وليس أحدهما مرفوعاً، وشـرط ضمير الفصـل، والضمائر الواقعة للربط، وضمير النكرة، والضمير المستـتر.

١٠ ـ الاستثناء. من ذلك حـديثه عن حـد الاستثناء المنقـطع، ووجوب

---

(١) المزمل: ١٤.

(٢) السجدة: ٢٠.

النصب بعد ما خلا وما عدا، ووجوب النصب في قولهم: جاء القوم إلا زيداً، وعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الفاعل والمفعول إلا في غير الموجب، وحكم المستثنى إذا تكرر بعد نفي أو ما في حكمه، ومنع البدل في الاستثناء المفرغ، ووجه تقدير إلا بلكن في الاستثناء المنقطع، والإثبات بعد النفي في الاستثناء المفرغ مفيد للحصر، والوقف على الاستثناء المنقطع، والعامل في نصب غير في الاستثناء، وجواز البدل بتكرير لفظ الاستثناء.

منهج التحقيـــق

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف فقد بذلت الجهد في هذا السبيل، مراعياً ما تستوجبه إعادة النص إلى وضعه الأول من حيطة وحذر ودقة وأمانة. وقد وضعت أمام نفسي عدة أسس وقواعد حاولت بقدر الإمكان الالتزام بها رغبة في إخراج عملي على الوجه الصحيح. ومن هذه القواعد والأسس: -

١ ـ احترمت النص فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم أو تصحيح آية قرآنية أو خطأ نحوي.

٢ ـ اتخذت نسخة شهيد علي (٢٣٣٧) أصلاً، وأشرت إليها بكلمة (الأصل).

٣ ـ لم أثبت اختلاف النسخ فيما يتعلق بأول الإملاء من مثل: وقال مملياً، وقال أيضاً مملياً، وقال رضي الله عنه مملياً، وقال مملياً بدمشق، وقال بدمشق مملياً. وكذلك فيما يتعلق بآخر الإملاء من مثل: والله أعلم بالصواب، والله أعلم، والله الموفق للصواب، وإنما اكتفيت بما جاء في الأصل.

٤ ـ قارنت بين النسخ وبينت الاختلافات التي وردت فيها وأشرت إلى ما هو زيادة أو خطأ أو تحريف أو تصحيف.

٥ ـ حصرت الآيات القرآنية بين قوسين متميزين، وأشرت في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية.

٦ ـ أرجعت الأحاديث الشريفة إلى كتب الحديث المعتمدة كصحيح البخاري وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، وسنن الترمذي وغيرها.

٧ ـ اعتمدت في تخريج الشواهد الشعرية المصادر النحوية المتقدمة مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والخصائص لابن جني، والإنصاف لابن الأنباري، والمفصل للزمخشري، والمقرب لابن عصفور؛ وكذلك كتب الأمالي والنوادر والمختارات الشعرية والدواوين وكتب شروح الشواهد كالخزانة.

٨ ـ رجعت إلى كتب اللغة والمعاجم وبخاصة لسان العرب لابن منظور والصحاح للجوهري وإصلاح المنطق لابن السكيت ومعجم البلدان لياقوت.

٩ ـ ترجمت للأعلام التي وردت في الكتاب بشكل موجز. وقد اعتمدت في ذلك كتب التراجم ككتاب وفيات الأعيان لابن خلكان، وبغية الوعاة وحسن المحاضرة للسيوطي، وطبقات الزبيدي، وإنباه الرواة للقفطي، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري.

١٠ ـ جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من أصولها في مصنفات أصحابها، أو في كتب النحو مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح الرضى على الكافية، وشرح المفصل لابن يعيش.

١١ ـ عنيت بالرجوع إلى كتب التفاسير وبخاصة تلك التي تهتم بالنحو واللغة والقراءات كالبحر المحيط لأبي حيان، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، والكشاف للزمخشري، ومعاني القرآن للفراء، والمحتسب لابن جني، وإعراب القرآن للنحاس، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري.

١٢ ـ بسبب ضخامة حجم الكتاب فقد تجنبت في كثير من الأحيان الإفاضة في التعليق على الشواهد وذكر المراجع التي وردت فيها أو شرح المعاني الواضحة.

١٣ ـ رقمت إملاءات كل قسم وضبطتها بالشكل ووضعت لها عناوين، كي يكون الرجوع إليها سهلاً.

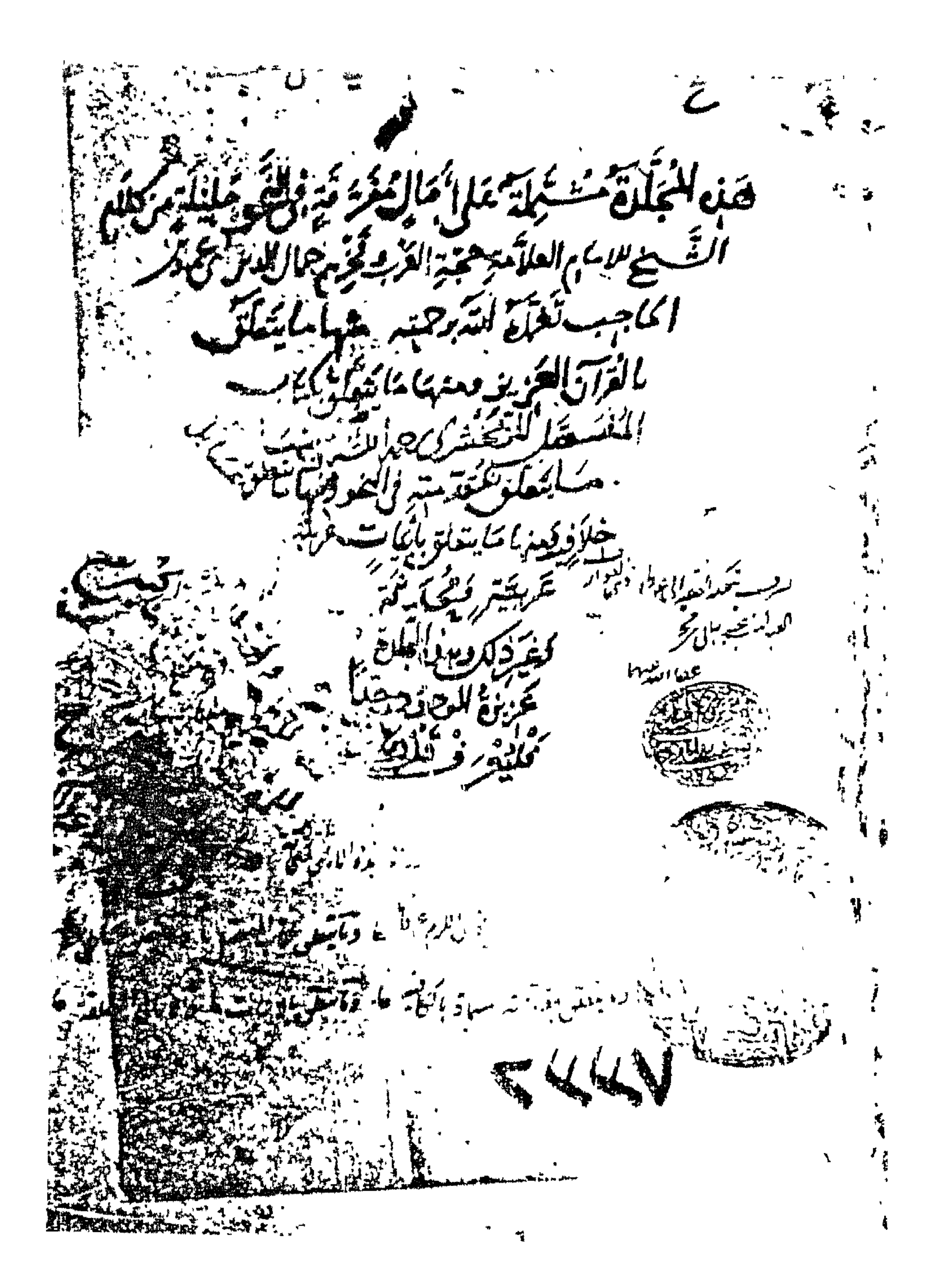
١٤ ـ وضعت الزائد على نسخة الأصل بين قوسين معقوفين [ ] سواء كانت الزيادة من النسخ الأخرى أو من عندي وأشرت إلى ذلك في الهامش. أما الكلمات أو الجمل الساقطة من النسخ الأخرى فقد أثبتها وأشرت إلى ذلك في الهامش.

١٥ ـ أنهيت التحقيق بخاتمة وفهارس فنية للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأشعار والأرجاز والأمثال والأعلام والمصادر والموضوعات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

القسم الثاني

التحقيق


هذه المجلدة مشتملة على أمالٍ مفرقة في النحو جليلة من كلام
الشيخ الإمام العلامة حجة العرب ونحويهم جمال الدين عثمان بن
الحاجب تغمده الله برحمته منها ما يتعلق
بالقرآن العزيز ومنها ما يتعلق بكتاب
المفصل للزمخشري رحمه الله ومنها
ما يتعلق بمقدمته في النحو ومنها ما يتعلق
خلافية ومنها ما يتعلق بأبيات عربية
عربية وحماسية

صفحة العنوان من نسخة الأصل

الصفحة الأولى من نسخة الأصل



الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب رقم ٢٦

بها وانما ذكر كذلك لما كونها لا يوصف بها ولانها وضعا للموصوف والصفة جميعا وما
وضع اسما لا يوصف به واما كونها لا يوصفان ولانها لو وصفا بمفرد ذكر على خلاف وضعهما
لبيانهما بالنسب لا بالمفردات كجميع الموصولات ولو وصفا بجملة لكان على خلاف قياس الصفات
في وصف المعارف بالنكرات فان قصد الى بيانهما بشيء اخر لحقت تلك الجملة على
الجملة التي جرت صلة فيحصل الغرض المطلوب لقولك جاءني من اكرمك ذكرت اباك ونحو
ذلك والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه املاء انما ذكر فاعل حبذا اسم الاشارة دون غيره
لان الغرض ابهام الفاعل المفسر بالمخصوص ليحصل التاكيد والتعظيم على وجه لا يحتاج
الى تمييز فلم يجعلوا اشبه من ذا لابهامها ولانها من الاختصار والله اعلم بالصواب وقال
رضي الله عنه املاء وانما اضمروا في باب نعم وبئس دون حبذا لان نعم وبئس كثرتا فاستعمل
فيهما ما هو اخصر لوجوب الاستتار ولاجل الاختصار التزموا الافراد حتى لا يؤدي الى
زيادة لفظ عند الابراز بخلاف حبذا فانه لم يكثر فلم يضمروا فيها اللفظ بهذا مع كونهم وقرا
ليحصل المعنى من الابهام والتفسير والله اعلم بالصواب وقال رضي الله عنه املاء انما ذكر المثنى
والمؤنث في باب الاسماء مطلقا خالي عن اسمائهما وشبههما لامرين احدهما انه كثر في ضربتا
وزمنا كضربا وزمنا الكون التاء دالة عليه ثم حمل الباقي عليه اجراء لباب المضمرات
مجرا واحدا والثاني ارادة الاختصار فيها لم يكثر بخلاف المفرد والمجموع فاغتفر اللبس
في القليل للاختصار ولم يغتفر في الكثير والله اعلم بالصواب

وقع الفراغ من تحريره يوم السبت [illegible]

[illegible]

الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب رقم ٢٦

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

الرموز الواردة في التحقيق

١ ـ الأصل : نسخة مكتبة شهيد على الملحقة بـالمكتبة السليمـانية في استنبول.

٢ ـ ب : نسخة دار الكتب المصرية رقم ٢٦ .

٣ ـ م : نسخة مكتبة الحرم النبوي في المدينة المنورة.

٤ ـ د : نسخة مكتبة أحمد الثالث الملحقة بمتحف (طبوقباي سراي) في استنبول.

٥ ـ س : نسخة المكتبة الوطنية في باريس .

٦ ـ ص : صفحة .

٧ ـ ط : طبعة .


كتاب
أمالي ابن الحاجب
لأبي عمرو عثمان بن الحاجب
٥٧٠ - ٦٤٦هـ

الإملاء عَلى آيَات من القرآن الكريم[1]

(1) عناوين الأقسام كما في نسخة الأصل ، وقد أثبتها في أماكنها من الكتاب ، إلا هذا العنوان فقد ورد في صفحة العنوان فقط.

[إمــلاء ١]

[توجيه الرفع في قوله تعالى : ﴿تُقَاتِلونَهم أَوْ يُسلمون﴾][1]

بسم اللّهِ الرحمن الرحيم، الحمد للّهِ رب العالمين، وصلواته على خير خلقه محمّد وآله أجمعين. قال الشيخ الإمام العلاّمة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله مملياً بدمشق المحروسة سنة سَبْعَ عَشْرَة وستمائة: [قوله تعالى][2]: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أو يُسْلِمون﴾[3] للرفع وجهان[4]: أحدهما: أنْ يكونَ مُشرّكاً بينه وبين (تقاتلونهم) في العطف. والآخر أنْ يكونَ جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها باعتبار الجمليّةِ، لا باعتبار الإفراد[5]، و (تقاتلونهم) فيه معنى الأمر، وإن كانتْ صيغته صيغةَ الخبر. ولا يستقيمُ أنْ يكون مجرداً عن معنى الأمرِ لأنه يؤدّي إلى أنْ لا ينفكَّ الوجودُ عن أحدهما لصدق الإخبار،

(١) ترقيم الإملاءات ووضع عناوينها من عملي.

(٢) زيادة على الأصل من النسخ الأخرى.

(٣) الفتح : ١٦.

(٤) وهي قراءة الجمهور. وقرأ أبيّ وزيد بن علي بحذف النون منصوباً بإضمار (أن). انظر البحر المحيط لأبي حيان ٨/٩٤ (مطبعة السعادة بمصر).

(٥) قال ابن الحاجب: «والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم على معنى التشريك بينهما في عامل واحد، حتى كأنك عطفت خبراً على خبر أو على الابتداء». انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣ (تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي). وقال سيبويه: «إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون». الكتاب ٣/٤٧. وانظر المفصل ص ٢٤٧.

ونحن نرى الوجود ينفكُّ عنهما، ولا نقولُ إنه يمتنعُ لما تؤدّي إليه «أوْ» من الشك، وذلك في حق العالِمِ باطل، فإنا على يقين نعلمُ أنّ «أوْ» تأتي لأحد الأمرين إذا كان المُخبَر عنه لا ينفكُّ عن أحدهما، وليس ذلك عن شك بل عن قطع أنه كذلك، كقولك: الجسمُ إما أنْ يكونَ ساكناً أوْ متحركا، وكذلك ما أشبَهَهُ مما يلزم أنْ يكون على أحد أمرين في عقليته أوْ وجوده. وإنما يلزم الشكُّ في الإخبار عنْ أمر معيّن في الوجود وقع أو سيقع على أحد أمرين، فههنا قد يُتوهّمُ لزومُ الشكِ من المُخبِر، كقولك: زيدٌ إمَّا مريض وإما معافى. وإذا ثبت أنّ (تُقاتِلونَهُمْ) في معنى الأمر، فـ(يسلمون): إما في معنى الأمر، فيتضحُ المعنى، ويكون المعنى: الواجبُ عليكم إما القتالُ، وإما الإسلامُ منهم، وهذا واضح، وعُلِم أنّ الإسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل آخر. وإما أنْ يكون (يسلمون) ليس في معنى الأمر، فيكون المعنى: الإخبارُ بأنّ أحدَ الأمرين لا ينفكُّ عنه الوجودُ، وهو إما وجوبُ القتال منكم، أو حصولُ الإسلام منهم[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٢]

[وجه التعقيب في قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾]

وقال أيضاً بدمشق سنة سَبْعَ عَشْرَةَ مملياً على قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سلكناهُ في قلوبِ المجرمين. لا يؤمنونَ به حتى يَرَوُا العذابَ الأليمَ. فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشعرون. فيقولوا هلْ نحنُ مُنْظَرون﴾[2].

قال: عقّبَ الإتيان بغتة بعد الرُؤية، ولا يستقيم ظاهرا إتيانُه بغتةً بعدَ أنْ

---

(١) قال القرطبي: «وهذا حكم من لا تؤخذ منهم الجزية». انظر الجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٧٣ (مطبعة دار الكتب).

(٢) الشعراء: ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

شُوهد ورُئِي، فلا بدّ من حمله على وجه يصحُّ فيه معاقبةُ الإتيان لـه[1]، وهو على وجهين: أحدهما: أن يُراد بالرؤية مشـارفتُها ومقـاربتُها، فيستقيمُ تعقيبُـه بالإتيان بغتة وإطلاقُ الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير. قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَليكُم إذا حَضَـرَ أحدَكُمُ المـوتُ إنْ تركَ خيـراً الوصيّـةُ﴾[2]. والمعنى: إذا قـاربَ حضـور المـوتِ. وكـذلـك: ﴿إذَا طلقتُمُ النسـاءَ فبـلَغْنَ أَجَـلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنّ﴾[3]. ومعلوم أنَّ الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل. وإنما المراد: فقاربنَ بلوغَ الأجل. ويدلّك على أنّ بلوغَ الأجل ظاهر في انقضاء العدة قولُه: ﴿وَإذا طَلّقْتُمُ النساءَ فبلغنَ أجلَهُنَّ فلا تَعْضُلُوهُنّ﴾[4] الآية. الوجه الثاني: قولُه: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بغتةً﴾. أخـذُه لهم بعد رؤيتـه هو البغتـة، فإنـه لا يلزم من رؤيته أنْ يكون آخِذاً لهم وهم لا يشعرون، لأنّهم قد يرونه ولا يعتقدون أنه عذاب البتّة فيأخذهُمْ بغتةً وهم لا يشعرون. كقوله: ﴿وإنْ يَرَوْا كِسفاً من السمـاء ساقـطاً يقولوا سَحابٌ مَرْكوم﴾[5]. وقد يرونَه ويعتقدونه عذاباً ولكنْ لا يعتقدون أنه لهم فيأخذهُمْ بغتةً بعد رؤيته. كمن يرى نارا وتأخـذه بغتة فيصحّ أنْ يقول: رأيتُ النارَ فأخذتني بغتة من غير أنْ أشعر بأخذها لا برؤيتها. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال الزمخشري: «ما معنى التعقيب في قوله فيأتيهم بغتة فيقولوا؟ قلت: ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود، وإنما المعنى ترتبها في الشدة، كأنه قيل: لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها وهو لحوقه لهم مفاجأة فما هو أشد منه وهو سؤالهم النظرة». الكشاف ٣/١٢٩.

(٢) البقرة. ١٨٠.

(٣) البقرة: ٢٣١.

(٤) البقرة: ٢٣٢.

(٥) الطور: ٤٤.

[إمـــلاء ٣]

[توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿لا يُعَذِّبُ عذابَهُ أحدٌ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سَبْعَ عَشْرَةَ على قوله تعالى: ﴿فيـومئِذٍ لا يُعَذِّبُ عذابَهُ أحدٌ ولا يُوثِقُ وَثاقَهُ أحد﴾[١]: العامل في الظرف (يعذّب). وقد جاء ما بعد النفي عاملاً في الظرف في مواضعَ متعـددةٍ، كقولـه: ﴿فَيَوْمَئِـذٍ لا يُسْأَلُ﴾[٢]، و﴿قلْ يومَ الفتحِ لَا يَنْفَـعُ﴾[٣]، ﴿فيومئِـذٍ لا ينفعُ الـذين ظلموا معذِرَتُهُمْ﴾[٤]. وهو كثير. والضميرُ في (عذابه) في قراءة كسر الذال والثاء[٥] للإنسان المتقدِّم ذكره[٦]. و(أحدٌ) فاعل، أي: لا يعذِّبُ معـذِّبٌ يومِ القيـامَةِ عذاباً مثلَ عذابِ هذا الإنسان. فمفهومُه أنّ عذاب غيره دونه لعِظَمِ جريمته. ولا يحسن[٧] أنْ يكون الضمير في (عذابه) لله، لأنّ المعنى يصيـر: لا يعذّب يومَ القيامة عذابَ اللّهِ أحدٌ. فلا يقوى المعنى لما سيق له، لأنّ المعنى سيق لتعظيم عذابِ الله لهذا الإنسان أكثر من عذاب غيره. وإذا جُعِل الكلامُ خبرا، بأنّ اللّهَ ذلك اليوم لا يعذِّبُ أحدٌ مثلَ عذابهِ فُقِد هذا المعنى. وأيضاً فإنه يصير مفهومُه أنّ غيرَه يعذِّبُ دونَ عذابِه.

فإنْ قلت: اجعل المفعولَ مقدّراً، أيْ: لا يعذِّبُ ذلكَ اليومَ مثلَ عذابِ

---

(١) الفجر: ٢٦.

(٢) الرحمن: ٣٩.

(٣) السجدة: ٢٩.

(٤) الروم: ٥٧.

(٥) وهي قراءة الجمهور. البحر المحيط ٨/٤٧١.

(٦) قال الزمخشري: «والضمير لله تعالى أي. لا يتولى عذاب الله أحد، لأن الأمر لله وحده في ذلك اليوم، أو للإنسان، أي: لا يعذب أحد من الزبانية مثل ما يعذبونـه». الكشاف ٤/٢٥٣.

(٧) في س: ولا يحصل.

الله لهذا الإنسانِ أحدٌ، فحُذِفَ المفعول للعلم به. قلت: لا يستقيمُ أيضا لأنّه لا يكون فيه تعظيمُ عذابٍ للإنسان المذكور، لأنّ عذاب غيره يصحُّ أنْ يُقَالَ ذلك فيه، إذْ يصحُّ أنْ يُقال: لا يعذِّبُ مثلَ عذابِ اللّهِ لذلك الإنسانِ ولا لغيره أحدٌ. فلمْ يبقَ للإنسان خصوصيةٌ بذلك. ويبقى الوجهُ الثاني على حاله قائماً.

ومَنْ قرأ (يعذَّب) بالفتح[1]، فيجوز أنْ يكون الضميرُ للإنسان، ويجوز أنْ يكون لله. فتقديره إذا كان للإنسان: لا يعذَّبُ ذلك اليوم أحدٌ مثلَ عذاب ذلكِ الإنسان، فمفهومُهُ أنّ غيره دونه في العذاب، وأنه هو أعظم، ولم يُذْكَر الفاعلُ لأنّه معلوم، وتقديرُه إذا كان الضمير لله: فيومئذٍ لا يعذَّبُ أحدٌ مثلَ عذاب الله لهذا الإنسان[2]، فيستقيم المعنى أيضاً[3]، لأنّ فيه تعظيمَ عذابه، ومفهومُه أنّ غيره يعذَّبُ دونَه.

فإنْ قلت: كيف استقام جَعْلُ الضمير لله على هذه القراءةِ، ولم يستقمْ على القراءة الأولى؟ قلت: لأن الأمرين المانعين ثَمَّ مفقودان ههنا، أحدهما: أنّه يصحُّ أن يكون غيرُه كذلك، وهذا ليس كذلك، لأنّ أحداً ثَمَّ للمعذِّب، فدخل فيه كلُّ معذّب غيرُ الله، لأنّه مذكور في قولك: عذابَه، على هذا التقدير، وها هنا (أحد) للمعذَّبين والفاعلُ المرادُ به الله، فلم يلزمْ ذلك. والوجه الثاني عن ذلك نشأ، لأنّه إذا كان (أحدٌ) للمعذِّب غير الله، والقراءةُ بالكسر، مقيّدا باليوم كان مفهومُه أنّ غيره يفعل دون ذلك من العذاب. وفي

(١) وهي قراءة الكسائي وابن أبي إسحق وابن سيرين. البحر المحيط ٤٧٢/٨. وقال الزمخشري: «وهي قراءة رسول الله ﷺ والضمير للإنسان الموصوف، وقيل هو أبيٌّ بن خلف. أي: لا يعذّب أحد مثل عذابه ولا يوثق بالسلاسل والأغلال مثل وثاقه». الكشاف ٢٥٣/٤.

(٢) في الأصل: هذا للإنسان. وفي النسخ الأخرى: هذا الإنسان. والأنسب ما أثبته.

(٣) أيضاً: سقطت من م.

الفتح (أحدٌ) للمعذَّبين، والفاعلُ الله، فكأنّه قال: لا يعذِّبُ اللّهُ يومئذ مثلَ عذابِه لهذا الإنسان أحدا. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٤]

[دخول الفاء في جواب الشرط]

وقال أيضاً سنة سَبْعَ عَشْرَة ممليًّا بدمشق، قال: إذا قلتَ: إنْ أكرمتني أكرمْتُك. لا يجوزُ دخولُ الفاء لما تقرر من أنّ حرف الشرط إذا أفادَ في الجزاء استقبالاً لم يَجُزْ دخول الفاء، وكلُّ موضع لم يُفِدْ فيه الشرطُ استقبالا فإنه يجبُ دخولُ الفاء، وكلُّ موضع يَحتمِلُ الأمرين يجوز فيه الوجهان[1]. وهذا مقرر بعلله في الإملاء على المفصل[2]، وفي المسائل الدمشقية[3] وفي الإملاء على المقدمة[4]، فليُطلبْ في أماكنه.

قال: فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وهوَ من الكاذبين. وإنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ من دُبُرٍ فكذَبَتْ وهوَ من الصادقين﴾[5]، فإنّه مثلُ المسألة المفروضة المتقدمة في امتناع دخول الفاء. فكيف صحَّ دخول الفاء في الآية؟ والجواب عنه: أنه لم يُفدْ فيه الشرطُ استقبالاً البتّة، لأنه إخبار

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٢ (دار الكتب العلمية . بيروت).

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٨ قال ابن الحاجب. «وأما الجائز فكل موضع وقع فيه الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا كقولك: إن أكرمتني أكرمتك، وإن أكرمتني فأكرمك، وإن أكرمتني لا أكرمك، وإن أكرمتني فلا أكرمك. إلا أنّ حذف الفاء أكثر وهو في المثبت أولى».

(٣) لم يذكرها أحد ممن ترجم لابن الحاجب.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٧ (طبع في استنبول سنة ١٣١١ هـ).

(٥) يوسف: ٢٦، ٢٧.

عن ماضٍ محقق[1]، فعلى هذا لا بدَّ من دخول الفاء لِيُؤْذنَ بجواب الشرط. وأُورِدَ على ذلك قوله تعالى: ﴿والَّذينَ إذا أَصَابَهُمُ البغيُ هُمْ ينتصرون﴾[2]. و«إذا» قد عوملت معاملة «إنْ» في وجوب دخول الفاء وعدمها، واحتمال الأمرين، فلم تُفِدْ (إذا) فيما ذكرناه استقبالا فينبغي دخولُ الفاء. وكذلك قولُه عزّ وجلّ: ﴿وإذا تُتْلى عليهم آياتُنا بَيّناتٍ ما كانَ حُجّتَهُمْ إلاَّ أنْ قالوا﴾[3]، فإنّ (إذا) أيضاً ما أفادت استقبالا، لأنّ (ما) لنفي الحال، فيستحيل المجامعةُ بينه وبين الاستقبال بدليل وجوب الفاء في قوله: ﴿وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فما هُمْ من المُعْتَبِين﴾[4].

والجواب: أنَّ «إذا» تستعمل لمجرد الظرف، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿والليلِ إذا يَغْشى﴾[5]. فإنه يستحيل أنْ تكون ههنا للشرط، وذلك أنَّ الليلَ مخفوضٌ بواو القسم[6]، وهو قَسَم إنشائي، الذي يدلُّ عليه أنّه له الجوابُ، ولو كان إخباريّاً لما احتيجَ إلى جواب، ولمّا حُذِف الفعل وأتى الجوابُ دل على ما ذكرناه. وأيضاً فإنه لو كان إخباراً لما كان التعبير عنه بالواو. فإذا ثبت ما ذكرناه فمعنى الآية: أقسَم اللّهُ بالليل في زمن غِشْيانه. ولو كانت للشرط لزِمَ تعليق القَسَم على الشرط، والباري تعالى أقسم من غير شرط معلّق.

---

(١) قال ابو حيان: «وهو على إضمار قد، أي فقد صدقت، وفقد كذبت». البحر المحيط ٢٩٨/٥.

(٢) الشورى: ٣٩.

(٣) الجاثية: ٢٥.

(٤) فصلت. ٢٤.

(٥) الليل: ١.

(٦) قال الزمخشري: «والواو الأولى في نحو (والليل إذا يغشى) للقسم، وما بعدها للعطف». المفصل ص ٣٤٩.

وإذا ثبت أنّ «إذا» لمجرد الزمان المحض بدليل ما ذكرناه وقدّرناه، فيكون معنى الآيتين على هذا واضحاً[1]، وهو أنّ معنى قوله (هم ينتصرون) ينتصرون[2] في زمن إصابة البغي لهم. وكذلك قوله: (وإذا تتلى عليهم آياتُنا بيّنات، ما كان حُجّتُهمْ) في هذا الزمان إلاّ أن قالوا؛ إلاّ أنّ في قوله: ما كان حجّتَهم، تقديمَ ما في حيّز النفي عليه. وجوابُه أنّه ظرف، والظروف اتُّسِعَ فيها. ومثله في القرآن: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الملائكةَ لا بُشْرَى يومئذٍ للمجرمين﴾[3]، على خلاف فيه. وكذلك قوله: ﴿كانوا قليلاً من الليل ما يَهْجَعُونَ﴾[4] وهو أيضاً مختلف فيه[5].

وفي قوله: ﴿هم ينتصرون﴾ جوابان آخران، أحدهما: أنّ (ينتصرون) جوابُ الشرط، وأفاد الشرط فيه استقبالا، و (هم) تأكيد للضمير في (أصابهم). والآخرُ: أنّ الفاء مُزادة، وهو قول ضعيف. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٥]

[أُخَر جمع أخرى]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عَشْرةَ على قوله تعالى: ﴿فعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرٍ﴾[6]:

أُخَر: جمعُ أُخرى، مثل قولك: فُضْلى وفُضَل. وأما آخَرُ فَيُجْمَعُ على

---

(١) في الأصل: واضح. وهو خطأ من الناسخ، لأنه خبر يكون.

(٢) ينتصرون: سقطت من س.

(٣) الفرقان: ٢٢.

(٤) الذاريات: ١٧.

(٥) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٩٦/١ (تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري).

(٦) البقرة: ١٨٥.

أواخر مثل قولك: أفضلُ وأفاضِل، وآخرين إنْ كان لمن يعقل، كقوله تعالى: ﴿وآخَرون يَضْرِبون﴾[1]. وإنما جُمع ههنا على فُعَلْ وهو في المعنى جَمْعُ آخر لأنه للأيام، وواحدها يوم، ويوم إنما يقال فيه آخَرُ باعتبار أصلِ آخَر، وهو أنّ كل صيغة لموصوف مذكّر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار، إنْ شئت عاملتها معاملة الجمع المذكّر، وإنْ شئتَ عاملتها معاملة الجمعِ المؤنّث، وإنْ شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنّث، فتقول: هذه الكتب الأفاضل والفُضْليات والفُضَل والفُضْلى. فالأفاضل على لفظه في التذكير، والفُضْلَيات والفُضَل إجراء له مجرى جمع المؤنّث لكونه لا يعقل، والفُضْلى إجراء له مجرى الجماعة، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال، ولذلك[2] جاء أُخَر نعتاً للأيام إجراء له مجرى جمع المؤنث، ولولا ذلك لم يستقمْ. ولذلك لو قلت: جاءني رجال ورجال أُخَرُ، لم يَجزْ حتى تقول: أواخر أوْ آخرون، لأنّه ممن يعقل. وقد أجرت العرب لما لا يعقل من المذكّر في الضمائر مثل هذا، ألا تراهم يقولون: الكتب[3] اشتريتُهُن، وهو للمذكر، مثلُ أُخَر وهو للمذكر، ولم يأتِ في الضمير لما لا يعقل من المذكر غيرُ الأمرين بالجمع المؤنث وما لمفرده، بخلاف الظاهر فإنّه جاء له بالجمع المذكّر بمن يعقل إذا كان[4] مكسراً، كأنهم قصدوا أنْ يجعلوا لِمَنْ يعقل أمراً يختصُّ به. ولمّا كان في جَمْع الظواهر جمع تصحيح يختصُّ بمن يعقل شاركوا بين المذكّر ممن لا يعقل وبينه في جمع المكسّر لاختصاصه بالجمع السالم. وليس في الضمائر لمذكّر مَنْ يعقلُ أمران أحدهما يختص به فيشارَكُ بينه وبين الآخر، فلمّا لم يكنْ لجمع المذكّر في الضمائر إلاّ لفظ خَصُّوا به من يعقل، وشرّكوا بين المذكّر ممن لا

---

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) في م: وكذلك. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود التعليل.

(٣) الكتب: سقطت من س.

(٤) كان: سقطت من س.

يعقـلُ وبين المؤنّثِ في الضمير، فلذلـك لم يقولـوا: الكتب اشتريتُهُم، لأنـه مخصوص بالعقلاء، كقولك: العبيد اشتـريتهمْ، وكذلـك لا تقول[1]: الكتب نفقـوا ، ولكنْ نَفَقْن ونفقتْ ، لأنّه مخصـوص بمن يعقل ، كقـولك : العبيـد نفقوا ، وكذلك في جميع أبواب الضمير . والله أعلم بالصواب .

[إمــلاء ٦]

[عود الضمير على مذكور وغير مذكور]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثَلاثَ عَشْرَةَ: لا يُشترط أنْ يكـون الضمير عائداً على مذكور ليس إلاَّ، بل على مذكـور وغير مـذكور، ويـدلُّ عليه قـوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أولادِكُم﴾[2] إلى قوله: ﴿ولأَبَوَيْهِ﴾. فـإنّ الضمير عائد على الميّت، وإنْ لم يتقدّمْ له ذكر، إلاَّ أنه لمّا قال: يوصيكم، عُلِمَ أنَّ ثَمَّ ميتا، فيعود الضمير على مذكور وغير مذكور إذا كان في الكلام ما يُرْشِد إليه، وإنْ لم يكن مصرّحاً به. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧]

[إعراب قوله تعالى: ﴿كما بَدَأنا أوَّلَ خَلْقٍ نُعيدُه﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثَلاثَ عَشْرَةَ على قوله تعالى: ﴿كَما بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعيدُهُ﴾[3]:

يجوز أنْ يكون في موضع نصب على المصدر بـ (نعيده)، كأنَّ الأصل:

---

(١) لا تقول : سقطت من س .

(٢) النساء : ١١.

(٣) الأنبياء : ١٠٤ . والآية بتمامها : ﴿ يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين ﴾ .

نعيد أوّلَ خلق إعادة مثل ما بدأناه، وتكون (ما) مصدرية. ويجوز أنْ يكون في موضع الحال، كأنه قال: نعيد أوّلَ خلق مماثلاً للذي بدأناه[1]. وصح الحال لأنه من الضمير المعرفة في (نعيده). ويجوز أنْ يكون (كما بدأنا) متعلّقاً بـ(نطوي) منصوبا على المصدر، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل. والمصدر المذكور للتشبيه تارة يوافق المشبَّه به في اللفظ والمعنى، وتارة يخالِفُه. وإذا خالفه فقد يكون الأول بأمر عام والثاني بأمر خاص[2]، وقد يكون بالعكس[3]، وقد يكونان جميعاً مذكورين بلفظ خاص[4]، والمراد تشبيهُه بالأمر العام، وهذا من القسم الآخر. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ يدعو لمن ضره ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿يدعو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ من نَفْعِه﴾[5]:

فيه أقوال: منها: أنْ يكون (يدعو) تأكيداً لِـ(يدعو) الأولى[6]، وما بعدها مبتدأ وخبر، وليس بشيء، فإنّ التأكيد اللفظي لا يُفْصَل بينه وبين مُؤكَّده بالجمل. ومنها أنَّ (ذلك) في قوله: (ذلك هو الضلال البعيد) بمعنى الذي،

(١) ما ذكره ابن الحاجب هو موقع الكاف من الإعراب في قوله: كما. قال الزمخشري: «ووجه آخر وهو أن ينتصب بفعل مضمر يفسره (نعيده)، وما: موصولة، وأول خلق: ظرف لبدأناه». الكشاف ٢/٥٨٥.

(٢) كقولك: فعلت هذا كما ضربت ذاك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٣) كقولك: ضربت هذا كما فعلت ذاك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٤) كقولك: أكلت هذا كما ضربت ذاك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٥) الحج: ١٣. وبعدها: ﴿لبئس المولى ولبئس العشير﴾. والآية التي قبلها: ﴿يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد﴾.

(٦) وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان، واستحسنه. البحر المحيط ٦/٣٥٦.

و (هو الضلال البعيد) صلته، وهو في موضع نصب مفعولٌ لِـ (يدعو)، كأنّه قال: يدعو الذي هو الضلال البعيد، وما بعده مبتدأ وخبر دخل عليه اللام، وليس بقوي لأنّ اسم الإشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي، وهو قليل أيضاً عند من جوّزه[1]. ومنها: أنّ اللام زائدة، فـ (مَنْ ضَرُّه) في موضع نصب مفعولٌ لِـ (يدعو)، وليس شيئاً لأن اللام المفتوحة لا تُزاد بين الفعل ومفعوله[2].

ومنها: قول مَنْ قال: إنَّ اللام مقدَّمة عن موضعها[3]، والتقدير: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقرب من نفعه، وليس بجيد أيضاً، لأنَّ لام الابتداء لا تُقَدَّم عن موضعها. ومنها: قول من قال: إنّ (يدعو) بمعنى ينادي ويقول[4]، فيصح أنْ يقع مفعوله جملة، كما يقع مفعول يقول، فيكون (ضرُّه أقربُ من نفعه) مبتدأ وخبر في موضع نصب؛ والقائلون بهذا منهم من يقول خبرُه محذوف تقديرُه: إله، وحملوا الدعاء والقول على أنه في الدنيا، فأُورِد عليهم أنّ هؤلاء لا يصفون آلهتَهم بأنّ ضَرَّهَا أقرب من نفعها. فأجيب بأنّ ذلك من قول الحاكي، وإذا حَكى حاكٍ كلاماً فله أنْ يصف المُخْبر عنه لِمَنْ يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكيّ عنه. ومثاله أنّه لو قيل لك: زيد قائم، لجاز لك أنْ تحكي لِمنْ يعرف أنه خياط فتقول: قال فلان: زيد الخياط قائم. وكذلك لو كان صفة قبيحة أو حسنة. ومنهم من قال: الخبرُ: (لبئس المولى ولبئس العشير)[5]، ويكون هذا

( ) هم الكوفيون . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧١٧ (دار الفكر. بيروت).

(٢) وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان ، وضعّفه . البحر المحيط ٦/٣٥٦ .

(٣) وهو قول الفراء . انظر معاني القرآن ٢/٢١٧ (تحقيق محمد علي النجار). وقال أبو حيان : وهو بعيد . البحر المحيط ٦/٣٥٦.

(٤) وهو قول الأخفش . انظر معاني القرآن ٢/٤١٣ (حققه الدكتور فائز فارس). وقد أجاز أبو البقاء العكبري هذا الوجه . انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/١٤٠ (تحقيق إبراهيم عطوة عوض).

(٥) وقد جوزه أبو البقاء العكبري . إملاء ما من به الرحمن ٢/١٤٠.

قولهم في الآخرة. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٩]

[التقدير في قوله تعالى: ﴿وكذلك نري إبراهيم﴾]

وقـال أيضـاً مملياً على قولـه تعالى: ﴿وكـذلِكَ نُـرِي إبراهيمَ مَلَكُـوتَ السماواتِ والأَرْضِ﴾[1]، لما تقدّم قوله: ﴿وإذْ قال إبراهيمُ لأبيهِ آزرَ أتتّخِـذُ أصناماً آلهةً إنّي أراكَ وقومَكَ في ضلالٍ مُبينٍ﴾[2]. أشار بقوله: وكذلك، إلى هذا، فكأنه قال: نُريهِ لِيعلَم هذا كما عَلِمَ أنّ ما تقدم لا يصلُح أنْ يكون إلهاً، فإذا ظهر التقدير تبيّن الإعراب. ويجوز أنْ تكـون الرؤيـة رؤية العين[3]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠]

[توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿على كلِّ قلبِ متكبّرٍ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنـة ثلاثَ عشْـرَة وستمائـة على قولـه تعالى: ﴿كَذلك يطبعُ اللّهُ على كلِّ قلبِ متكبّرٍ جَبّارٍ﴾[4]:

قرأ أبو عمرو[5] وابن ذكوان[6] بتنوين (قلب)، فيكون العموم في القلوب

---

(١) الأنعام: ٧٥.

(٢) الأنعام: ٧٤.

(٣) قال أبو حيان: «والظاهر أنها بصرية». البحر المحيط ٤/١٦٥.

(٤) غافر: ٣٥.

(٥) هو زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري. ولد سنة ٦٨ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ أو سنة ١٥٥ هـ أو سنة ١٥٧ هـ. كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة. انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/١٣٤ (إشراف ومراجعة علي محمد الضباع).

(٦) هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان. ولد سنة ١٧٣ هـ. كان شيخ الإقراء في الشام. وتوفي سنة ٢٠٢ هـ. انظر النشر في القراءات العشر ١/١٤٥.

مستفاداً من غير تأويل، لأن (كلّ) داخلة عليه وهو نكرة غير مضاف، كقولك: ضربت كلَّ رجلٍ، فلا تبقى الكليّة مستفادة إلاَّ في آحاد جنسه، ولا يبقى على هذه القراءة إلاَّ وصفُ القلب بقوله: متكبّر جبّار، وهو من صفة الجملة، وهو قريب بوجه من المعنى حسن، وذلك أنّ العرب تصف الجزء الذي يصحُّ نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة بما تصف به الجملة، كما تنسُبُه إليه[1]، كقولك: أبصَرَتْه عيني وسمعَتْه أُذني وفهمَه قلبي: ومنه قوله تعالى: ﴿ فإنّهُ آثِمٌ قلبُهُ ﴾[2]، ﴿ وقلوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾[3]، وأشباه ذلك كثير. ولو قيل إنه في الحقيقة صفتُه ووصف الجملة به لضربٍ من السَعَة لكان صواباً، ولكنه كثُر ذلك حتى صار كأنّه الأصل.

وقرأ باقي القراء بإضافة (قلب) إلى (متكبر) فلا يُسْتفاد العموم في القلوب من الظاهر، ولا بدَّ من التأويل لأنه لمّا أضفتَ (قلب) إلى (متكبر)، و(متكبّر) مفرد غير مضاف إليه (كل) وجب أنْ يبقى على حكم الإفراد، كما في قولك: أكلتُ كلَّ رغيفِ زيدٍ أوْ كلَّ رغيفِ إنسان. وإذا بطلَ العموم في ذلك بطل العموم[4] فيما أضيف[5] إليه (كل)، لأنّه إنما يعمُّ إذا لم يُنْسَبْ إلى ما يبطلُ العموم فيه. وإذا بطل العموم فيما أُضيف إليه (كل) وجب حمل الكلّيةِ على أجزاء ذلك الواحد لأنه لو عمَّ في الأول لعمَّ في الثاني، وقد بطل التعميم في الثاني. ولو عمَّ في الأول من غير الثاني لم يستقم لأنه ليس للمتكبّر الواحد قلوب حتى يعمَّ قولك: كلَّ قلبٍ، المضافَ إليه باعتبارها، فوجب تأويل الآية؛ لأنَّ المعنى الذي سيقت له الإخبار بالطبع على جميع قلوب كلّ متكبّرٍ، وذلك حاصل

(١) في س: إليك. وهو تحريف.
(٢) البقرة: ٢٨٣.
(٣) المؤمنون: ٦٠.
(٤) بطل العموم: سقطت من د.
(٥) في د: أضيفت.

بتقدير (كل) محذوفة مضافة إلى متكبر، كأنه قيل: كذلك يطبع الله على كلّ قلبِ كلِّ متكبّر، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحَسُن لظهور المعنى المراد . وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصُل الموجب للعموم في المتكبّر. والله أعلم بالصواب .

[إمــلاء ١١]

[الفاء في قوله تعالى: ﴿فتصبحُ الأرضُ مخضرّةً﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة ثلاث عَشْرةَ على قوله تعالى: ﴿أنزلَ من السماءِ ماءً فتصبحُ الأرضُ مخضرّةً﴾[1] :

الفاء للتعقيب من غير مهلة، وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون بمهلة. والجواب[2]: أنّ هذه الفاء فاء السببية، وفاءُ السببية لا يُشترط فيها ذلك، وإنما شرطها أنْ يكون ما بعدها مسبَّباً عن الأول كما لو صرّح بالشرط . ألا ترى إلى صحة قولك: إنْ يُسلمْ زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما. ثم لو سُلّم ههنا أنها لمجرد العطفِ لم يلزمْ ما ذكرهُ من نفي المهلة، فإنّ ذلك إنما يكونُ على حَسب ما يعدّه الناس مُتعقّبا، والاخضرار بعد الإنزال يعدُّه الناس متعقّبا، ولا يُعد مثلُ ذلك فيه مهلة[3]. ألا ترى إلى صحة قولك: تزوج زيد فولد له ولد، وإنْ كان لا يكون إلا بعد مهلة في الوجود،

---

(١) الحج : ٦٣.

(٢) والجواب : سقطت من س .

(٣) وقد أجاب الرضي عن ذلك بقوله : «ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾ . فإنّ اخضرار الأرض يبتدىء بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة، فجيء بالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار». شرح الكافية ٢/٣٦٧. وانظر ما قاله ابن هشام في هذه الآية في شرح شذور الذهب ص ٣٠٧

ولكن يصحُّ إذا لم يكن[1] إلا مهلة الحمل. وكذلك قوله: ﴿ثم خلقنا النطفةَ عَلَقةً فَخلقنا العلقةَ مضغَةً فخلقنا المضغَة عِظاماً﴾[2]، وإن كان في كل واحد مهلة وجودية. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٢]

[معنى «لا» في قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنةً لا تُصِيبَنَّ﴾]

وقال مملياً بالقاهرة سنة خَمْسَ عشرةَ على قوله: ﴿واتَّقوا فتنةً لا تُصيبَنَّ الذينَ ظَلَموا منكمْ خاصةً﴾[3]:

الظاهر أنه نهي[4]، والمعنى: واتقوا فتنة مقولا فيها: لا تصيبَنَّ الذين ظلموا منكم. والنهي في الظاهر للفتنة، والمعنى نهي المتعرضين لها، والفعل للإصابة[5]، والمعنى التعرض للإصابة. وقد يعدِل الناهي عن الشيء لمسبَّبه، لأنه هو المقصود بالنهي، وإذا انتقل إلى المسبَّب أسنده إلى ما هو فاعل له، كقوله: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمْ الشيطانُ﴾[6] و﴿لا يَحْطِمَنَّكُمْ سليمانُ﴾[7]، وكقولك لصاحبك عند تعرُّضه للمعصية: لا تُحْرِقْك نار جهنم، فَجَعَلْتَ الفعل للإحراق، والمنهيَّ النارَ، وإنما المنهيُّ عنه التعرّض والمنهيّ مخاطَبُك، ولكنك عَدَلْتَ إلى المسبَّب إذ النهي عن التعرّض إنما هو خَشْيَة إحراق النار، فلما عَدَلْتَ إلى المسبَّب أسنَدْتَه إلى ما هو له وهو النار، فكذلك هـهـنا، فكأنّه

(١) في الأصل: تكن. وما أثبتناه من د، وهو الأحسن.
(٢) المؤمنون: ١٤.
(٣) الأنفال: ٢٥.
(٤) قال به الأخفش. انظر معاني القرآن ٢/ ٣٢١.
(٥) في الأصل: الإصابة. وما أثبتناه من ب، د، وهو الأصوب لأن المعنى يقتضيه.
(٦) الأعراف: ٢٧.
(٧) النمل: ١٨.

قال: لا تتعرّضوا للفتنة التي يُصيب المتعرضين بلاؤها، فعُدِل عن التعرّض الذي هو سبب إلى الإصابة التي هي مسبَّب. فعلى ذلك يكون الظالمون مخصوصين بالإصابة لأنّ المعنى: لا يَتعَرّضْ متعرّض للفتنة فتصيبه خاصة، فعُدِل على ما ذكرناه، فصار لا تُصِب الفتنة متعرِّضا لها خاصة. ثم ذُكِر المتعرّض بلفظ الظالم تشنيعا عليه للصفة التي يكون عليها عند التعرض، فثبت أنّ المعنى على ذلك خصوصُ الظالمين بالفتنة.

ويجوز أن تكون (لا) نافية، ودخول النون فيها على وجه ليس بالقوي[1]، فيكون المعنى: واتقوا فتنة غيرَ مصيبة الظالمين خاصة، ولكنها تعم الظالم وغيره، فعلى هذا تكون الإصابة عامة بخلاف الوجه الأول. وقد ذكر الزمخشري[2] هذا الوجه[3]، وجعلها للإصابة أيضاً فيه خاصة، وليس بجيد، إذ المعنى: وصفها بأنّها لا تصيب الظالمين خاصة، وإذا لم تُصِبْهم خاصة، فكيف يصحُّ وصفها بكونها خاصة؟

وقد قيل: إنه يجوز أنْ يكون جوابا للأمر[4] ويكون دخول النون أيضاً في النفي على وجه ليس بالقوي، فقدّروه بأن قالوا: واتقوا فتنة إنْ أصبتموها لا تُصب الظالمين خاصة، ولكنها تعم فتأخذُ الظالمَ وغيره، وهو غير مستقيم، إذْ جواب الأمر إنّما يُقدَّر فعله من جنس الأمر المُظْهَر، لا مِنْ جنس الجواب. ألا

---

(١) وقد أجازه أبو حيان. البحر المحيط ٤/٤٨٣.

(٢) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري. ولد سنة ٤٩٧ هـ. تلقب بجار الله وفخر خوارزم. من تصانيفه: الكشاف، المفصل، الأنموذج. توفي سنة ٥٣٨ هـ. انظر بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٧٩.

(٣) انظر الكشاف ٢/١٥٣.

(٤) وقد أجاز ذلك الزمخشري فقال: «كيف جاز أن تدخل النون المؤكدة في جواب الأمر؟ قلت: لأن فيه معنى النهي». الكشاف ٢/١٥٣. وذكر ذلك أيضاً أبو البقاء ولكنه ضعفه، لأن جواب الشرط متردد فلا يليق به التوكيد. إملاء ما من به الرحمن ٢/٥.

ترى أنك إذا قلت: أَسْلِمْ لا تدخل النار، فإنّ المعنى: فإنك إن تُسْلمْ لا تدخل النار، وليس المعنى: فإنّك إنْ تُسلمْ تدخل النار، وههنا لو كان جواب الأمر لكان التقدير: فإنّكم إنْ تتقوا لا تُصب الظالمين، فيفسد المعنى، لأنه يصير الاتقاء سبباً لانتفاء الإصابة عن الظالمين خاصة، فكأنه[1] قيل: الاتقاء من المتّقي سبب[2] لانتفاء الإصابة عن الظالم المرتكب وهو بالعكس أشْبَه، فظهر أنّ المعنى لا يستقيم في جعله جواباً لانعكاس المعنى.

وقد ذكر الزمخشري ذلك[3]، وجعله من المعنى الذي يُوجب التعميم بالإصابة للظالمين وغيرهم، وليس بمستقيم، لما تبين فيه من فساد المعنى من أجل أنّ فِعْل الشرط المقدّر لا يكون إلا إنْ تتقوا، وعند ذلك لا يستقيم. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٣]

[عود الضمير في قوله تعالى: ﴿فنعمّا هيَ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خَمْسَ عَشْرَةَ على قوله تعالى: ﴿إنْ تُبْدُوا الصدقاتِ فَنِعِمّا هيَ﴾[4].

الضمير في قوله: هي، يحْتمل أن يكون عائدا إلى الصدقات[5]، ويحتمل أن يكون عائدا على الإبداء[6]، وهذا هو الظاهر، بدليل قوله: ﴿وإنْ

---

(١) في د، س: وكأنه.
(٢) في الأصل وفي م: سبباً. وهو خطأ، لأنه خبر المبتدأ الذي هو: الاتقاء.
(٣) الكشاف ٢/١٥٣.
(٤) البقرة: ٢٧١.
(٥) أجازه العكبري. إملاء ما من به الرحمن ١/١١٥.
(٦) نص عليه ابن عطية. انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/٢٥٦ (تحقيق وتعليق الأستاذ أحمد صادق الملاح).

تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفقراءَ فهوَ خيرٌ لكم﴾[1]، فذكّر الضميرَ العائد على الاخفاء. ولو قَصد الصدقاتِ لقال: فهي. فلئن[2] قيل لِم أُنّث والذي عاد عليه مذكّر؟ فالجواب: أنَّ هذا على حذف المضاف، وإقامةِ المضاف إليه مقامه، كقولك: القرية اسألها، فلما حَذَفْتَ المضافَ، بقي المضاف إليه على حاله، والتقدير: إبداؤها. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٤]

[الجواب على إشكالين في قوله تعالى: ﴿فتذكِّرَ إحداهما الأُخرى﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة سِتَّ عَشْرَة على قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إحداهُما فتذكِّرَ إحداهُما الأُخرى﴾[3]:

فيه إشكالان: أحدهما: أن قوله: أنْ تَضِل، ذُكر تعليلاً لاستشهاد المرأتين موضعَ رجل، ولا يستقيم في الظاهر أنْ يكون الضلال تعليلا للاستشهاد، وإنَّما العلّةُ التذكير. والإشكالُ الثاني: قال: فتذكّرَ إحداهُما الأُخرى، وقياس الكلام في مثل ذلك أنْ يقال: فتذكِّرَها الأخرى، لأنه قد تقدّم الذكر، فلم يحتج إلى إعادة الظاهر[4].

والجواب عن الأول: أنَّ التعليل في التحقيق هو للتذكير، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا علة، وكان للعلّة علّة قدموا ذكرَ علّةِ العلّة، وجعلوا العلّةَ معطوفة عليها بالفاء لَتحْصُل الدلالتان معا بعبارة واحدة، كقولك: أعْدَدْتُ الخشبةَ أنْ يميل الحائطُ فأدعمها؛ فالإدعام هو العلة في إعداد الخشبة،

(١) البقرة: ٢٧١.
(٢) في م: فإن. وفي س: فإن قلت.
(٣) البقرة: ٢٨٢. وقبلها: ﴿فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء﴾.
(٤) في م: فلم يحتج إليه.

والميل هو سبب الإدعام، فَذُكِر على نحو ما ذكرناه، فقيل: أنْ يميـلَ الحائطُ فأدعمها[1]. ولو قيل: إن الميل في المثال، والضلالَ في الآية هـو السببُ لم يكنْ ذلك ببعيد، لأنّ الضلال[2] المعلوم من إحداهما[3] يكثر وقوعُه، فصَلُح أنْ يكون علة في استشهادهما مقام رجل، وإنما يجيء اللَّبْس هـهـنا إذا تُوهِّم أنّ وقوع الضلال[4] هو السببُ فيؤدّي إلى أنْ يكون مقصوداً وقوعُه باستشهادها، وليس التعليل واجبا فيه أنْ يكونَ مقصوداً وقوعُه، بل العلّةُ هي المقتضيةُ لذلك المعلوم. ألا ترى إلى قولك: قعدتُ عن الحرب من أجل الخوف، فالخـوفُ هـهـنا ليس مراداً وقوعُه في قصد المتكلّم حتى يكـون سبباً للقعـود، فكذلـك ههنـا المقصـودُ أنَّ الضـلالَ المعلوم هـو السببُ المقتضى في الـمعـنى استشهادهما في موضع رجل، وذلك مستقيمٌ على هذا التأويل. وكذلك يمكنُ أنْ يُقال في مثال[5] الحائط: إنه أيضاً هو السبب على الوجه الذي ذكرنـاه في الآية. وهذا الوجهُ الثاني يصلُح أنْ يكون للأول ليجيء الثاني بعده، بعد تقدير التسليم.

وأما الجواب عن الإشكال الثاني فهو أنا نقول: أصل الكلام على الوجه الأول أنْ تذكِّر إحداهُما الأخرى عند ضلالها، فقدّم على ما ذكرناه، فبقي (أنْ تُذكِّر إحداهما الأخرى) على ما كان عليه. الثاني هو: أنه لا يستقيم في المعنى

---

(١) قال سيبويه: «فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائطُ فأدعمه. وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه». الكتاب ٥٣/٣.

(٢) في الأصل: الإضلال. وما أثبتناه من ب، د. وهو الصواب، لأن الضلال مصدر ضل، والإضلال مصدر أضل.

(٣) في الأصل: أحدهما. وهو سهو.

(٤) في الأصل: الإضلال. وما أثبتناه من ب وهو الصواب.

(٥) في د، م: مثل. وفي ب: ميل، وكله تحريف.

إلا كذلك، ألا ترى أنه إذا قال: أنْ تضِلَّ إحداهما فتذكِّرها الأخرى، وجب أن يَكون ضميرُ المفعول عائداً على الضالـة، فيتعيّن لها. كمـا إذا قلت: جاءني رجل وضربته، يتعيّن أنْ يكون الجـائي هو المضـروب، وذلك مخـلٌّ بالمعنى المقصود، لأنها قد تكون الضالّةُ الآن في الشهادة هي الذاكـرة فيها في زمـان آخر، فالمذكِّرةُ هي الضالةُ. فإذا قيل: فتذكِّرَهـا الأخرى، لم يفـدْ ذلك لتعيّن عود الضمير إلى الضالة. وإذا قيل: فتذكِّر إحداهما الأخرى، كان مُبهماً في كل واحدة منهما، فلو ضلّت إحداهما الآن وذكّرتها الأخرى فذكَرَتْ كان داخلاً. ثم لو انعكس الأمرُ والشهادةُ بعينها في وقت آخر، اندرج أيضا تحته لوقوع قوله: فتذكِّر إحداهما الأخرى، غير معيّن. ولو قيل: فتذكّرها الأخرى، لم يستقمْ أنْ يكون مندرجاً تحته إلا التقديرُ الأول. فعُلِم أنّ العلّة هي التذكيرُ من إحـداهما الأخـرى كيف ما قُـدِّر، وإنْ اختلفت. وهذا المعنى لا يُفيـده إلا ما ذكـرنـاه، فوجب لذلك أن يُقال: فتذكر إحداهُما الأخرى. وهذا الوجهُ الثاني هو الـذي يصلحُ أنْ يكون جارياً على الوجهين المـذكورين أوّلا ؛ وإنـه في التحقيق هو الذي وجب لأجله مجيئهما ظاهرين .

وأما الوجـهُ الذي قبله فـلا يستقيم إلا على التقديـر الأول، لأنّ التقديـرَ الثاني جَعْلُ الضلال هو العلّةُ فلا يستقيم مع[1] ذلك أنْ يقال: إنّ أصلَ الكلام: أنْ تذكِّر إحداهما الأخرى لضلالها، مع القول بأن الضلال هو العلّةُ، فثبت بما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هي عليه، وأنه لو غُيِّر إلى المضمـر لاختـلَّ[2] المعنى المقصـود واختصَّ ببـعضـه . والله أعـلم بالصواب.

---

(١) مع : سقطت من م .

(٢) في الأصل : اختل . وكلاهما جائز . ولكن الغالب في جواب لو إذا كان ماضياً مثبتاً دخول اللام . انظر مغنى اللبيب ١/ ٣٠١ (تحقيق الدكتور مازن المبارك ، محمـد علي حمـد الله . دمشق) .

[إمـــلاء ١٥]

[إعراب «إخوانا» في قوله تعالى : ﴿ونزعنا ما في صُدُورهم من غلّ إخوانا﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة تِسْع[١] على قوله تعالى: ﴿ونزعنا ما في صُدُورهم من غلّ إخواناً على سُرُرٍ مُتَقابلين﴾[٢]

قال: (إخوانا) منصوبٌ بفعل مقدّر تقديرُه: أمدحُ إخوانا، أو أعني إخوانا؛ والرفعُ جائزٌ، ولكنّ النصبَ أحسنُ. ويضعُفُ أنْ يكونَ منصوباً على الحال[٣]، لأنه إذا كان حالا، فإمّا أنْ يكون حالا من الضمير في (ادخلوها) أو من الضمير في (آمنين)، أو من الضمير في (صدورهم)[٤]. ويضعف أنْ يكون من الأولين للفصل بينه وبينه بالجملةِ الأجنبية وهي: ونزعنا ما في صدورهم من غل. ولا يجوز أنْ يكون من الضمير في (صدورهم) لأنه مضاف إليه اسمٌ جامد، والمضافُ إليه لا يستقيم أنْ يكونَ منه حالٌ، إلا أنْ يكونَ في معنى الفاعل أو المفعول. وإنما لم يكُنْ منه حال لأنه لا يقبل التقييد، والحالُ إنما جيء بها مقيِّدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله، وغيرُ ذلك لا يقبل التقييد. ألا ترى أنك لو قلت: حصيرُ زيد راكباً سمار، لم يستقمْ[٥]، لأنها سمارٌ سواء كان

---

(١) أي سنة ستمائة وتسع.

(٢) الحجر: ٤٧.

(٣) قال النحاس: إنه حال. انظر إعراب القرآن ٢/١٩٦ (تحقيق الدكتور زهير زاهد. بغداد). وكذلك الزمخشري. الكشاف ٢/٣٩٢.

(٤) قال أبو البقاء: «هو حال من الضمير في الظرف في قوله تعالى: ﴿جنات﴾. ويجوز أن يكون حالاً من الفاعل في: ادخلوها، مقدرة. أو من الضمير في آمنين. وقيل: هو حال من الضمير المجرور بالإضافة». إملاء ما من به الرحمن ٢/٧٥.

(٥) في ب: يستقر. وهو تحريف.

راكباً أو غير ذلك[1]، فوقع التقييدُ مُفسِدا، وكذلك لو قلت: زيد قائماً أبوك، لكان فاسدا، لأنه أبوك قائما أو قاعدا أو غيرَ ذلك، فتقييدُه، يقع مُفسدا. وكذلك لو جعلت (إخواناً) حالا من الضمير في (صدورهم) لم يستقمْ ، لأنها صدورُهم ، إخواناً كانوا أو غيرَ إخوان[2] . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٦]

[العامل في «إذا»]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرةِ سنة أربعَ عَشْرَة على قوله تعالى: ﴿حتى إذا استَيْأَسَ الرُّسُلُ﴾[3]:

من الناس من يقولُ جوابُ إذا (جاءهُمْ)، وهو العامل فيها على قول أكثر النحويين، لأن «إذا» عندهم مضافة إلى الفعل الذي هو شرطُها عاملة فيه عملَ كلِّ مضاف في المضاف إليه. وإذا كان الفعل بعدها معمولا لها تعذّر أنْ يكون عاملا فيها لئلا يؤدي إلى أنْ يكونَ عاملاً معمولا من وجه واحد وهو محال[4].

وقال بعض النحويين: العاملُ في «إذا» فعلُ الشرط الذي بعده، وهي عند هؤلاء غيرُ مضافة، وقالوا: إنها في العمل كـ «متى». والفعل الواقع بعد «متى» هو العاملُ فيها في قول أكثر النحويين[5]، فلو كانت «إذا» واجباً إضافتها إلى ما

---

(١) في س . أو غير راكب.

(٢) هذا وذكر ابن هشام تبعاً لابن مالك أنه يجوز أن تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه . وقد استشهد بهذه الآية ، وجعل (إخواناً) حالاً من الضمير في (صدورهم) . انظر أوضح المسالك ٢/ ٣٢٥ (دار الجيل).

(٣) يوسف : ١١٠ وبعدها: ﴿وظنوا أنهم قد كُذِبوا جاءهم نصرُنا فنُجِّيَ من نشاء ولا يُردُّ بأسُنا عن القوم المجرمين﴾.

(٤) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥١٢.

(٥) قال الرضي : «فإذا تقرر هذا قلنا: العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون . ولا يجوز أن يكون جزاءه على ما قال بعضهم . كما لا يجوز في غير الظروف =

بعدها لإبهامها وجب تقديرُ إضافة «متى» إلى ما بعدها لإبهامها، ولم يجب في «متى»، فلا يجب في «إذا». وقالوا أيضاً: لو كان العامل فيها جوابها لاستحال أنْ يقال: إذا أحسنت إليّ اليوم أكرمتك غداً، لأنّ «إذا» ههنا عندهم ظرفٌ للإكرام، وقد فُسّرتْ بكونها غدا، وأضيفت عند هؤلاء إلى الإحسان[1] الذي هو في اليوم، فيؤدي إلى أن تكون هي[2] اليوم وغدا في الكلام باعتبار الشيء الواحد، وهو محال، والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٧]

[إعراب قوله تعالى: ﴿سلامٌ قولا﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ على قوله تعالى: ﴿ولهم ما يَدَّعُونَ سلامٌ قولا﴾[3]:

في رفعه أوجهٌ: أحدُها: أنْ يكون بدلاً من قوله: ﴿ولهم ما يدعون﴾[4]، تقديره: ولهم سلام، ويكون لقوله: سلامٌ، وجهان على هذا التأويل: أحدُهما: السلامةُ، فلا يحتاج إلى تقدير، كأنه قال: ولهم السلامةُ. والآخر: أنْ يكون السلام المعروف، ويكون ذلك من الله أو من الملائكة، ويكون المعنى: ولهم ما يتمنَّوْنَه من الملائكة أو من الله أو من الجميع.

ويجوز أنْ يكون مرتفعا على معنى: هو سلام[5]، تفسيراً لما يدعونه على المعنيين[6].

= على ما مر». شرح الكافية ٢/١١١.

(١) في الأصل وفي د، م: الإكرام. وما أثبتناه من ب، س. وهو الصواب.

(٢) في س: هو. والصواب ما أثبتناه لأن الكلام في (إذا).

(٣) يس: ٥٧، ٥٨ وبعدها ﴿من رب رحيم﴾.

(٤) أجازه النحاس. إعراب القرآن ٢/٧٢٩، والزمخشري. الكشاف ٣/٣٢٧.

(٥) في د: الإسلام. وهو تحريف.

(٦) تفسيراً لما يدعونه على المعنيين: سقطت هذه العبارة من س.

ويجوز أنْ يكون مرتفعاً على معنى: يقال لهم سلام، استئنافاً أو حالا من الضمير في (يدّعون) أي: مقولا لهم سلام.

و (قولا) يجوز أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر محذوف مفعولا، أعني قولا، أو امدح قولا، أو على المصدر من القول المقدّر مع (سلام) على أحدِ الأوجه، أو بفعل آخَرَ مقدّر له[1] على الاستئناف تقديرُه: يقال لهم قولا[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٨]

[العطف على عاملين]

وقال أيضاً ممليا بالقاهرة سنة ثلاثَ عشْرَة على قوله تعالى: ﴿وتصريفِ الرياحِ آياتٌ﴾[3] وآياتٍ:

في التزام العطف على عاملين فيهما[4]. لأن الرفعَ يحتاج إلى عامل كما أنّ النصبَ يحتاج إلى عامل[5]. وأكثر الناس يفرض الإشكالَ في قراءة النصب لكون العامل لفظياً وهما سواء.

---

(١) له: سقطت من م.

(٢) وذكر الأخفش وجهاً آخر في إعرابها، وهي أن تكون بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: أقول لك قولاً. انظر معاني القرآن ٢/٤٥٠.

(٣) الجاثية: ٥.

(٤) قال الرضي: «معنى قولهم: العطف على عاملين، أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين، نحو: إنّ زيداً ضرب عمراً وبكراً خالداً. وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين. وقولك: إن زيداً ضرب غلامه وبكرا أخوه، عطف مختلفي الإعراب، ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما. فهذا القول منهم على حذف المضاف». شرح الكافية ١/٣٢٤.

(٥) الرفع فيهما قراءة الجمهور، والنصب فيهما قراءة حمزة والكسائي ويعقوب. البحر المحيط ٨/٤٢.

اختلف الناس في مسألة العطف على عاملين، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين ، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين، ومنهم من يُفَصِّل فيقول: أمَّا مثلُ قولك: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، فجائز. وأما مثل قولك: زيدٌ في الدارِ وعمروٌ الحجرةِ، فلا يجوز. ويزعم أنَّ هذا ثابت عن العرب، ويعلِّله بأنَّ إحدى المسألتين، المجرورُ فيها يلي العاطفَ، فقام العاطف فيها مقامَ الجار. وفي المسألة الأخرى ليس المجرورُ فيها يلي العاطفَ ، فكان فيها إضمارُ الجار من غير عوض[1].

وأمَّا مَنْ يمنع العطف على عاملين، فيقول في الآية: إن (آيات) فيها تأكيد لآيات الأولى، ومثل هذا عنده جائز، حتى[2] لو كانت موضع (آيات) الأخيرة لفظةٌ أخرى لم يجز.

ومن قال بالتفصيل فهذا عين ما جوَّزه، ويزعم أنَّ مثله: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[3]. وقول أبي دؤاد:

أَكُلَّ امرىءٍ تَحْسَبِينَ امْرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ ناراً[4]

ومعناهُ: إنكار أن يعتقدَ أنَّ صورةَ الشخص بمجردها توجِب الصفات الحميدةَ لذلك الجنس، كما أنه ليس كلُّ نار توقَّد توجِب أنْ تكونَ ناراً مفيدة

---

(١) انظر توضيح هذه المسألة في مغنى اللبيب لابن هشام ٤٨٧/٢ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٢) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ . ولا يستقيم المعنى بها . والأحسن : أمّا .

(٣) قال سيبويه : «وإن شئت نصبت شحمة ، وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل ، فقلت : ولا كلِّ بيضاء». الكتاب ٦٥/١ ـ ٦٦. وانظر مجمع الأمثال ٢٨١/٢.

(٤) البيت من المتقارب. وهو من شواهد سيبويه ٦٦/١. والكامل ٦٩/١ (مكتبة المعارف . بيروت). والمفصل ص ١٠٦. والمقرب لابن عصفور ٢٣٧/١ (تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري .بغداد). والشاهد فيه قوله : ونار ، فقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه. وأبو دؤاد قائل هذا البيت شاعر جاهلي قديم.

للأضياف والمحتاجين. ومعناه: كلُّ امرىء تحسبين أمرأ كاملًا وكلَّ نار تحسبينها ناراً مفيدة، ولكنْ مثلُ ذلك يُحذف للعلم به، وهو أحسن من إثباته[1]. ومخالفوه يزعمون أنَّ المضافَ محذوف مقدَّر، وتُركَ المضافُ إليه على إعرابه، ومثلُه في حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه قولهم[2]: ما مثلُ أبيك ولا أخيك يقولان ذلك. ومثلُه: ما مثلُ أبيك يقول ذاك ولا أخيك. ووجهُ الاستدلال بالمثال الأول أنه لو لم يكن المضافُ مقدَّراً لوجب أنْ تقول: يقول ذاك، لأنك إذا جعلت «أخيك» معطوفاً على «أبيك» فقد دخل في حكم المضافِ إليه مثلُ، وأنت لا تخبر إلا[3] عن المضاف لا عنْ المضاف إليه، بدليل امتناع: كتابُ زيدٍ وعمروٍ حسنان. وإذا قدَّرتَ «مثلَ» كنت عاطفاً «مثلَ» أخرى على «مثل» الأولى، فعطفتَ على المضاف، وإذا عطفت على المضاف وأخبرت عنه وجَب أنْ تُخبر عنهما جميعاً بدليل وجوب: زيدٌ وعمروٌ قائمان.

وأما[4] المثال الثاني فلأنَّ المعطوف لا يُفْصَل بينه وبين المعطوف عليه بجزء أجنبي، لأنَّ المعطوفَ والمعطوف عليه كالشيء الواحد، ولو جعلت «أبيك» معطوفاً على «أخيك» لكنت[5] فاصلاً بينهما بالجزء الأجنبي الذي هو خبر، وهو: يقول ذاك، فيجب أنْ تُقَدِّرَ «مِثل» لتكون عاطفاً جملة على جملة، حَذَفْتَ من الجملة الثانية خبرَها لدلالة الأول عليه، فكأنه قيل: ما مثلُ أبيك يقول ذلك ولا مثلُ أخيك يقول ذلك. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال سيبويه: «فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب». الكتاب ١/٦٦. فهذا ومثله ليس عنده عطفاً على عاملين.

(٢) في س: قوله: والأنسب ما أثبتناه.

(٣) الا: سقطت من د.

(٤) أما: سقطت من د.

(٥) في ب، د: كنت. والأحسن ما أثبتناه.

[إمــلاء ١٩]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدَّ خشية ﴾]

وقـال أيضاً مملياً بالقـاهرة سنـة عشـر على قـولـه تعـالى: ﴿ أَوْ أَشَـدَّ خشيةً ﴾[1]:

يجوز في نصبه[2] أوجُهُ: أحدُها: وهو اختيارُ الزمخشري[3]، أنْ يكون حالاً معطوفاً على الكاف، فيكون المعنى: تَخْشَوْنَ الناسَ مثل أهل خشية الله، ولا يجوز أنْ تكون[4] الكـافُ نعتاً لمصـدر محذوف عنـده، لأنه كـان يلزم أنْ يكون أوْ أشدَّ خشيةٍ، لأنَّ أفعلَ التفضيل إذا ذُكِر بعده ما هو من[5] جنسه وجبَ أنْ يكـون مخفوضـاً، لأن الغرض نسبتُـه إلى شيء اشترك هـو وهم في ذلـك المعنى وزاد عليهم، وهذا معنى الإضافـة، إلا أنَّه خـالف بابَ الإضـافة من حيث إنه تجب إضافتهُ إلى شيء هو بعضُه، فيكون التقـديرُ: يخشـون الناسَ مشبهين لأهل خشية الله أو أشدَّ. فأشدَّ على هذا في موضع نصب عطفاً على الكاف[6]. ولا ينبغي أن تكون في موضع خفض عطفاً على الأهل الذي قامت (خشية) مقامه، لأنه يكون التقديـرُ: مثل أهـل خشية الله، أو مثـل قوم أشـدَّ خشيةً، فيكون فيه حذفُ موصوف وإقامةُ الصفةِ مقامَه، وليس بقياس في غيـر المصادر.

---

(١) النساء: ٧٧. وقبلها: ﴿فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله﴾.

(٢) أي: نصب (أشد).

(٣) قال الزمخشري: «وأشد معطوف على الحال». الكشاف ١/٥٤٣.

(٤) في ب، س: يكون.

(٥) من: سقطت من ب، د.

(٦) وهو ما نص عليه مكي بن أبي طالب. والكاف عنده في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: خشية مثل خشيتهم الله. انظر مشكل إعراب القرآن ص ٢٠٣ (تحقيق حاتم الضامن).

والوجه الثاني: أن تكون (كخشية الله) على ظاهرها نعتاً لمصدر محذوف، فيكونُ قوله: (أو أشدَّ خشيةً)، من باب قولهم: جدَّ جِدُّه، كأنه جعل للخشية خشية مبالغة، كما جُعِلَ للجِدِّ جدٌّ مبالغةً، فيكون ذكرُ خشية بعد أشدَّ على أنه معنى للخشية لا على أنه جنس، وإنْ وافقَ لفظَه، فيكونَ مثلَ قولك: زيد أشدُّ خشيةً. وعلى هذا يجوز أنْ يكون (أشدّ) معطوفاً على خشية الله المجرورة بالكاف لكونه مصدراً، والمصادرُ يجوز حذفُ موصوفاتها، فيكون التقدير: خشيةً مثل خشيةِ الله، أو مثلَ خشيةٍ أشدَّ من خشية الله.

والوجهُ الثالث: أنْ يكون (أشدُّ) منصوباً بفعل مضمر دل عليه (يخشون) الأول، فيكون التقدير: يخشون الناس خشيةً مثلَ خشيةِ الله، أو يخشون الناسَ أشدَّ خشيةً، فتكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، و(أشدُّ) حالاً، وهذا أوْلى لوجهين: أحدهما: أنَّه جرت فيه الكافُ على ظاهرها، ولا يلزم ما ذكروه في أنَّ المعطوفَ يشارك المعطوفَ عليه في العامل، لأنَّ ذلك في المفردات، وهذه جمل، ولا يلزم في مفردات الجمل المعطوف بعضُها على بعض أن تكون من باب واحد. والوجهُ الثاني: أنَّ قولَه: ﴿ فاذكروا اللَّهَ كذكركم آباءكم أو أشدَّ ذكراً ﴾[1] ليس له وجهٌ مستقيم إلا هذا، فينبغي أن يكون هذا في الإعراب مثلَه لموافقته لفظَه، لأنك في (أشدُّ ذكراً)، لا يستقيم أنْ تقول: هو حال، لأن قولَه: (كذكركم)، يمنعه بالظاهر وبالتقدير، ولا يستقيم أن تكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، لأنَّ (أشدَّ ذكراً) يمنعه، ولا يمكن أنْ يكون (أشدّ) معطوفاً على (ذكركم)، لأنه كان يجب فيه الخفض، ولا يستقيم أنْ يكون (أشدَّ) معطوفاً على الكاف والميم في قوله: (كذكركم)، لأنه يكون عطفاً على المضمر المجرور من غير إعادة عامل، وإذا قدَّرناه جملتين استقام، فيكون المعنى:

---

(١) البقرة: ٢٠٠.

فاذكروا [الله][1] ذكرا مثل ذكركم آباءكم، أو اذكروا الله في حال كونكم أشدَّ ذكراً من ذكر آبائكم، وهو الذي ذكرناه.

وذكر الزمخشري[2] في هذه الآية الأخيرة وجهين: أحدهما: أنه قال: معطوف على ما أضيف إليه الذكر، وهذا عطف على المضمر المخفوض وذلك لا يجوز عنده. ورد قراءة حمزة[3] أقبح رد [4]، والوجه الثاني: أنه قال: معطوف على (آباءكم) فيكون التقديرُ: فاذكروا الله مثلَ ذكركم آباءكم أو مثلَ قوم أشدَّ ذكراً، على معنى: مذكورين كثيراً، وهذا يلزم منه أنْ يكون أفعلُ للمفعول وهو شاذ لا يُرجع إليه إلا بثبت، وأفعلُ لا يكون إلا للفاعل كقولهم[5]: هو أضربُ الناس، على معنى: أنه فاعلُ الضربِ، سواءً أضفته أو نصبتَ عنه تمييزاً[6]، والله أعلم بالصواب:

[إمــلاء ٢٠]

[تثنية الضمير في قوله تعالى : ﴿ فإن كانتا اثنتين ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ على قوله تعالى: ﴿ فإنْ كانَتا اثنتين ﴾[7]:

---

(١) زيادة من عندي ، يقتضيها المعنى.

(٢) الكشاف ١/٣٥٠.

(٣) هو حمزة بن حبيب الكوفي الزيات . أحد أصحاب القراءات السبع . ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٦ هـ ، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش . انظر النشر في القراءات العشر ١/١٦٦.

(٤) لا أدري ما هي قراءة حمزة ، وأين ردها الزمخشري.

(٥) في ب ، د، س : كقولك .

(٦) وذكر أبو حيان وجهاً ثالثاً وهو أن يكون منصوباً بإضمار فعل الكون ، والكلام محمول على المعنى ، التقدير : أو كونوا أشد ذكراً له منكم لآبائكم . البحر المحيط ٢/١٠٣.

(٧) النساء : ١٧٦ . وبعدها : ﴿ فلهما الثلثان مما ترك ﴾.

قال أبو علي الفارسي[1]: إنما جاز ذلك مع أنَّ التثنية قد استفيدَتْ من الاسم لأنه أُريد مجرداً عن الصغر والكبر[2]، وعلى ذلك يجوز أنْ يكون[3] فيه فائدةٌ زائدة[4] لم تُستفد من قوله: كانتا، وتقديرُه أنه قد عُلِم أنَّ أسماءَ العدد لِمطلق المعدودات من غير اعتبار صفة مخصوصة فأطلق هــهنا لهذا الغرض. ويَرِد عليه أنَّ اللفظَ وإنْ كان صالحاً لإطلاقه على الشيء مجرداً عن الصفات باعتبار الذات لا يصحُّ إطلاقُه خبْراً دالاً على التجريد عن الصفات، وإنما يُعنى باللفظ ذاتُه الموضوعةُ له. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل، لا يُفهم منه إلا ذاتٌ من غير أنْ يدلَّ على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل[5]. ثم ولو سُلِّم صحةُ إطلاق اللفظ لذلك فهو هــهنا لا يصحُّ، إذ لو صحَّ لجاز أنْ يُقال: فإنْ كانتا على أي صفة حصلتْ، ولو قيل ذلك لم يصحّ، لأن تثنيةَ الضمير في (كانتا) لم تصحُّ إلا للإخبار عنه باثنتين، مثل قولك: من كانتا جَدَّتيك. فتثنيةُ (كانتا) وإنْ كان باعتبار الضمير يعود على مَنْ لم يصحُّ إلا للإخبار عنه بالمثنى، وأَوْلى من ذلك أنْ يُقال: الضميرُ في (كانتا) عائدٌ على الكلالة، والكلالةُ تكون واحداً واثنين وجماعة[6]. فإذا أخبر باثنين حصلت به فائدة، ثُمَّ لما كان الضميرُ الذي في (كانت) العائدُ على الكلالة هو في المعنى اثنين صحَّ تثنيتُه،

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي. واحد زمانه في علم العربية. أخذ عن الزجاج وابن السراج. من مصنفاته: الحجة، الإيضاح العضدي، التكملة. توفي سنة ٣٧٧ هـ. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي ٢٧٣/١ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٢) انظر الإيضاح العضدي ١٢١/١ (تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود).

(٣) في الأصل: تكون. وما أثبتناه من د وهو الأحسن.

(٤) زائدة: سقطت من م.

(٥) في ك: تحول. وهو تحريف.

(٦) الكلالة: اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد. إملاء ما من به الرحمن ١٧٠/١، القرطبي ٧٧/٥.

فإذن تثنيتُهُ فرعٌ عن الإخبار باثنين، إذ لولاه لم يصحّ، فصحَّ[1] أنه لم تُستفدِ التثنيةُ إلا من قولك: اثنين[2]. وقد أورِد على ذلك اعتراض وهو أنَّ هذه الآيةَ مماثلةٌ لقوله: ﴿يوصيكم اللَّهُ في أولادِكم﴾[3]، ثم قال: ﴿فإنْ كُنَّ نساءً﴾[4]، ﴿وإنْ كانَتْ واحدةً﴾[5]، فقولُه: وإنْ كانتْ واحدة، لو كان على ما ذكرتم لوجب أنْ يصحَّ إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة، وإلا كان الضمير لغير مذكور. والجوابُ بشيء يشمل الجميعَ وينفي ذلك الأول أيضاً على ما ذُكِر، وهو أنْ يُقال: إنَّ الضميرَ قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سيق له ونُسِب إلى صاحبه، فإذا قلت: إذا جاءك رجال فإن كان واحداً فافعل به كذا، وإنْ كان[6] اثنين، فصح إعادة الضمير باعتبار المعنى لأن المعنى المقصود الجائي، فكأنك قلت: فإن كان الجائي من الرجال، لأنه عُلِم من قولك: إذا جاءك. والآية سيقت لبيان الوارث من الأولاد، فكأنه قيل: فإن كان الوارث من الأولاد، لأنه المعنى الذي سيق له الكلام، وكذلك في آية الكلالة، المعنى: فإنْ كان الوارثُ من الكلالة، لأنه الغرضُ المقصود، فقد دخلت الآيتان باعتبار هذا المعنى. ويجوز أنْ تبقى الآيةُ الأولى على ما ذُكِر، ويكون هذا الجوابُ مختصاً بهذه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في د: فيصح.

(٢) قال مكي بن أبي طالب في هذه الآية: «إنما ثنى الضمير في كانتا، ولم يتقدم إلا ذكر واحدة لأنه محمول على المعنى، لأنّ تقديره عند الأخفش: فإن كان من ترك اثنتين، ثم ثنى الضمير على معنى من». مشكل إعراب القرآن ص ٢١٥.

(٣) النساء: ١١.

(٤) النساء: ١١.

(٥) النساء: ١١.

(٦) في د: كانا. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود، وإن كان الجائي اثنين.

[إمــلاء ٢١]

[العامل في قوله تعالى : ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ مملياً على قوله تعالى: ﴿ إنَّ الذين كفـروا ينـادَوْنَ لمقت الله أكبـرُ من مقتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُـدْعَـوْنَ إلى الإيمَـانِ فَتَكْفُرون ﴾[1]:

العامل في ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾ على وجـه (لمقت الله) الأول[2]، ومعناه: لَمَقْتُ الله إيـاكم في الدنيـا إذْ تُدعـون إلى الإيمان فتكفـرون أكبـرُ من مقتكم أنفسَكُم في الآخـرة. وليس فيـه من الاعتـراض سـوى الفــرق بين المصـدر ومعموله بالأجنبي وهو (أكبر) الذي هو الخبر. والجوابُ عن هذا بأن الظروف اتُّسع فيها.

وقيل: العاملُ فيه (مقتكم) الثاني، فيكون المعنى: لمَقت الله إياكم أكبرُ من مقتكم أنفسَكُم إذْ تُدعون. فاعتُرِض عليه[3] بأنهم لم يمقتوا أنفُسَهم إذْ كانوا يُدْعَوْنَ في الدنيا. فأجيب عنه بأمرين: أحـدُهما: أنَّ المـراد إذ صح كـونُكم تُـدْعَوْنَ، مثـل قولـه: ﴿إذْ ظلمتم﴾[4]. معناه: إذْ ثبتَ ظلمكم، أيْ: قـامت الحجـة به عليكم. فعلى هـذا يكون: ﴿ إذْ تـدعون ﴾ زمن الآخـرة أو يكون المرادُ بأنفسكم أمثالَكُمْ من المؤمنين ، فيكون (إذ تـدعون) للدنيـا ، والمرادُ باللفظ غيرهم .

ويجوز أن يكون العاملُ فيه (أكبر) على التقـديرات كلهـا. ويجوز على

---

(١) غافر : ١٠.

(٢) وقد نص ابن جني على ذلك . انظر الخصائص ٣/٢٥٦ (حققه محمد علي النجـار). ولم يجوزه أبو البقاء . انظر إملاء ما من به الرحمن ١/٢١٧.

(٣) في س : عليهم . وما أثبتناه أنسب.

(٤) الزخرف : ٣٩.

الجواب الأول والثاني أنْ يكون لمقت الله إياكم في الدنيا، ولمقت الله في الآخرة أيضاً صالح لهما. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٢٢]

[استعمال « إذْ » في قوله تعالى : ﴿ ولن ينفعكم اليوم إذْ ظلمتم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثٍ عشرةَ على قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ في العذابِ مُشْتَرِكون ﴾[(١)]:

يجوز أنْ يكون (إذْ ظلمتم) بدلاً من اليوم[(٢)]، فيكون المعنى: إذْ ثبت ظلمُكُم، والعامل في (إذْ) ما عَمِلَ في اليوم، وهو إمَّا النفعُ المنفيُّ على معنى: أنَّ انتفاعَكُم في ذلك اليوم منتف، كما تقول: ما نفعني زيدٌ في الدنيا. فالمنفيُّ النفعُ باعتبار الدنيا، وهو معنى العامل. وعلى هذا لا يكون المنفيُّ من جهة الآية النفعُ مطلقاً، وإنَّما هو نفي نفع مخصوص مقيَّد بكونه في الآخرة. ويجوز أن يكون العاملُ ما في (لن) من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفعُ[(٣)]، فيكون المنفيُّ النفعَ مطلقاً.

فإن قلت: فالأشكال في (إذْ) باقٍ، لأنها للمضيّ، وإذا جَعلْتَها من (اليوم)، واليومُ يومُ القيامة، فقد استعملْتَها لما هو مستقبل. فالجوابُ: أنّ النفعَ المقدَّرَ في ذلك اليوم المقصود بالنفي على أنْ يكون النفيُ هو العامل إنَّما يُقدَّر بعد

(١) الزخرف : ٣٩.

(٢) أجازه ابن جني في الخصائص ٣/٢٢٤، والزمخشري في الكشاف ٣/٤٨٩ . ونقل ابن هشام عن ابن جني قوله : «راجعت أبا علي مراراً في قوله تعالى : ﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ﴾ ، الآية ، مستشكلاً إبدال «إذ» من اليوم ، فآخر ما تحصل فيه أنّ الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما في حكم الله سواء ، فكأن اليوم ماض ، أو كأن إذ مستقبلة . انظر مغنى اللبيب ١/٨٧ (دمشق).

(٣) في س : النفي . وهو تحريف.

ثبوت ظُلمهم، فصارَ زمانُ ثبوت الظلم سابقاً للنفع المقدَّرِ مستمراً، فصحَّ التعبير عنه بلفظ المعنى بالنسبةِ إلى ما تعلَّق به، وإنْ كانَ العاملُ النفيَ فهو انتفاءٌ حاصل بعد ثبوت ظلمهم، لأنَّ المعنى: يقال لهم: ولن ينفعَكُم اليوم إذْ ظلمتم، فالنفيُ المقول لهم بعد زمان ثبوت ظلمهم واستمراره، فصحَّ التعبيرُ عنه بلفظ المضيِّ لأنه بالنسبة إلى عامله ماضٍ مستمر.

ويجوز أنْ يكون تعليلاً، فيكون المعنى: لأجل ظلمكم في الدنيا، وفاعلُ (ينفعكم) إما: ﴿أنكم في العذاب مشتركون﴾[1]، على أنه لا يُسْليكم التأسّي، وإمَّا مضمر يعود على ما قبله، إما القول وإما القرين، وتكون ﴿ إذْ ظلمتم ﴾ على الوجهين المتقدمين على حاله، و﴿وأنكم في العذاب مشتركون ﴾ تعليلاً. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٢٣]

[الخلاف في عرفات هل هي مصروفة أو غير مصروفة؟]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة أربعَ عشرة على قوله تعالى: ﴿ فإذا أَفَضْتُمْ مِنْ عرفاتٍ ﴾[2]:

اختلف العلماء في عرفات ونحوها، هل هي مصروفةٌ أو غيرُ مصروفة؟. فذهب بعضهم[3] إلى أنها لا تُوصف بصرفٍ ولا بعدم صرف. وهو الصحيح[4]. وذهب بعضهم إلى أنها غيرُ مصروفة، فهؤلاء يقولون: هذه

---

(١) نص عليه أبو البقاء . إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٧ . وتقديره: اشتراكم في العذاب.

(٢) البقرة : ١٩٨.

(٣) في م : بعض الناس.

(٤) في س ، وهو صحيح.

عرفاتُ ورأيتُ عرفاتَ ومررت بعرفاتَ[١] ، وليس بشيء . وذهب قومٌ إلى أنها منصرفةٌ لعدم ما يمنع الصرفَ[٢] ، وليس بجيد .

الدليل على المذهب الأول: أن المنصرفَ عبارةٌ عمَّا يقبل الحركاتِ الثلاثَ والتنوينَ لفظاً أو تقديراً، وهذا ليس كذلك[٣]. وغيرُ المنصرف ما يمتنعُ من الجر والتنوين لعلتين، وهذا ليس كذلك.

فإن قال أصحابُ المذهب الثاني : فهو ممتنع عندنا من الخفض والتنوين لوجود العلتين. قلنا: هذا فاسد من جهة أنَّ الجموعَ إذا سُمّي بها بقيت على حالها التي كانت عليه قبل التسمية في الإعراب. ألا ترى أنك لو سمَّيت بزيدون امرأة، لقلت: هذه زيدونَ ورأيت زيدينَ ومررت بزيدين. فإنْ قالوا: في «زيدون» إذا سَمَّيْتَ به وجه آخر، وهو أنْ تقول: هذه زيدينُ[٤]، وإنَّما قيل: زيدينُ بالياء ولم يُقل زيدون بالواو لأن الياءَ أخفُّ، ولأنه أكثر ، ورأيت زيدينَ ومررت بزيدين ، فتعربُه بإعراب المفرد غير المنصرف إنْ كانت فيه علتان، وبإعراب المنصرف إنْ لمْ يكنْ فيه علتان. قلنا: إنما كان كذلك من جهة أنه معرب بالحروف، وهو خلاف إعراب المفردات، فجُعِل له وجهٌ آخرُ ليُشبهَ المفردَ في إعرابه لمَّا جُعِلِ في المعنى اسماً لمفرد.

وأما عرفاتُ وشبهه فهو معرب بالحركات، فلا يلزم من تغيير «زيدون» لمَّا جُعِل مفرداً لكونه معرباً بالحروف أنْ يُغَيَّر عرفات وليس معرباً بالحروف.

---

(١) حكاه النحاس عن الأخفش والكوفيين . إعراب القرآن ٢٤٦/١ .

(٢) قال سيبويه : «ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة ، والدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفاتُ مباركاً فيها» . الكتاب ٢٣٣/٣ .

(٣) ليس : سقطت من س .

(٤) أي : يجري مجرى غسلين .فيعرب بحركات ظاهرة على النون

ووجهٌ آخرُ وهو: أنَّ «زيدين» إذا أُعرب بالحركات كان منصرفاً تدخله[1] الحركات الثلاثُ والتنوينُ إنْ لم تكن فيه علتان، وغيرَ منصرف يمتنعُ منه الجرُّ والتنوينُ إنْ كانت فيه علتان، وأما عرفات فلا يتحقَّق فيه دخولُ الحركات الثلاث ولا امتناعُ الجر والتنوين لأجل العلتين، فلا يلزمُ من الحكم على «زيدين» بمنع الصرف الحكمُ على عرفات.

وأما المذهب الثالث فغاية ما يقولونه: إنه منصرفٌ لأنه لم يجتمع[2] فيه علتان. والكلام عليهم من وجهين: أحدهما: أنَّا نقول: إنْ كان منصرفاً لزِمَ أنْ يدخلَهُ الحركاتُ الثلاثُ والتنوين، وهذا ليس كذلك. والوجه الثاني: أنَّا نقول: لو سمينا به امرأة لوجب أن تكون فيه علتان بلا خلاف، وعند ذلك لا يخلو إمَّا أنْ تُعربوه على حاله، فوجب ألا يقالَ: إنه غيرُ منصرف لأنَّه لم يَمتنع من الجر والتنوين ولم يدخُله الفتح، وإمَّا أنْ تُعربوه إعرابَ ما لا ينصرف، فيكون مذهبُكم حينئذٍ هو المذهبَ الثاني، وقد تقدَّمَ بُطلانه. لأنَّ غايةَ ما قدَّره هؤلاء أنه ههنا ليست فيه علتان إذْ جعلوا التأنيثَ اللفظيَّ فيه لا اعتدادَ به لكونه للجمع، والتأنيث التقديريّ لا اعتدادَ به لتعذُّرِ تقديره مع تاء الجمع فمشوا مذهَبَهُم في عين[3] المسألة بعض مشي. فإذا فُرض تسميتُهم بها امرأة وجب أنْ تكون فيه علتان، وعند ذلك إمَّا أنْ يسلِّموا ما ذُكِرَ أولاً، وإمَّا أنْ يكون مذهبُهم هو المذهبَ الثاني. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في الأصل: يدخله، وما أثبتناه من د، س. وهو الأحسن.

(٢) في م، د: تجتمع. وما أثبتناه أحسن.

(٣) في د: غير. وهو تحريف.

[إمـــلاء ٢٤]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنَّهم لا يَرْجِعون﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قولـه تعالى: ﴿ وحـرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنهم لا يرجعون ﴾[١]:

في[٢] إعرابها أوجه: أحدُها: (أنهم) مبتدأ، و(حرامٌ) خبرٌ مقدَّم واجب تقديمُه لما تقرَّرَ في النحو من أنَّ خبرَ «أنَّ» لا بد أنْ يكون مقدَّماً[٣]. وهذا إنْ جُعلتْ فيه (لا) نافيةً فسد المعنى، إذْ يصير التقدير: انتفاءُ رجـوعهم ممتنع، فيؤدي إلى معنى الإثبات، إذْ نفيُ النفي إثباتٌ قطعاً. وإن جُعلتْ (لا) زائـدةً استقام، ومنهم من كره زيادة لا. و(حرامٌ) خبرُ مبتدأ مقدَّر تقديرُه: وهو أوْ ذاك حرامٌ، يعني ما تقدَّم من العمل الصالح المدلولِ عليه بقوله: ﴿ فمنْ يعملْ مِنَ الصالحاتِ ﴾[٤]، ويكونُ (أنَّهم لا يرجعون) تعليلاً لقوله: وذاك حرام، كأنه قيل: لِمَ كان ممتنعاً؟ فقيل: لأنهم لا يرجعون. وقـد يضعُف هذا الـوجه بـأنه معلوم امتناعُ العملِ على الهـالك، فهـو إخبارٌ بمـا قد تحقَّق وعُلِمَ. ويُجـاب عنـه[٥]: بأنَّ المـرادَ امتناعُ دخـولهم الجنةَ، وكنَى عنـه بامتنـاع العمل الصـالـح وهو السبب، فكأنه تركَ ذكرَ المسبَّب وذكرَ السبب، فكـأنه قيـل: ممتنعٌ دخـولُهُم

---

(١) الأنبياء: ٩٥.

(٢) في: سقطت من س.

(٣) قول ابن الحاجب: «من أنّ خبر أنّ لا بد أن يكون مقدمـاً» فيه إبهـام. وكان عليـه أن يقول: من أن خبر أن وصلتها لا بد أن يكون مقدماً، حتى لا يقع لبس. والمبتدأ إذا كان أنّ وصلتها فالخبر يكون مقدماً وجوباً كقولك: عندي أنك فاضل، إلا إذا وقع بعد أمّا فيكون تأخير الخبر جائزاً كقول امشاعر:

عنـدي اصـطبـار وأمّـا أنني جـزع ... يـوم النـوى فـلوجـد كـاد يبـريني

انظر مغني اللبيب ١/٢٧٩ (دمشق). وأوضح المسالك ١/٢١٣.

(٤) الأنبياء: ٩٤.

(٥) عنه: سقطت من ب.

الجنةَ لامتناع عملهم[1]. وقوله: ﴿حتى إذا﴾[2]. غاية متعلِّقة بقوله: ﴿حرامٌ﴾، وهي غايةٌ له، لأنَّ امتناعَ رجوعهم لا يزول حتى تقومَ القيامة. وهي «حتى» التي يُحكى بعدها الكلام. والكلامُ المحكي من الشرط والجزاء، أعني «إذا» وما في حيزها. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٢٥]

[إعراب قوله تعالى: ﴿أيُّهم أشدُّ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة عشر على قوله تعالى: **﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيُّهُمْ أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾[3].**

قال الشيخ: اختُلف في إعرابها. فمذهبُ الخليل[4] أنَّه مرفوع على الحكاية تقديرُه: لَنَنْزِعَنَّ الذي يُقال فيهم: أيُّهم أشدُّ[5]. فهي على هذا استفهامية، ولذلك قُدِّر القولُ لِيَصِحَّ وقوعُ الاستفهام بعده. ومذهبُ سيبويه[6]

(١) وقد ذكر ابن هشام في إعرابها وجهاً آخر وهو أن يكون قوله: حرام، مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، وقد نقله عن أبي البقاء. ولكن ابن هشام لم يجيزه، لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام. انظر مغني اللبيب ١/٢٧٩ (دمشق).

(٢) الأنبياء: ٩٦ الآية بتمامها: ﴿حتى إذا فُتِحت يأجوجُ ومأجوجُ وهم من كل حدبٍ يَنْسِلون﴾.

(٣) مريم: ٦٩.

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. كان ذكياً فطناً شاعراً. واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد. توفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل سنة ١٧٥ هـ وهو ابن أربع وسبعين سنة. انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٥٤ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٥) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في: اضرب أيهم أفضل، على الحكاية كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل». الكتاب ٢/٣٩٩.

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب. ولد بقرية من قرى شيراز يقال =

أنَّه مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأُعْرِبَ، فقيل: أيُّهم هو أشدُّ، فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعولاً لـ (ننزعنّ)، أي: لننزعنّ، الذين هم أشدُّ، فضمُّها بناءٌ[1]. وأيُّهم الموصولةُ تُبنى عند حذفِ صدرِ الصلة على الأفصح، فإنْ جاءت كاملةَ الصلةِ أعربَتْ باتفاق كقولك: ضربتُ أيَّهم هو قائم. ومذهبُ سيبويه الصحيحُ، لأن قولَ الخليل يلزمُ منه أمور: أحدُها: حذفٌ كثيرٌ وهو على خلاف القياس. وإنما القولُ الذي يصحُّ حذفُه قولٌ مفرد غيرُ واقع صلة، مثل قوله تعالى: ﴿ والملائكةُ باسِطو أيْدِيهِم أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾[2]. وكذلك قوله: ﴿ والذينَ اتخذوا من دونه أولياءَ ما نَعْبُدُهُم ﴾[3]. ومثلُه في القرآن كثير. وأما حذفُ الصلة والموصول جميعاً فهو بعيد. . الثاني: أنَّ المعنى لا يستقيم إلا أن يقدَّر: الذي يُقال فيه هو أشدُّ، وليس الكلامُ كذلك. والثالث: أنَّ الاستفهامَ لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيره من الأفعال، تقولُ: علمتُ أزيدٌ عندَك أم عمرو؟ ولَو قلت: ضربتُ أزيدٌ عندك أمْ عمرو؟ لم يجزْ. و (نَنْزِعَنَّ) ليس من أفعال العلم. فإذا قلت: ضربتُ أيُّهم قام، فالوجه أن تقول: هي الموصولةُ لا أنْ تقولَ: ضربتُ الذي يُقال فيه[4] أيُّهم قام. وإنما

لها البيضاء. وكان أعلم الناس بالنحو بعد الخليل. وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو. توفي سنة ١٨٠ هـ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة. انظر مراتب النحويين ص ١٠٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٣٤٦.

(١) قال سيبويه: «وأرى قولهم: اضرب أيّهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن، حين قالوا: من الآن إلى غد، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً». الكتاب ٢/٤٠٠.

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) الزمر: ٣.

(٤) في س: فيهم، والصواب ما أثبتناه لأن الضمير يعود على مفرد.

يوهِمُ مثلَ ذلك لكون اللفظ صالحاً لجهة أخرى مستقيمة، فيتوَهَّم المتوهِّم أن حملَهُ على الجهة الأخرى مستقيمٌ. والذي يدلُّ عليه أنَّك لـو قدَّرتَ مـوضِعَه استفهاماً صـريحاً ليس لـه جهةٌ أخـرى يستقيمُ باعتبـارها لـم يَجـزْ، فلو قلتَ: ضربتُ أزيدٌ عندك أم عمـرو؟ لكان منافياً لكلام العـرب، بخلاف قـولك: ضربتُ أيُّهم عندك. فلو كانت أيُّهم استفهاماً يجوز فيها ذلك التقديرُ لجاز في الاستفهام الذي بمعناها، وإنَّما المجوِّزُ لها ما ذكرناه من كونها موصولة، فثبت أنَّ الوجه مذهبُ سيبويه، ولا يلزمُه إلا حذفُ المبتدأ، وهو سائغ في كلِّ موضع عنـد قيامِ القـرينة[1]. وفي هـذا الباب قيـاسٌ للزوم القرينـة، وإنَّما لـم يقـع الاستفهامُ إلَّا بعد أفعال العلم أو القول. أمَّا القولُ فلأنهُ يُحكى بعده كلُّ شيء فلا إشكال فيه. وأمَّا أفعالُ العلم فإنَّما وقع بعدها الاستفهام لأحد أمرين: إما يكون الاستفهام مستعلمـاً به، فكـأنَّك إذا قلت: أزيـدٌ عندك أمْ عمـرو؟ كان معناه: أعلمني، فإذا قلت: علمت أزيدٌ عندك أم عمـرو؟ كان معناه: علمتُ ما يطلبُ إعلامُك بهذا، فصح وقوعُه لما بينهمـا من الاشتراك في معنى العلم، وحُمِل الحسبانُ والظنُّ عليها لكونها من بابها. وإمَّا لكثرتها في الاستعمال[2]، فجُعِل لها شأنٌ في الكثرة ليس لغيرها، كما جُعِل لها خصائصُ في غير ذلك. ولم يكثُر غيرُها كثرتَها[3]، والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال سيبويه: «وجاز إسقاط هو في أيهم كما كان: لا عليك، تخفيفاً، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً». الكتاب ٢/٤٠٠.

(٢) في س: الاستفهام. وهو تحريف.

(٣) وقد فصل أبو البقاء القول في هذه الآية وذكر عدة وجوه: منهـا: أن الجملة مستأنفـة، وأي استفهام، ومن زائدة، ونسب هذا القول لـلأخفش والكسائي. ومنها: أن «أيهم» مرفوع بشيعة، لأن معناه: تشيع، ونسبه للمبرد. انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/١١٥.

[إمــلاء ٢٦]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ يورَثُ كلالةً ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة اثنتي عشرة على قوله تعالى: ﴿ وإنْ كانَ رجلٌ يورَثُ كَلالةً ﴾[1].

قال: (كلالة) يكون للوارث ممن ليس بولد ولا والد، وللموروث الذي ليس بولد ولا والد، ولنفس المعنى الذي هو القرابةُ التي ليست باعتبار ولد ولا والـد. فإنْ كانت للمعنى نُصِبت على المفعول لأجله[2] سواء كان الرجلُ وارثاً أو موروثاً، تقـديرُه: وإنْ كـان رجلٌ مـوروث لأجل هـذه القرابـة. وإنْ كانتْ للميِّتِ فالمعنى: وإنْ كان رجل موروث في حـال كونـه كلالـة، فنصبُها على الحال من الضمير في (يورث)، والعاملُ (يورث)، وكـذلك إنْ كـانت للوارث فمعناها: وإنْ كان رجل مورِّث؛ ويكون (يـورَثُ) من أورثَ بمعنى: وُرِّثَ، والرجلُ الذي يُوَّرثُ هو الوارثُ، فنصبُه على الحال[3].

والأَولى في (كان) أن تكون تامة على معنى: وإنْ حدث أو وقع. وبقيةُ الأقوال المذكورة في نصبها ليست بالقوية[4]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) النساء: ١٢.

(٢) في س: من أجله.

(٣) وهذا الذي ذكره ابن الحاجب في معناها وإعرابها هو ما ذكره أبو البقاء العكبري في إملاء ما من به الرحمن ١/٧٠، وابن هشام في المغنى ٢/٥٢٩ (محيـي الدين).

(٤) منها: ما ذكره الزمخشري أنها خبر كان. الكشاف ١/٥٠٩.

[إمــلاء ٢٧]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ غافِرِ الذَنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنةِ ثلاثَ عشرةَ على قوله تعالى: ﴿ غـافِرِ الذنْبِ وقابِلِ التوبِ شديدِ العقابِ ذي الطَّوْلِ ﴾[1]:

غـافِرِ الـذنبِ: لا يستقيم أنْ يكـون صفـة لقـولـه: ﴿ من الله العـزيـز العليم ﴾[2]، لأن غافرَ الذنب وقابِـلَ التوب معنـاه: أنه يغفـر الذنبَ ويقبـل التوبَ، قال الله تعالى: ﴿ إن اللَّهَ يغفرُ الذنوبَ جميعاً ﴾[3]. وقال: ﴿ وهو الذي يقبلُ التوبةَ عنْ عبادِه ﴾[4]. فيكون في معنى الحال أو الاستقبال، فتكون إضافَتُه غيرَ محضة، فيكون نكرة.

وأُجيب عن ذلك بأن غافرَ الذنب على معنى ثبوت ذلك له، وإذا كـان على معنى ثبوت ذلك لـه فهو بمعنى المضيّ، فتكـونُ إضافَتُـه محضة فيفيـدُ التعريفَ فيصح وصفُ المعرفة به. وهذا الجوابُ وإنْ كان سديداً في (غـافرِ الـذنب)، و(قابـلِ التوب) إلا أنـه لا يمكن مثلُه في (شديـد العقاب)، لأن (شديد العقاب) لا تكون إضـافتُه إلا غيـر مَحضة على كـل حال، لأنـه صفةٌ مشبَّهة، فلا يُفْرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل، فلا يكون إلا نكرة، فيبقى الاعتراضُ قائماً.

فحُكْمُ بعضِ النحويين بأنَّ (شديد العقاب) بدل[5] بعد أنْ حكمَ بأن[6]

---

(١) غافر: ٣.

(٢) غافر: ٢.

(٣) الزمر: ٥٣.

(٤) الشورى: ٢٥.

(٥) وهذا مذهب النحاس. انظر إعراب القرآن ٣/٤.

(٦) في ب: أن.

ما قبله صفاتٌ بالوجه الذي ذكرناه.

واختار بعضُهم أنْ يكون (غافر الذنب) من أول الأمر بدلاً كراهةَ أنْ يُخالِف بينَ الصفات فيجعلِ بعضَها صفة وبعضَها بدلاً، وأجرى البواقيَ عليها بدلاً[1]، فكأنه قال: من اللّهِ العزيزِ العليمِ من ربِ غافرِ الذنبِ وقابلِ التوبِ شديدِ العقاب.

وفي هذه الصفات إشكال آخر، وهو قوله: ذي الطول، فإنه معرفة فلا يحسُنُ أن يكون صفة لقولك: من الله، لأنك فصلْتَ بينه وبينه بالبدل، ولا يحسُن أنْ يكون صفةً للبدل لأنه نكرةٌ، و(ذي الطول) معرفةٌ، فالأَوْلى أنْ يُقال: هو بدل أيضاً ثانٍ من البدل الأول، كأنه قال: من اللّهِ العزيزِ العليمِ من ربٍ غافرِ الذنبِ من الله ذي الطول. فعلى هذا يستقيم، ولكنْ بتقدير بدل بعد بدل. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٢٨]

[وضع الظاهر موضع الضمير في قوله تعالى: ﴿ذوقوا عذاب النار﴾]

وقال أيضاً ـ هذه من خطه سألته عنها بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة، فكتبها بيده الكريمة ـ على قوله تعالى: ﴿ وأما الذين فَسَقُوا فمأواهُمُ النارُ ﴾[2]، إلى قوله: ﴿ ذوقوا عذابَ النار ﴾:

فإنْ قيل: لِمَ أُعيد ذكرُ النار ظاهراً؟ ولِمَ لَمْ يُستغْن بالضمير عن الظاهر لتقدُّم الذكر في قوله: فمأوَاهُمُ النارُ؟. فالجوابُ من وجهين: أحدهما: أنّ

---

(١) قال الزمخشري: «الوجه أن يقال: لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد آذنت بأن كلها أبدال غير أوصاف». الكشاف ١٤١٣/٣.

(٢) السجدة: ٢٠.

سياقَ الآية التهديدُ والتخويف وتعظيم الأمر، وفي ظاهرِ لفظ النارِ من ذلك ما ليس في الضمير، ألا ترى إلى قوله:

لا أرى المـوتَ يسبقُ المـوتَ شيءٌ   نَغَّصَ المـوتُ ذا الغِنى والفقيـرا[1]

ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام وإن اختلف المساقان، قولُه تعالى: ﴿ إنا لا نضيعُ أَجْرَ المصلحين ﴾[2]. و ﴿ إنا لا نضيعُ أجرَ مَنْ أَحْسَنَ عملاً ﴾[3]. ومثلُ ذلك في القرآن كثير. والوجهُ الثاني: أنَّ الجملةَ الواقعة بعد القول حكايةٌ لما يُقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروجَ من النار، فلا يُناسِب ذلك وضعَ الضمير موضعَ الظاهر، لأنَّ القول لهم إنما هو بذكر النار، وليس قولُهم حينئذٍ متقدِّماً عليه ذكر النار حتى يُقال: لمْ يأتِ ضمير، وإنما اتَّفق ذكرُ النارِ قبلها عندَ ذكرِ الجملةِ التي قبلها خبراً عن أحوالهم، فلمَّا سيق بعدها للإخبار بما يُقال لهم في الآخرة في ذلك الوقت، ذُكِرَ الكلامُ على استقلاله. ألا ترى أنك لو قلت: جاءني غلامُ زيد، وقلتَ له: سافر زيد، لم يحسُن وقوعُ الضمير ههنا موقعَ[4] الظاهر، وإنْ تقدَّم الذكرُ. وسببُه ما ذكرناه[5]. والله أعلم بالصواب.

---

(1) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد. انظر ديوانه ص ٦٥ (حققه وجمعه محمد جبار المعيبد. بغداد). ونسبه سيبويه لسواد بن عدي، الكتاب ٦٢/١. وهو من شواهد الخزانة ١٨٣/١، والخصائص ٥٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٢/١، واللسان (نغص). والشاهد فيه إعادة الظاهر مكان المضمر.

(2) الأعراف: ١٧٠.

(3) الكهف: ٣٠.

(4) في س: موضع.

(5) في ب: بيناه.

[إمـــلاء ٢٩]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ والذين لا يُؤْمِنون في آذانهم وقرٌ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ على قولـه تعالى: ﴿ قُـلْ هو للذين آمنـوا هُـدىً وشِفَـاءٌ والـذين لا يُؤْمِنُـون في آذانِهم وَقـرٌ وهُـوَ عليهم عَمىً ﴾[١]:

يجوز أنْ يكون[٢] مخفوضاً عطفاً على قوله: ﴿ للذين آمنوا ﴾. وقوله: ﴿ في آذانهم وقر ﴾، مرفوعٌ على العطف على قوله: هـدى، و (في آذانهم) بيانٌ لمحلّ الوقرِ لا خبرٌ[٣] للمبتدأ الذي هو وقرٌ، لأنَّ وَ(الذين لا يؤمنون في آذانهم وقرٌ) عطفٌ على قوله: ﴿ للذين آمنوا هدىً وشفاءٌ ﴾ ، فلا بدَّ أن يكون موافقاً له في الإعراب، فيجب أنْ يكـون المعطوفُ على (للذين) مخفـوضاً، والمعـطوفُ على (هدى)، مـرفوعـاً بالابتـداء، ويكون المخفـوضُ مع تقـدير خافضه هو الخبر، كما أنَّ الأوَّلَ كذلك، وإلا لَمْ يكنْ معطوفاً عليه، ولا يستقيم أنْ يُقال: اجْعل (في آذانهم وقر) جملةً في موضع رفع معطوفةً على هدى، لأنه يؤدي[٤] إلى أنْ يكـون المبتدأُ جملة، ولا يكـون ذلك، إذ[٥] المخبـرُ عنه لا يكونُ جملة أبداً، ويلزم من هذا التقدير أنْ يكون عطفاً على عاملين، ومثلُ هذا في العطف على عاملين جائزٌ عند المحققين المتأخرين، كقولك: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، وما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[٦]، ونظائره، وهو كثير.

---

(١) فصلت : ٤٤ .

(٢) الضمير في (يكون) يعود على (الذين) الثاني .

(٣) في الأصل لا خبراً . والصواب ما أثبتناه لأنه مرفوع عطفاً على ما قبله .

(٤) في س : مؤد.

(٥) في س : لأن.

(٦) انظر الإملاء رقم ١٨ من هذا القسم حيث تحدث المؤلف عن مسألة العطف على عاملين .

ويجوز[1] أنْ يكون (والذين لا يؤمنون) مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: هو في آذانهم وقر، على أنْ يكون المبتدأُ الثاني محذوفاً وخبرُه وقر، و (في آذانهم) بيانٌ لمحلّ الوقر، ولا يكون الوقرُ مبتدأ بهذا التقدير، لأنه قد قُدِّرَ: هو. فإذَا جَعَلْتَ (في آذانهم وقر) مبتدأ وخبراً عن (هو) لم يستقمْ، إذ لا عائدَ في الجملة على المبتدأ، وإنَّما احتيج إلى تقدير (هو) في هذا الإعراب ليحصل ربطٌ بين الجملة الثانية والأولى، لأنَّ الأولى قوله[2]: (هو للذين آمنوا هدى وشفاءٌ) وهو إخبار عن القرآن بأنَّه للمؤمنين هدى وشفاءٌ، فإذا لم يكنْ في الثانية ذكرُ القرآن كانت أجنبية عنها، فلأجل[3] ذلك قُدِّر (هو).

ويجوز أنْ يكون (والذين لا يؤمنون) مبتدأ[4]، خبرُه[5] (في آذانهم وقر)، من غير تقدير: هو، ويكون العائدُ على (الذين) الضمير في قوله: آذانهم، ويكون الرابط المحتاج إليه في المعنى، تقديرُه: والذين لا يؤمنون به. ويجوز أنْ يكونَ قولُه: ﴿ وهو عليهم عمىً ﴾ مرتبطاً[6]. بقوله: ﴿ هو للذين آمنوا هدىً وشفاءٌ ﴾. فذكرَ في الجملة الأولى أن القرآن للمؤمنين شفاءٌ، وفيه عكسُه على الذين لا يؤمنون، لأنَّ الضمير في (عليهم) للذين لا يؤمنون، وتكون الجملةُ التي هي قوله: ﴿ والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر ﴾ معترضةً في غير تقدير ضمير كالجمل المعترضة. وفيها تقديرُ ذمِّ مَنْ لم يؤمنْ، وهو من جملة المعاني الذي سيق الكلامُ له، وتكون هذه الجملةُ المعترضة، إمَّا على طريق الدعاء، وإمَّا على طريق الإخبار، إذْ كلا الأمرين في المعترضة جائز. وكان أصلُ

(١) في الأصل وفي م: ولا يجوز. والصواب ما أثبتناه، لأن المعنى يقتضيه.

(٢) قوله: سقطت من ب.

(٣) لأجل: سقطت من ب.

(٤) ذكره النحاس. انظر إعراب القرآن ٣/ ٤٤.

(٥) في ب، س: وخبره.

(٦) في الأصل: مرتبط. وهو خطأ.

الكلام: وهو على الذين لا يؤمنون عمى، فلما قُدِّمت الجملةُ المعترضة وفيها ذكرُهمْ على الذم أو الإخبار بوقر الآذان استُغْني عن الإظهار، فأُضْمِر في (عليهم) ذكرُهُمْ، والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٣٠]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ إن هذان لساحران ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحْدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾[(١)]:

قرأ أبو عمرو إنَّ هذين لساحران[(٢)]. وهي قراءة واضحة. وكذلك رُوي عنه أنه قال: إني لأستحيي أنْ أقرأ: إنَّ هذان لساحران، ولعلَّه لم يثبُتْ عنده تواتُره.

وقرأ ابنُ كثير[(٣)] وحفص[(٤)] إنْ هـذا لساحـران. إلا أنَّ ابنَ كثير شـدَّد النون، ولها وجهان: أحدُهما: ما ذهب إليه البصريون أنَّ إنْ مخففةٌ من الثقيلة، وهذان: مبتدأ، لبطلان عمل إنْ لتخفيفها، ولساحران: خبر، واللام

(١) طـه: ٦٣.

(٢) قرأ أبو عمرو إن هذين لساحران: سقطت هذه العبارة من م.

(٣) هو عبد الله بن كثير بن المطلب الإمام أبو معبد. ولد سنة ٤٥ هـ. وتوفي سنة ١٢٠ هـ. قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء. كان إمام الناس بمكة حتى مات. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك. انظر معرفة القراء الكبار للذهبي ٧١/١ (تحقيق محمد سيد جاد الحق).

(٤) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي. ولد سنة ٩٠ هـ وتوفي سنة ١٨٠ هـ. أخذ القراءة عن عاصم، وكان ربيبه وابن زوجته. انظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢٥٤/١.

عندهم هي اللامُ الفارقة بين إنْ المخففة والنافية، فتدخل على الخبر إنْ كان بعدها جملةٌ اسمية، وعلى ما هو في معناه إنْ كان بعدها جملةٌ فعلية. ولذلك التزموا أنْ يكون الفعلُ الواقع بعدها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ وجوَّز الكوفيون غيرَه(١).

والوجهُ الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون أنَّ إنْ نافيةٌ وما بعدها مبتدأٌ، واللامُ بمعنى إلا وما بعدها خبرُ المبتدأ، كأنك قلت: ما هذان إلا ساحران.

وقرأ الباقون: إنَّ هذان لساحران. وهي مشكلةٌ، وأظهرُها أنْ يُقال: إنَّ (هذا) مبنيٌ لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها أنَّ اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوُجود علَّة البناء من غير معارض، لأنَّ العلَّة في بناء هذا وهؤلاء كونُها اسمَ إشارة، وهذا كذلك(٢).

وقد قيل: إنَّ (إنَّ) بمعنى نعم(٣)، وهذان لساحران: مبتدأ وخبر، وهو ضعيف من جهة أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم(٤) لم يثبت إلا شاذاً، ومن جهة أنَّ لام الابتداء لا تدخل على الخبر مع كونها(٥) مبتدأ.

وأما من قال: إنَّ (إنَّ) فيها ضميرُ الشأن محذوفاً، والمرادُ: إنه هذا

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٤٣ ومغنى اللبيب ١/٣٨ (محيي الدين).

(٢) ونسب هذا الرأي لابن كيسان. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/٥٨. وهو قول غريب، فيه مخالفة لجمهور النحاة.

(٣) نقله ابن خالويه عن المبرد. انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٤٢ (تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم).

(٤) نعم: سقطت من ب.

(٥) في الأصل: كونه. وما أثبتناه هو الصواب. لأن معنى العبارة: مع كونها يبتدأ بها.

لساحران، فأضعفُ لدخول اللام في الخبر، ولأنَّ حذفَ[1] ضمير الشأن المذكورِ لم يثبتْ إلا شاذاً في مثلِ قولهم:

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً[2].

وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق، والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٣١]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ والبحر يمده ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ ﴾[3]:

مَنْ قرأ (والبحرَ) بالنصب[4] فمعطوفٌ على اسم أنَّ، ويمدُّه: خبرٌ له، أي: لو ثبت أنَّ البحرَ ممدودٌ من بعده بسبعة أبحر؛ ولا يستقيم أنْ يكون (يمدُّه) حالاً في قراءة النصب، لأنه يؤدّي إلى تقييد المبتدأ الجامد بالحال، لأنها بيانٌ لهيئة الفاعل أو المفعول[5]، والمبتدأ لا فاعلٌ ولا مفعول، فهو[6] ممتنع، ويؤدي إلى أنْ يكون المبتدأُ لا خبرَ له، ألا ترى أنه لا يستقيم أنْ يكون خبرُ الأول

---

(١) حذف: سقطت من ب.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف وعجزه: يلق فيها جآذرا وظباء. وينسب للأخطل، وليس في شعره (صنعة السكري. تحقيق د. فخر الدين قباوة). وهو من شواهد مغنى اللبيب ٣٦/١ (دمشق)، والمقرب ١٠٩/١، وأمالي بن الشجري ٥٩٥/١ (دار المعرفة للطباعة والنشر.بيروت)، وابن يعيش ١١٥/٣ (عالم الكتب. بيروت). والشاهد فيه حذف ضمير الشأن شذوذاً.

(٣) لقمان: ٢٧.

(٤) وهي قراءة أبي عمرو وابن أبي إسحق. القرطبي ٧٧/١٤.

(٥) في الأصل: والمفعول. وما أثبتناه أنسب.

(٦) في ب، د: وهو. والصحيح ما أثبتناه.

خبرَه، لأنَّ الأقلامَ خبرُ الأول، فلا يستقيم أن يقدر مثلها خبراً له.

وأما من قرأ بالرفع[1] فمعطوف على الفاعل بثبتُ المراد بعد لو[2]، وهو أن واسمها وخبرها جميعاً المقدرة بالمفرد المصدر من خبرها إنْ أمكن، وإلا قدر كوناً، فإذا قلت: أعجبني أن زيداً ضارب، فتقديره: ضرب زيد، وإذا قلت: سرَّني أنَّ زيداً أخوك، فتقديره: سرني كون زيد أخاك، والتقدير ههنا: ولو ثبتَ كونُ ما في الأرض من شجرة أقلاماً والبحر، فالبحرُ معطوف على ما هو في معنى الكون المقدر، فَـ (يمده) لا يصح أن يكون خبراً لأن الفاعل لا خبرَ له فيجب أنْ يكون حالاً، أي: ولو ثبت البحرُ في حال كونه ممدوداً بسبعة أبحر، والمعنى عليه. ولا يستقيم أنْ يُقال: إن البحرَ معطوفٌ على موضع (أن) لأن العطف على الموضع في (أن) شرطه أن تكون مكسورة، مثل: إن زيداً قائم وعمرو، أو في تأويل المكسورة في الأصل[3]، مثل علمت أن زيداً قائم وعمرو. ومثل: ﴿أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾[4]. لوقوعه بعد قوله: وأذان، بمعنى: وإعلام. فكان مثل قولك: علمت أن زيداً قائمٌ وعمرو. وإنَّما لم يُعْطَفْ على المفتوحة لفظاً ومعنى لأنها واسمها وخبرها بتأويل جزء واحد مشرك[5] لأنَّ، فلو ذهبت تقدر «أنَّ» في حكم العدم لأخللت بموضوعها بخلاف «إنَّ» المكسورة، فإنها لا تغيِّر المعنى، فجاز تقديرُ عدمها لكونها للتأكيد المحض، كما جاز تقديرُ عدم الباء المؤكدة، في قولك:

---

(١) وهي قراءة الجمهور. القرطبي ١٤/٧٧.

(٢) قال سيبويه: «وقد رفعه قوم على قولك: لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك. أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال، كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره، ما تقدمت كلمات الله». الكتاب ٢/١٤٤.

(٣) انظر ما قاله ابن الحاجب في هذه المسألة في الإملاء (٤٦) من هذا القسم. ص: ١٨٢.

(٤) التوبة: ٣.

(٥) في د، س: مشترك. والصواب ما أثبتناه لموافقته المعنى.

فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا[1]

والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٣٢]

[تعلق « من غم » في قوله تعالى : ﴿كلَّما أرادوا أنْ يخرجوا منهاَ من غَمٍّ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا أرادُوا أنْ يخرجُوا منها مِنْ غَمٍّ ﴾[2]:

يجوز أن يتعلَّق قوله: ﴿ من غم ﴾ بيخرجوا، أي: يخرجوا من أجل الغم، ويجوز أن يتعلَّقَ بأرادوا، أيْ: كلَّما أرادوا من أجل الغم أنْ يخرجوا، فأُخِّر عن مفعول (أرادوا)، لأنَّ المفعولَ أَوْلى بالتقديم.

ويجوز أنْ يكون بدلاً من قوله: منها، بدلَ الاشتمال، والضميرُ محذوف للعلم به، أي: من غم فيها، وشبهه[3]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وصدره: معاوي إننا بشر فأسجح. وقد نسبه سيبويه لعقيبة الأسدي، الكتاب ٦٧/١. وهو من شواهد المقتضب ٣٣٨/٢ (تحقيق عبد الخلق عضيمة). والرضي ٢٦٩/١، والإنصاف ٣٣٢/١، والخزانة ٣٤٣/١، وابن يعيش ١٠٩/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٩/١ (تحقيق الدكتور محمد على الريح هاشم). والشاهد فيه نصب «الحديدا» عطفاً على الجبال من جهة المحل.

(٢) الحج: ٢٢.

(٣) وقد أخذ أبو حيان بهذا الوجه فقال: «ومن غم: بدل من منها، بدل اشتمال، أعيد معه الجار والمجرور، وحذف الضمير لفهم المعنى، أي: من غمها». البحر المحيط ٣٦٠/٦.

[إمــلاء ٣٣]

[تعلُّق الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ عندَهُ من اللَّهِ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحْدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ ومن أظْلَمُ ممَّنْ كَتَمَ شهادةً عنده من الله ﴾(١):

يجوز أنْ يتعلَّق (من الله) بِـ (كتم)، ويكون الكتمانُ كتمانَه عن الأداء الذي أَوْجَبَه الله ككتمانها عن الله. ويجوز أنْ يتعلَّق بما تعلق به (عنده)، أي: شهادة حاصلة عنـدَهُ من الله، على معنيين: أحدهمـا: أنْ يُراد أنَّهـا من قبيل الشهادات التي حصلتْ من الله واجباً أداؤها. والثاني: على معنى أنَّهـا شهادةً حصلتْ من إخبار الله تعالى، وما أَخْبَر اللَّهُ تعالى به فهو حق، وكتمانُ الشهادة إثمٌ، ولمَّا أخبر اللَّهُ بما تقدَّم كان إخبارهُ موجباً للعلم بخبره، فهي شهادة من إخبار الله، فإذا كتمها كتم شهادة حاصلة عنده من إخْبار الله. ويجوز أن يقـدّر (من الله) متعلِّقـاً بمحـذوف غيـر متعلّق (عنـده)، والمعنى سـواء. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٣٤]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿ وإذْ أَخَذَ اللَّهُ ميثاقَ النبيين لَمَا آتيْتُكُمْ ﴾(٢) إلى آخرها:

وقـال ابن هشام: «فـالغم بدل اشتمـال وأعيد الخـافض وحذف الضمـير، أي: من غم فيها». مغني اللبيب ١/٣٦٢ (دمشق).

(١) البقرة: ١٤٠.

(٢) آل عمران: ٨١، وبعدهـا: ﴿ من كتاب وحكمـة ثم جاءكم رسـولٌ مصدّقٌ لما معكم لتُؤمنُنَّ به ولتنصُرنُه ﴾.

قيل: المرادُ ميثاقُ النبيين من غير حذفِ مضاف[1]. وقيل المرادُ ميثاقُ أمم النبيين.

واللامُ في (لَمَا) بالفتح هي اللامُ الموطِّئةُ للقسم المراد. وإنْ كان القسمُ مفهوماً من أخذ الميثاق أيضاً، ولذلك يُجاب بما يجاب به القسم الإخباريُّ تارة والطلبيُّ أخرى. فمثالُ الأول، ﴿ وإذْ أخَذْنَا ميثاقَكُمْ لا تَسْفِكُون دماءَكُمْ ﴾[2]. ومثالُ الثاني: ﴿وإذْ أخَذْنا ميثاقَكُمْ ورفَعْنا فوقَكُمُ الطورَ خُذوا ما آتيناكم ﴾[3].

و (ما) في قوله : لَما، شرطيةٌ[4] ، منصوبة بـآتيتكم ، لأنه مسلَّط عليه تسلُّطَ المفعولية ، كقولك : أيَّ شيء آتيتُك فاقبله .

و (من كتاب وحكمة) تبيينٌ للمؤتى. وقولُه: ثم جاءكم رسولٌ، معطوفٌ على فعل الشرط. وقولُه: لتؤمنُنَّ، هو في المعنى جوابُ القسم وجوابُ الشرط، إلا أنَّه إذا تقدَّم القسم على الشرط روعي القسمُ المقدَّم بجعل اللفظ له على ما يستحقُّه جوابُ القسم، كقوله: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يخرجون معهم وَلَئِنْ قُوتلوا لا يَنْصُرونَهُمْ، ولئن نصروهم لَيُوَلُّنَّ ﴾[5]. وجميع ما في القرآن والكلام الفصيح على هذا. ولذلك التُزِم في الشرط المؤخَّر عن القسَم المصدَّر أنْ

---

(١) روي ذلك عن علي وابن عباس وطاووس والحسن والسدّي . البحر المحيط ٢/٥٠٨.

(٢) البقرة : ٨٤.

(٣) البقرة : ٦٣.

(٤) وهذا مذهب الكسائي . البحر المحيط ٢/٥٠٨. وهي عند سيبويه بمعنى الذي . قال نقلاً عن الخليل : «ما ههنا بمنزلة الذي ، ودخلتها اللام كما دخلت على إن حين قلت ، والله لئن فعلت لأفعلن ، واللام التي في ما كهذه التي في إن واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا». الكتاب ٣/١٠٧.

(٥) الحشر: ١٢.

يكون فعلُه لا يقبل الجزمَ بالشرط كما تقدَّم في مواضعَ كراهِيَةَ أنْ يعمَل حرفُ الشرط في أول الفعلين مع جعل الجواب لغيره، فقصدوا أنْ يأتوا به غيرَ عامل في الموضع[١] الذي جعلوا الجواب في اللفظ لغيره. وأمَّا لـو أتى القسمُ بعد الشـرط فجائـزٌ جعلُه للشرط وجعلُه للقسم . فـإذا جُعِل للشـرط جُعِـل القسمُ معترضاً، كقولك: إنْ تكْرمني ـ والله ـ أكرمْك. فإذا جعلتَهُ للقسم جعلتَ القسمَ وجوابَهُ للشرط ، فيجب أنْ تقول: إنْ تكرمْني فوالله لأكرمنّك، لأنه موضعٌ يجب فيه دخول الفاء إذا قُصِد به جوابُ الشرط[٢] .

ويجوز أنْ تكون (ما) موصـولة، فتكـون في موضـع رفع بـالمبتدأ[٣]، والضمير المحذوف قولُه: لما آتيتكموه، و(من كتاب): على معناه، ثم (جاءكم) معـطوفٌ على الصلة، والعـائـدُ منـه على المـوصـول محـذوف، لأنَّ الجملةَ المعطوفة على الصلة مشروطٌ فيها من الضميـر ما يُشتـرط في الصلة، فيكون المعنى عنـده أو بعده، أو يكـون قولُـه: لمَا معكم، سـدَّ مسدَّ الضميـر، لأنه بمعنـاه، ويكونُ قـوله: لتؤمنُنَّ، خبـرَ المبتـدأ. ويجـوز الإخبـار عن المبتـدأ بالجملة القسمية، كقولك: زيدٌ لتضربَنَّه[٤].

وأما من قرأ بالكسر[٥] فهي لامُ التعليلِ لقوله: لَتُؤمِنُنَّ به ولتنصُرُنَّهُ، من حيث كان مطلوباً في المعنى، وتكونُ (ما) مصدرية أو مؤصـولة، أيْ: آمنـوا بكتابي وانصروا رسولي لأجل إيتائي إياكم الكتـابَ والحكمةَ، أو لأجـل الذي

(١) في ب : المواضع . وما أثبتناه هو الصواب ، لأن سياق الجملة يقتضيه .
(٢) وفي هذه المسألة يشترط أن تكون أداة الشرط غير لو ولولا ، وإلا جعل الجواب لها مطلقاً . انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٢٤/٢ (تحقيق محمد كامل بركات) .
(٣) جوزه أبو حيان . البحر المحيط ٥٠٨/٢ . إلا أنه جعلها مفعولاً بفعل جواب القسم .
(٤) وذكر أبو حيان وجهاً آخر ونسبه لابن أبي إسحق ، وهو أن يكون (لما) تخفيف لمّا ،والتقدير: حين آتيتكم . البحر المحيط ٥٠٨/٢ .
(٥) وهي قراءة حمزة . انظر مشكل إعراب القرآن ص ١٦٥ .

آتيتكموه من الكتاب والحكمة، أو لقوله: وإذ أخذ الله، أي: أخذنا ميثاقهم لأجل ما فضلناهم به من إيتاء الكتاب والحكمة، وجاء على لفظ الخطاب، لأنهم إذا أُخِذَ ميثاقُهم كانوا مخاطبين، فجاء على الحكاية، كقوله: ﴿ وإذْ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تَعْبُدون ﴾[1]، بالتاء وهي قراءة الأكثرين. وأمَّا من قرأ بالياء[2] فلمجيئه بلفظ الغيبة، وهو قوله: بني إسرائيل. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٣٥]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وإنّ كلاًّ لما ليوفينّهم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِيَنَّهُمْ ربُّكَ أعمالَهُمْ ﴾[3]:

قرأ نافع[4] وابنُ كثير: وإنْ كلاًّ لَمَا، بتخفيف إنْ ولَمَا. وقرأ حفصٌ وابنُ عامر[5] وحمزةُ: وإنَّ كلاًّ لمَّا، بالتشديد في إنّ ولمّا. وقرأ أبو بكر[6]: وإنْ كلاًّ

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. البحر المحيط ١/٢٨٢.

(١) هود: ١١١. وبعدها: ﴿ إنه بما يعملون خبير﴾.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن المدني أحد أصحاب القراءات السبع. ولد سنة ٧٠ هـ وتوفي سنة ١٦٩ هـ. كان إمام الناس في المدينه. أصله من أصبهان. انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٢.

(٥) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة. ولد سنة ٢١ هـ وقيل سنة ٨ هـ، وتوفي بدمشق رسنة ١١٨ هـ. كان عالماً مشهوراً. أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٢٥.

(٦) هو شعبة بن عياش الأسدي الكوفي ولد سنة ٩٥ هـ وتوفي سنة ١٩٣ وقيل سنة ١٩٤ هـ. كان إماماً كبيراً عالماً، وكان يقول: أنا نصف الإسلام، انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٢٥.

لمّا، بتخفيف الأول وتشديد الثاني. وقرأ أبو عمرو والكسائي[1]: وإنّ كلّاً لَمَا، بتشديد الأول وتخفيف الثاني. وهي واضحة إلا قراءة ابن عامر وحمزة وحفص، فإنّها مشكلة، ودونها في الإشكال قراءةُ أبي بكر.

أمّا مَنْ قرأ: وإنْ كلّاً لَمَا، وهي قراءة ابن كثير ونافع[2]، فإنْ مخففة من الثقيلة و(كلّاً) منصوبٌ بها على إحدى اللغتين في الإعمال والإلغاء، وهي لغة فصيحة. واللامُ هي اللام الفارقة[3]، و(ما) زائدة، أو بمعنى الذي. و(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) جملةٌ في موضع خبر إنّ، واللام فيها لامُ القسم، وحسُن زيادَةُ (ما) على القول بأنها زائدة لمّا قُصِدَ إلى جعل (ليوفينَّهُم) جواب قسم، فلم يحسنْ اجتماعُ اللامين: اللام الفارقة، ولام جواب القسم، فلولا (ما) لقيل: لليوفينهم، فزيدت لتفرقَ[4] بينهما، أوصلة لِمَا إنْ جَعَلْنا (ما) موصولة، كأنه قيل: وإنّ هؤلاء الذين واللهِ لَيُوفِيَنَّهُم ربُّك أعمالَهم.

وأما قراءة أبي عمرو والكسائي فإنّ (كلّاً) اسمُ (إنّ) وهو واضح، والكلام في (لما ليوفينهم) كالكلام في قراءة نافع ومن معه[5] سواء إلا التخفيف والتشديد في إنّ.

---

(١) هو علي بن حمزة الكسائي، مولى بني أسد. أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة. من تصانيفه: معاني القرآن، الآثار في القراءات، كتاب النوادر. توفي سنة ١٩٣ هـ وقيل سنة ١٨٩ هـ. انظر. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ١٣٨ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٢) نسب النحاس هذه القراءة لنافع فقط. إعراب القرآن ٢/١١٤.

(٣) لأنها تفرق بين المخففة والنافية.

(٤) في الأصل: ليفرق. وما أثبتناه من ب، س، وهو أحسن.

(٥) ومن معه: سقطت من ب.

وأما قراءةُ ابن عامر وحمزةَ وحفص وهي المشكلةُ[1]، فقيل: لمّا مصدر من قوله: ﴿أكلاً لَمّا﴾[2]، أي: وإنّ كلاًّ جميعاً، ثم حُذِف التنوينُ إجراء للوصل مجرى الوقف[3]، وهو ضعيف، لأنّ استعمالَ لمّا في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد.

وقيل: أصلُه: لَمِنْ ما، فأُدغِمَت النونُ في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فاستُثْقِل اجتماع الأمثال، فحُذِفَتِ الميم الأولى، فبقى لمّا، وهذا بعيد لا ينبغي أن يُحْمَل عليه كتابُ الله، فإنّ حذفَ مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبتْ في كلام ولا شعر، فكيف يُحمل عليه كتابُ الله.

وقيل: (لمّا) فَعْلى من اللمِّ[4]، ومُنِعَ الصرفَ لأجل ألف التأنيث، والمعنى فيه مثل معنى لمّا المنصرف، وهذا أبعد، إذْ لا يُعْرف لمّا فَعْلى بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزمُ هؤلاء أن يُميلوا لِمَنْ أمال، وهو خلافُ الاجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم.

ولو قيل: إن (لما) هذه هي لمّا الجازمة، حُذِفَ فعلُها للدلالة عليه، لِمَا ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجتُ ولمّا، وسافرتُ ولمّا، ونحوه، وهو سائغ فصيح. فيكون المعنى: وإنّ كلاًّ لمّا يُهملوا أو لمّا يُتركوا، لِما تقدّم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين لقوله: ﴿فمنهم شقيٌّ وسعيد﴾[5]، ثم ذَكر الأشقياءَ والسعداء ومجازاتهم، ثم بين ذلك بقوله: ﴿ليوفينَّهُمْ ربُّك

---

(١) قال أبو جعفر النحاس: «والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعاً عند أكثر النحويين لحن» إعراب القرآن ٢/١١٥.

(٢) الفجر: ١٩.

(٣) نسب الزجاج هذا القول لأبي علي. إعراب القرآن ٣/٨٤١.

(٤) نسب هذا القول لأبي عبيد القاسم بن سلام. إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٥.

(٥) هود: ١٠٥.

أعمالَهُمْ﴾. وما أعرفُ وجهاً أشبهَ من هذا، وإن كانتِ النفوسُ تستبعده من جهة أنّ مثلَه لم يقعْ في القرآن، والتحقيقُ يأبى استبعادَه لذلك.

وأما قراءةُ أبي بكر فلها وجهان: أحدُهما: الوجوهُ المذكورة في قراءة ابن عامر، فتكون (إنْ) مخففةً من الثقيلة في قراءتهم. والوجُه الثاني: أنْ تكون (إنْ) نافية، ويكونَ (كلًّا) منصوباً بفعل مضمر تقديره: وإنْ أرى[1] كلًّا، أوْ وإنْ أعلمُ ونحوه، و(لمّا) بمعنى إلا كقوله: ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ﴾[2]. ومن هـهنا كانت أقلَّ إشكالاً من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غيرُ مستبعد ذلك الاستبعاد، وإنْ كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد، ولذلك اختُلِف في مثل قوله:

ألا رجلًا جزاهُ اللهُ خيراً[3] .

هل هو منصوبٌ بفعل مقدّر أو نُوِّن ضرورة؟ فاختار الخليلُ إضمارَ الفعل واختار يونس[4] التنوينَ للضرورة[5]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في ب : رأى . وهو خطأ.

(٢) الطارق : ٤.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه : يدلُّ على محصِّلةٍ تبيت . وهو من شواهد سيبويه ٣٠٨/١ ولم ينسبه لأحد. والرضي ٢٦٢/١ وابن يعيش ١٠١/٢ ونوادر أبي زيد ص ٥٦ (دار الكتاب العربي .بيروت) والخزانة ٤٥٩/١ ونسبه لعمرو بن قعاس المراري . والشاهد فيه نصب (رجلًا) بفعل مقدر أو نوّن للضرورة . هذا على رواية النصب.

(٤) هو يونس بن حبيب ، أخذ عن أبي عمرو ، وكان النحو أغلب عليه وعاش ثمانياً وثمانين سنة ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ . انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ .

(٥) قال سيبويه : «وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجلًا جزاه الله خيراً   يدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني رجلًا جزاه الله خيراً . وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً» . الكتاب ٣٠٨/٢.

[إمـلاء ٣٦]
[إضافة اليوم الى الوقت]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله تعالى: ﴿قال فإنّك من المُنْظَرِينَ الى يَومِ الوقتِ المعلومِ﴾[١]:

إن قيـل: كيف أُضيف يوم إلى الـوقت والمرادُ بـه الـوقت، فيؤدّي إلى أن يكـون إلى وقت المعلوم، وكانَ قـولُـه: إلى الـوقت المعلوم، يفيـدُ ذلـك؟. والجـوابُ من أوجه: أحـدها: أن يكـونَ المرادُ بـالـوقت المعلوم النفـخَ في الصور، فكأنه قال: إلى وقت النفخ، إمّا على أنْ يكون الوقتُ المعلومُ[٢] غلب علمـاً عليه، وإمّـا على حذف مضـاف، أي: إلى يوم نفـخ الـوقت المعلوم. والثاني: أنْ يكون المرادُ بالوقت المعلوم القيامةَ، فيكون مثلَ قولـه: إلى يوم القيـامة، إمّـا على حذف مضـاف، وإمّا على أنْ يكـون علمـاً على الـوجهين المتقدمين. والوجه الثالث: أنْ يكون المراد بـالوقت المعلوم النفـخَ، والمرادُ بيومه يوم القيامة، وأُضيف إليه لما بينه وبينه من الملابسـة، لأنه عـلامةٌ عليـه وسبب إليه. والرابع: أنْ يكون المرادُ بالوقت المعلوم[٣] يومَ القيامة، والمـرادُ بيومه يوم النفخ، وأُضيفَ يومُ النفخ إلى يوم القيامة لملابسته له وسببيّته عليه، وبهذه الأوجه يندفعُ الإشكال، ويندفعُ معنى إضافة يوم إلى الوقت. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الحجر: ٣٧، ٣٨.
(٢) المعلوم: سقطت من ب.
(٣) المعلوم: سقطت من م.

[إمــلاء ٣٧]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ لابثينَ فيها ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنةِ ثماني عشرة، على قولـه تعالى : ﴿لابثيـنَ فيها أحْقاباً ﴾[١]:

الظاهرُ أنّه حال من الموصول[٢] وهو الألف [واللام][٣] لا مِن الضمير في الصلة، وإنْ كان[٤] مدلولُهما في المعنى ذاتـاً واحدةً، إلا أنّـه لما اختلف عاملُهما صحّ تقييد الموصول بمثل هذه، ولم يصحّ تقييدُ الضمير. فالعاملُ فيه الاستقرارُ العامل[٥] في الجار والمجرور، لأنك لو جعلته حالاً من الضمير في الطاغين لوجب أنْ يكون العامل طاغين، فيلزم أن يكونوا طاغين في حال كونهم لابثينَ، فيلزم أن يكون معناه: طَغَوْا في حال لَبْثهم، وهو غيرُ مستقيم، لأنّهم لم يَـطْغَوْا في حـال اللَّبْثِ ولأنّ الطُغْيـان المرادَ مـا كـان في الـدنيـا، واللُّبثُ في الآخرة، فكيف يستقيم تقييدُ ماضٍ بحال[٦]؟.

وإذا جُعِل حالاً من الموصول كان المعنى: استقرَّتْ للذين كانوا طاغين في حال كونهم لابثين، أي: في حال كون الذين كانوا طاغين لابثين، لا أنهم طَغَوْا لابثين. ومما يحقّقُ ذلك أنّ رجلًا لو ضرب غلامَهُ وهو كافر، ثم جاء بعد ذلك

---

(١) النبأ : ٢٣ . والآية التي قبلها :.﴿ للطاغين مآبا ﴾

(٢) وهو قوله : للطاغين. والكلام في إعراب : لابثين.

(٣) زيادة من ب، د، س.

(٤) كان · سقطت من ب.

(٥) العامل : سقطت من د.

(٦) قال أبو البقاء العكبري : «لابثين : حال من الضمير في الطاغين ، حال مقدرة». إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٧٩ .

إليك وهو مسلِم ، فإنْ قلت : جاءني الضاربُ [غلامَهُ][1] كافراً ، كان حالاً من الضمير ، وإنْ قلت : جاءني الضاربُ مسلماً ، علمتَ أنّه حال من الموصول ، إذْ لم يَضْرِبْ في حال كونه مسلماً ، وإنما جاء في حال كونه مسلماً ، فكذلك هذا سواء .

ويجوز أنْ يكون خبراً بعد خبر لِـ (كان) على مذهب الكوفيين، كأنه قيل: كانت جهنم لابثاً الطاغون[2] أحقاباً. فلما تقدّم ذكرُ الطاغين وجب إضماره، وهو جار على غير من هو له، لأنه جارٍ على جهنم خبراً، وهو في الحقيقة للطاغين. فمن جوّزَ جريَ الصفة علي غير من هي له من غير إبراز الضمير[3] فجائزٌ أن يكون هذا منه. ومن لم يُجوّزْه لم يُجوّزْ أنْ يكون منه، ولو كان منه عنده لوجَب أنْ يُقال: لابثاً فيها هُمْ أحقاباً.

ويجوز أنْ يكون منصوباً بفعل مقدر مستأنف من باب الاختصاص باضمار أعني أو أذم أي : أعني قوماً لابثين ، أو أذم قوماً لابثين وشبهه . والوجهُ هو الأول . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٣٨]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ إلا قليلاً نصفه ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عَشرةَ على قوله تعالى : ﴿ يا أيها المزمّلُ قُمِ الليلَ إلاّ قليلاً نصفَهُ ﴾[4]:

(١) زيادة من ب، د.

(٢) في س : الطاغين . والصواب ما أثبتناه ، لأنه مرفوع باسم الفاعل الذي سبقه.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في أوضح المسالك ١/١٩٤ .

(٤) المزمل : ١ ، ٢ وبعدها :﴿أو أنقص منه قليلاً﴾.

إنْ جُعِل (نصفه) بدلاً من (قليلاً)، ففيه إشكالان: أحدُهما: ما يلزم من أنْ يكون النصف قليلاً لأنه بدلُ الكلِّ من الكل، فيجب أنْ يكون الاسمان صالحَيْن، وليسَ النصفُ قليلاً بالنسبة إلى الكل. والاشكال الثاني: أنه يؤدّي إلى استثناء غير الأقلّ، وهو ممنوعٌ عند كثير من النحويين والفقهاء. وإنْ جُعِل بدلاً من الليل أدّى إلى أنْ يكون المبدلُ منه مقصوداً غيرَ مقصود، لأنّ الاستثناءَ منه يشعِر بأنه مقصود، وكونُهُ مبدلاً منه يُشْعِر بأنه غيرُ مقصود، وهو ممتنع.

والجوابُ: أن يكون على أحد وجهين: إما بدلاً من الليل[1]، وقولُهم: إنّ الاستثناءَ يُشعِر بأنه مقصود، ليس بمستقيم، فإنّ الاستثناء إنّما يكون باعتبار المفردات عند أهل التحقيق، لا باعتبار التركيب. وإذا كان كذلك فلا مناقضة بين كونه مستثنى منه ومبدلاً منه. ألا ترى أنّك لو قلت: أكرمْ بني فلان إلا فلاناً نصفَهُم أو غلمانَهُم، لكان جائزاً. نعم يلزمُ أنْ يكون البدل راجعاً إلى المُبقَى بعد الاستثناء لا إلى أصل المستثنى منه، وإلاّ وقع الاستثناء لغواً. فيكون (نصفَهُ) لليل المستثنى منه القليلُ لا لليل بكماله، فيرجع إلى دون النصف، ويكونُ قولُه: أو أنقُصْ منه قليلا، أو أنقُصْ من هذا النصف[2] الذي هو أقلُّ من النصف، فيصيرُ في التقدير ثُلُثا، أو انقُصْ من النصف الأصلي قليلا، فيكون أدنى من النصف. ويكونُ (أو زد عليه) على المعنيين المذكورين، فيصير المعنى الأول في معنى[3] النصف المكمّل، والمعنى الثاني في معنى أكثر من النصف. وعلى هذين المعنيين قُرِىء: أدنى من ثلثي الليل ونصفِه وثُلثِه،

---

(١) قال أبو البقاء: «نصفه، فيه وجهان: أحدهما: هو بدل من الليل، بدل بعض من كل، إلا قليلاً: استثناء من نصفه. والثاني: هو بدل من: قليلاً». إملاء ما من به الرحمن ٢٧١/٢. ونسب القرطبي هذا القول للزجاج. الجامع لأحكام القرآن ٣٣/١٩.

(٢) النصف: سقطت من ب.

(٣) معنى: سقطت من د.

بالخفضِ عطفاً على ثُلثي الليل[1]، فيكون المعنى أقلَّ من نصفه وأقلَّ من ثُلثِه، وبالنصب عطفاً على أدنى، فيكون المعنى نصفاً مكمّلاً وثُلثاً مكمّلاً.

والوجهُ الثاني: أنْ يكون (إلا قليلًا) استثناءً من نصفه مقدّماً عليه لرؤوس الآي، فيكون التقديرُ: قم نصفَ الليل إلاَّ قليلاً، موافقاً لقوله: ونصفِه بالخفض أو أنقُصْ منه قليلاً، يعني: من النصف المستثنى منه، فيكون موافِقاً لثلثه بالنصب والخفض جميعاً، لأنّ أقلَّ من النصف بقليل[2] يجوز أنْ يكون ثُلثا، ويجوز أن يكون أقلَّ.

وقولُه: (أو زِدْ عليه)، أو زد على النصف المكمّل، فيكون موافقاً للقراءتين جميعاً، لأنّ أكثر من[3] النصف يجوز أن يكون ثلثين، ويجوز أن يكون أقلَّ منهما. هذا كله إذا لم يُجعل (نصفه) بدلاً من (قليلا). فإن جُعِل (نصفه) بدلاً من (قليلا) وصحَّ إطلاقُ القليل عليه، كان المعنى: قم الليل إلا نصفَه، أي: قم نصفَه، فيكون موافقاً لقراءة (نصفَهُ) بالنصب. وقولُه: (أوِ انقُصْ منه قليلاً)، أي: أو انقُصْ من النصفِ وهو مكمّل على كل تقدير، فيكون موافقاً للنصب والخفض في ثلثه، لأن أقلَّ من النصف يجوز أن يكون ثلثاً، ويجوز أنْ يكون أقلَّ من الثلث، وموافقتُه للخفض في نصفه واضح، ويكون قولُه: (أو زد عليه)، أو زد على النصف المكمّل، فيكون موافقاً لقوله: (أدنى من ثلثي الليل) لا موافقاً لما بعده في نصب ولا خفض. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهي قراءة نافع. البحر المحيط ٨/٣٦٦.

(٢) في ب، د، س: بقليلين. وهو تحريف.

(٣) في ب: منه. وهو خطأ.

[إمـلاء ٣٩]

[إعراب قوله تعالى: ﴿سواءً محياهُم ومماتُهم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قولـه تعالى: ﴿أمْ حَسِبَ الذين اجْتَرَحُـوا السيئاتِ أنْ نجعَلَهُم كـالذين آمنـوا وعَمِلوا الصالحـاتِ سواءً محياهُم ومماتُهم﴾[1]:

في نصب (سـواء) أقوال[2]: أحـدُهـا: أن يكـون مفعـولاً بعـد مفعـول لجعل[3]، فيكون (كالذين)، و(سواء) في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني، كما تقول: جعلت زيداً عالماً كريماً، فعالمـا كريمـا وشبهه ولـو تعددت آلافـاً مفعولٌ ثانٍ لأنّ الجميع في معنى واحد باعتبار تعلّق الجَعْلِ بِهِ، وهي كـأخبار المبتدأ إذا تعددت، فيكون التقدير: أحَسِبَ المجترحـون أن نجعَلَهُم مماثلين مستوين في الحياة والممات، أي: هذا ليس بكائن.

ويجوزُ أن يكون (سواء) حالاً من (الـذين آمنوا)، ويكـونَ المفعولُ الثـاني (كالذين) وحدَه وما في حيزه، أي: أحَسِبُوا أن نجعَلَهم ممـاثلين للمؤمنين في حال كون المؤمنين مستـوياً محيـاهُم ومماتُهم، وهـذا إذا كان المعنى على أنّ المؤمنين قُصِـد إلى أنهم مستـوٍ محيـاهُم ومـمـاتُهـم، على مـعنـى: أنهـم لا يُعـذَّبـون بعـد الممـات كمـا لا يُعـذَّبـون في الحيـاة. فـأمّـا إذا قُصِـد أنّ الكفارَ هُم الذين استوى محياهُم ومماتُهم على معنى: أنهم لا ينعَمُون بجنـة بعدها كما لم ينعموا بجنة في الحياة، فيكون الاعرابُ على غير ذلك، وهو أنّ (سواء) يتعيّن لأنْ يكون حالاً من الضمير في (نجعلهم)، لأن المرادَ أنّ حالهم قد استوت في حال حياتهم وموتهم، فيصير المعنى: أحَسِبُـوا أن نجعلَهم في

---

(١) الجاثية: ٢١.

(٢) والنصب قراءة حمزة والكسائي والأعمش. القرطبي ١٦/١٦٥.

(٣) جعله أبو البقاء مفعولاً ثانياً لحسب وليس لجعل. إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٣٢.

حال كونهم استوى محياهُم ومماتُهم لأنهم ثابتون على هذه الحال مماثلين للذين آمنوا وعملوا الصالحات الذي هم في الآخرة في الجنة. وعلى هذين المعنيين تجرى قراءةُ الرفع[1] في قوله: ﴿سواء محياهمُ ومماتُهم﴾، هل الضمير في محياهُم للمؤمنين، فيكون على المعنى الأول، أو للكافرين، فيكون على المعنى الثاني؟ ومحياهم ومماتهم فاعل لسواء[2] على التقديرين.

ويجوز أنْ يكونَ محياهُم ومماتُهم بدلاً من الضمير في (نجعلهم)، على أنه بدلُ الاشتمال، أي: أحسبوا أن نجعلهم[3] محياهم ومماتهم سواء، مثلَ الذين آمنوا، أي: مثلَ محيا وممات الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

ويجوز أنْ يكون (سواء) منصوباً على المصدر بما تضمّنه التشبيهُ في (كالذين)، أي: نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلةً متأكِّدة عبر عنها بالاستواء لتأكيد المِثْليّةِ فيها، فيجب أن يكون محياهُم ومماتُهم غيرَ مرتفع به، إذ المصدرُ المنصوب على أنه مفعول مطلق لا يعمل، فيكون إمّا بدلاً من الضمير في (نجعلهم)، وإما ظرفاً، أي: في محياهم وفي مماتهم، أي: زمنَ الحياةِ وزمنَ الموت. وإمّا بدلاً من (الذين آمنوا)، ويكونُ المعنى: أنْ نجعلهم، أي: أنْ نجعلَ حياتَهم وموتَهم كحياة الذين آمنوا وموتِهِم[4]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٤٠]
[معنى قوله تعالى: ﴿ قل أرأيتم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سَبْعَ عشرةَ على قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم

(١) وهي قراءة العامة. القرطبي ١٦/١٦٥.
(٢) في م: بسواء.
(٣) في الأصل: نجعل. وما أثبتناه من ب، س، وهو الصواب.
(٤) قال الزمخشري: «وقيل: سواء محياهم ومماتهم، كلام مستأنف على معنى: أن محيا المسيئين=

إن أتاكم عذابُه بَياتاً أو نَهاراً ماذا يَسْتَعْجِلُ منهُ المجرمون﴾[1].

قيــل: معنى (أرأيتم) التعجب[2]، أيْ: مـا أعْجَبَ أمـرَكُم إذا أتـاكم العذابُ، واستعمل (أرأيت) في هذا المعنى لملازمة الرؤيـة فيما يعـظم وقعهُ حتى صار في المعنى كأنه ما أعجب، فيكون جوابُ الشـرط مستفاداً ممـا في معنى أرأيتم، أي: إذا أتاكُم العذابُ فما أعظمَ أمَركُم!، ويكون قـولُه: (مـاذا يستعجلُ منهُ المجرمون) تقريراً لما ارتكبوه مما يؤدّي إلى سوء منقلبهم الـذي يعظم أمرُه حتى يُتعجّبَ منه، لأنّ العذابَ الـذي استعجلوه هو المفضي بهـم إلى الحال الشنيعة التي لا مخلصَ لهم منها، فيحسن الابتداءُ على هذا بقوله: (ماذا يستعجلُ). وأخرجَ الكلامَ مخرجَ الغيبةِ بقوله: المجرمون، وإنْ كان المعنى: على ماذا تستعجلون؟ تنبيهاً لإبانة الصفةِ التي نشأ التجرُّؤُ منها وهو الإجرامُ، وهو باب من بديع الكلام.

وقيـل: معنى[3] (أرأيتم) أي: أخبـروني، واستُعْمِـلَ (أرأيتم) في هـذا المعنى لكثرته في التعجيب، والتعجيبُ مستلزمٌ لطلب الخبر، فيكـون جوابُ الشـرط مستفاداً من معنى (أرأيتم)، ويكـون (مـاذا يستعجـلُ) معمـولاً لمعنى أخبـروني، والمعنى: ماذا تصنعـون[4] إذا وقع ما تستعجلونه[5]، فـاستُعمـلَ السببُ موضعَ المسبَّب تنبيهاً على أنهم الذين يوقعون أنفسهم لتسبّبهم إلى ما لا مخلصَ لهم منه، فكان أحسنَ لذلك من ذكر المسبَّب في المعنى المقصود.

ومماتهم سواء، وكذلك محيا المحسنين ومماتهم، كل يموت على حسب ما عاش عليه». الكشاف ٣/٥١١.

(١) يونس: ٥٠.

(٢) قال الزمخشري: «ويجوز أن يكـون معناه التعجب، كـأنه قيـل: أي شيء هول شـديد يستعجلون منه، ويجب أن تكون مِن للبيان في هذا الوجه». الكشاف ٢/٢٤٠.

(٣) في م: المعنى. والصـواب مـا أثبتنـاه. لأن المعنى يقتضيه.

(٤) في ب: يصنعون. والصواب ما أثبتناه.

(٥) في ب، د، م: يستعجلونه. والصواب ما أثبتناه.

ويجوز أنْ يكون جوابُ الشرط مستفاداً من قوله: (ماذا يستعجل منه)، أيْ: إنْ أتاكم فماذا تصنعون[1]؟. ولم يحسن مجيءُ الفاء، وإنْ كان الموضعُ في الظاهر على هذا التأويل موضعَ وجوبٍ لكونه[2] في سياق معنى: أخبروني، فجاء الشرطُ معترضاً بين الفعل[3] وبين مفعوله، والشروطُ المعترضةُ لافاء فيما هو في المعنى جوابُها، كالقسم المعترض، كقولك: زيدٌ واللهِ قائمٌ، ولو قلت: زيدٌ واللهِ لقائم، لم يجزْ. و(أرأيتم) في الوجه الأول باعتبار التقدير الأصلي محذوفٌ مفعولُه إنْ كان من رؤية العين، كأنّ الأصل: أبصروا أنفسَكُم أو أبصروا هؤلاء، ومفعولاه إنْ كان من رؤية القلب، أيْ: اعلمُوا هؤلاء جُهّالاً، أو اعلموكم جهالاً. وعلى التقدير الثاني: ماذا يستعجلُ؟ ثم أُخرِجَ على المعنى الأصلي إلى ما ذكرناه من المعنيين. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٤١]

[إعراب قوله تعالى: ﴿كَذلك قالَ الذين من قبلهم مثلَ قولِهم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى: ﴿وقال الذينَ لا يَعْلَمُونَ لولا يكلّمُنا اللهُ أو تأتِينَا آيةٌ كذلك قالَ الذين مِنْ قبلِهم مثلَ قولِهم﴾[4].

إنْ جُعِل (كذلك) نصباً على المصدر بقال التي بعدها، بقي قوله: (مثلَ قولهم) غيرَ متّصل لكونه في المعنى تكراراً، والفعلُ لا يتعدى إلى متعلقين بمعنى واحد من جهة واحدة لأنه لا يقتضيه، فلا يتعدّى إليه، وإنما يتعدّى الفعلُ إلى ما يقتضيه، ألا ترى أنك لو قلت: ضربتُ زيداً عمراً، لم يجزْ؛ لأنه

(١) قال الزمخشري: «وجواب الشرط محذوف وهو تندموا على الاستعجال أو تعرفوا الخطأ منه». الكشاف ٢/٢٤٠.

(٢) في ب: لكنه. وهو تحريف

(٣) في م: المفعول. وهو خطأ واضح.

(٤) البقرة: ١١٨.

لا يقتضي مفعولين. وإنْ جُعل[1] (مثلَ قولهم) هو المنصوب على المصدر بقي كذلك غيرَ متّصل. وإنْ جُعل (كذلك) من تتمة قوله: (وقال الذين لا يعلمون) أو خبَر مبتدأ تقديرُه: الأمرُ كذلك، بقي ما بعده من قولـه: (قال الـذين)، غيرَ مرتبط بما قبله. والجوابُ: أنّ قولـهْ: (مثلَ قـولهم)، يجوز أنْ يكـون بدلاً من قوله: (كذلك). ولا يكون في المعنى تكريـراً[2] لوقـوع الأول مبهماً والثـاني مبيَّناً، كقولك: هذا زيدٌ يقول كذا وكذا، فزيدٌ بدل من هذا. وإنما يكونُ تكراراً لو كان مبيّناً. أما إذا كان في الأول هذا الابهامُ جاز التكرارُ كما جاز في أمثاله.

ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه: (كذلك)، تقـريراً لمـا يـذكـرُه من الأشياء التي يَقْصد المتكلم تصديقَها كقولك وقد قيل لك: سمع زيدٌ منك كذا وكـذا على صفة كذا وكذا، فتقول: سمع مني كذلك. وكقولك[3] وقد[4] ذُكِـرتْ أشياء: الأمرُ كذلك. وليس ثَمَّ في الحقيقة مُشَبَّهٌ ومشَبَّهٌ به. وإنما تقريره أنـه لما ذكـر تلك الأشياء المتقدمة، وصارت متصوَّرة في الذهن لمن فهمهـا قال المصَّـدقُ لها: هي كذلك، أو الأمر كذلك، مشبهاً للقضية المذكورة بما يتصوّرُه[5] السامعُ في ذهنـه. إذ معنى الصدق في الحقيقـة كونُ الخبـر على وفق ما فُهِم، فصحَّ التشبيه بهذا الاعتبار. فيجوز أنْ يكون ورد تقريراً لهذا المعنى تتمة لما بعده، ويكون (مثلَ قولهم) نعتاً لمصدر محذوف[6]، أيْ: قولاً مثل قـولهم. ويكون كذلك تقريراً للمشابهة بين ما ذكرَ وبين ما تقرَّر في الذهن على ما مثّلَ به فيما تقدّم.

(١) في م : جعلت . والأحسن ما أثبتناه.

(٢) في ب : تكراراً.

(٣) في ب : وقولك.

(٤) وقد : ساقطة من د.

(٥) في م : يتصور.

(٦) قـال مكي بن أبي طالب : «مثـل قولهم : نصب بقـال . وإن شئت جعلته نعتاً لمصـدر محذوف». مشكل إعراب القرآن ١/١٠٩ .

ويجوزُ أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف تقديـرُه: الأمرُ كـذلك[1]، ولا يلزم نفيَ الارتباطِ، لأنّ أمرَه بوجود (كذلك) وعدمِهِ على سواء، لأنّه معمولٌ له في الحقيقة.

ويجوزُ أنْ يكون من تتمة قوله: (وقال الـذين لا يعلمون)، على الـوجه الذي ذكرناه في تشبيه ما يُذْكَر بما استقرَّ في الذهن، وفائِدتُه في التحقيق تقريرُ ما ذُكِر وتحقيقُه، وإنه على طِبْق ما ذُكر من غير مبالغة ولا نقصان في معناه، ولا يلزم منه قطعُ ارتباطٍ لما ذكرناه. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٤٢]

[معنى النهي في قوله تعالى: ﴿ولا تموتُنّ إلا وأنتُم مسلمون﴾]

وقال مملياً بدمشق سنة سبـع عشرةَ على قـوله تعـالى: ﴿ولا تموتُنّ إلا وأنتُم مسلمون﴾[2]:

إنْ قيل: كيف نهى عن الموت وليس الانكفافُ عنه من مقـدوره، وإنّما يُنهى عما للمكلَّف تركه؟ والجوابُ من وجهين: أحدهما: أنا نقول: إنّ النهيَ طلبٌ لانتفاء الفعل، وانتفـاءُ الفعل ليس بفعـل، فالنهيُ واقـعٌ عمـا للمكلَّف توصّلٌ إلى انتفائه وهو الموتُ في حال غيرِ الإسلام، إذ لم يُنْهَ عن الموت مطلقاً وإنما نُهِيَ عن الموت في حـال غيرِ حـالِ الإسلام، وذلـك مما يُتَـوصّل إليـه بالثبوت والدوام على الإسلام، فينتفي المنهيُّ عنه على الوجه المطلوب. الثاني[1]: وإنْ سلّمنا أنّ النهي طلبٌ للترك، والتركُ فعلٌ، فالنهيُ عنه في التحقيق مزايلةٌ

---

(١) ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتداء وما بعـد ذلك الخبـر. انظر مشكـل إعراب القرآن ١/١٠٩.

(٢) آل عمران: ١٠٢. وقبلها: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته﴾.

(٣) في د: الوجه الثاني.

للإسلام[1]، ومفارَقته، فمعناه: أثبوا على الإسلام حتى يأتيكم الموتُ. ولمّا كان الموتُ هو غاية هذا المطلوب أُخِذ فعلُه، وصُيّر كأنه المنهيُّ عنه تنبيهاً على أنّ المقصود دوامُ ذلك إليه. فهو من باب النهي عن المسبّب والمرادُ السببُ، لأنّ مفارَقته للإسلام سببٌ لموته على غيره. ولمّا كان المقصودُ ذلك المسَّببَ على تلك الحال جُعِل الفعلُ المنهيُّ عنه تنبيهاً على هذا المقصود[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٤٣]

[تقديم الوصية على الدَيْن في قوله تعالى: ﴿من بعد وصيّة يوصي بها أو دين﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بها أَوْ دَيْنٍ﴾[3].

إنّما قدّمتِ الوصيّةُ على الدَّيْنِ والدَّيْنُ أقوى من الوصية، وتقدِمَةُ ما هو الأقوى هو الوجهُ[4]. والجواب: أنّ «أوْ» حكمُها في كلام العربِ والقرآن حكمُ الاستثناء في أنَّ ما بعدها يدفع ما قبلها. والدليلُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسلِمون﴾[5]، فإنّ الإسلامَ، دافعٌ للمقاتَلة، فكأنَّه قال:

---

(١) في ب، س: الإسلام.

(٢) قال القرطبي في تفسير هذه الآية: «الزموا الإسلام ودوموا عليه ولاتفارقوه حتى تموتوا». ٢/١٣٦.

(٣) النساء: ١١.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: لم قدّمت الوصيةُ على الدين والدينُ مقدّم عليها في الشريعة، قلت لما كانت الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض، كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاظمهم ولا تطيب أنفسهم بها، فكان آداؤها مظنة للتفريط، بخلاف الدين، بعثاً على وجوبها والمسارعة إلى إخراجها مع الدين، ولذلك جيء بكلمة أو للتسوية بينهما في الوجوب». الكشاف ١/٥٠٨.

(٥) الفتح: ١٦.

تُقاتِلَونَهُم إلاّ أنْ يسلموا أوْ إنْ لم يسلموا، فكذلك هذه الآية. فكأنّه قال: من بعدِ وصيَّةٍ يُوصِي بها إلا أنْ يكونَ ديناً، فلا تَقَدُّم. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٤٤]

[معنى قوله تعالى: ﴿وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فما بلّغْتَ رسالَتَه﴾]

وقال أيضاً مملياً بغزة سنة ست عشرة على قوله تعـالى: ﴿وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فما بَلَّغْتَ رسالَتَه﴾[1].

فقال: العربُ لا تقول: إنْ لم تفعلْ فمـا فعلت. فقالَ: عنـه جوابـان: أحدُهما: ذكَره الزمخشريُ[2] والجماعةُ وهو أنهم قالوا معناه: يا أيها الرسولُ بلّغ جميعَ ما أُنزل إليك وإنْ لم تفعلْ، يعني تبليغَ الجميع فما بلّغت رسالَتَه، لأنه إذا لم يبلِّغ الجميعَ فما بلَّغَ على الحقيقة[3]. والثانـي وهو المختارُ، وهو: أنّ قوله: ﴿فما بلّغتَ رسالَتِهِ﴾ وُضع موضعَ أمرٍ عظيم، فكأنه قيل: بلِّغ جميعَ ما أُنزل إليك، وإنْ لم تفعلْ فقد ارتكبتَ أمراً عظيماً عُبّر عنه بقولـه: فما بلّغتَ رسالَته. قال رحمه الله: ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ تابَ وعملَ صالحاً فإنّه يتوبُ إلى اللهِ متاباً﴾[4]. معناه: فإنه يرجعُ إلى ربّ عظيم كريم، عُبّر بقوله: ﴿فإنّه يتوبُ إلى اللّهِ متاباً﴾ عن ذلك. كمـا يقولُ الـرجلُ: إذا جئتَ إليّ فقـد جئت إلى حاتم، معناه: إلى رجل كريم يُعطى، وإلا فقولُه: ﴿فإنّه يتوبُ إلى الله متاباً﴾، ظاهِرُهُ كظاهر ﴿وإنْ لمْ تفعلْ فما بلّغتَ﴾. والله الموفق للصواب.

---

(١) المائدة: ٦٧ وقبلها: ﴿ يا أيها الرسول بلِّغ ما أنزل إليك من ربك﴾.

(٢) الكشاف ١/ ٦٣٠.

(٣) نقل هذا المعنى عن ابن عباس. انظر القرطبي ٦/ ٢٤٢.

(٤) الفرقان: ٧١.

[إمـلاء ٤٥]

[التعليل في قوله تعالى: ﴿ليجزِيَ اللهُ الصادقين بصدقهم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللهُ الصادقين بِصِدْقِهِمْ ويعذِّبَ المنافقين﴾[١]:

إنْ قيل: كيف يكون[٢] تصديق المؤمنين المتقدم علة لجزاء الصادقين وتعذيب المنافقين؟ فالجوابُ: أنّه قد تقدم ذكر صدقِ المؤمنين ونفاق[٣] الكافرين بقوله: ﴿مِنَ المؤمنين رجالٌ صَدَقُوا﴾[٤]. وقوله في المنافقين: ﴿وإذْ يقولُ المنافقون والذينَ في قلوبهم مرضٌ ما وَعَدَنَا اللهُ ورسولُه إلا غُروراً﴾[٥]، ثم اتّصل الكلام إلى قوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللهُ﴾. فسيقَ للتعليلين المختلفين للفعلينِ المختلفين، والمرادُ التفصيلُ، فيكونُ المرادُ: صدَقَ المؤمنون ليجزَيهُم الله، وكذب المنافقون ليعذِّبَهم الله. ويجوز أنْ يكون متعلِّقاً بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله، كأنه قيل: قضى اللهُ بذلكَ لِيجزيَ الصادقين ويعذِّبَ المنافقين. وهو أحسنُ لأمرين: أحدهما: أنه فِعْلٌ واحد معلّل بالقضيتين جميعاً. والآخر: أنه يكونُ التعليل على ظاهره، وفي الأول لا يكونُ على ظاهره، بل يكونُ في الصادقين على ظاهره، وفي المنافقين على أنْ تكونَ للعاقبة، لأنّ المنافقين لم يقولوا ذلك لقصدِ أنْ يعذَّبُوا فَيُحمل على أحد تأويلين: إمّا استعمالُ اللفظ في حقيقته ومجازه جميعاً، وإمّا استعمالُه على المجاز فيهما جميعاً. والله أعلم بالصواب .

---

(١) الأحزاب : ٢٤ .

(٢) يكون : سقطت من س.

(٣) في م : وفسق . وهو خطأ.

(٤) الأحزاب : ٢٣ .

(٥) الأحزاب : ١٢ .

[إمـلاء ٤٦]

[العطف على اسم أنّ بالـرفع في قـوله تعـالى: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾]

وقال أيضاً بدمشق سنة سبع عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿أن اللهَ بريءٌ مِنَ المشركين ورسولُهُ﴾[1]:

ورسولُهُ بالرفع[2] معطوفٌ على اسم (أنّ) باعتبار المحلّ[3]، وإنْ كانت مفتوحةً لأنها في حكم المكسورة[4]. وهـذا موضـعٌ لم ينبِّه عليـه النحويـون، فإنهم إذا قالوا: يُعطفُ على اسم إنّ المكسورة دون غيرها أوهموا أنه لا يجوز العطفُ على المفتوحة[5]. والمفتوحةُ تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالـرفع، وقسم لا يجـوز. فالقسم الـذي يجوز هـو أن تكون في حكم المكسورة، كقولك: علمت أنّ زيداً قائم وعمرو، لأنه في معنى: إن زيداً قائم وعمرو، فكما[6] جاز العطف ثم جاز هــهنا. ألا ترى أنّ «علم» لا تدخل إلا

---

(١) التوبة: ٣.

(٢) وهي قراءة الجمهور. البحر المحيط ٥/٦.

(٣) قال النحاس: «عطف على الموضع، وإن شئت على المضمر، كلاهما حسن، لأنـه قد طال الكلام». إعراب القرآن ٢/٤.

(٤) وقرأ ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر وزيد بن علي ورسولَه بالنصب. وقرىء بالجر شاذاً، ورويت عن الحسن، وخرجت على العطف على الجوار. وقرأ الحسن والأعرج إن الله، بكسر الهمزة. البحر المحيط ٥/٦.

(٥) لقد خالف ابن الحاجب في هذه المسألة جمهور النحاة، فهم يجيزون العطف على اسم إن المكسورة دون غيرها. قال أبو علي: «فأما سائر الحروف فلا يجوز أن يحمل العطف معها على موضع الابتداء لأن موضعه قد زال بدخولها من أجل ما تضمن من معنى الفعل ولكنه يرفع على الحمل على الضمير الذي في الخبر». انظر الإيضاح العضدي ١/١١٧. وانظر تفصيل هـذه المسألة في شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٣. والظاهـر أن ابن الحاجب بنى كـلامه هـذا لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة. انظر الكتاب ١/٢٣٨.

(٦) في د: فلما. وما أثبتناه أحسن.

على المبتدأ أو الخبر، يدلّ على ذلك وجوبُ الكسر في قولك: علمت إن زيداً لقائم، وإنما انتصب بعدها توفيراً لما تقتضيه «علمت» من معنى المفعولية. وإذا تحقّق أنها في حكم المكسورة وجب أنْ تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة، فجاز العطفُ على موضعها إجراء لها مجرى المكسورة لأنها في حكمها. فإنْ كانت المفتوحةُ على غير هذه الصفة لم يجز العطفُ على اسمها بالرفع، مثل قولك: أعجبني أنّ زيداً قائم وعمراً. فلا يجوز إلا النصبُ، ولا يستقيمُ الرفعُ بحال عطفا على اسم «أن» لأنها ليست مكسورة، ولا في حكم المكسورة، لأنها في موضعٍ مفرد من كل وجه. وقد ذكرنا في غير موضع تعليلَ تخصيصِ المكسورة بذلك[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٤٧]

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم حتى نعلمَ المجاهدين﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة اثنتي عشرة على قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم حتى نعلمَ المجاهدين منكُمْ والصابرين﴾[2]:

قولُه: ﴿حتى نعلمَ﴾. العلمُ يُطلَق باعتبار الرؤية، والشيء لا يُرى حتى يقع. والثاني: أنّ العلمَ بمعنى المجازاة، فكأنه قال: حتى نُجازي المجاهدين منكم والصابرين. ومعنى الابتلاء: أنّ الله تعالى يفعل بنا فعلاً يُسمّى بلاءً من بعضنا لبعض[3]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر الإملاء (٣١) من هذا القسم.

(٢) محمد: ٣١.

(٣) قال القرطبي في معنى هذه الآية: «ولنبلونكم أي: نتعبدكم بالشرائع وإن علمنا عواقب الأمور. وقيل: لنعاملنكم معاملة المختبرين. وقال ابن عباس: حتى نعلم: حتى نميز. وقال علي رضي الله عنه: حتى نرى» ١٦/٢٥٣.

[إمــلاء ٤٨]
[معنى قوله تعالى: ﴿وترجُون من الله ما لا يرجُون﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة خمس عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿ولا تَهِنُوا في ابتغاءِ القَوْمِ﴾(١)، إلى قوله: ﴿وَتَرْجُونَ من اللهِ ما لا يَرْجُون﴾.

قال: لا يخلو إما أنْ نقول: الآيةُ عامةٌ أو خاصة. والمرادُ بالعمومِ في منكري البعث وعبدة الأوثان ونصارى العرب واليهود والنصارى. فإنْ كانت على ما ذكرناه كان معنى الكلامِ ظاهراً، وهو أنهم لا يرجون جزاءَ القتال لأنهم لا يؤمنون بالدار الآخرة، والمؤمنون بها يرجون شيئين، أحدهما: النصر العاجل، والآخر: الثواب الآجل.

وإن قلنا: إنها خاصةٌ في اليهود والنصارى لأنهم يرجون المجازاة، فالمعنى: أنّ هذا الرجاءَ الذي لهم رجاءٌ وهميّ لا حقيقةَ له، لأنّ الرجاءَ إنما يفيد من مؤمن، وقد قامت الأدلة على كفرهم، فلمّا كان هذا الرجاءُ لا وجودَ له فيما يرجع إلى عدم نفعه نفاه اللهُ عنهم، كما نفى أموراً هي فيهم موجودةٌ حِسّاً كالسمع والبصر، لمّا لم ينتفعوا بها صار وجودُها وعدمُها على حد سواء. قال الله تعالى: ﴿فما أغنى عنهم سَمْعُهم ولا أبصارُهم ولا أفئِدَتُهم﴾(٢) الآية. والوجهُ الأولُ أقوى وأدلُّ على المقصود. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٤٩]
[العامل في «إذا» و «متى»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة تسع عشرة على قوله تعالى: ﴿وإذا سَمِعُوا

---
(١) النساء: ١٠٤.
(٢) الأحقاف: ٢٦.

اللَّغْوَ أعرضُوا عنه وقالوا لَنا أعمالُنا ولَكُمْ أعمالُكُمْ سلامٌ عليكم لا نبتغي الجاهلين﴾[1]:

«إذا» ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان. وفيه معنى الشرط غالباً. واحتُرِز بذلك عن مثل قوله: ﴿والليل إذا يَغْشى والنهارِ إذا تَجلّى﴾[2]، وأشباهه. فإنه لا يستقيمُ أنْ يكون فيها معنى الشرط في هذه الحال لأنه يلزم أنْ يكون ما قبلها هو في المعنى مشروطَها. ولا يستقيم أنْ يكون القسمُ الإنشائيُّ مشروطاً، لوجوه: منها: أنّ الانشاء ثابت فلا يقبل تعليقاً. ومنها: أنّ المعلّقَ إنما يكون في المعنى خبراً، والانشاءات ليست أخباراً. ومنها: أنا قد علمنا أنّ القسمَ ثابت في قصد المتكلم، وما كان كذلك لا يصح تعليقُه.

واللغة الفصيحة تركُ الجزم بإذا[3]. فيقال: إذا تكرِمُني أكرِمُك. واللغةُ القليلة الجزمُ[4]. ولا فرقَ بين أنْ تدخل معها «ما» أو لا تدخل.

وأصلُ «إذا» أنْ تدخل على الأمور التي لا بدَّ من حصولها، كقولك: إذا طلعت الشمس، ومن ثَمَّ لم يجزموا بها لكونها فارقت الشرطَ الصريح في الابهام. ألا ترى أن «متى» لمّا جرت في الابهام مجرى «إنْ» جزموا بها اتفاقاً، فقالوا: متى تكرِمْني أكرِمْك. فعلى اللغة الفصيحة لا يقال: (سمعوا) في موضع جزم، وعلى الأخرى هو في موضع جزم.

وقد اختُلِف في عامل «إذا» الشرطية، فأكثرُهم على أنّ العاملَ جوابُها،

---

(١) القصص: ٥٥.

(٢) الليل: ١، ٢.

(٣) قال ابن يعيش: «ولا يجازى بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقيتها وتعيين زمانها، فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً». شرح المفصل ٩٧/٤.

(٤) من ذلك ما رواه ابن هشام في المغني ٩٨/١ (دمشق):

استغنِ ما أغناك ربّك بالغنى ... وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمّلِ

وأقلُّهم علىٰ أنّ العاملَ شرطُها، وعكسُها في القولين في «متى»[1]. وإنما التزم الأكثرون إعمالَ جوابها لأنهم حملوها على معنى الاضافة لمّا كانت في المعنى منسوبةً إليه وهو محقّق. فلمّا حملوها على الاضافة بطلَ أنْ يكون الفعل المضاف إليه في المعنى عاملاً في المضاف لأنه لو عمل فيه لأدّى أنْ يكون الشيء عاملاً معمولا من جهة واحدة. وبيانُ ذلك أنه إذا كان مضافا إليه الزمانُ لم يكن عاملاً فيه إلا من جهة كونه زماناً له. ومعنى كونه زماناً له: أنه وقع فيه. وإنْ أعملنا الفعلَ في الظرف فإنّما نعمله باعتبار أنه وقع فيه. ومعنى وقوعِه فيه كونُه زماناً له. فصار المعنى الذي عمل به الأول هو المعنى الذي عمل به الثاني، وذلك ما أردناه.

وفي «متىٰ» وشبهها لمّا لم تكنْ لمعيّن لم يحكموا بالاضافة. ولمّا لم يحكموا بالاضافة لم يكنْ مانعٌ من عمل الفعل في الظرف لزوال المانع بزوال الاضافة. ولم يعتدوا بعمل «متى» في الفعل جزماً[2] لأنه عمل بجهة أخرى غير الجهة التي عمل[3] فيه بها الفعل. ألا ترى أنّ المعنى الذي عملت به «متى» كونُها تضمّنت معنى الشرط، والمعنى الذي عمل به الفعلُ فيها كونُها زماناً له واقعاً فيه. فصار المعنى الذي عمل به «متى» غير المعنى الذي عمل به الفعل.

وأما من عمّم أنّ العاملَ في الجميع الجوابُ فليس بجيد، لوجوه: أحدها: أنه يصيّر الجملتين جملة واحدة، لأنّ الظرف مع عامله لا يكون إلا جزءاً من الجملة. وقد فُهِم أنّ الشروطَ جملتان يربط بينهما الشرطُ باعتبار الشرطية، كما في قولك: إنْ تكرِمْني أكْرمك. ومنها: ما ثبت من مثل قوله: ﴿إيّاً

(١) تحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة في الإملاء (١٦) من هذا القسم ص: ١٣١.
(٢) جزماً: سقطت من م.
(٣) عمل: سقطت من ب.

ماتدعوا فله الأسماءُ الحُسنى﴾[1]، ومعلومٌ أنّه ليس في الجواب ما يصحُّ[2] أنْ يكون ناصباً. ومنها: أنه يؤدي إلى أن يكون الظرفان المتضادان واقعاً فيهما الفعل الواحد في مثل قولهم: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً. ومعلوم أنه إذا جُعِل العاملُ الجوابَ وجب أنْ يكون الاكرامُ واقعاً فيه، وقد عُلِّق بغدٍ على معنى وقوعه فيه، وقُيِّد الأولُ باليوم على معنى أنّه هو، فيجبُ أنْ يكون الاكرامُ الواحد واقعاً في اليوم وفي غد جميعاً، وهو باطلٌ من حيث المعقول، ومن حيث ما فُهِمَ من مقصود المتكلم، إذْ لم يُرِدْ أنّ الإكرامَ الجزائيَّ واقع في اليوم.

وأمّا من فرّق بين «إذا ومتى» باعتبار التعلّق المتقدّم فليس أيضاً بالجيد لِما ذكرناه. فالأوْلى أنْ يكونَ العامِلُ فيهما جميعاً فعلَ الشرط[3]. وما ذكروه من أنه مضاف يلزمهم مثلُه[4] في «متى». فالذي حسُنَ منه في «متى» يُقدَّر مثلُه في «إذا». وذلك أنْ لا يقدِّروه مضافاً بل يقدِّروه واقعاً فيه كوقوع فعل الشرط في الزمن المذكور معه، كقولك: إن تضربْ زيداً اليوم اضربْه غداً. ولاخلاف أنّ اليومَ متعلِّق[5] بفعل الشرط، فكذلك ههنا. فإنْ زعم أنه ههنا متعيّنٌ وفي «متى» غير متعيّن، فليس بمستقيم لأن التعيين ليس في «إذا»، وإنّما هو في الفعل

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) في ب: يصلح.

(٣) قال ابن الحاجب: «والحق أن إذا ومتى سواء في كون الشرط عاملاً، وتقدير الإضافة في إذا لا معنى له. وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلّم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك: زماناً طلعت فيه الشمس. فإنه يحصل التعيين ولا يلزم الإضافة. وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط، والذي يدل على ذلك قولك: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً». انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٣.

(٤) مثله: سقطت من ب.

(٥) في م. معلق.

المذكور بعدها، على معنى أنه ليس مشكوكاً فيه. وأما معنى نسبتهما جميعاً فهما على حد سواء. فلو قُدِّر في «إذا» مضافاً لوجب أنْ يكون في «متى» كذلك. ألا ترى أن نسبة الزمان في: إذا تكرِمُني، في المعنى كنسبته في قولك: متى تكرِمْني. ومما يوضح ذلك أن الذين جزموا بإذا أجروْها مجرى متى، والعاملُ عندهم حينئذ فعلُ الشرط كمتى. ومعلومٌ أنّ معنى الزمان بالنسبة إلى الفعل مع الجزم كمعناه مع غير الجزم. وإذا كان المعنى فيهما سواءً وثبت أنْ لا يكون مضافاً في أحدهما فليثبتْ في الآخر.

وأما «سَمِعَ» فهو من الأفعال المتعدية إلى واحد في التحقيق كقولك: سمعت كلاماً وشبهه. وقد يُتَوهم[1] أنّه متعدّ إلى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال، أمّا المعنى فلأنه يتوقفُ على مسموع منه، كما تتوقفُ السرقةُ على مسروق منه، فالوجه الذي تعدّى به السرقةُ الى مفعولين موجودٌ في السماع. وأمّا من جهةِ الاستعمال فلقولهم[2]: سمعتُ زيداً يقول ذلك، وسمعتُ زيداً قائلاً، وقوله تعالى: ﴿هل يَسْمَعُونَكُمْ إذْ تَدْعُون﴾[3]. فلولا أنّ الفعل يتعدّى إلى مفعولين لم يقل: إذْ تَدْعُون. لأن المعنى حينئذ: هل يسمعون دعاءَكُم إذْ تَدْعُون، وذلك لا يحسن.

والجوابُ عن الأول: أنّ السرقة ليست كالسماع من حيث إنّ السرقة لا تُعْقل باعتبار معناها الذي وُضِعتْ له إلا بمسروق منه، ألا ترى أنك لو قَدّرْت شيئاً موجوداً ليس في يد أحد، وأخذته خفية، لا يُقال له سرقةٌ لفِقْدان المسروق منه، بخلاف السماع، فإنّك لو قدّرْتَ صوتاً لفهمت معنى السمع بالنسبة إليه، وكذلك لو قدَّرْت غافلاً عن المسروق منه لم تفهمْ معنى السرقة. ولو قدَّرْتَ

(١) في ب: يوهم.

(٢) في س: كقولهم. والصحيح ما أثبتناه لأن المقصود التعليل.

(٣) الشعراء: ٧٢.

غافلاً عن المسموع منه لم يتعذَّرْ معنى السماع. وإنما المسموعُ منه بالنسبة إلى السمع كالمشموم منه بالنسبة إلى الشم. فكما أنّ الشمَّ لا يتعدى إلا إلى واحد باتفاق[1]، فكذلك السماع.

وأما[2] الجوابُ عن الثاني: فإنهم لمّا حذفوا المضاف وأقاموا المضافَ إليه مقامه للعلم به وجب تقديرُه باعتبار مرتبته، وقرينتُه لا تكون إلا صوتاً، فذُكِر بعده حالٌ بيّنَ خصوصيّةً ليست مفهومة من ذلك المتعلّق. فقائلاً، ويقول ذلك: في موضع نصب على الحال، وليس مثلَ قولك: سمعت قولَ زيد قائلاً، ولا مثلَ ضربتُ زيداً ضارباً بالسوط، لأنه هـهنا قدَّر غيرَ الأول، وثَـمَّ قدَّر مثلَه أو نوعَه فافترقا لذلك. ويخرجُ قولُه: هل يسمعونكم إذْ تَـدْعون؟، على أنّ المقدّرَ: هل يسمعون أصواتَكُم؟ وهـو أبلغُ في المعنى المقصود من: هـل يسمعون[3] دعاءَكُم؟؛ لأنه إذا تحقَّق أنّهم لا يُدركـون[4] نفسَ الصوت فهم في انتفاء إدراك الدعاء أجدرُ.

قال: واللغوُ اسم لِما لا فائـدة فيه من الكـلام. فيجوز أنْ يكـون هـهنا مصـدراً موصـوفاً بـه، كأنـه قيل: الكـلامُ اللغو أعـرضوا عنـه، جـوابٌ لإذا. والمقصودُ من سياق الآية ذكرُهم بالرفق واللين مـع المعرفـة والإيمان، وهـذه كانت صفتهم لذلك قصداً منهم إلى دعائهم والتَلَطُّفِ في إرشادهم، فيُعرضُون عما يأتون به من اللغو، ويأخذون فيما يقصدون به إرشادهم وهدايتهم وذلك معلوم من عوائد الداعين والمدعوين، فإنهم لو نافروهم من أول الأمر لكـان سبباً في

---

(١) في ب: بالاتفاق.

(٢) أما: ساقطة من س.

(٣) على أن المقدر . . . يسمعون: سقطت هذه العبارة من ب.

(٤) في الأصل وفي ب، م: يدرون. وما أثبتناه من د، س وهو الأصوب.

اللّجاج والعِناد. وإذا لاطفوهم ولانوا لهم في القول، وطلبوا المناصَفَة كان ذلك أدعى إلى القبول وانتقاءِ العنادِ واللّجاج.

وقوله: ﴿وقالوا لنا أعمالُنا﴾، إنّما قدّموا ذكرَ أعمالهم لأنها عندهم ليست بالجيدة، فقدّموها وأثبتوا عاقبةَ أمرها لأنفسهم، مثل قوله: ﴿وإنْ كذّبوك فقُلْ لي عملي ولكُمْ عَمَلُكم﴾[1]. وقدّم الخبرَ في قوله: لنا أعمالُنا، دفعاً من أوّل الأمرِ لوهم أنْ يكون منسوباً إلى غيرهم ليَقْوى المعنى المقصودُ من جميع وجوهه.

وقولُه: ﴿سلامٌ عليكم﴾، ليس من باب: ﴿وإذا خاطَبَهُمُ الجاهلون قالوا سلاماً﴾[2]، لأنّ ذلك لم يأتِ في ظاهر الأمر إلا منصوباً. لأنّ المعنى المسالمةُ، أيْ: سالمونا ونسالمكم. ويجوز أنْ يكون منه، وعُدِل إلى الرفع، كما عُدِل في التحية إلى الرفع في الوجه المختار. ويجوز أنْ يكون ذلك منهم قصداً في الدعاء لهم إلى الإرشاد، وليكونَ[3] أبلغَ في المقصود الذي توخوه في الرفق واللين. ويجوزُ أنْ يكونَ مستعملاً بينهما على معنى الإعراض على مثل ذلك، لأنه كَثُر استعماله في العُرْف عند المفارقة، فلما قُصِد إلى معنى المفارقة استُعْمِل ما هو مستعملٌ عندها، كما تقول لمن يأتي بما تكرهه: سلامٌ عليكم، تريد أنك إنْ دُمت على هذا كان سبباً لمفارقتك.

وقولُه: ﴿لا نبتغي الجاهلين﴾، يجوز أنْ يكون من خطابهم لهم، ولا يلزم أنْ يكون في لفظهم ذكرُ الجاهلين. وإنّما ذكرَ الجاهلين عند حكاية قولهم من كلام الحاكي، إذ المقصودُ تعريفُ الذات المقول لها ذلك للمخاطبين، كما

---

(١) يونس: ٤١.

(٢) الفرقان: ٦٣.

(٣) في م: ويكون. وما أثبتناه هو الصحيح، لأن الكلام في سياق التعليل.

تقولُ منكراً على إنسان ضرَب زيداً: لِمَ ضربتَ هذا الرجلَ الصالحَ؟، إذا كانت تلك صفتَهُ عند المخاطب أو عند المتكلم. ويجوز أنْ يكون ليس من خطابهم لهم، ولكنْ قالوه[1] لأنفسهم أو لغيرهم من المؤمنين، فيجوز أنْ يكون لفظُ الجاهلين من قولهم، ويجوز أنْ يكون من الحاكي أيضاً على الوجه الأول، ليشمَل ذكرَ الحكمِ والعلّه بلفظ واحد، والجملُ كلّها في موضع نصب للمصدر[2] المؤقت للقول عند المحققين، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين. والصحيحُ أنّ القولَ غيرُ متعدّ، وأنّ ما يُذكَرُ بعده[3] من مثل ذلك مصدر[4]. والدليلُ عليه أنه لو كان مفعولاً به لكان غيره مما تتوقف عقليّتُه عليه، وليس كذلك، وبيانُ أنه ليس غيره أنّك إذا قلت: قلتُ، فقد اشتمل دلالة على القول، كما أنّك إذا قلت: قعدتُ، فقد دلَّ على القعود، فكما أنّك إذا ذكرت قُعوداً خاصاً لا تخرُجه عن المصدرّية في قولك: قعدتُ القرفصاءَ، باتفاق، فكذلك إذا ذكرت قولاً خاصاً لا تخرجُه عن المصدرّية. وزيد قائم، في قولك قلتُ: زيدٌ قائمٌ، قولٌ خاص كالقرفصاء بالنسبة إلى القعود في كونها قعوداً خاصاً. فيجبُ أنْ يُحْكم عليهما جميعاً بالمصدر أو بالمفعول. ولا قائِلَ بالمفعول لما ذكرناه، فوجب الحكمُ بالمصدر. وإنّما توهَّم أولئك المفعوليّة من وجهين: أحدُهما: حملُهم القولَ على التلفّظ والمعلّق على المعنى، فوجدوا للفظِ باعتبار المعنى تعلُّقاً. والآخر: أنْ توهموا أنّ القولَ في تعلُّقه بالمقول كالعِلْم في تعلُّقِه بالمعلوم، وذُهلوا أن ذلك المتعلق هو نفس القول، وإنما يُذكر

---

(١) في م: قالوا. والصواب ما أثبتناه، لأنه لا بد من وجود الضمير ليتم المعنى.

(٢) في ب، د، س: على المصدر.

(٣) بعده: سقطت من ب.

(٤) وهذه المسألة خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحاة. قال ابن هشام: «جملة الحكاية بالقول مفعول به وهو قول الجمهور». المغنى ٢/٤٦٠ (دمشق).

بـاعتبار خصـائِصِه بخـلاف العلم، فإنـه ليس بالمعلوم، فـافترقـا. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٠]

[توجيه فتح وكسر همزة « أنْ » في قوله تعالى : ﴿ أنْ كنتم قوماً مسرفين ﴾]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة إحـدى وعشـرين على قـولـه تعـالى: ﴿أفَنَضْرِبُ عنكُمُ الذكرَ صفحاً أنْ كُنتم قوماً مسرفين﴾[١].

الهمزةُ للانكـار[٢]، والفاء تـدل على فعل مقـدّر قبلها يُعـطَف عليه مـا بعـدها، كـأنّ المعنى: أنهمِلُكُم فنضربُ عنكم الـذكـرَ أوْنتركُكُم أو مـا أشبـه ذلك[٣]. كما قيل[٤] في قوله تعالى: ﴿أفَلَمْ يَرَوْا إلى ما بَيْنَ أيديهم﴾[٥]: إنّ التقدير: أعمُوا فلم يَرَوْا إلى ما بين أيديهم. ويجوز أنْ تكون الفاء لبيان أنّ ما قبلها سبب لانكار ما وقع بعدها[٦]. ألا ترى أنّ قبل قوله: أفلمْ يَرَوْا، ذُكِرَ أنّهم في الضلال البعيد[٧]. فنبّه بالفـاء على أنّ الضلال سبب لانكـار كونهم[٨] لم

---

(١) الزخرف : ٥.

(٢) قال ابن هشام : «وهذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع ، وأن مدعيه كـاذب . ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً ، لأن نفي النفي إثبات». المغني ١/ ١١ (دمشق).

(٣) نص عليه الزمخشري . الكشاف ٣/ ٤٧٨ .

(٤) قيل : سقطت من ب .

(٥) سبأ : ٩.

(٦) وقع : سقطت من ب .

(٧) قال تعالى : ﴿ بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد ﴾.

(٨) في ب : قولهم . وهو تحريف.

يروا، وكذلك ما قبل هذه الآية من ذكر الانزال لهداهم سبب لانكار االاضراب عنهم[1]. يُقال: أضربتُ عن كذا وضربتُ كذا عن فلان. فمعنى أضربتُ عن كذا: حِدْت عنه، ومعنى ضربتُ كذا عن فلان أي: منعته عنه، جاء الرباعي لازماً، والثلاثي متعدّياً. و(صفحاً) منصوبٌ على المصدر، لأن معنى ضربتُ الذكرَ عنه: أعرضتُ، فصفحاً بمعنى إعراضاً. و(أنْ كنتم) بالفتح تعليلٌ، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم[2]، وعلّةٌ للضرب الذي أُنكر، فأُنكر أن يُهملوا بغير تذكير[3] لأجل أنهم من المسرفين. فالتعليلُ للفعل الذي أُنكر، فالانكار إذن متعلّق بالفعل مقيّدٌ بعلته، لا مع انقطاعه عن علته، إذ قد يُنكر الفعلُ باعتبار تعليل علةٍ ولا يُنكر باعتبار أخرى، كما تقولُ: أتضربُ زيداً إنْ أحسن إليك؟، ولا تقول: أتضرب زيداً إنْ أساء إليك؟.

وأما قراءةُ حمزةَ ونافعٍ والكسائي بالكسر، فشرطٌ يدلُّ على جوابه ما تقدّمه[4]، فانسحب معنى الانكار على ما دلّ على جوابه باعتباره، فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة، لأن المفتوحة إذا كانت تعليلاً فمعناها: أن ما قبلها مسبب لِما في حيزها، فكذلك المكسورة إذا كان ما قبلها دالاً على جوابها تدل على أن ما في حيزها سبب لما تقدمها. فتحقق أن المعنى في المكسورة إنكار الاهمال المسبب عن كونهم مسرفين لمّا عُلّق على الشرط، فرجعا بهذا التقدير إلى معنى واحد. والله أعلم بالصواب.

---

(١) عنهم: سقطت من م.

(٢) هو عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي. انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة. وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن. توفي سنة ١٢٧ هـ أو سنة ١٢٨ هـ. انظر النشر في القراءات العشر ١/١٥٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٤٦.

(٣) بغير تذكير: سقطت من ب.

(٤) نص عليه أبو البقاء. إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٧.

[إمــلاء ٥١]

[توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿وَما يَعْزُبُ عن ربّك من مثقالِ ذرّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرَ من ذلك ولا أكْبَرَ إلا في كتابٍ﴾[1]:

وجهُ الإشكال في الآيتين أنّ قولَه: ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ، معطوفٌ على قوله: مثقالٍ، أو على موضعِ (من مثقال) في (يونس). ولذلك[2] قُرِىءَ في يونس رفعاً وخفضاً[3] ولم يُقرأ في (سبأ) إلا رفعاً لمجيء (مثقال) مرفوعاً. وإذا تقرّرَ ظهورُ عطفِ (ولا أصغرَ ولا أكبرَ) على ما قبله، وكان الاستثناءُ غيرَ منقطع، كان قولُه: (في كتاب مبين) استثناءً مفرّغاً، صفةً لمثقال، مستثنى من صفة عامة محذوفة، كقولك: ما مررت برجل إلا في الدار. أو مستثنى من متعلّق للفعل عامّ، كقولك: ما مررتُ برجل إلّا في الدار، على معنى: ما مررتُ في مكان من الأمكنة برجل إلا في هذا المكان. وعلى التقديرين[4] يلزم أنْ يكون الفعلُ المنفي قبل إلا مستثنى باعتبار ثبوتِ ما بعدها. ألا ترى[5] أنّك إذا قلت: ما مررت برجل إلا في الدار، كنت مخبراً عن مرور ثَبت لك برجل في الدار، أو ثبتَ في الدار لرجل على التقديرين. وإذا تقرّر ذلك كان المعنى ثبوتَ العزوب عند ثبوتِ الكتاب، وهو غيرُ مستقيم، إذْ ليس المرادُ أنه يعزُبُ إذا كان في كتاب. والجواب من وجهين: أحدُهما: أنْ يقال: إنّ الوقفَ على قوله: في الأرض ولا في السماء، في (يونس)، وعلى الأرض في (سبأ)، و(لا

---

(١) يونس: ٦١.

(٢) في د: كذلك. والصواب ما أثبتناه، لأن المعنى يتطلب استعمال اللام وليس الكاف.

(٣) الرفع قراءة يعقوب وحمزة. القرطبي ٣٥٦/٨.

(٤) في ب: وعلى هذا التقدير. وما أثبتناه هو الصحيح.

(٥) في ب: ألا تراك.

اصغر) فيهما مستأنف، جاء في (يونس) على الوجهين الفصيحين في مثل: لا حولَ ولا قوةٌ، ولا حولَ ولا قوةَ، فالفتح فيه بناءٌ كالفتح في: لا رجلَ، لا علامةً للخفض. والرفعُ فيه إعراب على[1] الابتداء. وجاء في (سبأ) على أحد الوجهين، وهو الرفعُ لا غير، وبهذا يندفع الإشكال. الثاني: أنْ يكون قولُه: وما يعزبُ بمعنى: ما يخرج إلى الوجود إلا في كتاب، فلا يلزمُ ما تقدّم من الإشكال، إذ المعنى: أنه يخرجُ في كتاب، لا معنى: أنه يخفى، فيكون (ولا أصغر ولا أكبر) بهذا التقدير عطفاً على ظاهره، ويكون الفتحُ في (يونس) علامةً للخفض عطفاً على مثقال أو على ذرة[2]. والرفعُ عطفاً على موضع (من مثقال)[3]. ويكون الضمُ في (سبأ) عطفاً على مثقال[4] ولم يأتِ الفتحُ فيه على هذا التقدير، إذ ليس قبله ما يصح عطفُه عليه بالفتح. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٥٢]
[الفاء في قوله تعالى: ﴿ فكرهتموه ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿أيُحِبُّ أحدُكم أنْ يأكلَ لحمَ أخيه مَيْتاً فكرِهْتُموه﴾[5]:

الفاء في قوله: فكرهتموه، مشكلة، فإنها إنْ كانت للسببية احتيجَ إلى أن

---

(١) على: سقطت من ب.
(٢) قال الفراء: «فمن نصبهما فإنما يريد الخفض، يتبعهما المثقال أو الذرة». معاني القرآن ١/ ٤٧٠ (تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار).
(٣) قال أبو البقاء: «ويقرآن بالرفع حملاً على موضع من مثقال». إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٣٠. وقال النحاس: «والرفع عطف على الموضع لأن من زائدة للتوكيد». إعراب القرآن ٢/ ٦٥.
(٤) قال النحاس: «وقراءة العامة بالرفع على العطف على مثقال». إعراب القرآن ٢/ ٦٥٦.
(٥) الحجرات: ١٢.

يقدَّرَ معها ما هو سببٌ لما ذكر بعدها، وإنْ كانت عاطفةً احتيج الى جملة تكون هي عقبيها ، وكلا الأمرين ليس بظاهر في الآية .

فالجوابُ: أنه[1] للسببية، لأنَّ معنى: أيحبُ أحـدُكم؟، نفيُ الحب، لأن همزةَ الانكار إذا دخلت على الفعل كان الفعل بعدها نفياً، إمّا نفيَ طلب، أي: نهي كقوله: ﴿أتأخذونه﴾[2]. وإما نفيَ حصول، كقوله: ﴿أيحبُ أحدُكم﴾. ولما كان المعنى: ما يحب أحدُكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً، ذُكر ما هو مسبَّب عن هذا المنفي وهو تحقُّقُ الكراهة وثبوته. ويجوز أن يقال: إنـه لما نهى عن الغيبة على صيغة شبَّهَها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكلُ لحم المغتاب ميتاً، وأتى به على صيغة الإنكار تنبيهاً على أنه مما لا يفعلونه. ثم كان ذلك التشبيهُ سبباً لذكـر تحقُّقِ الكراهـة، فقال بعـد ذلك: فكـرهتموه، فكـان ذكرُ تحقيق الكراهة وثبوتِها مسبَّباً عن هذا التشبيه الذي قُصِد به تأكيدُ كراهة ما نُهِي عنه، إذ به يتحقّقُ توبيخُهم في وقوعهم في الغيبة المُشْبِهة ما يأبَوْنه ويكرهونه. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٥٣]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا أن يشاء الله﴾]

وقال أيضاً ممليـاً بدمشق سنـة إحدى وعشـرين على قوْلـه تعالى: ﴿ولا تقولَنَّ لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً . إلا أنْ يشاءَ اللهُ ﴾[3]:

الوجهُ فيه أن يكون استثناء مفرغاً، كقولك: لا تَجيءْ إلا بإذن زيد، ولا تخرجْ إلا بمشيئة فلان، على أنْ يكون الأعمُّ المحذوفُ حالاً أو مصدراً. فتقديرُ

(١) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ هكذا . والأنسب : أنها.
(٢) النساء : ٢٠.
(٣) الكهف : ٢٣، ٢٤.

الحال: لا تخرجْ على حال إلا مستصحباً لذلك. وتقديرُ المصدر: لا تخرجْ خروجاً إلا خروجاً مستصحباً لذلك، كقولك: ما كتبتُ إلا بالقلم، ولا نَجَرْتُ إلا بالقَدُوم، وحُذفت الباءُ من (أنْ يشاءَ اللهُ)، والتقديرُ: إلا بأن يشاء الله، أي: إلا بذكر المشيئة. وقد عُلم أنّ ذكرَ المشيئة المستصحبة في الإخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئةُ المذكورة بحرف الشرط، أو ما هو في معناه، كقولك: لأفعلَنَّ إنْ شاء الله، أو لأفعلَنَّ بمشيئة الله، أو إلا أنْ يشاء اللهُ وما أشبه ذلك.

وما ذُكِر من أنه استثناءٌ منقطع أو متّصل على غير ذلك فبعيد. أما الانقطاعُ فلا يتّجهُ لأنه يؤدّي إلى نهي[1] كل أحد[2] عن أنْ يقول إني فاعل غداً كذا مطلقاً، قيّده بشيء أو لم يقيّدْه، وهو خلافُ الاجماع، فإنه لا يختلف[3] في جواز قول القائل: لأفعلَنَّ كذا إنْ شاء اللهُ، وجَعلهُ منقطعاً يدرجُه في النهي[4].

وأمّا ما ذُكِر من أنه متصل باعتبار النهي فيؤدي إلى أنْ يكون المعنى: نهيتُكم إلّا أنْ أشاء، والنهيُ لا يقيَّد بالمشيئة لأنه إنْ أُريد تحقّقُ الإخبار عن نهي محقّق فلا يصحّ تعلُّقه بالمشيئة. وإنْ أريد نفسُ النهي الذي هو إنشاء فلا يقبل تعلقه على المشيئة. وإنْ أريد دوامُه إلى أنْ يأتي نقيضه، فذلك معلوم في كل أمر ونهي، وكل حكم. ثم يلزم أنْ يكون كلُّ أحد[5] منهياً عن أنْ يقول: إني فاعل مطلقاً، لأن الاستثناء بالمشيئة لم يتعرضْ له، وإنّما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما تقدّم.

---

(١) في س: نفي. وهو تحريف.
(٢) في س: واحد.
(٣) في س: خلاف.
(٤) قال النحاس إنه منصوب على الاستثناء المنقطع. إعراب القرآن ٢/٢٧١.
(٥) في د، س: واحد.

وأمّا ما ذُكِر من أنه متّصل بقوله: إني فاعل، ففاسد، إذْ يصير المعنى: إني فاعل بكل حال إلّا في حال مشيئة الله، فيصيرُ منهيّاً عن ذلك، وهو خلاف الإجماع، إذ يصير المعنى النهيَ عن أن يقول: إني فاعل إنْ شاء الله، وإني فاعل إلا أنْ يشاء الله، وهذا لا يقوله أحد.

وأما ما ذُكِر من أنّ بعض المتأخرين زعم أنّ (إلا) ههنا ليست باستثناء اتصال، فقد تقدم الكلام عليه. وإنْ أرادَ أنها ليست باستثناء أصلاً لا منقطع ولا متّصل، فلا يصدر ذلك إلا عن جهل وغباوة. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٥٤]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فما بعد الحق إلا الضلال﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: **﴿فما بعدَ الحقِّ إلّا الضلالُ﴾**(١):

يجوز أن يرتفع (الضلال) على أنه بدل باعتبار معنى: ماذا، لأنّ المعنى النفيُ، لأنّ الاستفهامَ فيه على معنى الإنكار، كأنه قيل: ما شيءٌ بعد الحق إلا الضلالُ.

ويجوز أن يكون مبتدأ على تقدير استثناء مفرغ من حيث أنّ المعنى: ما بعد الحق إلا الضلال. ولو قيل ذلك لكان مبتدأ، فكذلك ما كان بمعناه. وإذا جاز البدلُ والتفريغ في الاستفهام وهو على بابه في مثل قولك: هل جاءك رجل إلا زيد؟، وهل جاءك إلا زيدٌ؟، فلأن يجوز إذا كان معناه معنى النفي أجدر. وإنما قُدِّر الاستثناء في الآية على معنى النفي، لأنه المرادُ لاستحالة تحقيق الاستفهام في حق الله تعالى. وأيضاً فلو جُعِل الاستثناء على صورة الاستفهام

---

(١) يونس: ٣٢.

لتغيُّر المعنى، لأنك إذا قلت: هل جاءك رجل إلا زيد؟، فمعناه: أخبرني عن غير زيد، فلا يستقيمُ ههنا السؤالُ عن غير الضلال، إذ لا شيءَ بعد الحق غيرُه. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٥]

[توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ولا تتبعانّ ﴾]

وقال مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: **﴿فاستقيما ولا تتبعانّ سبيلَ الذين لا يَعْلمون ﴾**[1]:

رُوي عن ابن ذكوان تشديدُ التاء وتخفيفُ النون[2]. ورُوي عنه تخفيفُ التاء وإسكانُها وفتح الباء وتشديدُ النون من تَبع يَتْبَع، وليس فيه إشكال، وإنما الإشكالُ في تخفيف النون. ووجهُه أنّ (لا) نافية، والفَعلُ مرفوع على وجهين: أحدُهما: أن تكون جملةً خبرية، معناها النهيُ، كقوله تعالى: **﴿تؤمنون باللّهِ ورسولِهِ﴾**[3] و**﴿لا تعبدون إلاّ اللّهَ﴾**[4]. والمعنى على الأمر والنهي، وعطف جملة خبرية معناها النهي على جملة معناها الطلب. والوجهُ الثاني: أنْ تكون الواوُ واوَ الحال، أي: استقيما غيرَ متّبعين. والجملةُ النفيّيةُ الفعلية يجوز أنْ تأتي بالواو وبغير واو. وقولُ من قال: إنها نهيّيةٌ[5] وإنّ النونَ نونُ التأكيد

---

(١) يونس: ٨٩.

(٢) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/٣٣، والكشاف ٢/٢٥١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨/٣٧٦.

(٣) الصف: ١١.

(٤) البقرة: ٨٣.

(٥) وهو مذهب أبي جعفر النحاس. انظر إعراب القرآن ٢/٧٤.

الخفيفةِ كُسِرَت، أو الثقيلة حُذفت الأولى منهما، ضعيفٌ، لا ينبغي أن تُأوَّل قراءةٌ صحيحة عليه، لأنه لم يثبتْ في اللغة مثلُه. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٦]

[وجه النصب في قوله تعالى: ﴿فما كان جوابَ قومه﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فما كان جوابَ قومِهِ إلاّ أنْ قالوا﴾[1]:

المرادُ في مثل هذه المواضع بما بعد إلا خصوصيّةُ المقول، فهو كالعَلَم في المعنى، لأنك إذا حكيتَ القولَ بلفظه ومعناه أو بمعناه، كان كالعَلَم في صحة وقوعه وقوعَ المفردات، إلا أنّه قُصد التعبير عنه باعتبار معناه، فالمعروفُ ذكرُ قول قبله، كأنهم قصدوا إلى التنبيه على أنّ المراد مضمون الجملة، فتقول: قولُك: زيدٌ حسن، صدقٌ أو كذب وما أشبه ذلك. فإذا ثَبت ذلك كان جعلُ مثله اسماً لكان أوضح، لأنّ الأعلام وما تنزّل منزلتَها أظهرُ في التعريف من غير المضمرات. فإذا حسُن جعلُها اسْماً في هذا المحلّ لم يستقمْ تقديمُها على (إلا) لفظاً ولا معنى. أما المعنى فلأنّ المقصودَ: ألا جواب إلا هذا. ولو قدِّم، لكان المعنى: ما هذا إلا جواب. وهما مختلفان، لأنّه على المعنى الأول لو قدِّر أنّ لهم جواباً آخرَ لم يستقمْ منه، وعلى المعنى الثاني لو قدِّر أنّ لهم ألفَ جوابٍ آخرَ لم يمتنعْ منه. وأمّا من جهة اللفظ فلأنك لا تجد «كان» الناقصة داخلة على أنْ المصدريّة مباشرة. ألا ترى أنك لا تقولُ: كان أنْ تقوم خيراً لك، لأنها لما كانت مصدرّيةً شبّهوها في امتناع دخول عوامل الابتداء عليها بأنّ المشددة المصدرّية، لأنها مثلُها في كونها حرفاً مصدرّياً لا يوصَل إلا

---

(١) العنكبوت: ٢٤.

بجملة. وإذا تقرّر ذلك تعيّن النصب في مثل قوله: فما كانَ جوابَ قـومه[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٧]
[إعراب قوله تعالى: ﴿والنجومُ مسخراتٌ﴾]

وقـال أيضاً مملياً بدمشق سنـة إحدى وعشـرين على قولـه تعـالى ـ في النحل: ﴿والنجومُ مسخراتٌ﴾[2]:

لا يجوز أنْ ينتصب على الحال من معمول (سخّر) لأنه لا يجـوز أن يُقال: ضربته مضروباً كما لا يقال: قمت قائماً، على أنه حال، لأنه مفهوم من قـوله: قمت، فلا فائدة في قوله: قائماً. وكذلك ضربته مضروباً. ولذلـك اتّفِق على تـأويل قـولهم: قمت قائمـاً؛ في أنه في معنى قمت قيـاماً. فكـذلـك قـولـه: ﴿مسخرات﴾، بعد قوله: ﴿سخّـر﴾، لا يحسُنُ فيه الحـالُ لذلـك. ولا حالاً مؤكَّدةً لأنّ شرطَها مفقود وهو أنْ تكون مقرِّرةً لمضمون جملة اسمية. ولا يحسن أنْ يكون مصدراً لمجيئـة مجموعـاً، والمصادرُ التي يُـراد بها المعنى الكلي لا تُجمع. فإنْ حُمل على قصد الأعداد، كأنه قيل: مسخَّرةً، بمعنى تسخيرةً، ثم جُمِع مسخرات كما تُجمع تسخيرات على إرادة أعدادِ المرات جاز على ما فيه من بُعد. والأحسنُ أنْ يكون منصـوباً حـالاً[3] بفعل مضمـر واقعاً على قـوله:

---

(١) قال سيبويه في هذه الآية: «فأن محمولة على ما كان، كأنه قال: فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا. وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة». الكتاب ١٥٥/٣.

(٢) النحل: ١٢. وقبلها. ﴿وسخر لكم الليلَ والنهار والشمس والقمر﴾.

(٣) قال أبو البقاء: «حال أو خبر. فإن قرأنا النجومَ بالنصب كانت حالاً، وإن قرأناها بالرفع كانت خبراً». إملاء ما من به الرحمن ٧٩/٢. وقال القرطبي: «وهي في قراءة من نصبها حال مؤكدة» الجامع لأحكام القرآن ٨٣/١٠.

﴿والشمسَ والقمرَ﴾، تقديرُه: وخلق الشمسَ والقمرَ مسخراتٍ. أو مفعولاً ثانياً، بمعنى: وجعلَها مسخرةً. أو يقدّر الفعلُ بعد قوله: والنجومُ، أو قبله على التأويلين، كأنه خلقها أو جعلها مسخرات. وحسُن تقديرُه لما في (سخر) من الدلالة عليه. ومما يوضح ما ذكرناه قراءةُ من قرأ: والشمسُ والقمرُ وما بعده بالرفع[1]، وقراءةُ من قرأ: والنجومُ مسخراتٌ بالرفع خاصة[2]، والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٥٨]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ما ليس لك به علم﴾]

وقال أيضاً [في دمشق سنة إحدى وعشرين][3] على قوله تعالى: ﴿وإنْ جاهداك على أنْ تُشرِكَ بي ما ليسَ لك به علمٌ﴾[4]:

لا يستقيم أنْ يكون (ما ليس لك به علم) بدلاً لأمرين: أحدُهما: أنّه يقال: أشرك زيدٌ كذا بكذا، أي: جعله شريكاً له، وهم كانوا يجعلون شركاءَ لله كما قال تعالى: ﴿وجعلوا للهِ شركاء﴾[5]. ومنه قوله حكايةً عن إبليس: ﴿إني كفرتُ بما أشركتموني من قبلُ﴾[6]، أي: بجعلكم إياي شريكاً. وأما قولُه: ﴿وكفرنا بما كنا به مشركين﴾[7]، فإنّما عُدّي بالباء لتقدُّمه على اسم الفاعل، كما تقول: أنا بالله مستعين. والثاني: أنه لو جُعل بدلاً لكان من بدل الغلط،

---

(١) وهي قراءة ابن عباس وابن عامر وأهل الشام. البحر المحيط ٥/٤٧٩.

(٢) وهي قراءة حفص. البحر المحيط ٥/٤٧٩.

(٣) زيادة من هامش الأصل. ورقة ٣٥.

(٤) لقمان: ١٥.

(٥) الأنعام: ١٠٠.

(٦) إبراهيم: ٢٢.

(٧) غافر: ٨٤.

والقرآن مبرأ من ذلك، لأنه لا يستقيم فيه نوع من أنواع البدل، وذلك واضح. فالوجهُ أنْ يقال: إنه مفعولُ (تشرك)، ولو جُعل (تشرك) بمعنى: تكفر، وجُعِلت (ما) نكرةً موصوفة أو بمعنى الذي، بمعنى: كفراً أو الكفر، ويكون نصباً على المصدر، لكان وجهاً حسناً، والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٩]

[ضعف قراءة ابن عامر وعاصم لقوله تعالى: ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿فاسَتَجَبْنا له فنجَّيناهُ من الغَمِّ وكذلك نُنْجِي المؤمنين﴾[(١)]:

على قراءة ابن عامر وعاصم لا يَظْهر فيها وجهٌ مستقيم[(٢)]. فمن وجّهها على أنـه ماض بُني لمـا لم يُسمَّ فـاعله فضعيف من حيث أُسْكِنَت اليـاءُ ومن حيث نُصِبَ المفعولُ به الصريحُ وأُقيمَ المصدرُ لما لم يُسمَّ فاعله مقامَ فـاعله. ومن وجّهها على أنه مضارع «أنجى» أدغمت النونُ في الجيم فضعيفٌ من حيث إنّ النون لم يثبتْ إدغامُها في الجيم، وإنما تخفى فيها لا تُدغمُ، فـإدغامهـا فيها بعيد. ومن وجّهها على أنه مضارع «نجّى» لزمه حذفُ النونِ الثانية[(٣)]، ومثلُها لا تُحذف، فلا يقال في مضارع «نسّى»: نسّى، ولا في مضارع «نزّل»: نزّل. وتشبيههم إياها بالتاءين[(٤)] في «تتفعل» و«تتفاعل» غير مستقيم لاختلاف الحركات

---

(١) الأنبياء: ٨٨.

(٢) قال الفراء: «وقد قرأ عاصم نجي بنون واحدة، ونصب المؤمنين». معاني القرآن ٢/٢١٠.

(٣) قال ابن جني: «ولأنه عندنا على حذف إحدى نوني ننجى. ويشهد أيضاً لذلك سكون لام (نجى). ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلا في الضرورة». الخصائص ١/٣٩٨.

(٤) في م: بالتاء.

هنا واتفاقها ثَمَّ. ثم ولو اتّفقت فلا يثبتُ حذفُ النونِ لمجرّد القياسِ على حذف التاء. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٦٠]

[إعراب «إخوانا» في قوله تعالى : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ونزعنا ما في صُدورِهِمْ من غِلٍّ إخواناً﴾[١]:

من قال: إنها حالٌ من الضمير في جنات، فهو ضعيف للفصل بين الحال وصاحبه بالجمل المتعددة، لأن قولَه: (ادخلوها) جملةٌ و(نزعنا) جملةٌ. ومن جعلها حالاً من الضمير في (آمنين) فهو أضعف[٢]، لأن (آمنين) في سياق (ادخلوها)، و(ادخلوها) معمول للقول المقدر، أي: يقال لهم: ادخلوها بسلام آمنين. فإذا جعلت (إخواناً) حالاً من الضمير في آمنين وجب أنْ يكون في سياق القول فتكون فاصلاً بين ما هو كالمفعول الواحد بالأجنبي وهو جملة: ونزعنا، لأن الجملةَ المقولة وإنْ تعددت أجزاؤها في حكم المفعولِ الواحد أو المصدر[٣]، فإذا قَطَعْتَ بعض أجزائها عن بعض، كنت كالفاصل بين جزء المفعول وجزئه الآخر. هذا وإنّه يلزم منه ما لزِم في الأول من الفصل بين الحال وصاحبه بالجملة الأجنبيّة التي هي: ونزعنا.

نعم لو جُعل (ادخلوها بسلام) هو مفعول القول دون (آمنين) وجُعل (آمنين)

---

(١) الحجر: ٤٧. والآيتان اللتان قبلها: ﴿إن المتقين في جنات وعيون. أدخلوها بسلام آمنين﴾.

(٢) وقد أجازه أبو البقاء العكبري. إملاء ما من به الرحمن ٢/٧٥.

(٣) ذكر ابن الحاجب سابقاً أنها في حكم المصدر. انظر الإملاء (٥٠) من هذا القسم.

حالاً من الضمير في (في جنات)، وجُعل (إخواناً) حالاً من الضمير في (امنين) اندفع الضعفُ بالوجه الأول. ولكن يجيء ضعف من جهة أن المفهوم من (آمنين) أنه حال من الضمير في (أدخلوها). فإذا جُعل حالاً من الضمير في (في جنات) لزم خروجُه عن هذا الظاهر. ومن جعلها حالاً من ضمير الفاعل[1] في (أدخلوها) فالكلام فيه كالكلام فيما تقدّم سواء[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٦١]

[توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿لا يَهِدّي﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿أمّن لا يَهِدِّي إلاّ أنْ يُهْدَى فما لكم كيفَ تحكُمُونَ﴾[3]:

قرأ ابنُ كثير وورش[4] وابن عامر (يَهَـدِّي) بفتح الياء والهاء وتشديد الدال[5]. وأصلهُ: يهتدي، مضارع اهتدى[6]. والعربُ تُدغم تاءَ الافتعال في مثله ومقاربه إدغاماً غير لازم. أما في المِثْل فلأنها كالمنفصل[7]، فإنّ تاءَ الافتعالِ لا يلزمُها وقوعُ تاء بعدها. وأما في المقارب فواضح. فإذا قصدوا إلى الادغام اسكنوا التاءَ وقلبوها دالاً لأجل الإدغام، فاجتمع ساكنان: الهاءُ والدال،

---

(١) وقد أجاز أبو البقاء هذا الوجه. إملاء ما من به الرحمن ٢/٧٥.

(٢) وجعلها الزجاج حالاً من المضاف إليه في قوله: في صدورهم. إعراب القرآن ٣/٧٩١. ولا أرى قوله هذا بعيداً عن الصواب، لأن المضاف بعض المضاف إليه، كقولك: أعجبني وجه الفتاة مسفرة.

(٣) يونس: ٣٥.

(٤) هو عثمان بن سعيد، أحد القراء السبعة. ولد سنة ١١٠ هـ وتوفي بمصر سنة ١٩٧ هـ. قرأ على نافع، وكان حسن الصوت. انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٢.

(٥) وهي قراءة أبي عمرو أيضاً. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٩.

(٦) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٩.

(٧) في الأصل كالمنفصلين. وما أثبتناه هو الصواب

ففتحـوا الهاء لالتقـاء الساكنين، وخُصّت بـالفتح تنبيهـاً على حركـة ما أُسكن لـلإدغام، كمـا ضموا في «يَـرُدُّ»، وكسـروا في «يَفِـرُّ»، وفتحـوا في «يَعَضُّ»، وأصلهُ: يردُدُ ويفرِرُ ويعضَضُ. وهذه أوضح قراءات التشديد في هذا الحرف.

وقرأ حفص (يَهَدِّي) بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال[1]، وأصلُه كما تقدّم، والإدغامُ كالإدغام، إلا أنه كُسرت الهاءُ لالتقاء الساكنين، ولم يُراع ذلك الأصلُ المتقدم من حيث كان ذلك الأصلُ للتنبيه على ما تختلف حركتُه، لأنّ عينَ الفعل تكون مفتوحة ومضمومة ومكسـورة، فلو لم يفعلوا ذلك لأدّى الى اللّبْس بخلافه ههنا، فإنّ تاءَ الافتعال لا يُلبس أمرُها في أنها بالفتح، فلا حاجةَ الى تنبيه عليها، فلذلك كُسِر الأول من الساكنين على أصل الساكنين.

وقرأ أبو بكر مثلَ حفص، إلا أنّه بكسر الياء[2]، ووجهُه كوجهه، وكسـرُ الياء لاتبـاع الهاء، لما في الهاء من الخفاء، فلما كُسِرت أشبهت الياءَ فكُسِر ما قبلها لذلك.

وقرأ أبو عمرو وقالون[3] (يَهِدِّي) بفتح الياء واخفاء فتحة الهـاء وتشديـد الدال، وأصلُه أيضاً: يهتدي. وعلة الإدغام كما تقدّم، إلا أنّه لـم تمكّنْ فتحةُ الهـاء ولم تُبق ساكنـة جمعـاً بين أصلهـا وعـارضهـا. لأن أصلَهـا الاسكـانُ، والعارضُ يقتضي التحريكَ فسُلك أمرٌ بين أمرين لإمكانه، ولم يُسْلكْ ما سُلك في «يَرُدُّ» كما تقدم من أنّ الحركة ثَمّ مقصودة بالمحافظة بخلافها ههنا.

---

(١) ونسبت هذه القراءة لعاصم. إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٩.

(٢) ونقل النحاس عن الكسائي أنها قراءة عاصم. إعراب القرآن ٢/٥٩.

(٣) هو عيسى بن مينا بن وردان، قرأ على نافع واختص به كثيراً، فيقال إنه كان ابن زوجته وهـو الذي لقبه قالـون لقراءتـه، فإن قـالون بلغـة الروم جيـد. ولد سنـة ١٢٠ هـ وتـوفي سنة ٢٢٠ هـ. انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٢.

وبعضُ القراء يترجم له في قراءتهما بسكون الهاء، وهو ضعيفٌ لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ (يَهْدِي) بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال[1]، وهو مضارع هدى، فلا إشكال فيه. والاستثناءُ مفرّغ لأن المعنى: أمْ مَنْ لا يهدي بسبب من الأسباب إلا بأنْ يُهدى. والقياسُ مجيءُ الباء في مثله، مثل قوله: ما مررت إلا بزيد. إلاّ أنّه حسُنَ حذفُها ههنا لمجيئها مع أنْ، وحروفُ الجر تُحذَف مع أنْ وأنّ، وتثبت قياساً مطرداً، لذلك حسُن الحذفُ. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٦٢]

[معنى «ما» في قوله تعالى: ﴿ما يتذَكَّرُ فيه مَنْ تذَكَّر﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿مَا يَتَذَكَّرُ فيه مَنْ تذَكَّرَ﴾[2]:

لا يستقيم أن تكون (ما) نافية لوجيهن: من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما اللفظُ فلأنها يجب قطعُها عن (نُعَمِّرْكُمْ) من حيث أن (نعمركم) لا يجوز أنْ يكون النفي من معموله، وهو خلافُ الظاهر. وأيضاً فإنّ الضمير يرجع إلى غير مذكور في قوله: فيه، وأمّا من حيث المعنى فلأن قولَه: أوَلَم نعمركم، إنما سيقَ لإثبات التعمير وتوبيخهم على تركهم التذكيرَ فيه. فإذا جُعل قولُه: ما يتذكر، نفياً، كان فيه إخبار عن نفي تذكير متذكّر فيه، فظاهره على ذلك نفيُ التعمير، لأنه إذا كان زماناً لا يتذكّر فيه متذكِّر لَزِم أنْ لا يكون تعميراً، وهو خلاف قوله: أوَلَم نعمِّركم[3]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهي أيضاً قراءة خلف ويحيى والأعمش. البحر المحيط ١٥٦/٥.

(٢) فاطر: ٣٧. وقبلها قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ نُعَمرِكُمْ﴾.

(٣) قال أبو البقاء: «أي زمن ما يتذكر، أو أن تكون نكرة موصوفة». إملاء ما من به الرحمن.

[إمـلاء ٦٣]

[الجواب على إشكال في قوله تعالى: ﴿إلا هي أكبرُ من أُختها﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿وما نُرِيهم من آيةٍ إلاّ هِيَ أكبرُ من أُختِها﴾[1]:

قد استُشكل من جهة أنّ أفعلَ التفضيل إذا نُسِب إلى شيء وجب أن تكون فيه زيادَةٌ على المفضَّل عليه، فلا يستقيم أن يقال: الزيدان كلُّ واحد منهما أفضلُ من الآخر، لِمَا يؤدّي إليه من إثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما، فقولُه تعالى: ﴿هي أكبرُ من أختها﴾ شاملٌ للجميع، فيلزم أنْ تكون كلُّ واحدة منهما أكبرَ من الأخرى، وذلك يؤدّي إلى أنْ تكون أكبرَ وليس بأكبرَ[2]. والجوابُ عنه من وجوه: أحدُها: أن يكون المرادُ إنما يأتي أكبر مما تقدّم فيكون المرادُ بقوله: من أختها، أيْ: من أختها المتقدّمة عليها. الثاني: أنْ يكون المرادُ: إلا هي أكبرُ من أختها من وجه، وقد يكون الشيئان كلُّ واحد منهما أفضل من الآخر من وجه. الثالث: أنْ يُراد: إلا هي أكبرُ من أختها عندهم وقت حصولها، لأنّ لمشاهدة الآية أثراً في النفس عظيماً ليس للغائب منها، وإنْ كان الغائبُ أكبرَ، فإنّ الإنسانَ يعظُمُ عنده مشاهدةُ عصا، تنقلب عقرباً أكبر من عظم علمه بأنها تنقلب حية، وإنْ كان انقلابُها حيةً أعظمَ في التحقيق. وإنما المشاهدة لها أثر في تعظيم الشيء في النفس. والله أعلم بالصواب.

=٢٠١/٢. ويلاحظ أن ابن الحاجب لم يذكر رأيه فيها، واكتفى بقوله: إنها ليست نافية. وهذا مما يؤخذ عليه أحياناً في بعض إملاءاته فقد يطرح مسألة ولا يذكر جوابها أو رأيه فيها.

(١) الزخرف: ٤٨.

(٢) قال الزمخشري: «الغرض بهذا الكلام أنهن موصوفات بالكبر لا يكون يتفاوتن فيه. وكذلك العادة في الأشياء التي تتلاقى في الفضل وتتفاوت منازلها فيه التفاوت اليسير أن تختلف آراء الناس في تفضيلها». الكشاف ٤٩١/٣.

[إمـلاء ٦٤]

[معنى التوقع في قوله تعالى: ﴿فلعلّك تاركٌ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿فَلَعَلّكَ تارِكٌ بعضَ ما يُوحَى إليكَ وضائِقٌ به صَدْرُكَ﴾(١):

ألفـاظُ التوقـع إذا وردت من الله تعالى فهي محمـولـةٌ على التـوقـع من المخاطب كقوله تعالى: ﴿لعلّه يتذكّرُ﴾(٢)، بمعنى: اذهبا على توقّعكما ذلك. وقولهُ: فلعلّكَ تاركٌ، بمعنى: أنّ التوقّع منك للترك حاصـلٌ لأجل هـذه العلّة والتعنّت المذكور، وهو قولُهم: ﴿لولا أُنزِلَ عليه كنزٌ أو جـاءَ معه مَلَكٌ﴾(٣). والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٦٥]

[معنى قوله تعالى: ﴿لو كنت أعلم الغيب﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿ولَـوْ كُنتُ أعلمُ الغيبَ لاستكثرتُ من الخيرِ﴾(٤):

إنْ قيل: قد عُلم أنه لا يقع إلا ما أراده(٥) الله تعالى، وما يريده الله تعالى متحقّق في علمه لا يتغيّر، فكيف يستقيم أنْ يفعـلَ مَنْ علم الغيب ما لَمْ يكنْ فاعلاً له لو لَمْ يعلمْ؟ فالجوابُ: أنّ مما عَلِمه الله تعالى وأراده أنّ الأفعالَ لا يقع من العالِم بها في الغالب إلا ما هو نفعٌ له غيرُ مضر، فاستقام أنْ يقال: لو كنتُ أعلم الغيب، لأنه كان يكون المقدّرُ من أفعاله أكثرها ما هو خيرٌ له، فكأنّه قيل: لو كنتُ أعلم الغيب لكان الواقعُ مني من الأفعال أكثرها خيرٌ لي(٦). والله أعلم بالصواب.

---

(١) هود: ١٢.
(٢) طـه: ٤٤.
(٣) هود: ١٢.
(٤) الأعراف: ١٨٨.
(٥) في س: أراد.

(٦) المتكلم هو الرسول عليه السلام. وفي معنى الآية أقوال: منها: لو كنت أعلم ما يريد الله

[إمــلاء ٦٦]

[وضع الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿ثم استخرجها من وعاء أخيه﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿ثم اسْتَخْرجَها من وِعاءِ أخيه﴾[1]:

إنّما حَسُن إظهار الوعاء وكان القياس أنْ يقول: ثم استخرجها منه، لتقدّم ذكره، لأنه لو قيل: ثُمَّ استخرجها منه، لأُوهم أنْ يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأنَّ الأخَ كان مباشراً بطلب خروج الوعاء، ولم يكن الأمر كذلك، لِما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوسُ الأبّية، فأُعيد بلفظ الظاهر لنفي هذا التوهُّم. وإنما لم يُضمر الأخُ فيقال: ثم استخرجها من وعائه، لأمرين: أحدُهما: أنّ ضميرَ الفاعِل في (استخرجها) ليوسف عليه السلام. فلو قال: من وعائِه، لَتُوُهِّمَ أنه ليوسفَ، لأنه أقربُ مذكور، فأُظْهِرَ دفعاً لذلك. الثاني: أنّ الأخَ مذكورٌ مضافاً إليه، ولم يُذْكرْ[2] فيما تقدّم مقصوداً بالنسبة الاخبارية. فلما احتيجَ إلى إعادة ما أُضِيفَ إليه أُظْهر أيضاً. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٦٧]

[عود الضمير في قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتمْ من قبله لمن الضالين﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى: ﴿واذكُروه كَما

عز وجل مني قبل أن يعرفنيه لفعلته. ومنها: لو كنت أعلم متى يكون لي النصر في الحرب لقاتلت فلم أغلب. ومنها: لو كنت أعلم متى أموت لاستكثرت من العمل الصالح. انظر القرطبي ٧/٣٣٦، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/٦٥٥، معاني القرآن للفراء ١/٤٠٠.

(١) يوسف: ٧٦.

(٢) في د: يذكره. والأصوب ما أثبتناه.

هداكُم وإنْ كُنتُم من قبله لَمِنَ الضالين﴾[1]:

الأحسنُ أنْ يكون الضمير في قوله: من قبله، يعود على الهدى[2]، لما دل عليه قوله: هداكم. والكافُ نعتٌ لمصدر محذوف، أي: ذِكْراً مثلَ ما هداكم[3]، وإنْ كان الفاعلان خاصين باعتبار أمر عامّ اشتركا فيه وهو الاحسان، كأنه قيل: أحْسِنوا كما أحْسن إليكم، مثل قوله: **﴿وأحْسِنْ كما أحْسَنَ اللهُ إليك﴾**[4] إلا أنه عُدل عن العام الى الخاص لقصد تفهيمِ خصوصيّةِ المطلوب، وتنبيهاً على خصوصيَّة السبب. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٦٨]

[وجه دخول أنْ المخففة على «ليس» و«عسى»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله تعالى: **﴿وأنْ لَيْسَ للإنسان إلاّ ما سَعَى﴾**[5]. **﴿وأنْ عَسى أنْ يكونَ قد اقتَرَبَ أجَلُهُمْ﴾**[6]:

(أنْ) في الموضعين مخففةٌ من الثقيلة. ولا يجوز التعويضُ فيها، وإنْ كانت إنّما دخلتْ على الفعل، لأمور: أحدها: أنّه لا يصحُّ دخولُ حرف التعويض عليها بوجه ما، فلم يجزْ إدخالُها عليها ههنا. أمّا امتناعُ السين وسوف ولا فلأنها حروفُ استقبال وهذه ماضية. وأما امتناعُ «قد» في «ليس» فلأنها لتقريب الماضي من الحال، و«ليس» لنفس الحال، ولأنّ معناها الاثباتُ، و«ليس» نفيٌ، فكانا متضادين. فإنْ قلت: فقد قالوا: قد انتفى الشيءُ،

---

(١) البقرة: ١٩٨.

(٢) قاله ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٥٦٠.

(٣) نص عليه النحاس. إعراب القرآن ١/٢٤٧.

(٤) القصص: ٧٧.

(٥) النجم: ٣٩.

(٦) الأعراف: ١٨٥.

فأدخلوها على فعل معناه نفي. قلت: الجملةُ في «ليس» في المعنى هي الجملةُ الاسمية والمقصود منها نفيُ الخبرِ بها عن المبتدأ، وليست مقصودة في الحقيقة بالإخبار بها وبفاعلها. ألا ترى أنك لو قلت: ليس زيدٌ، لم يكنْ كلاماً. فلو دخلَتْ «قد» على هذه الجملة لوجب أن يتحقَّق نفسُ ما هو المقصود بالانتفاء وهو الخبرُ، فتصير نافياً مثبتاً. وأمّا: قد انتفى الشيءُ، فليس من ذاك. ألا ترى أنّ قولَك: انتفى الشيءُ، كلامٌ مستقيم، فإذا قلت: قد انتفى، فإنما أردتَ تحقيقَ ذلك الفعل الذي معناه نفي، فظهر الفرقُ بينهما. وأما امتناع «قد» على «عسى» فلأنها لتقريب الماضي من الحال، و«عسى» لا تكونُ إلّا لتقريب في المستقبل، فكانا متضادين، ولأنها تقرِّب ما لَوْ لم تدخلْ عليه لكان معناه محتملاً في الزمان القربَ والبعدَ. ولا دلالة لعسى على الزمان، فلا معنى لدخول «قد» عليها، ولأن المقصودَ الجملةُ الاسمية، فالخبرُ في الحقيقة هو خبرُ المبتدأ، ولا معنى لدخول «قد» إلا تحقيق الخبر؛ فلا دخولَ له على خبر المبتدأ[1].

فإنْ قلت: فقد استقلّت «عسى» مع فاعلها كلاماً في قولك: عسى أنْ يقوم زيدٌ، فمقتضى هذا التعليل أنْ تدخل «قد». قلت: ليسَ المقصودُ أيضاً بالخبر ههنا إلا بالجملة الواقعة بعد عسى. وهي وإن كانت في صورة الفعلية فالمعنى فيها على الاسمية، والمعنى فيها كمعنى: عسى زيدٌ أنْ يقوم، سواء. والمقصودُ: زيدٌ يقوم. فالأصلُ: عسى زيدٌ يقومُ، فلما التزموا دخول «أنْ» لمعنى اقتضاها قدّموا تارةً الفعلَ على الاسم ليصحَّ دخولُ «أنْ» عليه، فقالوا: عسى أن يقومَ زيدٌ، وبقّوها تارةً أخرى على نظمها الأصلي، وأدْخلُوا «أنْ» على الفعل مؤخراً، فقالوا: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، فصارَحكمُ: عسى أنْ يقومَ، وعسى أنْ يقوم زيد، سواء. الثاني: ولو سُلِّم صحةُ دخول حرف التعويض على هذه

(١) ولا معنى لدخول . . . خبر المبتدأ : سقطت هذه العبارة من م.

الأفعال في غير هذا الموضع لم يلزمْ في هذا الموضع، وذلك أنّ دخولَها إنما كان للفرق بين المصدرّية والمخففة. ولا تلبس هذه بِالمصدريّةِ لأنها لا تدخل عليها، وإنّما امتنع دخولها عليها لأمرين: أحدُهمـا: أنّها إنمـا تدخـل على ما يُخبر عنه في التحقيق أو يُخْبر به، وهي في الحقيقة ليستْ مقصودة بالإخبار عنها ولا بهـا. ألا ترى أنّ قـولَك: يعجبُني أنْ تقـوم، المقصودُ الإخبـار عن القيام بالإعجاب. وإذا قلت: عسى زيد أنْ يقوم، فالمقصودُ الإخبار عن زيد بالقيام. وإنما دخلت «عسى» لتقريب المرجوّ كدخول لعلَّ. الثاني: أنَّ المصدرية إنما تدخل في موضع يُسبك الفعل معها إلى مصدر[1] وليستْ لهذه مصادرُ تُسبك إليهـا. الأمرُ الثـالث من الأول: أنّ هذه الأفعـالَ غيرُ متصـرفة لتضمنهـا معنى الحـروف في التحقيق، فأجـريتْ مجرى الحـروف في امتناع دخـول الأفعـال كـامتناع دخـولها على الحـروف. والذي يحقّقُ قـربَها من الحـروف اختـلاف العلماء في كونها من باب الحروف[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٦٩]

[إعراب «ما» في قوله تعالى: ﴿فقليلاً ما يُؤْمنون﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فقليلاً ما يُؤْمنون ﴾[3]:

يَحْتمِل وجوها: أحدُها: أنْ تكون (مـا) زائدة، أي: يؤمنـون قليلاً[4].

---

(١) في د، م: مصدره.

(٢) قال الرضي: «وزعم الزجاج أن عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل، واتصال ضمير المرفوع بـه يدفـع ذلك». شرح الكافيـة ٢/٣٠٢. أما ليس فقـال الرضي: «والأولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً». شرح الكافية ٢/٢٩٦.

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) نص عليه الزمخشري، الكشاف ١/٢٩٥.

ومعنى القلة ههنا النفيُ على مذهب قول العرب: قَلَّ ما يقول ذاك، أي: ما يقوله. ولذلك امتنع: قلَّ سيرى حتى أدخلها ـ بالرفع، ووجب النصب، كما امتنع الرفعُ في قولك: ما سرتُ حتى أدخلها، ووجب النصب. الثاني: أنْ تكون في مثل قولك: اضربْه ضرباً ما، للتقليل بعد التقليل، والوجهُ في الإعراب كما تقدّم سواء. الوجهُ الثالثُ: أن تكون (ما) نافية، و (قليلاً) إما وصفٌ لمصدر[1] وإمّا وصفٌ لظرف، وفيه ضعف من حيث إنّ ما بعد «ما» لا يعملُ فيما قبلها وهو في المصدر أضعفُ منه في الظرف. ويضعف أيضاً في الظرف من حيث إنه انضم إليه حذفُ الموصوف وإقامةُ الصفة مقامه، كما ضعف: سيرَ عليه طويلٌ، لمّا انضمَّ إلى حذف الموصوف جعله في موضع الفاعل، ولم يضعُفْ: سيرَ عليه طويلاً، ولا: سير عليه زمانٌ طويلٌ، لمّا لم يكنْ في واحدة منها إلا أحدُهما. ووجهه أنها مشبَّهَةٌ بليس، فجاز أنْ يتقدم معمولُ ما بعدها عليها كليس. ويجوز أنْ تُشَبَّه بلَنْ حتى لا يفرّقَ بينها وبين لن[2] بالفعلية فيقال: حرفُ نفي لا يغير معنى الخبر، فجازَ أنْ يقدّمَ عليه معمولُ ما بعده قياساً على لن[3] في قولك زيداً لن[4] أضربَ. وإذا تقدّمَ معمولُ ما بعد لَنْ[5] وهي عاملةٌ فيه كان معمولُ «ما» أجدرَ، إذ لا عملَ لها فيه.

ويجوز أن يكون (قليلاً) حالاً من فعل محذوف دل عليه ما قبله، كأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فابعدوا أو فأخزوا أو نحوه في حال كونهم قليلاً

---

(١) وهو مذهب الزجاج. إعراب القرآن ١/ ٢٩٥.

(٢) في الأصل وفي م: أن. وما أثبتناه من النسخ الأخرى وهو الصواب.

(٣) في الأصل وفي م: أن. وهو خطأ.

(٤) في الأصل وفي م: أن وهو خطأ.

(٥) في الأصل وفي م: أن. وهو خطأ.

إيمـانهم. وهذا الـوجه أقعـد في المعنى، وما علمت أحـداً قالـه. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧٠]

[مسألة في «إذ»]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة خمس عشرة وستمائة على قوله تعالى: ﴿وإذْ لَمْ يَهْتَدُوا به فسيقولون﴾[1]:

قـال: «إذْ» في أصل وضعهـا للماضي، فكيف يستقيم أنْ تكـون ظرفـا لِ (سيقولون) مع كونه مستقبلاً في قوله تعالى: ﴿وإذْ لم يهتَدُوا به فسيقُولون﴾. لأنه يصير المعنى: أنّه يقول في المستقبل في زمان قد مضى وذلك مستحيل؟.

فالجوابُ من أوجه: أحدُها: أنْ يقدَّر متعلّق يتعلَّقُ به (إذْ) فيكون التقدير: وإذْ لم يهتَـدُوا به جَحـدوا أو كفروا أو مـا أشبهه. ثم استُؤنف ذكـرُ مـا يـوقعـونـه في المستقبل. وأتى بالفاء إيذاناً بأنه مسبّبٌ عما قُدِّر متعلّقاً لإذْ. الثاني : أنّ «إذْ» وإنْ كانت لِما مضى ، فما ذُكر بعدها مستمرٌ، فصار فيها شائبتان: شائبةٌ تقتضي المضي لوقوع ذلك، وشائبـةٌ تقتضي الاستقبالَ لاستمـراره، فعُبّر بـإذْ باعتبـار المضي لتحقّقه، وعُلّق (فسيقولون) باعتبار استمراره لأنه مستقبل في المعنى. الثالث : أنْ تكون متضمنةً معنى الشرط بدليل دخول الفاء بعدها[2]، وكـونُها في معنى إذا، وذلك إنما يكون للشروط[3]، فكـأن المعنى: إذا لم يهتدوا بـه

(١) الأحقاف : ١١.

(٢) قال الرضي : «لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في إذا ، لأن جميع أسماء الشرط متضمنة لمعنى إن ، وإن للشـرط في المستقبل ، وإذ مـوضوعـة للماضي فتنـافيا» .شـرح الكـافيـة ١١٥/٢.

(٣) في س : الشرط. والصواب ما أثبتناه.

فسيقولون، وحَسُن التعبيرُ بإذْ دلالةً بها على تحقيق ذلك لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للماضي، وكذلك قوله: ﴿فإذْ لَمْ تَفْعَلُوا وتابَ اللَّهُ عليكم فأقيمُوا الصلاةَ﴾[1]، تُقدّر الوجوهُ كلّها كما قدِّرت فيما تقدّم[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٧١]

[معنى قوله تعالى: ﴿وليس الذكرُ كالأنثى﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿وليسَ الذكرُ كالأنثى﴾[3]:

يجوز أن يكون: وليس الذكرُ مثلَ هذه الأنثى، فتكون الألف واللام في (الأنثى) للمعهود السابق، وتكون الألفُ واللام في (الذكر) للمعهود الذهني. الثاني: أن المراد نفي التسوية بينهما، فلا فرقَ بين تقديم الذكر أو تقديم الأنثى. ولذلك قال تعالى: ﴿ليسوا سواءً﴾[4]. وإذا كان المعنى على ذلك، فلا فرقَ في التقديم والتأخير لصحة الإتيان بهم جميعاً بلفظ الجمع. وكل ما صحَّ فيه لفظ الجمع صحَّ في مفرداته التقديمُ والتأخيرُ. الثالث: أنْ يكون المعنى على الرد لمن قال: الذكرُ كالأنثى. فجوابُه أنْ يُقال: ليس الذكرُ كالأنثى، وكان ذلك المقدَّر على طريقة من يأخذ الأعلى فيجعلُه المشبَّه عند قصد التسوية قصداً للمبالغة، فجاء الردُّ على نحو ما قُدِّر. والله أعلم بالصواب.

---

(١) المجادلة: ١٣.

(٢) وهناك وجه آخر في الآية المتقدمة ذكره ابن هشام وهو أن تكون (إذ) للتعليل. انظر مغني اللبيب ١/٨٢ (محيي الدين).

(٣) آل عمران: ٣٦.

(٤) آل عمران: ١١٣.

[إمــلاء ٧٢]

[إعادة الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿استطعما أهلها﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿حتى إذا أتيا أهلَ قريةٍ استَطْعَما أهْلَها﴾[1]:

إنما أعاد (الأهل) بلفظ الظاهر لأحد أمـرين: أحدهمـا: أنّ (استطعم) صفةٌ لقرية، فلا بدَّ من ضمير يعود من الصفة الجُمليَّةِ إليها. ولا يمكن عودُه إلا كذلك لأنه لو قيل: استطعماهم لكان الضميرُ لغيرهـا. ولو قيـل: استطعمـاها لكـان على التجوّز، إذ القـريةُ لا تُستـطعم حقيقة. فلمّـا لم يكنْ بدٌّ من ذكـر الضمير العائدِ إلى القرية ولا يمكن ذكرُه إلاّ وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف، ولا يمكنُ ذكرُ المضافِ مضمراً لتعذُّر إضافة المضمر، تعيّنَ ذكره ظـاهراً. ولا يَرد عليه أنّ (استطعما) جوابٌ لإذا لا صفة لقرية، لأنا نقول: الظاهرُ أنّه صفة لِقرية، وأنّ (قال) هو جـواب (إذا) لقولـه في القصة الأخـرى: ﴿حتى إذا لقِيا غلاماً فَقَتَله قالَ﴾[2]. فـ (قال) ههنا جواب (إذا) متعيّن. ولا يستقيم أنْ يكون (فقتله) جوابَه، إذِ الماضي الواقعُ في جواب «إذا» لا يكون بالفاء، فتعنَّ فيه (قال). وإذا كان كذلك فالظاهرُ أنّ القصة الأخرى على هـذا النمط في أنّ (قال) هـو الجوابُ لأنها سيقت سياقاً واحداً. والثاني: أنّ الأهلَ لو أُضْمر لكان مـدلولُـه مدلولَ الأول، ومعلوم أنّ مدلولَ الأول جميعُ الأهل. ألا تـرى أنك إذا قلت: أتيتُ أهـلَ قريـة كذا، إنمـا تعني وصلت إليهم، فلا خصـوصيّةَ لبعضهم دون بعض. والاستـطعامُ في العـادة إنمـا يكـون لمن يلي النـازلَ بهم منهـم، وهمْ بعضُهم، فوجب أنْ يقال: استطعما أهلَها، لئلا يُفْهمَ أنهم استطعموا جميـع الأهل وليس كذلك. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الكهف: ٧٧.
(٢) الكهف: ٧٤.

[إمــلاء ٧٣].

[دخول إنْ الشرطية على الماضي]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فصدَقَتْ﴾[1]. وكذلك قولُه تعالى: ﴿إنْ كنتُ قُلْتُهُ فقدْ عَلِمْتَه﴾[2]. وكذلك قولُ الشاعر:

أتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتيبةَ حُزّتا جِهاراً ولَمْ تغضبْ لقتلِ ابنِ خازمِ[3]

الصحيحُ أنّ (إنْ) الشرطيةَ إذا دخلتْ على الماضي قلبته مستقبلاً. فأما قوله: (إنْ كان قميصُه)، فلأن (كان) بمعنى: ثبتَ، فكأنه قيل: إنْ ثبت أن قميصَه. وثبوتُ الشيء لا يلزم منه ألا يكون قبل ذلك ثابتاً، فهي على بابها في الاستقبال، لأن المعنى: إن يثبُت هذا في المستقبل فهي صادقة. وبهذا التأويل أوّل قولُه: إنْ أُذْنا قتيبةَ حُزّتا، على أنّ القديرَ: إنْ كانت أُذْنا قتيبةَ حزّتا.

وقد ثبت حذف «كان» الناقصةِ مع الشرط كثيراً، كقولهم: إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فشرٌّ، ونظائره كثيرة.

وأما إنْ جُعِلَت إنْ بمعنى إذْ[4] فلا تحتاج إلى جواب.

---

(١) يوسف: ٢٦.

(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق. انظر شرح ديوانه ص ٨٥٥ (تعليق عبد الله الصاوي). وهو من شواهد سيبويه ٣/١٦١، والكامل ١/٢٨٤، والرضى ٢/٢٦٤، ومغنى اللبيب ١/٢٢ (دمشق). وقتيبة: هو قتيبة بن مسلم الباهلي، وابن خازم: هو عبد الله بن خازم أمير خراسان من قبل عبد الله بن الزبير. والشاهد فيه كسر همزة «إن» وحملها على معنى الشرط.

(٤) قال ابن هشام: «وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ». المغنى ١/٢٢ (دمشق).

وأما قولُه تعالى: ﴿إنْ كنتُ قلتُه﴾، فعلى معنى: إنْ ثبت أيضاً. ولا يقدَحُ أنْ يقال: إنه عالم بثبوته وعدم ثبوته، فلا يصح فيه «إنْ» لأنها إنّما تدخل على الأشياء المشكوك فيها. فالجواب: أنَّ هذا لازم أيضاً وإنْ لم تكنْ بمعنى: ثبت، فإنّ كونَه قاله أوْ لَمْ يقُلْه أمرٌ يعلمه فلا تدخل «إنْ» عليه. فما أجابوا به أجبنا به. والجواب عنه من وجهين: أحدهما: أنّ أمرَ القيامة عظيم هائل يذهل فيه العالم عن علمه. ألا ترى إلى قوله: ﴿يومَ يجمعُ اللهُ الرسلَ فيقولُ ماذا أُجِبْتُم قالوا لا عِلْمَ لنا﴾[1] والثاني وهو الظاهر: أنه خرج مخرج الإنكار على وجه الأدب، فإنّ العظيمَ يخاطَب في الإنكار بصيغة الشرط. يقال للملك إذا قال: هل فعلت كذا لشيء ينكره: إنْ كنتُ فعلته فقد نُقِل إليك، على معنى: أني لم أفعلْه، فكذلك الآية. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٧٤]
[مسألة في الوقف والجواب عنها]

وقال أيضاً بدمشق سنة تسع عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿كلُّ مَنْ عليها فانٍ. ويبقى وجهُ ربِّك ذو الجلالِ والإكرام﴾[2].

سُئِل عن هذه الآية هو وغيرُه من المشايخ بدمشق. فقيل: هل يجوز الوقفُ على قوله: ويبقى، والابتداء بما بعده؟ وفي الوقف على قوله: فانٍ؟. وفيمن قال: إنما الوقف على قوله: ويبقى، دون قوله: فانٍ؟. فأجاب وقال: لا ينبغي الوقفُ على قوله: ويبقى، تعمداً، لأنه يلزم أنْ يكونَ فيه ضمير فاعل، وهو غيرُ سائغ أو مستبعدٌ. لأنك إنْ جعلت الضميرَ مفسَّراً بما بعده كان غيرَ

(١) المائدة: ١٠٩.
(٢) الرحمن: ٢٦، ٢٧.

سائغ في مثله[1]. وإنْ جَعَلْتَه راجعا إلى ما تقدّم من ﴿ربكما﴾[2] أو ﴿ربّ المشرقين﴾[3] أو ﴿الرحمن﴾[4] أدى إلى إضمار فاعل لم يُحتجْ إليه، وإخراج ما هو الأولى به من الظاهر بعده إلى أمر آخر بعيد، وكلاهما بعيد.

وأما الوقف على قوله تعالى: ﴿فان﴾، فتام[5]، لأن ما بعده لا يتوقفُ إيراده على ما قبله، ولا أثرَ لواو العطف في الجمل في ذلك. ولا يصح تعليلُ التمام بكونه رأس آية، ولا بكونه تستقلُّ به الجملة، ولا بهما. فإنّ قولَه: ﴿ربِّ العالمين﴾[6] رأسُ آية باتفاق، وليس بتام باتفاق. وقوله: ﴿الحمدُ لله﴾[7] تستقل الجملة بقوله: لله، وليس بتام ولا كاف[8] باتفاق.

وأمّا مَنْ قال: إنما الوقفُ على قوله تعالى: ﴿ويبقى﴾ دون ﴿فان﴾، فجاهل. ولو سُلِّم له الوقفُ على (ويبقى) لم يمتنع الوقف على (فان)، ويكونُ حينئذ وقفاً كافياً، ولا يكونُ الضميرُ العائد على ما قبله في (ويبقى) مانعاً من الوقف عليه. هذا ما كتبه مجيباً به. والله أعلم بالصواب.

---

(١) لأن هذا ليس من الأبواب التي يكون فيها مفسَّر الضمير مؤخراً. انظر هذه المسألة في شرح شذور الذهب ص ١٣٦ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٢) الرحمن: ١٣.

(٣) الرحمن: ١٧.

(٤) الرحمن: ١.

(٥) الوقف التام: أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص. انظر النشر في القراءات العشر ١/٢٢٦.

(٦) الفاتحة: ١.

(٧) الفاتحة: ١.

(٨) الوقف الكافي: يكثر في الفواصل وغيرها. والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى. انظر النشر في القراءات العشر ١/٢٢٦.

[إمـلاء ٧٥]

[مجيء الجملة الاستفهامية للتعظيم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿القارعةُ. ما القارعة. وما أدراكَ ما القارعةُ﴾[(1)]. وشبهه:

يقال: دَرَيْتُ بكذا ودريتُ كذا، أي: علمته. وتدخل الهمزة المتعدّى فتقول: أدريته كذا وبكذا. فالمفعول الثاني غيرُ المفعول الأول كمفعولي عرفت زيداً كذاوبكذا. ولمّا كان ذلك من باب العلم، جاء المفعول الثاني تارة مفرداً وجملة استفهامية أخرى، كما يجيء الثاني في عرّفتُ والأول [في][(2)] عَرفْتُ، وكذلك علمت وأعلمت. تقول: عرّفتُ زيداً من أبوه؟ وأعلمتُ زيداً أيّ الناس هو؟ فلذلك[(3)] جاء[(4)] أيضاً: أدريتُه أيّ الناس هو؟ ومنه: ﴿وما أدراكَ ما القارعةُ﴾[(5)].

ومجيءُ الجملة الاستفهامية في هذه المحالّ لتعظيم ذكر القضيّة، وأنّها من الاجمال بمكان حتى استحقّت السؤال عنها بالجملة الاستفهامية، وإلا فلا استفهامَ على التحقيق. وإنّما المعنى على أنّ ذلك المسؤولَ عنه بهذه الجملة مُعلَمٌ، ولذلك قيل: كلُّ ما في القرآنْ من (وما أدراك) فقد أُعْلِم بمفعوله.

وأما «ما» التي قبل «أدراك» فمجيئها أيضاً لتعظيم شأن الإعلام وأنه من التعظيم والاجمال بمكان حتى استحقّ أنْ يسأل عنه بالجمل الاستفهامية. وأمّا

---

(١) القارعة: ١، ٢، ٣.

(٢) زيادة من ب، د، س.

(٣) في س: فكذلك. والصواب ما أثبته لأن المقصود التعليل.

(٤) في م: جاز. وهو تحريف.

(٥) القارعة: ٣.

ما في القرآن من قوله: ﴿وما يدريك﴾ فقد قيل: إنه لم يُدْر به. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٧٦]
[وجه رفع «الأبواب» في قوله تعالى: مفتحةً لهُمُ الأبوابُ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿جناتِ عَدْنٍ مُفتّحةً لَهُمُ الأبوابُ﴾[1]:

في رفع (الأبواب) وجهان: أنْ يكون في (مفتحة) ضميرُ الجنات، ويكون التأنيثُ تأنيثَ الجماعة، كما تقول: جناتٌ مفتحةٌ، وتكون الأبواب بدلاً من الضمير[2]، بدلَ الاشتمال، كما تقول: فُتّحت الجناتُ أبوابُها، والأبوابُ منها، فحُذف الضميرُ للعلم به، كما تقول: ضُرِب زيدٌ الرأسُ والظهرُ[3]. والثاني: أن لا يكون في (مفتحة) ضميرٌ، فتكون الأبوابُ مرتفعة بها ارتفاعَ ما لم يسمَّ فاعلُه بما أُسند إليه. وقد ضعّف أبو علي وغيره هذا الوجهَ من حيث إن شرطَ إعمال الصفات أنْ تكون في السبب دون الأجنبي، فلا بدّ من ضمير يعود على الأول ولا ضمير[4]، فإن قيل: الضميرُ محذوف، والتقديرُ: مفتحة الأبوابُ منها، كان مثل قولك: مررت برجل حسن الوجهُ. وهو ضعيف. فإنْ قيل: إنّ الألفَ واللام قامت مقامَ الضمير[5] كان أيضاً مثل قولك: مررت برجل

---

(١) ص: ٥٠.
(٢) أجازه الزمخشري، الكشاف ٣/٣٧٨. والزجاج، إعراب القرآن ١/٣٢٣.
(٣) قال سيبويه. «وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً. وإن شئت نصبت، تقول: ضُرب زيدٌ الظهر والبطن، والعامل فيه الفعل» ١/١٥٩.
(٤) انظر ما قاله أبو علي في هذه المسألة في كتاب إعراب القرآن للزجاج ١/٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، وذكر الزجاج أن كلامه هذا قاله في كتابه (الإغفال).
(٥) نقل الزجاج هذا القول عن الكوفيين. إعراب القرآن ١/٣٢٣.

حسن الوجهُ، ولو كانت الألفُ واللام تقوم مقامَ الضمير لم يكن ضعيفاً.

ولا يحسُن أنْ يقال: لو كـانت الألفُ واللام عِـوضاً عن الضميـر لجاز: مررت بامرأة حسنة وجهِهَا، كما جاز مررتُ بامرأة حسنةِ الوجـهِ، لأنا نقـول به على مذهب سيبويه[1]، وإنّما يقول هذا من يـرى امتناع المسـألة. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧٧]
[إعادة الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿وكانت الجبال كثيباً مهيلاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة ثلاث وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿يـومَ تَرْجُفُ الأرضُ والجبالُ وكانتِ الجبالُ كثيباً مَهيلاً﴾[2]:

إنّما أُعيد لفظُ الجبال، والقياسُ الإضمار، لتقدُّم ذكرها. فقال: هذا مثلُ ما ذكرناه في قوله في (آلَمّ السجدة) في أحد الوجهين، وهو قوله: ﴿كلّما أرادوا أن يُخْرُجوا منها أُعيدوا فيها وقيلَ لَهُم ذوقوا عذابَ النارِ﴾[3]، وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عِظم الأمر، فإعادةُ الظاهر أبلغ.

وأيضاً لو لم تُذكر الجبال لكان الضميـرُ محتملاً أنْ يعـود على الأرض، فَذُكرتِ الجبال بظاهرها دفعاً لهذا الاحتمال. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٩٩.
(٢) المزمل: ١٤.
(٣) السجدة: ٢٠.

[إمــلاء ٧٨]
[جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿إنْ تتوبا إلى الله﴾]

وقال أيضاً [بالقاهرة سنة اثنتي عشرة][1] على قوله تعالى: ﴿إنْ تتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قُلوبُكُما﴾[2]:

جوابُ الشرط (فقد صغَتْ قُلُوبُكُما)، من حيث الإخبار، كقـولهم: إنْ أكرمتني اليوم فقـد أكرمتُـك أمس. فالإكـرامُ الذي ذُكـر شرطـاً سببٌ للإخبـار بالإكرام الـواقع من المتكلّم أمس لا نفس الإكرام، لأنّ ذلك غيـرُ مستقيم من وجهين: أحدهما: أنّ الإكرامَ الثاني سبب للأول فلا يستقيم أنْ يكون مسبّباً. والثـاني: أنّ ما في حيّـز الشرط في المعنى مستقبَـل، وهذا مـاض محقّقٌ في المعنى. وعن الوجه الأول توهّم كثير من المبتـدئين أنّ جواب الشـرط يكون مسبّباً ويكون سبباً، وهو فاسد. ولو صح ذلك لصح أنْ يقال: إنْ تدخـل النارَ كفرتَ بالله، وذلك معلومُ البطلان. فإنْ قلت: فالاخبارُ بالإكرام الواقع أمس قد حصـل قبل الشـرط، وذلك غـيرُ مستقيم. فالجوابُ[3]: أنّ المعنى عـلى أنّ ذكـرَ هذا الخبر بعد وقوع الشـرط المسبّب، وذلك يحصـل بعد الشـرط، والخبرُ سبب للذكر لمضمونه. فَذِكْرُ السبب مستغنى به عن المسبّب، ولذلك وجب في مثل هذه المواضع دخولُ الفاء تنبيهاً على أنّ الجواب ما ذكرناه، ولو كان عينَ الجواب لم يَجُزْ دخولُ الفاء. لو قلت: إنْ أكرمتني فأكرمتك، لم يجـزْ. وعلى ما ذكـرناه يُحمل الجوابُ في الآية، أي: إنْ تتوبا إلى الله يكنْ سبباً لذكر هذا الخبر، وهو قولُه: فقد صغت قلوبكما.

فإنْ قلت: الآيةُ سيقت في التحـريض على التوبـة، فكيف تُجعل سببـاً

---

(١) زيادة من هامش الأصل، ورقة ٤٢.

(٢) التحريم: ٤.

(٣) في د: والجواب. والصـــواب مـا أثبته، لأنه جواب شرط واجب الاقتران بالفاء.

لذكر الذنب؟ قلت: ذِكرُ الذنب متوباً منه لا يُنافي التحريضَ على التوبة ولا سيما إنْ كان الذنبُ مشهوراً، فيصير المعنى في الآية: إنْ تتوبا إلى الله يعلمْ براءتكما من إثم هذا الصَغْو، لأن الخبرَ بالصَغْو سبب لذكره، وذِكْره متوباً منه سببٌ للعلم ببراءتهم من إثمه، فاستُغْني بسبب السبب.

ولو قيل: إن جواب الشرط في الآية محذوفٌ للعلم به[1]، أيْ: إنْ تتوبا إلى الله يمحُ إثمكما أو يعفُ عنكما، ثم قيل: فقد صغت قلوبكما، جواباً لتقدير سؤال سائل عن سبب التوبة الماحية. فإنْ قلت: كان يلزم على ذلك أنْ يُقال: فقد صغت قلوبُهما. قلت: إذا كان الجوابُ في التحقيق حاصلاً فلا فرقَ بين الأمرين في ذلك، وهو كذلك أحسنُ هنا، لأنّ ما ذكرناه أمرٌ تقديري. ألا ترى أنك لو قلت: أنا أُحسن إليك لأنك أحْسنتَ إليّ، كان أحسن من: لأنه أَحسن إليّ، لأنه رجوعٌ إلى خطابِ مَنْ لم يُذْكر عن مخاطب مذكور. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٧٩]
[العدول عن المطلوب إلى مسبّبه وسببه]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثماني عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فيكم غِلْظَةً﴾[2]:

المأمورُ في الحقيقة هم المخاطبون، والمأمورُ به الغلظة، وإن كان في اللفظ للكفار، والمأمورُ به وجدانُهم ذلك. ووجهه أنّ العربَ تعدل عن المطلوب تارة الى مسبّبه لأنه المقصود، وتارة الى سببه تنبيهاً للمأمور على

---

(١) قال أبو البقاء: «وجواب الشرط محذوف تقديره: فذلك واجب عليكما أو يتب الله عليكما، ودل على المحذوف (فقد صغت) لأن إصغاء القلب إلى ذلك ذنب». إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٤.

(٢) التوبة: ١٢٣.

تحصيل المطلوب بسببه. وإذا عدلتْ إلى ذلك أتتْ بالفعل الذي هو المسبَّب والسبب على صيغة الفعل المطلوب منسوباً الى فاعل ذلك الفعل فيصير في اللفظ كأنه المطلوب، وفاعله كأنه المطلوب منه، والمعنى على ما تقدّم. فمن الأول: قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فيكم غِلظَةً﴾[1] لمّا كان المقصود من الأمر بالغِلظة إنّما هو وجدانُ العدو ذلك منهم، لا لأنها مطلوبة في نفسها عُدِل عنها الى مسبَّبها المقصود بها وهو الوجدان، وذُكر على صيغة الفعل المطلوب ونُسب الى فاعله وهم الكفارُ على ما تقدّم. ومن الثاني: قوله: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشيطانُ﴾[2]. فالمطلوب في الحقيقة هو اجتناب الآثام، ولكنه لمّا كان سببُ الاجتناب اجتنابَ فتنة الشيطان عُدل اليها على لفظ المطلوبات ونُسبت إلى الشيطان، فصار المطلوبُ في اللفظ اجتنابَ أنْ يجتنب الشيطانُ الفتنةَ وهو في الحقيقة لهم على ما تقدّم من العدول عن المسبَّب إلى السبب. وهذا الباب أكثرُ من أنْ يحصى. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٨٠]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ما دامت السمواتُ والأرضُ إلا ما شاءَ ربُّك﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿ما دامت السمواتُ والأرضُ إلاّ ما شاءَ ربُّك﴾[3]:

أما الأولُ فاستثناءٌ متصل من وجهين: أحدُهما: أن المرادَ بـ (ما دامت السماواتُ والأرضُ) جميعُ الأزمان بعد البعث، فاستُثْني زمنُ إقامتهم في

(١) التوبة: ١٢٣.
(٢) الأعراف: ٢٧.
(٣) هود: ١٠٧.

المحشر؛ فإنهم ليسوا في النار حينئذٍ. والثاني: أنْ يكون ﴿الذين شَقَوا﴾[1] مراداً به المؤمنُ العاصي والكافرُ، فيكون (ما شاء ربُّك) استثناء، إمّا للمدة التي تكون بعد إخراج العصاة فإنهم ليسوا فيها حينئذ، وإمّا لمن يخرج، استعمالاً لما بمعنى: مَنْ، ويكون استثناء[2] من (الذين شَقُوا) لا من (دامت).

وأمّا الثاني فلا تظهر[3] استقامةُ الاتصال فيها إلا على الوجه الأول. ويضعف الانقطاعُ فيهما لأنه لا بد من تقدير خبر في المعنى. فإنْ جعلته اجنبّياً عما تقدّم ضعف لأن الاستثناءَ المنقطعَ لا يكون خبره أجنبيّاً. وإنْ جعلته من معنى ما قبله جاء معنى الاتصال، ولا حاجة إلى تقدير الانفصال مع تسويغ الاتصال، لأنه أظهرُ وأكثر. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٨١]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا وحياً أوْ من وراءِ حجاب﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿وما كانَ لبشرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وَحْياً أوْ مِنْ وراءِ حجابٍ أوْ يُرسِلَ رسولاً﴾[4]:

يجوز أنْ تكون (كان) ناقصة وتامة وزائدة. فإذا كانت ناقصة جاز أنْ يكون الخبرُ (لبشر)[5] فيكون (إلا وحياً) استثناء مفرّغاً من عموم الأحوال المقدّرة في سياق النفي من الضمير في الخبر أو من اسم الله تعالى. كأنه قيل:

---

(١) هود : ١٠٦.

(٢) في م : الاستثناء.

(٣) في الأصل . يظهر . وما أثبتناه من م ، وهو الأحسن.

(٤) الشورى : ٥١.

(٥) في الأصل وفي م : للبشر. والصواب ما أثبتناه.

على حال من الأحوال إلا على هذا الحال. فيكـون (وحياً) بمعنى: ذا وحي، إمّا بمعنى: مُوحِيا، وإما بمعنى: مُوحا.

وقولُه: ﴿أو من وراء حجاب﴾ متعلّقٌ بمحذوف، كأنه قيل: أوْ موصِلاً أوْ موصَلاً[1] ذلك من وراء حجاب.

وقولُه: أوْ يـرسلَ، بـالنصب[2]، على معنى: أوْ ذا إرسال، عـطفاً على قوله: وحيـاً[3]. فلما حُـذف المضافُ منهمـا وجاءت أنْ والفعـل في موضـع المصدر، جاز حذفُ «أنْ» كما جازَ في قولك: أعجبني قعودُك وتكرِمَني.

ويجوز أنْ يكون (لبشر) غيرَ مستقر، ويكون (إلا وحياً) هو الخبرُ استثناء مفرّغا من عموم الاخبار المقـدّرة، كأن المعنى: مـا كان التكليمُ إلا إيحـاء أوْ إيصـالاً من وراء حجاب أو إرسـالاً، على أنه جُعـل ذلك تكليمـاً على حذف مضاف، و(لبشر) على ذلك متعلّق بما دلَّ عليه (أن يكلمه). لأن المعنى: وما كـان تكليمُ الله لبشر، ولكنـه قُـدِّم لئـلا يلي (كـان) الموضوعة للمضي (أنْ) الموضوعةُ للاستقبال. أو لئلا يليَ العواملَ الداخلةَ على المبتدأ حرفٌ[4]، ألا ترى إلى حسن قولك: ما يكون لي أن أفعل، ما لا يحسن: وما يكون أنْ أفعلَ

---

(١) موصلاً: سقطت من د، م.

(٢) وقراءة نافع وأهل المدينة بالرفع. البحر المحيط ٥٢٧/٧.

(٣) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء. فزعم أن النصب محمول على أنْ سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على أنْ هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: إلا وحيا أو من وراء حجاب، كان في معنى إلا أنْ يوحي، وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على الا، فأجرى على أنْ هذه، كأنه قال: إلا أنْ يوحي أو يرسل، لأنه لو قال: إلا وحيا وإلا أن يرسل، كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على أنْ، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحيا أو أن يرسل». الكتاب ٤٩/٣

(٤) في الأصل وفي ب: حرفاً. والصواب ما أثبتناه لأنه فاعل.

لي. وإن كانت تامة كان الاستثناءُ مفرّغاً من الأحوالِ المقدرة على ما تقدم. أو يكونُ (وحياً) منصوبا على المصدر، أي: إلا حصولَ وحي، فيكون قولُـه: أوْ من وراء حجاب، إمّا على ذلك المعنى، وإمّا على تقدير: حاصلاً، وإنْ لم يكن ما قبله حالا كما تقول: ما ضربته إلا تأديباً وقائماً يوم الجمعـة، وإنْ كان كـلُّ واحد منها مخالفاً لـلآخر، كمـا تقول ذلـك في الاثبات. ومثله قـوله تعـالى: ﴿فاذكروا اللهَ كَذِكركُم آباءَكُم أوْ أشدَّ ذكراً﴾[1]، لأنّ (أشدّ) لا يستقيم أنْ يكون معطوفاً على الكاف، ولا على (ذكركم) ولا على موصوف الكـاف، لأنه كـان يجب أن يقال: أو أشدّ ذكرٍ أو أشدٌ بالخفض. وإنّما المعنى: اذكـروا اللهَ ذكراً مثل ذكركم آباءكم، أو مثلَ قوم أشدَّ ذكراً. (فأشدَّ ذكراً) حال[2] وقد عُطف على المصدر كما ترى بتقدير جملة أخرى كالمتقدّمة، أيْ: أو أذكروا اللهَ مثلَ قوم أشدَّ ذكراً، فحُذفت لتقدُّم ما يدل عليها. وإن كانت زائدة كان مستثنى من عموم الأحوال المقدّرة للضمير المستكن في قوله: لبشر، أو من المصادر المقدّرة عن الاستقرار والحصول المتعلّق به (لبشر) على المعنيين المتقـدمين، أو من اسم الله تعالى على المعاني المتقدمة.

ويجوز أنْ يكون استثنـاء منقطعـاً، وليس بواضـح إذ المفهومُ من سيـاق الكلام بيانُ حصول التكليم من الله لبشر، ولأنه لا ينبغي أن يُعدل إلى المنقطع إلا بعد تعذُّر المتّصل. والله أعلم بالصواب.

---

(١) البقرة: ٢٠٠.

(٢) انظر الإملاءَ (١٩) من هذا القسم. ص: ١٣٦.

[إمــلاء ٨٢]

[إعراب قوله تعالى: ﴿أربعينَ ليلةً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين وستمائة على قولـه تعالى: ﴿فتَمَّ ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً﴾[1]:

يجوز أن يكون (أربعينَ) ظرفاً، لأنّ تمامَ الميقات فيها، ولذلك لوْ صُرِّح بفي فقيل: تمّ[2] ميقاتُ ربه في أربعين ليلة لكان مستقيماً. ويجوز أنْ يكون ظرفاً على معنى: آخر أربعين ليلة، فحُذف المضافُ للعلم به، إذْ تمامُ مدة الشيء إنَّما تكونُ آخِره.

ويجوز أنْ ينتصب انتصابَ المصدر، إمّا على معنى: أن الأربعين اسمٌ للآخِر كما تقول: هذا أربعون، والكراسةُ الأربعون. فلمّا كان هو التمام صحّ أنْ يُنصب نصبَ لفظ التمام. وإمّا على حذفِ مضاف، أيْ: تمامَ أربعين.

ويجوز أنْ يكون حالاً[3]، أي: تم في حال كونه بالغاً هذا العدد المخصوص، كما تقول: جاءني اخوتُك ثلاثة، كما وُصف به في قولك: مررتُ بنسوة أربع.

ويجوز أنْ يكون مفعولاً بتم، كأنّ الميقاتَ، وهو التوقيتُ، هو الذي أكمل الأربعينَ لمّا كان متعلّقاً به. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الأعراف: ١٤٢.

(٢) في م: فتم.

(٣) أجازه الزجاج في إعراب القرآن ١/٤٥، والزمخشري في الكشاف ١/١١١، ومكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ص ٣٠١.

[إمـلاء ٨٣]
[إعراب قوله تعالى : ﴿ زهرة الحياة ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قولـه تعالى: ﴿زهـرةَ الحياةِ الدنيا﴾[١]:

الأظهـرُ أنْ يكـون منصـوبـاً بفعـل مقـدر دلّ عليـه مـا تقـدّم، أي: جعلنا لهم، أو آتيناهم ونحوه[٢]، لأنه إذا متّعهم بها فقد جعلها وأتاها، وليس في ذلك شيء من التعسف، لأنّ حذفَ الفعل لقيام قرينة سائغٌ واقـع فصيح. ويجوزُ أن يكونَ الفعلُ «أعني» بياناً لما، أو للضمير في (به) أو (أزواجـاً) وهو الـذي يُسمّى نصباً على الاختصـاص، كما تقـول: هم العربَ أقرى النـاس للضيف، ولا تعسّفَ فيه.

ويجوز أنْ يكون بدلاً من (أزواجاً) على حذف مضاف[٣]، أي: أهلَ زهرةِ الحياة الدنيا، ويكون بدل الكل من الكل على المبالغة، كأنـه جعلهم الزهـرةَ والزينةَ على الحقيقة. وجَعْلُه بدلا من (ما) ضعيف[٤]، إذْ لا يقال: مررت بزيد أخاك، أو من (به) أضعفُ، لأنه مثلُه وزيادة، للابدال من المضمر العائد الى الموصول فيـزيده ضعفـاً لأنه يصيـر من باب قـولك: زيـدٌ رأيت غلامَـه رجلاً صالحاً، وفي جوازها قولان. وجعلُه صفة لِـ (أزواجاً) على حذف مضاف، أوْ إجراء لزهرة مجرى المصادر على معنى مزيّنين، ضعيفٌ، لأنـه يوجب حـذفَ التنوين لالتقاء الساكنين وهو ضعيف، ويوجِب أنْ تكون (الحياة الدنيا) بدلاً من (ما)، وهو خلافُ الظاهر. ولذلك[٥] جَعْلُه حالاً من (ما) أو من الضمير لا يُجابه

(١) طـه : ١٣١

(٢) نص عليه الزمخشري ،الكشاف ٢/ ٥٥٩. وأبو البقاء ، إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٢٩.

(٣) ذكره أبو البقاء. إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٢٩.

(٤) ذكره أبو البقاء . المصدر السابق.

(٥) في ن، د، س : وكذلك ، والصواب ما أثبتناه ، لأن المقصود التعليل .

ما تقدّم بعينه من الضعف المتقدّم[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨٤]

[جواز البدل بتكرير لفظ الاستثناء]

وقال إيضاً ممليــاً بدمشق سنــة ثلاثٍ وعشــرين على قولــه تعالى: ﴿ولا رَطْبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبين﴾[2]:

الاستثناءُ مفرّغ من عموم الصفات المقـدّرة لورقـة. أيْ: وما تسقط من ورقة إلا معلومة كقولهم: ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خير منه. وقولُه: ﴿ولا حبةٍ ولا رطبٍ ولا يـابسٍ﴾ معطوفٌ على قوله (ورقة)، داخلٌ في سياق النفي. و(إلا في كتابٍ مبين) بدلٌ من قوله: ﴿إلا يَعْلَمُها﴾، لأنّ ما يعلمه الله حاصل في كتاب. فتقـديرُه: إلا حـاصلٌ، أو حصـل في كتاب. ولا حـاجـةَ إلى أن يُقـدّر مبتـدأٌ محذوف، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أنفقت درهماً إلا من كيس، لم يَحتجْ إلا إلى متعلّق الجار لا إلى مبتدأ. فوزانه وِزانُ قولك: مررت برجل في الدار، فكما لا يُقدّر مبتدأً في مثل هذه الصفة فكذلك الأخرى، لأنها مثلُها. والبدلُ بتكرير لفظ الاستثناء سائغ، كقول الشاعر:

مــالَــكَ مــن شَــيْـخِــكَ إلاّ عَــمَــلُهْ   إلاّ رَســيــمُــهُ وإلاّ رَمَــلُهْ[3]

والله أعلم بالصواب.

---

(١) وذكر الفراء أنه منتصب على الحال، معاني القرآن ٢/١٩٦. وقال القرطبي: «الأحسن أن ينتصب على الحال». الجامع لأحكام القرآن ١١/٢٦١.

(٢) الأنعام: ٥٩. وقبلها: ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض﴾.

(٣) البيت من الرجز. وقد استشهد به سيبويه ولم يذكر قائله، الكتاب ٢/ ٣٤١. وهو من شواهد المقرب ١/ ١٧٠. وهمع الهوامع ١/٢٢٧ (دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت). والشاهد تكرار «إلا» مرتين في قوله: الارسيمه، على البدلية. والشيخ هنا الجمل، =

[إمــلاء ٨٥]

[الخلاف بين النحويين في: لا جَرَمَ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿لا جَرَمَ أنّ لَهُمُ النارَ﴾[١] وشبهــه:

للبصريين فيها قولان: أحدُهما: أنّ (لا) في الأصل ردٌّ لما سبق[٢]، وجَرَمَ بمعنى: كَسَب، مثل قوله: ﴿لا يَجْرِمَنّكُم شِقـاقي﴾[٣]، ﴿ولا يَجْرِمَنّكُم شَنَئَانُ قومٍ﴾[٤]، وفي (جَرَم) ضمير فاعل، مستترٌ يعود على مضمون الجملة المتقدّمة المردودة بلا، وأنّ وما عملت فيه مفعـولٌ بجرم، أيْ: كَسب مـا تقدّم ذلـك. والقولُ الثاني: أنّ (لا) رد أيضاً، و(جرم) بمعنى ثبتَ وحقّ[٥]، وأن ما بعدها رفع على أنه فاعل بجرم، وكثُرت على الوجهين جميعاً حتى صار كالتعليل في أنّ ما بعدها مسبّبٌ لما قبلها، فلذلك لا يُوقف على (لا) ويُبْتَـدأ بجرم. ومـا توهّمـه بعض أصحـاب الوقف من جـوازِ الوقف على (لا) في مثـل قـولـه: ﴿أنّ لَهُمُ الحُسْنى لا﴾[٦]. ويبتدىء: جرم، إنما أوقعه فيهِ ما رآه من قـول البصريين أنّ (لا) ردٌّ لما سبق، وجَرَم: جملةٌ فعلية. ولـم يتبيّن أنّ الشيءَ يكون له أصلٌ في

= والرسيم والرمل: ضربان من السير

(١) النحل: ٦٢.

(٢) وهو مذهب الخليل، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن لا جرم إنما تكون جـواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا» الكتاب ١٣٨/٣

(٣) هود: ٨٩.

(٤) المائدة: ٨.

(٥) وهو مذهب سيبويه، قال: «وأما قوله عز وجل: ﴿لا جرم أن لهم النار﴾، فـإن جرم عملت فيها لأنها فعل، ومعناها: لقد حقّ أن لهم النار، ولقـد استحق أن لهم النار». الكتاب ١٣٨/٣.

(٦) النحل: ٦٢.

الإعراب ثم يدخله معنى آخر لا يجوز الإخلال به .

وللكوفيين قولٌ ثالث: وهو أنّ (جَرَمَ) اسمٌ مبني مع لا[1]، والمعنى: لا بدّ، و(أنّ لهم النار) في موضع نصب أو خفض، مثلها في قولك: عجبتُ أنّك قائم[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨٦]

[توجيه قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم﴾[3]:

قُرِىء بالنصب في الشواذ[4]. وأشبهُ ما يُقال: إنّ (هؤلاء) مفعولٌ، و(بناتي هن) مبتدأ وخبر، جيء به كالتفسير للمشار إليه، و(أطهرَ) حالٌ من المشار إليه، معمولٌ للفعل المقدَّر العاملِ في (هؤلاء).

ويجوز أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) خبره، و(هن) بدل من (بناتي). أو (بناتي هن) مبتدأ وخبر عن الأول[5]، و(أطهرَ) حال من اسم الإشارة، والعاملُ فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أُشيرَ إليهن في حال كونهنَّ أطهرَ لكم. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أي: تكون لا نافية للجنس وجرمَ اسمها مبني على الفتح.

(٢) فالخفض بِمن مقدرة ، وأمّا النصب فلا يظهر لي أن له وجهاً صحيحاً.

(٣) هود : ٧٨.

(٤) وهي قراءة الحسن وعيسى بن عمرو. القرطبي ٩/٧٦. قال الزمخشري : «وعن أبي عمرو بن العلاء : من قرأ هن أطهر بالنصب فقد تربع في لحنه». الكشاف ٢/٢٨٣.

(٥) ذكره الزمخشري . الكشاف ٢/٢٨٣.

[إمــلاء ٨٧]

[جواب فعل الأمر «قل» في مثل قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾]

وقـال أيضاً مملياً على قولـه تعالى: ﴿قُـلْ لعبادِيَ الـذين آمنوا يقيمـوا الصلاة﴾[١]: (يقيموا الصـلاة) جوابُ قـل، أيْ: قل لعبـادي يقيموا. و﴿قُـلْ للمؤمنين يَغُضُّوا﴾[٢]، ﴿وقلْ لعبادي يقولوا التي هيَ أحسنُ﴾[٣]. وحُذف مـا يبيّن المقولَ استغناء بتفسير الجواب،أي: قُلْ لهم: أقيموا، وقُلْ لهـم: غُضّوا، أي: قل لهم: ما يقتضي الاقامةَ وما يقتضي الغضَّ. وما أعتُرض به على هذا القول من أن الإقامةَ والغضّ ليست بلازمة للقول ليس بشيء. فإن الجواب لا يقتضي الملازمةَ العقليّة، وإنما يقتضي الغلبةَ وذلك حاصل، فـإنّ أمرَ الشـرع للمؤمن بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة منه غالبا وذلك كاف.

وما حُكِي عن أبي علي أنه قال: هو جواب (أقيموا)[٤]، إنّ أراد به هـذا المعنى فهو مستقيم، وفي العبارة تسامح، وإنْ أراد به أنه جـوابٌ لأقيموا على التحقيق كان فاسداً من وجهين: أحدهما: أنه يصير كقولـك: اخرجْ تخـرجْ، وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبَّب. الثـاني: أنه كـان يجب أن يقال: أقيمـوا تقيموا، لأنه مقولٌ للمخاطبين[٥]، ولا يجوز أنْ يُقال للمخاطبين: يقيموا. فإنْ قيل: نجعل (يقيموا) من قول الآمر فيندفع المحذور. فالجوابُ: أنه إذا قدِّر هذا التقدير واندفع هذا المحذور لزم محذورٌ أعظمُ منه وهو أنْ يكون الأمرُ من كلام

---

(١) إبراهيم: ٣١.

(٢) النور: ٣٠.

(٣) الإسراء: ٥٣.

(٤) ونقل العكبري ذلك عن المبرد. إملاء ما من به الرحمن ٢/٦٨.

(٥) في الأصل: المخاطبين. وما أثبتناه من د، م، وهو الصواب.

والجواب من كلام آخر. ألا ترى أنك إذا جعلته جواباً لأقيموا، فأقيموا: هو من قول المأمور، ويقيموا هو من قول الآمر، فقد صار الأمرُ والجواب من كلامين، وذلك فاسد[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨٨]

[موقع الجملة الواقعة بعد القول]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين: الجملةُ الواقعة بعد القول إذا بني لما لم يُسمَّ فاعلُه تقوم مقام الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقالُ هذا الذي كنتمُ به تُكَذِّبون﴾[2]، وإذا قيل لهم: الجملةُ المنهيُّ عنها، وكذلك ما أشبهه. لأنَّ القول يحكى بعده الجمل، وهي في موضع نصب بـلا خلاف. إلا أنهـا هل[3] هي مصدر أو مفعول به؟، ينبني على أن القول هل يتعدّى أوْ لا يتعدّى؟، وفيه قولان: فإنْ قلنا: يتعدّى تعيَّنت لقيامها مقام الفاعل إذا بُني الفعل لِمَا لمْ يُسمَّ فاعلُه. وإنْ قلنا: لا يتعدّى كانت الجملةُ في موضع نصب بالمصدر[4]. فإنْ كان ثمَّ غيرُه من المفاعيل جاز أنْ يُقام كلُّ واحد منها مقام الفاعل، وإنْ لم يكن غيرُه تعيّن. فإنْ قيل: فالمصدرُ إذا أُقيم مقامَ الفاعل لا بد من وصفه، فكيف صحَّ أنْ يقام هذا المصدرُ من غير وصف؟. فـالجوابُ: أنّـه يتعيّن وصف المصدر المقـام مقام الفاعل إذا وقع نكرة، أمّا إذا كان معرفة فقـد حصل لـه من التخصيص ما هـو أقوى من تخصيص الوصف. ألا تـرى أنّك إذا قلت: ضُـرِبَ الضربُ، وأنت

(١) هذا وقد رجـح ابن هشام قـول الجمهور في أن الجـزم في الآية الأولى بشـرط مقدر بعـد الطلب. المغني ٢٤٩/١ (دمشق).

(٢) المطففين: ١٧.

(٣) هل: سقطت من س.

(٤) لقد سبق أن تكلم ابن الحاجب عن هذه المسألة. انظر ص: ١٩١. وقال: إن الجملة بعد القول في موضع نصب على المصدر.

تعني ضرباً معهوداً لم يحتجْ ذلك إلى وصف. وأمّا إذا قلت: ضُـرِب ضربٌ، احتجت إلى أنْ تقولَ: حسنٌ أو قويٌّ أو ما أشبهه. والسرُّ فيه أنّ قولَك: ضُرب، يفيد حصول ضرب، فإذا ذكرتَ ضرباً مطلقاً لم تكنْ أَتَيْت بأمر زائد على ما دلّ عليه الفعلُ، فكأنك أسندتَ الشيءَ إلى نفسه من غير تعدُّد. وإذا وصفتـه فقد ذكرتَ ما لا يدلُّ عليه الفعل، فحصلتْ فائدةُ الإسناد[1]، وإذا وقع معرفة كان بالصحة أولى. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨٩]

[عود الضمير في قوله تعالى: ﴿وما هو بِمُزَحْزِحِه﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة تسع عشـرة على قولـه تعالى: ﴿ومـا هو بِمُزَحْزِحِهِ من العذابِ أنْ يُعَمَّرَ﴾[2]:

يجوز أنْ يكون الضمير الذي هو (هو) ضميرَ الوادِّ، و (بمزحزحه) الخبر، و (أن يعمر) فاعل بمزحزحه[3]، كقولك: ما زيد بقائم أبوه.

ويجـوز أنْ يقدَّر (أن يعمـر) بدلَ اشتمـال من الضمير، و (بمـزحزحـه) الخبر، ويضعف هذا الوجهُ من جهة الفصل بين البدل والمبدل منه.

ويجوز أن يكون (أن يعمر) مبتدأ، و (يزحزحه) خبره، والجملة خبر (ما) أو خبرُ المبتدأ. وحُسن دخولُ الباء لأن المعنى معنى النفي.

---

(١) ومثل هذا قوله تعالى: ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ الحاقة: ١٣.

(٢) البقرة: ٩٦ وقبلها: ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾.

(٣) قال الزمخشري: «والضمير في: وما هو، لأحدهم، و(أن يعمر) فاعل بمزحزحه، أي: وما أحدهم بمن يزحزحه من النار تعميره». الكشاف ١/٢٩٨.

ويجْوز أنْ يكون الضميرُ في قوله : (هو) ضميرَ الوداد[1] دلَّ عليه (يود) كقوله : ﴿اعـدِلُوا هُـوَ أقربُ للتقـوى﴾[2]، هو: ضميـرُ العدل. ويكـون (بمزحـزحه) الخبر، و (أن يعمر) مفعول من أجله، معمول لقـوله (بمـزحزحـه)، لا بمعنى النفي لئلا يفسد المعنى . فيكون المعنى[3] : وما وِدادُه بمزحزحه من العذاب من أجـل أنْ يعمر، ردّاً على منْ تـوهَّم أنّ الوِداد يـزحزحُ عن العـذاب لأجـل التعمير ، فَرُدَّ هذا المتوهَّم بإدخال حرف النفي عليه. ولو جُعِل معمـولاً للنفي لوجب أن يكون النفي معلّلاً بالتعمير، وهو فاسد لأنه ليس بثابت. ثم لو كـان ثابتاً لم يصح التعليل به لأنّ الانتفاءَ محقّق على كل حال.

ويجوز أنْ يكونِ الضميرُ ضميرَ التعمير، ويكون (أنْ يعمر) بدلاً منه[4]، و (بمزحزحه) الخبر، وهو بدلُ الكلّ من الكل .

ويجوز أنْ يكون الضميرُ[5] ضميرَ الشأن[6]، وما بعده مبتدأٌ وخبر تفسير له، في موضع الخبر لما، أوْ خبر المبتدأ على اللغتين. والله أعلم بالصواب .

[إمــلاء ٩٠]

[إعراب قوله تعالى: ﴿فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة تسع عشـرة على قولـه تعالى : ﴿إذا جـاءَ أجلُهم فلا يَسْتأخِرُون ساعةً ولا يَسْتَقْدِمون﴾[7]:

(١) في د: الواد. والصواب ما أثبتناه ، لأن المقصود المصدر.
(٢) المائدة : ٨.
(٣) فيكون المعنى : سقطت من م.
(٤) ذكره القرطبي ٢/٣٤.
(٥) الضمير : سقطت من م.
(٦) قال القرطبي : «وقالت طائفة هو ضمير الأمر والشأن». ٢/٣٤.
(٧) يونس : ٤٩.

(لا يستأخرون): جوابُ إذا. وصحةُ كونه جواباً واضح، لأنه قد يُتوهَم التأخيرُ فنُفي هذا المتوهَّم[1] كما نُفي في قوله تعالى: ﴿ولَنْ يؤخِّرَ اللّهُ نفساً إذا جاء أجلها﴾[2].

وأما قوله: ﴿لا يستقدمون﴾، فالأوْلى أن يكون جملةً معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء جميعا، ولذلك يحسن الوقف على قوله[3]: ساعة، ويبتدىءُ: ولا يستقدمون، لأنه لا يَتوهَّمُ متوهِّمٌ تقديماً على الأجل عند مجيء الأجل فيُنفَى، وإنَّما يُنْفى ما يُتوهَّم أو يُعتقد أو يُظنُّ، وأما مثلُ هذا المعلوم ضرورة فيبعد أن يُذكر منفياً في سياق هذا الشرط. ووجهُ مَنْ جعله في سياق الجواب أنْ يكونَ معنى[4] (إذا جاء أجلُهم): إذا قُدِّر وحُقِّق، فيصحُّ حينئذ تقديرُ توهُّمِ التقديم لأن الغرضَ فرضُ تقدير الأجل قبل حضور وقته، فيكون تقديرُ توهُّم التقديم كتقدير توهُّم التأخير، فجاز أنْ يُشرك بينهما في الجواب بهذا المعنى. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٩١]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وليس بضارهم شيئاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى: ﴿إنّما النجوى من الشيطان لِيَحْزُنَ الذين آمنوا وليسَ بضارِّهم شيئاً﴾[5]:

في (ليس) ضميرٌ هو اسمُها يعود على الشيطان أو على الحزن الذي دلَّ عليه (ليحزن)، و(بضارهم) في موضع نصب خبراً لليس، و(شيئاً) منصوبٌ على

---

(١) في م: التوهم.

(٢) المنافقون: ١١.

(٣) قوله: سقطت من م.

(٤) في م: المعنى. وهو خطأ.

(٥) المجادلة: ١٠. وبعدها: ﴿إلا بإذن الله﴾.

المصدر، لأن المعنى: شيئاً من الضرر، كما تقول: ما ضربته إلا شيئاً من الضرب، وهو أبلغُ من قولك: ما ضربته ضرباً. وإذا كان بمعنى الضرب وجب أن يَنتَصِب انتِصَابَه، كما تقول: ضربته نوعاً من الضرب، وأيَّ ضرب، وأيّما ضرب، فينتصبُ انتصابَ المصدر وإنْ خالفه في اللفظ.

(إلا بإذن الله): استثناءٌ مفرّغ، لأنه من عامّ محذوف، أي: ليس بضارهم بأمر من الأمور إلا بإذن الله. ولا يستقيم أنْ يكون (شيئاً) خبراً و(بضارهم) في موضع نصب على الحال لأنه يُثبتُ عكسَ المعنى المقصود، إذ المعنى المقصودُ: نفيُ كونه ضاراً، فيرجعُ إلى إثباتِ[1] كونه[2] ضاراً، لأنَّ الحال حينئذٍ تكونُ مثبتة، فيصير الضررُ مثبتاً. ثم لا يستقيمُ أنْ يكونَ من اسم (ليس) حالٌ لأنه في معنى المبتدأ، ولا يكونُ من المبتدأ حال، ثم يبقى الاستثناءُ غيرَ مرتبط بما قبله، لأنك إنْ جعلته من سياق (ضارهم) كان استثناءً مع مثبت ولا يستقيم، لأنه متعيِّنٌ للاستثناء المفرّغ لمجيئه بحرف الجر. وإنْ جعلته من (شيئاً)، صار التقديرُ: وليس الشيطان شيئاً إلا بإذن الله.. وهذا أسقطُ من أن يُتكلم عليه. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٩٢]
[تعلّق الجار بالنفي في قوله تعالى:
﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين: إذا قلتَ: ما ضربتُهُ للتأديب. فإنْ قصدتَ نفيَ ضربٍ معلّل بالتأديب فاللامُ متعلّقةٌ بضربت، ولم تنفِ إلا ضرباً مخصوصاً، والتأديبُ تعليلٌ للضرب المنفيّ. وإنْ أردتَ نفيَ الضرب مطلقاً على كل حال، فاللامُ متعلّقة بالنفي، والتعليلُ للنفي، ويكونُ

(١) فيرجع إلى إثبات: سقطت من س.
(٢) كونه: سقطت من د.

المعنى: أنّ انتفاءَ الضرب كان من أجل التأديب، لأنه قد يُؤدَّب بعضُ الناس[1] بترك الضرب لا بالضرب. ولا يُستبعد تعلُّق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم: ما أكرمته لتأديبه، وما أهنته للإحسان إليه. فإنك لو علّقت ههنا بالفعل[2] فسد المعنى، إذْ لم تُردْ أنك أكرمته تأديباً، ولا أهنته إحسانا، وإنما يتعلّقُ بما في الحرف من معنى: انتفى، لأنّ المعنى: أنّ انتفاءَ الإكرام لأجل التأديب، وانتفاءَ الإهانة لأجل الإحسان.

وقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بنعمةِ ربّك بمجنون﴾[3]. الباءُ في: بنعمة ربك، متعلِّقةٌ بالنفي، لا بقوله: بمجنونٍ[4]، إذْ لو عُلّق به لكان المرادُ نفيَ جنون من نعمة الله، وذلك غيرُ مستقيم من وجهين: أحدُهما: أنه لا يُوصف جنونٌ بأنه من نعمة الله. والآخرُ: أنه لم يُرَدْ نفيُ جنون مخصوص. وإنّما أُريدَ نفْيُه عموماً فتحقّق أنّ المعنى: أنه انتفى عنك الجنونُ مطلقاً بنعمة الله، وعلى هذا يُحكم في التعلّق، فإنْ صَحَّ تعلُّقه بالفعل وإلا عُلّقَ بالحرف على ما تقرّر[5].

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ليسَ عليكُم جُناحٌ أنْ تبتَغُوا فَضْلاً من ربّكم﴾[6]. في أنّ معناه: في أنْ تبتغوا، فهي متعلِّقة بجناح. والمعنى: أنّ الجناحَ في انتفاء التجارة منتفٍ، وتعلُّقه بليس بعيدٌ لأنه لم يُردْ أنْ يُنفى الجناحُ مطلقا، ويُجعل ابتغاءُ التجارة ظرفاً للنفي. فهذا يبعُد أنْ يكون متعلّقا. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الناس: ساقطة من م.

(٢) في م: بالقول. وهو تحريف.

(٣) القلم: ٣.

(٤) قال الزمخشري: «يتعلق بمجنون منفياً». الكشاف ٤/١٤١.

(٥) في م: تقدم.

(٦) البقرة: ١٩٨.

[إمـــلاء ٩٣]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ليّاً بألسنتهم﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة عشرين: قوله تعالى: ﴿ليّاً بألسنتهم﴾[١]:

منصوبٌ على المصدر من قوله: يُحَرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضعه، لأنّ (ليّاً) نوع من التحريف، كأنه قال: يحرفون تحريفا، فصار مثل قوله: ﴿ثُمَّ إني دعوْتُهُم جِهارا﴾[٢]، فإنه أحدُ نوعي الدعاء. ويجوز أنْ يكون مصدراً في موضع الحال[٣].

[إمـــلاء ٩٤]

[إعراب قوله تعالى: ﴿أتأخذونه بُهتاناً﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَه بُهْتاناً وإثماً مُبينا﴾[٤]: يجوز أنْ يكون قولُه: بهتانا، مصدراً مثل: قعد القرفصاء، لأنّ البهتانَ ظلم، والأخذُ على نوعين: ظلمٌ وغيرُ ظلم، كقوله: ﴿ثمَّ إني دَعَوْتُهُمْ جِهارا﴾[٥]. فإنّ جهارا أحدُ نوعي الدعاء. ويجوز أنْ يكون مفعولا من أجله، ويجوز أنْ يكون حالا[٦].

---

(١) النساء: ٤٦. قال تعالى: ﴿من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مُسمعٍ ليّاً بألسنتهم وطعناً في الدين﴾.

(٢) نوح: ٨.

(٣) وذكر القرطبي قولاً ثالثاً وهو جواز كونه مفعولاً من أجله. الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٤٣.

(٤) النساء: ٢٠.

(٥) نوح: ٨.

(٦) قال الزمخشري: «وانتصب (بهتاناً) على الحال أو على أنه مفعول لأجله». الكشاف ١/٥١٤.

[إمـلاء ٩٥]

[العامل في «كم» في قوله تعالى:
﴿كم أهلكنا قبلهم﴾]

وقال أيضاً ممليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَـرَوْا كَمْ أَهْلَكنا قبلَهم من القرون أَنَّهُمْ إليهم لا يَرْجِعُون﴾[١]:

العـاملُ في (كم) قـولُه: أهلكنـا. لأن (كم) لا يعملُ فيهـا ما قبلهـا[٢]، وتكون الجملةُ معمولَةَ (يروا)، و(أنهم إليهم لا يرجعون) مفعولٌ لأجلة تقديرُه: لأنهم. ويعضُ البَصـريـين يجعلُ (كم أهلكنـا قبلهم من القـرون) معتـرضـا، و(أنهم إليهم لا يرجعون) معمولُ (يَرَوْا).

والزجاجُ[٣]: (أنهم إليهم لا يرجعون) بدلاً[٤] من (كم أهلكنا قبلهم من القرون)، وهذا يؤدّي إلى مذهب الكوفيـين في إعمـال (يروا) في (كم)، لأنّ العاملَ في البدل عاملٌ في المبدل منه. والبدلُ هـهنا (أنهم إليهم)، والعاملُ فيه (يروا)، والمُبْدَلُ منه (كم أهلكنا). وإن اعتُذر عنه بأنه أراد أنّ (يروا) عاملٌ في

---

(١) يس: ٣١.

(٢) قال الزمخشـري: «لأن كم لا يعمل فيهـا عامـل قبلها، كـانت للاستفهـام أو للخبر». الكشاف ٣/٣٢١.

(٣) هو إبراهيم بن السري من سهل أبو إسحق المشهور بالزجاج. كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد. من مصنفـاته: معـاني القرآن، شـرح أبيات سيبـويه، كتـاب ما ينصرف وما لا ينصرف. توفي سنة ٣١١ هـ، وكانت سنه سبعين سنة. انظر بغية الوعاة ١/٤١١ وطبقات النحويين واللغويين ص ٨١.

(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب له ٢/٥٨٧.

(كم أهلكنا) معنى، فضعيفٌ من جهة أنّ (أنهم) معمولٌ لفظا، فلا يستقيم أنْ يكون بدلا مما ليس معمولاً بعامله[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٩٦]

[إعراب قوله تعالى: ﴿غير بعيد﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى: ﴿وأُزْلِفَتِ الجنةُ للمتقين غيرَ بعيدٍ﴾[2]:

يجوز أنْ يكون حالا مؤكِّدة كقول الفارسي. ويجوز أنْ يكون نعتا لمصدر محذوف أوْ ظرفا، أي: قربتْ في زمن غير بعيد[3]. وإنّما عُبِّر عنه بالمضي لتحقيقه أو لتقريبه. والمرادُ بالتحقق هـهنا كونه حقا، لا أنّ المرادَ بالتحقق هنا الوقوعُ الحاصلُ.

وأمّا قولُـه: ﴿اقتربتِ الساعةُ﴾[4]، و﴿اقتربَ للناس حسابُهم﴾[5]. فهذان حاصلان، لأنّ المرادَ قربُ الحساب والساعة، وهما حاصلان. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وقد رد ابن هشام هذا الوجه بقوله: «إن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه (يروا) فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها. وإن قدر (أهلكنا) فلا تسلط له في المعنى على البدل. والصـــواب أن كم مفعول لأهلكنا». انظر: مغني اللبيب ١/ ١٨٤ (محيي الدين).

(٢) ق: ٣١.

(٣) قال الزمخشري: «غير: نصب على الظرف. أي مكاناً غير بعيد. أو على الحال». الكشاف ٤/ ١٠.

(٤) القمر: ١.

(٥) الأنبياء: ١.

[إمـلاء ٩٧]

[إعرابُ «غير» في قوله تعالى: ﴿غيرُ أولي الضرر﴾]

وقال أيضاً ممليا بالقاهرة سنة أربع عشرة على قوله تعالى: **﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أُولي الضرر﴾**[١]:

قال الفسوي[٢] وغيره من النحويين: إنّ غير في الرفع صفةٌ للقاعدين[٣]، وذلك أنّ غير نكرةٌ وإنْ أُضيفت إلى المعارف لشدّة إبهامها، فكيف يستقيم على هذا أن تكون صفةً؟. فإن أُجيبَ عن ذلك: بأن هذا مثلُ قوله تعالى: **﴿أنعمْتَ عليهم غيرِ المغضوبِ﴾**[٤] لمّا كانا محصورين. فإذا قلت: مررت بالمسلم غيرِ الكافر جرتْ ههنا وصفا لانحصار الضدين. فنقول: الفرقُ بينهما أنه ليس في ذلك انحصارٌ، لأنّ القاعدين المضرورين وغيرَ أولي الضرر ليس فيه حصرٌ بخلاف المسلم والكافر، فلا يلزم من الجواز ثَمّ الجوازُ ههنا، لأنه ههنا كقولك: مررت بالرجل غيرِ العالم. وإذا لم يستقمْ أن يكون صفةً وجب أن يكون استثناء. وإذا وجب أن يكون استثناء فالمختارُ الرفع. ألا ترى أنك إذا قلت: لا يستوي القاعدون إلا أولو الضرر، كان الرفعُ هو الوجه، وكان النصبُ على الاستثناء جائزاً. وإذا ثبت ذلك كان الرفعُ أقوى من النصب[٥]. فإذا جاز النصبُ على الاستثناء مع ضعفه فلأن يجوز الرفعُ مع قوته أولى.

---

(١) النساء: ٩٥.

(٢) الفسوي هو أبو علي الفارسي. انظر الإيضاح العضدي ١/٢٠٩.

(٣) انظر سيبويه ٢/٣٣٢، والكشاف ١/٥٥٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٨٣.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) قال الفراء: «يرفع غير لتكون كالنعت للقاعدين. وقد ذكر أن غير نزلت بعد أن فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب. إلا أن اقتران غير بالقاعدين يكاد يوجب الرفع، لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام». معاني القرآن ١/٢٨٣.

والذي يقوّي ذلك أنّ الخفضَ لم يأتِ في السبعة لضعفه، لأنه إنْ جُعل صفة كان ضعيفاً، وإنْ جُعل استثناء لم يستقمْ لأنه يكون من قوله: ﴿من المؤمنين﴾، و(من المؤمنين) ليس في سياق النفي، فيُستثنى منه على البدلية، لأنه إنّما جيء به بياناً للقاعدين لا غير. فلم يستقمْ أنْ يُستثنى منه كما يستثنى من المنفي، فظهر من ذلك أن الرفعَ هو الوجهُ على الحمل على الاستثناء، كما حُمل النصبُ على الاستثناء مع أنه أضعف، وظهر أن الخفضَ ضعيف، ولذلك لم يُقرأ به في السبعة، فحَمْلُ الآية على ما ذكرناه هو الوجه. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٩٨]

[معنى الموعد في قوله تعالى: ﴿قال موعدكم يوم الزينة﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿قال موعِدُكُمْ يومُ الزّينةِ وأنْ يُحْشَرَ الناسُ ضُحى﴾[1]:

الظاهرُ أنّ الموعدَ الوعدُ لأنه وصف بقوله: ﴿لا نُخْلِفُه﴾[2] والإخلاف إنّما يتعلّق بالوعد، يقال: أخلفَ وعدَه، و﴿إنَّ اللّهَ لا يُخْلِفُ الميعاد﴾[3]، لا بمكانه ولا بزمانه. فلو جُعل زمانا أو مكانا لوقع الإخلافُ على غير الوعد وهو بعيد[4]. فإنْ قلت: لِمَ لا يكونُ على حذف مضاف، كأنه قيل: فاجعل بيننا وبينك وقتَ وعدٍ أو مكانَ وعدٍ؟ قلت: إضمارٌ مستغنى عنه فلا حاجةَ إلى

(١) طه: ٥٩.

(٢) طه: ٥٨.

(٣) الرعد: ٣١.

(٤) قال أبو البقاء: «فإن جعلت موعداً زماناً كان الثاني هو الأول. وإن جعلت موعداً مصدراً كان التقدير: وقت موعدكم يوم الزينة، وهو مصدر في معنى المفعول». إملاء ما من به الرحمن ٢/١٢٣.

تقديره. فإنْ قلت: فما المانع من أنْ يكون موعدُكم اسماً للزمـان أو المكان، ويكونُ قولُه: لا نُخلفه، للموعد الذي دلّ عليه موعدُكم؟ قـلت: يَرجع الضميرُ[1] إلى غير المذكور، ورجوعُه إلى المذكور أوْلى. فإنْ قلت: بمَ ينتصبُ (مكانا)؟ قلت: ينتصبُ بفعل مقدر دلّ عليه قوله: فاجعل بيننا وبينك موعدا، أي: نتواعد مكانا. ولا يستقيم نصبُه بموعدكم، وإنْ كان مصدرا، لأنه قد فُصل بينه وبينه بالوصف، فصار مثل قولك: أعجبني ضربٌ حسنٌ زيدا، وهو غير سائغ، لأن منصوبَ المصدر من تتمته، ولا يُوصف الشيءُ إلا بعد تمامه[2]، فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته. والاحتياج إلى هذا التقدير هو الذي يُحسِّن أنْ يكون (موعدا) على حـذف مضاف، أي: مكـانَ موعـد، ويكون (مكـانا) بـدلاً من المكان المضاف المحذوف، وإنّما يبقى الترجيحُ بين تقدير مضـاف أو تقديـر فعل.

وأمّا قولُه: ﴿موعدُكم يومُ الزينة﴾. فالظاهرُ أنه اسم للوقت، لأنـه أخبر عنه بيوم الزينة، ولا يُخبر بيوم الزينة إلا عن وقت. ولا حاجةَ إلى أن يُقدَّر وقتُ وعدكم، لأنه تقديرٌ مستغنى عنه بأن يُجعل موعدُكم اسما للوقت.

وقولُه: ﴿أنْ يُحْشَر الناسُ﴾ معطوف على الزينة على معنى: يوم الزينة، ويوم حَشْرِ الناس[3]. و (ضحى) جائزٌ أنْ يكون متعلّقـا بـ (يحشر)، فيكـون منصوباً على الظرف على هذا وهو الظاهر. وجائزٌ أنْ يكون بدلا من (يوم الزينة) ويكون بدلَ البعض من الكل، لأنّ ضحى اليوم بعضُه، وحُذف الضميـرُ على هذا للعلم به، كما تقول: ضربت زيدا يومَ الجمعة عشية، فيكون مرفوعا.

---

(١) الضمير: سقطت من د.

(٢) في س: إتمامه.

(٣) قال الزمخشري: «ومحل أن يحشر الـرفع أو الجـر عطفـاً على اليـوم أو الزينة». الكشاف ٢/٥٤٢.

وأما على قراءة الحسن البصري[1] وهو ينصب (يومَ الزينة)، فيجوز أنْ يكون موعدُكم بمعنى: وَعْدكم، ويوم الزينة: خبره، متعلقه محذوف، أي: حاصلٌ يومَ الزينة وحَشْرِ الناس. ويجوز أنْ يكون على حذف مضاف، أيْ: وقتَ وعدكم يومَ الزينة، فيكون (يوم الزينة) منصوباً بموعد، لأنه مصدر، وضحى هو الخبر، أيْ: وقتَ وعدكم في هذا اليوم هو هذا الوقت، ولا ينبغي أنْ يكون موعدُكم اسما للزمان، فإنه حينئذ لا يعمل في يوم الزينة، ولا يقع خبرا عنه من حيث إنهما زمانان إلا على معنى الجزئية، كما تقولُ: زمانُ ضربي يومَ الجمعة، كأنه لَمّا كان جزءه صار كأنه حاصل فيه فعلى هذا يكون (يوم الزينة) خبرا للموعد الذي هو وقت. و (ضحى) على قراءة الحسن البصري على الوجه الأول منصوبٌ بِ (يحشر)، وعلى الوجه الثاني يكونُ مرفوعا. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٩٩]

[إعراب قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابِعُهُم كلبُهُم﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿سيقولونَ ثلاثةٌ رابِعُهُم كلبُهُم﴾[2]. إلى قوله: ﴿وثامِنُهم كلبُهم﴾.

قال: يجوزُ أنْ يكون (رابعُهم كلبُهم) جملة ابتدائية صفة لثلاثة، و(ثلاثةٌ) خبرُ مبتدأ محذوف.

ولا يجوز أن يكون (كلبهم) مرفوعاً برابعهم، لأنّ المرادَ به المضي[3].

---

(١) هو الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري. إمام زمانه علماً وعملاً. وروى عنه أبو عمرو بن العلاء. وهو أحد القراء العشرة. ولد سنة ٢١ هـ وتوفي ١١١ هـ. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٣٤.

(٢) الكهف ٢٢.

(٣) قال الزمخشري: «ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال أو أدخلت عليه الألف واللام». المفصل ص ٢٢٨. وأجاز الكسائي إعماله إذا أريد به المضي.

ولا أنْ تكون الجملةُ حالا، إذْ ليس معناها يصحُّ أنْ يكون عاملا فيها، لأنّ التقدير: سيقولون هم ثلاثة، وليس فيه ما يصحُّ أنْ يكون حالا، وليس فيها أيضاً واو.

ويجوز أنْ يكون (رابعُهم كلبُهم) جملةً خبرا للمبتدأ المحذوف بعد خبر، فيكون أُخبرَ بخبرين: مفردٍ وجملة. ويقوّي هذا الوجهَ أنّ الجملةَ الثالثة، وهي قولُه: وثامنُهم كلبُهم، جاءت بالواو، والمعنى فيها كالمعنى فيما تقدم. ويتعذّر أن تكونَ صفةً مع الواو، لأنك لا تقول: مررت برجل وعاقل، فيتعيَّن أنْ يكون المرادُ خبراً بعد خبر، والأخبارُ إذا تعددت جاز أنْ يكون الثاني بواو وبغير واو، هذا إن سُلِّم أنّ المعنى في الجمل واحد.

وأما إنْ قيل: إنّ قوله: ﴿وثامنُهم كلبُهم﴾ من قول الله تعالى، استئنافاً لا حكايةً عنهم، فيكون تقريراً لكونهم سبعة، ويكون الوقفُ على قوله: سبعة. ثم أَخْبر الله تعالى غيرَ حكايةٍ عنهم بأن ثامنهم كلبُهم. فَيُفْهم على ذلك أنّ القائلين بأنهم سبعةٌ أصابوا في ذلك[1]، فلا يلزم على هذا تقويةُ أنْ يكون خبراً بعد خبر، ويقوّيه قولُه قبله: رجماً بالغيب. ثم ذَكَرَ بعد قوله: رجماً بالغيب، الجملةَ الثالثةَ، فدلَّ على أنها مخالفةٌ لما قبلها في الرجم بالغيب، وإذا خالفتها في ذلك وجب أنْ تكون صدقاً، إلا أنّ هذا الوجهَ يضعف من حيث إن الله تعالى قال: ما يعلمُهُم إلا قليل. فلو جعلنا قولَه: وثامنُهم كلبُهم، تصديقاً لمن قال: سبعة، لوجب أنْ يكون العالِمُ بذلك كثيراً، فإن أخبار الله تعالى صدق، فدل على أنه لم يُصدِّق منهم أحدا، وإذا كان كذلك وجب أنْ تكون الجمل كلُّها متساويةً في المعنى، وقد تعذَّر أنْ تكون الأخيرةُ وصفا، فوجب أنْ يكون الجميع كذلك. والله أعلم بالصواب.

---

(١) ونقل القرطبي عن قوم أن عددهم سبعة، وإنما ذكر الواو لينبه على أن هذا العدد هو الحق، وأنه مباين للأعداد الأخرى التي قال فيها أهل الكتاب. الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/١٠.

[إمـلاء ١٠٠]

[إعادة لفظ الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿ولا أشرك بربي أحداً﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿لكنّا هُوَ اللَّهُ ربّي ولا أُشركُ بربي أحداً﴾[1]:

إنّما أُعيد لفظُ الظاهر في هـذه الآية كمـا أُعيد اسمُ الله تعـالى في مثل قوله: واتقوا الله، إن الله، وأشباهه، لِمَا في الاسم الظاهر من التعظيم، فلذلك أُعيـد لفظُ ربّي لِما في ذكـر الربّ من التعـظيم له، والهضم للمتكلّم، فكـان التكريرُ لهذا الظاهر لأجل هذا المعنى أحسنَ. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٠١]

[تعلُّق الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿حين توارتْ بالحجاب﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة ثلاثٍ وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿حتى توارتْ بالحجابِ﴾[2]:

الجارُ والمجرور متعلِّقٌ بتوارتْ، إمّا على نحو قولك: كتبتُ بالقلم، لأنها حَصَل لها التواري بالحجاب، وإمّا على نحو تعلُّق قولك: سكنتُ بالبلد، على معنى: فيه، كأنها توارت فيه.

ويجوز أنْ يكون حالا متعلِّقا بمحذوف. والأولُ أوجه؛ لأنه إذا كان حالا فيتعلّق بشيء محذوف تقديره: مستقرةً بالحجاب. ولا حاجة إلى التقـدير مـع

(١) الكهف: ٣٨.

(٢) ص: ٣٢.

وجود ظاهر يُغني عنه، مع أنّ التقديرَ والاضمار على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا لضرورة[1]، ولا ضرورةَ تُلجِئ إلى ذلك. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٢]

[حذف مفعول الفعل المتعدي في قوله تعالى: ﴿وأصلح لي في ذريتي﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿وأَصْلِحْ لي في ذُرِّيَتي﴾[2]:

هذا من باب قولهم: فلانٌ يعطي ويمنعُ، ويصلُ ويقطعُ، مما استُعملَ فيه الفعلُ المتعدّي محذوفاً مفعولُه حذفاً غيرَ مقصود به مفعولٌ مراد، كأنه قيل: يفعلُ العطاءَ والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغُ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم. وإذا قُصد هذا المعنى لما فيه من المبالغة، ثم قَصد المتكلمُ به ذكرَ خصوصيّةٍ متعلّقة أجراه مجرى الأفعال غيرِ المتعدية، وجَعلَ ذلك كأنه[3] محلٌّ له، وكذلك قولُ الشاعر:

وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ من ذي ضُروعها　　إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي[4]

وموضعُ الاستشهاد من البيت: يجرح في عراقيبها. ومن الآية: ﴿وَأَصْلِحْ

---

(١) في د: بضرورة.

(٢) الأحقاف: ١٥.

(٣) في م: على أنه.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة. انظر ديوانه ص ٥٧٥ (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق). وهو من شواهد المفصل ص ٥٤٠، وابن يعيش ٢/٣٩، ومغني اللبيب ٢/٥٧٥ (دمشق)، والخزانة ١/٢٨٤. ومعنى البيت: إذا اعتذرت الإبل إلى الضيف من قلة لبنها فإنه يعقرها لتكون بدل اللبن. والشاهد فيه حذف مفعول «يجرح» والمراد: يجرحها.

لي في ذريتي﴾، وقد وضحَ معناهما[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٣]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وما يعبدونَ إلا اللَّهَ﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿وإذِ اعْتَزَلْتُموهُمْ وما يعبدونَ إلا اللَّهَ﴾[2]:

يجوز أنْ يكون الاستثناءُ[3] متّصلاً[4] ومنقطعا. فالاتصالُ على أنْ تكون (ما) للمعبود على تقدير أنْ يكـونوا يعبُـدون غيرَ الله مـع الله[5]. تقديـرُه: وإذِ اعتزلتموهم[6] وعبـادَتَهم. والاتصالُ أظهـر، لأنه الـواقعُ كثيـراً مع الاحتمـال الظاهر، فكان حملُه عليه أوْلى. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٤]

[معنى «من» في قوله تعالى: ﴿قد كنا في غفلة من هذا﴾]

وقال ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿يا ويلَنا قد كُنَّا في غَفْلَةٍ من هذا﴾[7]:

---

(١) قال الزمخشري في معنى الآية: «معناه أن يجعل ذريته موقعاً للصلاح ومظنة له، كأنه قال: هب لي الصلاح في ذريتي وأوقعه فيهم». الكشاف ٣/٥٢١.

(٢) الكهف: ١٦.

(٣) في د: استثناء.

(٤) نص عليه الزمخشري، الكشاف ٢/٤٧٥. أما القرطبي فقال: هو استثناء منقطع ١٠/٣٦٧.

(٥) مع الله: سقطت من م.

(٦) في ب: اعتزلتموه، وهو خطأ واضح.

(٧) الأنبياء: ٩٧.

(من) هـهنا يجوز أنْ تكون بمعنى عن، كما تقول: أطْعَمه عن الجوع ومن الجـوع، وكَساه عن العـري ومن العري، ورمى عن القـوس ومن القوس[1]، وأخذتُ عنه الحديث وأخذتُ منه الحديث.

والأحسنُ أنْ تكون على بابها لابتداء الغاية تنبيها على أنه ابتداءُ ما غُفل عنه، لأن الذي بعد ذلك من العذاب أشدُّ عليهم، فكان فيه تنبيهٌ على أنه أولُ شيْء غُفِل عنه من الشدائد. ولو قيل: عن هذا، لم يكنْ فيه ذلك المعنى، إذْ ليس في «عن» ما يدُلُّ على ابتداء له انتهاء، فكانت «من» بهذا المعنى في هذا الوضع أوجهَ من «عن». والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ١٠٥]

[وجه فتح همزة ان وكسرها في آياتٍ من سورةِ الجن]

وقال أيضاً ممليـا بدمشق سنـة اثنتين وعشرين على قـوله تعـالى: ﴿قل أُوحِيَ إليّ أنّه استمعَ نفرٌ من الجِنّ﴾[2]:

أما الكسرُ[3] فعلى العـطف على ما بعـد القول في قـوله: ﴿فقـالوا إنـا سمعنا﴾[4]، إلاّ قوله: ﴿وأنه لمّا قامَ عبدُ الله﴾[5]، فإنّ الأحسنَ أنْ يكون مستأنفاً لقوله: ﴿كادُوا يكونون عليه لِبَـدا﴾[6]، لأنه لـو كان على قـوله: إنّـا سمعنا،

---

(١) وعن في هذه الأمثلة معناها البعد والمجاوزة. انظر المفصل ص ١١٣.

(٢) الجن: ١.

(٣) أي كسر همزة إن في الآيات التي تلي الآية المذكورة. ما عدا قوله: ﴿ وأن المساجد لله ﴾ وقوله: ﴿ وأن لو استقاموا على الطريقة ﴾. وهذه قراءة المدنيين. انظر إعراب القـرآن للنحاس ٥٢١/٣.

(٤) الجن: ١.

(٥) الجن: ١٩.

(٦) الجن: ١٩.

لكان: كِذْنا نكون. ويجوز أن يكون القول من بعضهم، والإِخْبارُ واقِع عن بقيتهم.

وأمّا الفتحُ[1] فقد قيل إنه عطف على قوله: ﴿أنه استمع﴾، فيكون داخلاً في حيّز مفعول أوحى[2]، ويُشكل عليه قولُه: ﴿وأنّه تعالى جَدُّ ربِّنا﴾[3]. ﴿وأنّا لَمَسنا﴾[4]، ﴿وأنّا كنّا﴾[5]. إذْ لا يحسن أن يقال: أوحي إليّ أنا كنا أو أنا لَمَسْنا. وضميرُ المتكلم للجن، والمتكلمُ الرسول، وإنّما كان يكون وأنّهم لمسوا ونحوه. فلذلك فرّ المحققون من هذا التأويل، وجعلوه عطفاً على الضمير في قوله: ﴿فآمنا به﴾[6]، فيكون داخلاً في حيّز الجار، ولا يَرِد عليه على هذا ما تقدّم لأن المتكلمين بقوله: فآمنا به، هم الجنُّ. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٦]

[استعمال «على» بدلاً من «في» في قوله تعالى: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿وعليها وعلى الفُلْكِ تُحْمَلُون﴾[7]:

---

(١) قال النحاس: «وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي بالفتح في السورة كلها إلى قوله: ﴿قل إنما أدعو ربي﴾. فلما أشكل عليه هذا عدل إلى قراءة أهل المدينة، لأنها بينة واضحة». إعراب القرآن ٣/٥٢١.

(٢) قال النحاس: «والقول في الفتح أنه معطوف على المعنى، والتقدير: فآمنا به أنه تعالى جد ربنا، فأنه: في موضع نصب». إعراب القرآن ٣/٥٢١.

(٣) الجن: ٣.

(٤) الجن: ٨.

(٥) الجن: ٩.

(٦) الجن: ٢.

(٧) المؤمنون: ٢٢.

قال: إنْ قيل لِمَ جاء بعلى والقياسُ والاستعمال يقتضي في؟ أمّا القياسُ فلأنه بمعنى الظرفية، كقولك: قعدتُ في الدار. وأمّا الاستعمالُ فلقوله: ﴿قلنا احملْ فيها﴾ (١) ﴿فاسْلُكْ فيها﴾ (٢).

فالجواب: أن (على) في هذا الموضع أوضح، من حيث إن غيره مما ذكر فيه ما يكون باطن الفلك، وهو الأكثر، فغلب، فكانت (في) أحسن لتحقق معنى الظرفية وبُعْد معنى (على)، لأن المذكورَ محمولاً ثَمَّ الأزواجُ كلُّها، وكان أكثرها في باطن الفلك، وأعلى السفن مخصوص بالآدميين على ما هو العادة، فلما خصوا في قوله: (وعليها وعلى الفلك تحملون)، كانت (على) أوضح. وفي هذا الموضع لم يرد ذلك المعنى من الأزواج وإنما أريد المخاطبون خاصة، وليسوا في العادة في باطن الفلك، وإنما يكون على ظاهرها، فأتى بما يدل على معنى الاستعلاء تنبيهاً على هذا المعنى، وهذا أحسنُ ممن يقولُ: إنما أتى بـ (على) لتقدّم (على) في قوله: (وعليها)، لِمَا بين الفلك وبين الإبل من مشاكلة الحمل، فلما أتى بـ (على) في حمل الإبل أتى بـ (على) في الآخر، لأن هذا مراعاةُ أمرٍ لفظي، وما تقدّمَ مراعاةٌ لأمر معنوي، ولأنه بعينه يقتضي المخالفة من وجه آخر، لأن تكريرَ الحرف بالمعنى الواحد ليس من باب المجانسة ولا البديع، فلا يحسن أن يُخالف الأصلُ لأجله.

فإنْ قيل: لو استقل ما ذكرتموه في استحسان (على) لكانت (على) أحسن في قوله: ﴿إنا حملنا ذريَّتَهم في الفلك المشحون﴾ (٣). وقد جاءَ بـ (في) فدل على أن ما ذكر من تقدم (على) هو السبب.

فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن المرادَ التنبيهُ على ذلك المعنى المذكور في قوله: احمل فيها، فاختصر الكلام للعلم به، فجرى الأمر فيه على

---

(١) هود: ٤٠.

(٢) المؤمنون: ٢٧.

(٣) يس: ٤١.

ذلك المجرى، فلذلك جيء بـ (في). الثاني: أنْ يكون ذلك الأمرُ اللفظيّ مرجّحاً للإتيان بـ (على)، لا على أنه مستقل في السببية، فيكون حينئذٍ المعنى المذكور هو المقتضى لجواز (على)، وتكون (على) مرجِّحة لأحد الجائزين. ولا يلزم من كونها مرجحةً أن تكون سبباً مستقلاً.

وأما قوله: ﴿فإذا استويتَ أنْتَ ومن معك على الفلك﴾[1]، فإنما أتى بـ (علي) لما في الاستواء من معنى الاستعلاء. ألا ترى إلى قوله: ﴿ثم استوى على العرش﴾[2]. وقوله: قد استوى بشر على العراق[3].

وأما قولُه: ﴿اركبُوا فيها﴾[4] و﴿ركبا في السفينة﴾[5]. وقولُه: ﴿فإذا رَكِبُوا في الفُلْكِ﴾[6] فلِما قُصِد في معنى الركوب من معنى الثبوت، كقوله: ﴿وَلأُصلِّبَنَّكُمْ في جذوعِ النخل﴾[7] وإذا استعملت (في) في الصلب لقصد معنى الثبوت، فاستعمالُها في الركوب أجدر. والله أعلم.

[إمـلاء ١٠٧]

[معنى قوله تعالى: ﴿أوكَسَبت في إيمانها خيرا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿يومَ يأتي بعضُ آيات ربِّك لا ينفعُ نفساً إيمانُها لم تكنْ آمنتْ من قبلُ أوْ كَسَبَتْ في إيمانها خيراً﴾[8]:

---

(١) المؤمنون: ٢٨.

(٢) الأعراف: ٥٤.

(٣) هذا صدر بيت من السريع، وعجزه: من غير سيف ودم مهراق. ذكره ابن منظور في اللسان (سوا) ولم ينسبه لأحد. وكذلك أبو حيان في البحر المحيط ١/١٣٤.

(٤) هود: ٤١.

(٥) الكهف: ٧١.

(٦) العنكبوت: ٦٥.

(٧) طه: ٧١.

(٨) الأنعام: ١٥٨.

موضعُ الأشكال في قولـه: ﴿أو كَسَبَتْ في إيمانهـا خيرا﴾. لأنـه لأحد الأمرين. فإذا سيقت في النفي في مثل ذلك اقتضى نفيُ الأمرين كقوله: ﴿ولا تُطِعْ منهم آثِماً أو كَفُورا﴾[1]. وأحدُهما: آمنتْ من قبلُ، والثاني: كَسَبَتْ في إيمانها خيرا، فيصيرُ المعنى على الظاهر: لا ينفع نفساً لم تكنْ آمنتْ من قبلُ إيمانُها، وهذا واضح، ولا ينفـعُ نفساً لم تكنْ كسبتْ في إيمـانها خيـرا إيمانُهـا، وهذا مشكل، فإنّ الإيمانَ قبل مجيء الآيات نافعٌ، وإنْ لم يكنْ عملٌ صالح غيره، فكيف يصحُّ نفيُه؟. والجوابُ: أنّ المعنى لا ينفع نفساً إيمانُها ولا كسبُها وهو العمل الصالح لم تكنْ آمنتْ قبل الآية[2]، أو كان العملُ الصالح مع الإيمـان قبلها، فاختُصر للعلم به.

وقوله: لم تكنْ آمنتْ، صفةٌ لِـ (نفسا)، وإنْ وقـع الفصلُ، لأنّ المعنى على التأخير، وإنما أوجب التقديمَ الضميرُ في (إيمانها). والمعنى: لا ينفعُ إيمانُ نفس نفسـاً لم تكنْ آمنتْ من قبل. فلمـا أوجب الضميرُ التقـديمَ بقيتِ الصفةُ في محلّها. و(من) لابتداء الغاية. تقـول: ما آمن زيـد من يوم كـذا، لابتداء الغاية. فيكون نفياً للإيمان الذي ابتداؤه من يوم الجمعة، ولو قلت: ما آمن زيد يوم كذا، كان نفياً للإيمان يوم الجمعة. وإذا أسقطت «من» في نحو: مـا آمن من قبل[3]، وما آمن قبل، لم يختلف المعنى، لأنه إذا كان مبتدأ فيه من قبل، فقد حصل قبل، وإذا حصلَ قبـلُ فقد ابتُـدىء به من قبـل. ولا يلزم ذلك في نحو: يوم الجمعة وشبهه، إذْ قد يكون حاصِلاً فيه، وقد ابتُدِىء به من غيـره. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الإنسان: ٢٤.

(٢) وهي طلوع الشمس من مغربها، القرطبي ١٤٦/٧.

(٣) ما آمن من قبل: سقطت من د.

[إمـلاء ١٠٨]

[توجيه قراءة حمزة لقوله تعالى:

﴿ولْيَحْكُمْ أهلُ الإنجيل﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أهلُ الإنجيل﴾[1]:

على قراءة حمزة[2] إمّا معطوفاً باعتبار المعنى فيما تقدّم من قوله: وآتيناه الإنجيل. لأن المعنى: وآتيناه الإنجيلَ للهُدى والنور والتصديق وليحكمَ. لأن المعنى: لِيهديَ ويُنورَ ويُصَدِّقَ، فحسُن قوله: وليحكمَ، لذلك، كما جاء قوله: ﴿إنّا زيّنا السماءَ الدنيا بزينةِ الكواكبِ. وحفظاً﴾[3]. لأن المعنى: خلقناها زينة، فحسُن مجيءُ (وحفظا) لذلك. وإمّا متعلقا بفعل مقدّرٍ دلّ عليه قولُه: ﴿بما أنزلَ اللّهُ﴾. كأنه قيل: وليحكمَ أهلُ الإنجيل بما أنزل اللّهُ فيه، أنزلناه، فحُذِف لذلك. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٠٩]

[تقديم الأزواج في قوله تعالى:

﴿إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قولـه تعالى: ﴿إنّ مِنْ

(١) المائدة: ٤٧. وتمامها: ﴿بما أنزل الله، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾.

(٢) قرأ الأعمش وحمزة بنصب الفعل على أن تكون اللام لام كي. والباقون بالجزم على الأمر. القرطبي ٦/٢٠٩. وقال النحاس: «والصواب عندي أنهما قراءتان حسنتان، لأن الله تعالى لم ينزل كتاباً إلا ليعمل فيما فيه، وأمر بالعمل بما فيه، فصحتا جميعاً». إعراب القرآن ١/٥٠٠.

(٣) الصافات: ٦، ٧.

أزواجِكُمْ وأولاَدِكُم عدوّاً لكم﴾[1] .

إنّما قُدّمت الأزواجُ على الأولاد لأنّ المقصودَ الإخبار أنّ منهم أعـداءً، ووقوعُ ذلك في الأزواج أكثرُ منه في الأولاد، فكـان أقعد في المعنى المـراد، فكان تقديمُه أولى. ولذلك قُدِّمت الأموال في قوله: ﴿إنّما أموالُكم وأولادُكم فتنةٌ﴾[2] لأنَّ الأموال لا تكـادُ تفـارقُهـا الفتنـةُ. ﴿إنّ الإنســانَ ليـطْغَى أنْ رآه استغنى﴾[3]. ﴿أمـرنا متـرفيها فَفَسَقُـوا فيها﴾[4]. وليست الأولادُ في استلزام الفتنة مثلَها، فكان تقديُمها لكونها أوغـلَ في المعنى المـراد أَوْلى. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١١٠]

[إعراب «شهوة» في قوله تعالى: ﴿أتأتون الرجالَ شهوةً﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة أربعٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿أَتَـأْتُونَ الرجالَ شهوةً من دون النّساء ﴾[5]:

(شهوةً) منصوبٌ، إما مفعولٌ من أجله وهو الظاهر، وإمّا على معنى إتيان شهوة، وإمّا حالٌ على معنى مشتهين[6].

و (مِنْ) في قوله: (مِنْ دونِ النساء)، لابتداء الغاية، أيْ: تـأخذون في ابتداء هذا الفعل من غير النســاء، أو على معنى المقابلة، أيْ: تجعلون هـذا عِوَضاً عن هذا، كما تقول: خذْ هذا من دون هذا، أي: اجعله عـوضاً منـه.

---

(١) التغابن : ١٤.
(٢) التغابن : ١٥.
(٣) العلق : ٦.
(٤) الإسراء : ١٦.
(٥) الأعراف : ٨١.
(٦) قال الزمخشري : «شهوة : مفعول له ،أي: للاشتهاء ، أو حال بمعنى مشتهين». الكشاف ٩٢/٢.

ويتعلّق إمّا بـ (تأتون) وهو الظاهر، لأنّ المعنى : تجعلون الاتيانَ لهؤلاء عِوَضاً من أولئك، أو تأخذون في الإتيان من هؤلاء. وإمّا بـ (شهوة) على المعنيين، أي : تتعلّق الشهوةُ منكم بالرجالِ عوضاً من[1] تعلُّقها بالنساء . والله أعلم بالصواب .

[إمــلاء ١١١]

[توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿لِتَزولَ منه الجبالُ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى : ﴿وإنْ كانَ مكْرُهُم لِتَزُولَ منه الجبالُ﴾[2]:

قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى من (لَتزولَ) ورَفْعِ الفعل بعدَها[3]، وهذه اللامُ على هذه القراءةِ هي اللامُ الفارقة بين المخففة والنافية. تلزم المخفّفةَ لِتَفْصِلها عن النافيةَ، فيكون معنى قراءته : أنّ مكرهم تزولُ منه الجبال .

وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من (لتزول) ونَصْبِ المضارع بعدها ، لأنها اللامُ المؤكّدة التي يُنصب الفعلُ بعدها. إمّا بتقدير «أنْ» على قول البصريين، وإمّا بغيرها على قول غيرهم[4]. وتُسمّى لام الجحَود لأنها لا تأتي إلّا بعد جحد، فتكون (إنْ) نافيةً[5]. والمعنى: ما كان مكرُهم تزول منه

---

(١) في س : عن.

(٢) إبراهيم: ٤٦ .

(٣) ونقلتْ هذه القراءة أيضاً عن علي . معاني القرآن للفراء ٢/٧٩.

(٤) مذهب أكثر الكوفيين أن الفعل بعد اللام منصوب بها بطريق الأصالة . انظر مغني اللبيب ٢٣١/١ (دمشق).

(٥) قال ابن هشام : «والذي يظهر لي أنها لام كي ، وأنّ إنْ شرطية». المغني ٢١٢/١ (محيي الدين).

الجبال. والجمعُ بين القراءتين، مع أنّ النفيَ والاثبات فيهما تواردا على صورة واحدة. ولا يستقيمُ تناقضُ القراءتين عندنا لأنهما ثابتتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا بدّ من التأويل.

فمعنى قراءة الكسائي : إثباتُ أنّ مكرَهُم عظيمٌ تزول منه الأمور العظيمة التي لا تبلغ مبلغَ المعجزات كالقرآن ونحوه .

ومعنى قراءة الجماعة: نفيُ أنّ مكرَهُم تزول منه المعجزات العظامُ كالقرآن ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال.

فالجبالُ على قراءة الكسائي: الأمورُ العظام التي لم تبلغْ مبلغَ المعجزات. والجبالُ على قراءة الجماعة: المعجزاتُ العظام كالقرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم يَجيء النفيُ والاثبات باعتبار واحد. وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارُضَ بين القراءتين والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٢]

[التشبيه في قوله تعالى : ﴿ كأنهم خُشُبٌ مسنَّدةٌ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾(١):

إنما شبّههم بالخُشُب دون غيرها، لأنه لما ذكر الطبعَ على قلوبهم وعدم فقههم وأنّهم مع ذلك أجسامٌ معجبَة، شبَّههم بما له جسمٌ في الصورة وليس له فهمٌ، فقال: كأنهم خُشُبٌ مسنَّدة. وتشبيهُهُم بالخُشُب في هذا السياق أحسنُ من تشبيههم بالحجارة وأشباهها، فإنّها ليست في الغالب لها صورةُ أجسامِ الآدميين. وقال: مسنَّدة، لأمرين: أحدهما: التنبيه على أنّهم كالخشُب

(١) المنافقون : ٤ .

القائمة، فنبّهَ على أنّ المرادَ أنها قائمةٌ بقوله: مسنّدة، لأن الأخشابَ لا تُسْند إلا وهي قـائمـةٌ لاستغنـائهـا عن الاستنـاد في غيـر قيـامهـا. وقـد تقـدَّم أنّ المراد عدمُ فقههم مع عِظَم أجسامهم، فناسب ذلك تشبيههم بالأخشاب القائمة وهي المسنّدةُ. والثاني: التنبيـهُ على أنّهم لا فائـدةَ فيهم كالخشُب عنـد عدم استعماله، فإنّ الخشُب القائم لِيُسقَف عليه أو غير القائم ليسقف به[1]، فيه فائدة. وأمّا المسنَّدة فلا فائدةَ فيها في حال كونها مسندة[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١١٣]

[معنى «أوْ» في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَفْرِضوا لهنّ فريضةً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿لا جُناحَ عليْكُم إنْ طلّقتُمُ النساءَ ما لَمْ تمسُّوهُنَّ أو تفرِضُوا لَهُنَّ فريضةً ﴾[3]:

اختُلف في (أوْ) هذه. فقيل: إنها التي بمعنى: إلّا أن[4]، أو: إلى أن، فيكون (تفرضوا) في موضع نصب بإضمار «أنْ» أو بـ «أوْ» على رأي. وقيل: إنّ (أوْ) عـاطفةٌ على قـوله: (تمسّـوهن)، أيْ: ما لـم تمسُّـوهن أو تفـرضـوا لهن فريضة، فيكون مجزوماً بالعطف على (تمسّوهن)[5]. وإنما خالف الأولون الظاهرَ

---

(١) به: سقطت من م.

(٢) قال الزمخشري: «شبهوا في استنادهم وما هم إلا أجرام خالية عن الإيمان والخير بالخشب المسندة إلى الحائط، ولأن الخشب إذا انتفع به كان في سقف أو جدار أو غيرهما من مظان الانتفاع. وما دام متروكاً فارغاً غير منتفع به أسند إلى الحائط فشبهوا به في عدم الانتفاع». الكشاف ٤/١٠٩.

(٣) البقرة: ٢٣٦.

(٤) قال الزمخشري: «أو تفرضوا: إلّا أن تفرضوا لهن فريضة، أو حتى تفرضوا». الكشاف ١/٣٧٤.

(٥) قال أبو حيان: «والفعل بعد أو معطوف على تمسوهن، فهو مجزوم، أو معطوف على =

في (أو) لأحد أمرين: إما لأنها إذا جُعلت بمعنى (أوْ) [العاطفة][1] كان المعنى: لا جناحَ عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إنْ طلقتم النساء إذا انتفى أحدُ هذين الأمرين، لأنّ (أوْ) العاطفةَ تستلزم ظاهراً معنى أحد الأمرين، وإذا استلزمتْ ذلك لم يستقمْ لأنّه ينتفي أحدُ الأمرين وهو الفرض، فيلزم صِداقُ المِثْلِ بالمسيس، أو ينتفي المسيسُ وهو أحدُ الأمرين، فيلزم نصفُ ما فُرِضَ. وإنْ كان المسيسُ منتفياً فلا يصحُّ نفيُ الجناح عند انتفاء أحدهما لذلك. والثاني: أنّ المطلقاتِ المفروضاتِ لهنّ قد ذُكرنَ ثانياً وتُرِك ذكرُ الممسوسات لما تقدم من المفهوم، فلو كانت العاطفة لكان المفروضاتُ في الذكر كالممسوسات، وليس الأمرُ كذلك.

وإذا جُعلتْ (أوْ) بمعنى: إلا أنْ، أُخرجت عن مشاركة الممسوسات، فلم يلزم ظهورُ دخولهنَّ معهن، ولذلك لم يَرَ مالك[2] للمطلقات المفروض لهنّ قبل المسيس متعة، لأنه لم يرَ دخولَهُنّ في الآية المتقدّمة لما ذكرن ثانياً. وجَعلَ المتعةَ للممسوسات خاصة، أو لغير الممسوسات ولغير المفروض لهن، لأنه لمّا ذكرَ المطلقات المفروض لهنّ ثانياً بحرف الشرط دلَّ ظاهراً على أنهنّ لمْ يكنّ مراداتٍ أولاً. فلذلك حُمِل (ومتّعوهن) على غيرهن[3].

مصدر متوهم فهو منصوب على إضمار أنْ بعد أو بمعنى إلا ،التقدير: ما لم تمسوهن إلا أن تفرضوا لهن فريضة ، أو معطوف على جملة محذوفة ، التقدير : فرضتم أو لم تفرضوا». البحر المحيط ٢/ ٢٣١.

(١) زيادة من عندي يقتضيها المعنى.

(٢) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي. ولد سنة ٩٥ هـ ومات سنة ١٧٩ هـ. أخذ العلم عن ربيعة ثم أفتى معه عند السلطان . قال ابن وهب : سمعت منادياً ينادي بالمدينة ، ألا يفتي الناس إلا مالك بن أنس وابن أبي ذئب . انظر طبقات الفقهاء لأبي إسحق الشيرازي الشافعي ص ٦٨ (حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس).

(٣) انظر القرطبي ١/ ١٩٦.

ويمكن أنْ يقال عن الأول: لا يلزم أنْ يكون المعنى: ما أنتفى أحدُهما، بل المعنى: ما لم يكن أحدُهما. وفرقٌ بين قول القائل: انتفى أحدُ الأمرين، وبين قول القائل: ما كان واحدٌ من الأمرين. فإنّ الأولَ لا ينفي إلا[1] أحدَهما لأنه نكرةٌ ليست في صريح سياق النفي، والثاني ينفيهما جميعاً، لأنها نكرة في صريح سياق النفي. فإذن لا فرقَ في المعنى بين أن تكون: إلى أنْ، وبين أنْ تكون العاطفةَ. فكان حملُها على العاطفة أولى، لأنه الأكثرُ. واما فلا يلزم من مشاركتهن الممسوسات فيما ذُكر مشاركتُه لهن فيما وراء ذلك. هذا مع أنّه قد ذُكر ثانياً ما يدلُّ على انتفاء وَهْم المشاركة. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١١٤]
[معنى قوله تعالى: ﴿وما ينبغي له﴾]

وقال أيضاً ممليًا بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائـة على قولـه تعالى: ﴿ وما علّمناهُ الشعْرَ وما ينبغي لَه ﴾[2]:

يُقال: ما ينبغي، بمعنى: ما يستقيم عقلاً، كقـوله تعـالى: ﴿وما يَنْبغي للرحمن أنْ يَتّخِذَ ولداً﴾[3]. ويقال: ما ينبغي، بمعنى: أنه ما يفعله الله لمصلحة علمها، كقوله تعالى: ﴿وما علّمْناهُ الشعـرَ وما يَنْبغي لَـه.﴾. وكقولـه تعالى: ﴿ وما تَنَزَّلَتْ به الشياطينُ. وما ينبغي لَهُمْ وما يستطيعون ﴾[4]. ويُقـال: ما ينبغي في الحرام والمكروه.

والمصلحةُ التي عَلِمها الله أنه لو كان ممن يقول الشعرَ لتطرقت التهمةُ عند كثير من الناس في أنّ ما جاء به من قِبَل نفسه لِتَقَوّيهِ عليه بقوّة الشعر، كما جَعَله

---

(١) إلا: سقطت من د.

(٢) يس: ٦٩.

(٣) مريم: ٩٢.

(٤) الشعراء: ٢١٠، ٢١١.

أمّياً لذلك. ألا ترى إلى قـوله: ﴿ومـا كنتَ تتلو من قبلِهِ من كتابٍ ولا تَخُـطُّهُ بيمينك إذاً لارتابَ المبطلون﴾(١). ولذلك قال في عقيب هذه الآية: ﴿وَيَحِقَّ القولُ على الكافـرين﴾(٢). لأنه إذا انتفتِ الـرِيَب لم يبقَ إلا المعانـدةُ فيحقُّ القول عليهم حينئذ(٣). والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١١٥]

[معنى السلسبيل في قوله تعالى: ﴿عينا فيها تسمى سلسبيلاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿عَيْناً فيها تُسَمَّى سلسبيلاً﴾(٤):

السلسبيلُ في اللغة وصف للمبـالغة في السِلْسـال(٥). فيجوز أن يكـون ههنا على بابه في الوصفية، كأنّ المعنى يوصف بذلك، كما تقول: زيدٌ يسمّى الشجاعُ، أي: يُوصَفُ به. وإنّما لم يقلْ هنا: عيناً سلسبيلاً، لِيُنبّه على شهرته لهذا الوصف.

ويجوز أنْ يكون علَمـاً منقولاً عنـه(٦)، وصُرِف لأنـه اسمٌ لماء، مـراعاةً

(١) العنكبوت: ٤٨.

(٢) يس: ٧٠.

(٣) قال الزمخشري: «وما ينبغي له: وما يصح له ولا يتطلب لو طلبه. أي: جعلناه بحيث لو أراد قرض الشعر لم يتأت له ولم يتسهل». الكشاف ٣/٣٢٩.

(٤) الإنسان: ١٨.

(٥) قال ابن منظور: «السلسبيل: السهل المدخل في الحلق. ويقال شراب سلسل وسلسال وسلسبيل». اللسان (سلسل).

(٦) قال ابن قتيبة: «السلسبيـل اسم العين». انـظر تفسير غـريب القرآن ص ٥٠٣ (تحقيق السيد أحمد صقر). ونقل ابن منظور هذا القول عن الزجاج. اللسان (سلسل). واستبعد الفراء ذلك. معاني القرآن ٣/٢١٧.

للتذكير، وجريُه على العين لا يُوجِب اعتبارَ التأنيث، كما لا يُوجِب قولك: هذه النفسُ زيد، منع الصرف مراعاةً للتأنيث، وكما تقول: هذه واسطٌ.

ويجوزُ أنْ يكونَ صُرِف لتناسب رؤوس الآي كما في قوله: ﴿قواريراً﴾[1] وإجماعُ القراء على صرفه لا يمنعُ من ذلك. فقد يُجْمعون على أحد الجائزين إذا كان قويّاً وإن لم يُجْمعوا على أحد الجائزين إذا كانَ ضعيفاً.

وقد قيل: إنّ أصلَه: سَلْ سبيلاً، على أنه أمرٌ من سأل يسأل، و(سبيلاً) منصوبٌ به، فيكون له لذلك تأويلان: أحدُهما: أنْ يكون قولُه: تسمى، تمامَ الكلام الأول، وحُذِف مفعول (تسمى) للعلم به، أيْ: تُوصف بمثل الزنجبيل لتقدُّم ذكره، ويكون (سَلْ سبيلاً) استئنافاً، كأنه قيل: اسأل الطريقَ إليها والوصول، وفيه تعسُّف. والوجهُ الثاني: أنْ يكون (سل سبيلاً) على ذلك صُيّر علماً اسماً لهذه العين كَ «تأبط شراً» فجاء على الحكاية، كما تُحكى الجملُ، كما تقول: هذا يسمى: تأبط شراً[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١١٦]

[إعراب قوله تعالى: ﴿مُتّكِئينَ فيها﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى في ﴿هل أتى على الإنسان﴾: ﴿مُتّكِئينَ فيها على الأرائكِ لا يَرَوْنَ فيها شمساً ولا زَمْهَرِيراً﴾[3]:

---

(١) الإنسان: ١٥.

(٢) والأحسن أن تبقى الكلمة على حالها، والمقصود منها غاية السلاسة. ووزنها فعلليل كما قال سيبويه. انظر الكتاب ٣٠٣/٤. وقدر الزمخشري زيادة الباء فيها. انظر الكشاف ١٩٨/٤.

(٣) الإنسان: ١٣. والآية التي قبلها: ﴿وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً﴾.

لا يجوز أنْ ينتصب على الحال، لأنه إذا جُعِل حالا من (جزاهم) وجب أنْ يكون تقييداً له[1]. فإنْ جُعِل في المعنى ماضياً صار المعنى: وجزاهُم في حال كونهم مُتّكِئين في الجنة الجنةَ قبل ذلك، ولا يستقيم، وإنْ جُعِلَ مستقبلاً فأبعدُ. فالأوْلى أنْ يكون منصوباً بفعل مقدر على المدح، كأنه قال: أمدحُ أبراراً متكئين فيها على الأرائك[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ١١٧]
[الفرق بين التسخير والإهانة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿كـونوا قِرَدَةً خاسئين﴾[3]. وقال: ﴿كونوا حجارةً﴾[4]:

الأولُ يسمّى التسخيرُ والثاني يسمّى الإهانةُ. والفرقُ بينهما أنّ التسخيرَ عبارة عن تكوينهم على جهة التبديل، أيْ: جعلناهم على هذه الصفة، والإهانةُ عبارَة عن تعجيزهم فيما لا يَقْدرون عليه، أيْ: أنتم أحقرُ من ذلك. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ١١٩]
[تعدية الفعل بعن]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخالِفون عن أمْرِهِ أنْ تُصيبَهُم فتنةٌ أوْ يُصيبهمْ عذابٌ أليم﴾[5]:

---

(١) قال أبو البقاء: «يجوز أن يكون حالاً من المفعـول في جزاهم». إمـلاء ما من بـه الرحمن ٢/٢٧٦.

(٢) قال الفراء: «منصوبة كالقطع. وإن شئت جعلته تابعاً للجنة. كأنك قلت: جـزاؤهم جنة متكئين فيها». معاني القرآن ٣/٢١٦.

(٣) البقرة: ٦٥.

(٤) الإسراء: ٥٠.

(٥) النور: ٦٣.

إنّما عُدِّي بـ (عن) لِما في المخالفة من معنى التباعدِ والحَيْد، كأنّ المعنى: الذين يحيدون عن أمره بالمخالفة، فكان الإتيانُ بـ (عنْ) أبلغَ للتنبيه على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفة من التنبيه على البُعْد والحَيْدِ مما لا ينبغي للعاقل ذلك فيه[1]. وقد استُدِّل به على أنّ الأمرَ يقتضي الوجوبَ لِما تضمّنته الآيةُ من الوعيد على المخالفة، وهو لازمُ الوجوب. فإنْ قلت: الآيةُ متضمنة الأمرَ بالحذرِ لِمَنْ يُخالِف، وحذرُ المخالفِ العذابَ لا يفيده بعد المخالفة لحصول السببِ المقتضى له، وقبلها لا يحذّرُ عذاباً. قلت: هو على أحد وجهين: أحدهما: أن المحذَّرَ منه في المعنى المخالفةُ، ولكن لمّا كان لأجل مسبّبها جُعل مسبّبُها كأنه المحذّرُ منه. والثاني: أنْ يكون المعنى: فلْيَحذرِ الذين وقعتْ منهم المخالفةُ ذلك فيستدركوا ما فعلوه بالتوبة والرجوع إلى الله، فيكون ذلك سبباً لدفع العذاب عنهم. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٢٠]

[عطف الإخبار بالحال على الإخبار بالماضي]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿ولا تكونوا كالذين خَرَجُوا من ديارهم بَطَراً ورِئاءَ الناسِ ويَصُدُّون﴾[2]:

يحتملُ وجهين: أحدهما: أنْ يرادَ أنّ الخروجَ كان واقعاً والصدُّ كان حالهم حينئذ، فأُخْبِرَ عن كلٍّ بما هو صالحٌ له، فلمّا كانَ الخروجُ ماضياً أُخبِرَ عنه بالماضي ولمّا كانَ الصدُّ حالاً أُخْبِرَ عنه بالحال، أيْ: الذين حصل منهم الخروجُ وهم الآن صادّون. الثاني: أنْ يكون الصدُّ أيضاً كان في المضيِّ، وإنّما

(١) ونقل القرطبي عن أبي عبيدة والأخفش أن (عن) في هذه الآية زائدة. الجامع لأحكام القرآن. ١٢/٣٢٣.

(٢) الأنفال: ٤٧.

عُبِّر عنه بفعل الحال تنبيهاً على فَظاعَتِهِ وعِظَم المعصية به لما فيه من صورة المقاتلة للردّ عن سُبُل الخير الواجب فعلُها، والإعانةُ عليها. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فريقاً كذّبُوا وفريقاً يَقْتُلون﴾[1]. فأتى التكذيب بالفعل الماضي، وأتى القتل بفعل الحالِ لِيُخْطِر السامع مدلولَه بباله، ومدلولُه إنّما هو الحال التي هو عليها، فيتبيّن حينئذٍ فظاعته لما فيه من التعدِّي على رسلِ اللّهِ تعالى الواجبِ اتباعُهم وتعظيمُهم، بخلاف التكذيب، إذْ ليس فيه إلاّ مجرّدُ كلام لا يبلغ ذلك المبلغ. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٢٠]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وتَركَهُمْ في ظلماتٍ لا يُبْصرون﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿وَتركَهُم في ظلماتٍ لا يُبصرون﴾[2]:

يجوز أنْ يكون (تَركَهم) بمعنى صيَّرهم. فيجوز أنْ يكون قولُه: (في ظلمات) و(لا يبصرون) مفعولين من باب واحد ذُكر أحدُهما بعد الآخر[3]، كما تقول: صيّرت زيداً عالماً عاقلاً، لأنها في المعنى أخبار. فكما جاز تعدُّدُ الأخبار جاز تعدُّدُها. ويجوزُ أنْ يكون الأول هو المفعول والثاني حالاً من الضمير المفعولِ في (تركهم)، أي: تركَهُم مستقرين في ظلمات في حال كونهم لا يُبصرون. ويجوز أن يكون الأول حالاً والثاني هو المفعول، أي: وصيّرهم غيرَ مبصرين في حال كونهم في ظلمات، ويجوز و(تركهم) بمعنى: خلّاهم، فلا يتعدّى إلا إلى مفعول واحد، فيكون (في ظلمات) و(لا يبصرون)

---

(١) المائدة: ٧٠.

(٢) البقرة: ١٧.

(٣) قال الزمخشري: «أصلُه: هم في ظلمات، ثم دخل ترك فنصب الجزأين». الكشاف ٢٠١/١.

حالين من الضمير في (تركهم) [1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٢١]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿بزينةٍ الكواكبِ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿إنّـا زيّنا السماءَ الدنيا بزينةِ الكواكبِ﴾[2]:

تطلق الزينةُ على ما يُتزيَّن به، وتُطلق على المصدر، كقولك: زانه يَزينه زينة. فمن قرأ بزينةِ الكواكبِ بالإضافة وهم الأكثرون، احتملَ أنْ يُرادَ ما يُتزيَّن به، ثم أُضيف إلى الكواكب إضافةَ خاتمٍ الى حديد، لمّا كان ما يُتزيَّن به من أصناف متعددة، فأُضيفَ إلى صنفه ليُبيّن أنه المراد، ويجوز أنْ يراد المصدرُ، على أنّ التزيينَ وقع بما اشتملت عليه الكواكبُ من الصفات المخصـوصة من النور والترتيب والهيئة المخصوصة التي هي عليها. فإضافَتُها كإضافة ضربٍ الى زيد.

وقراءةُ حمزةَ وحفص بزينةٍ، منوّن، والكواكبُ مخفوض على أنّه بدل[3] أو عطفُ بيان، فتكون الزينةُ على ما يُتزيَّن به، إذْ لا يستقيم أنْ تكـون الكواكبُ بدلاً أوْ عطفَ بيان من الزينة التي هي مصدر.

وقرأ أبو بكر بزينةٍ، منّون، و(الكواكب) منصوباً، على أن يكون منصوباً بفعل مقدر[4]، أعني الكواكبَ، فتكون (زينة) أيضاً بمعنى ما يُتزيَّن بـه، لأن

---

(١) قـال النحاس: «لا يبصـرون: في مـوضـع الحـال». إعـراب القـرآن ١٤٣/١. وقـال القرطبي: «لا يبصرون: فعل مستقبل في مـوضع الحـال، كأنـه قال: غير مبصرين». ٢١٣/١.

(٢) الصافات: ٦.

(٣) وإليه ذهب الأخفش. معاني القرآن ٤٥١/٢.

(٤) أجازه النحاس، إعراب القرآن ٧٣٩/٢.

الكواكب كالتفسير لها، إلاّ أنْ تُقدّر: أعني زينة الكواكب، وحُذِف المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، فيجوز أن يكون بمعنى المصدر. ويجوز أنْ يكون في قراءة أبي بكر بدلاً من السماء، على أنه بدلُ اشتمال، كأنه قيل: إنا زيّنا الكواكِب في السماء الدنيا بزينة، فتكون الزينة بمعنى المصدر.

وأما قول من قال: إنّ الكواكبَ بدلٌ من زينة على المحل[1] فضعيفٌ ضَعْفَ قولهم: مررت بزيد أخاك، فلا ينبغي أن تُحمل عليه قراءةٌ ثابتة صحتُها. ووجهُ ضعفه أنه إذا جُعِل بدلاً كان في المعنى معمولاً للعامل الأول، ولا يستقيم أنْ يكون العاملُ الأول مسلّطاً باعتبار المعنى المقصود بنفسه. ألا ترى أنك لو قلت في: مررت بزيد أخاك، مررت أخاك، لم يجزْ، فكذلك إذا جعلته بدلاً، والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٢٢]

[رجوع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿والذين يَرْمُون المُحصناتِ ثم لَمْ يأتُوا بأربعةِ شهداءَ﴾[2]، إلى آخرها:

استُدّل بهذه الآية على أنها جمل، وقد رجع الاستثناء فيها إلى الجميع[3]

---

(١) وهومذهب الزمخشري، الكشاف ٣/٣٣٥. ونسب النحاس هذا الرأي لأبي إسحق. إعراب القرآن ٢/٧٣٩.

(٢) النور: ٤. وتتمة الآية: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾. والآية التي بعدها: ﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم﴾.

(٣) الاستثناء في الآية التي بعدها، وهو قوله: ﴿إلا الذين تابوا﴾. فكان على ابن الحاجب =

وليس بمستقيم أمّا الجلدُ فلم يَرْجِع الاستثناءُ إليه باتفاق. وأما قولُه: ﴿وأولئك هم الفاسقون﴾، فإنما جيء به لتقرير تعليل منع الشهادة فلم يبقَ إلّا قولُه: ﴿ولا تقبلوا لهم شهادةً أبداً﴾. فوجب رجوعُ الاستثناء إليها، إذْ لم يبقَ سواها[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٢٣]

[إعادة الشهر في قوله تعالى: ﴿غدوها شهر ورواحها شهر﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين وستمائة على قوله تعالى: **﴿غدُوُّها شهرٌ ورواحُها شهرٌ﴾**[2]:

الفائدةُ في إعادة لفظ الشهر الإعـلامُ بمقدار زمن الغُـدُوّ وزمنِ الرواح. والألفاظُ التي تأتي مبيّنةً للمقادير لا يحسُن فيها الإضمار. ألا ترى أنك تقول: زنةُ هذا مثقالٌ وزنةُ هذا مثقالٌ، فلا يحسُن الإضمار كما لا يحسُن في التمييز. وأيضاً فإنه لو أُضمر فالضميرُ إنّما يكون لما تقدّم باعتبـار خصوصيّتـه. فإذا لم يكنْ له وجب العدولُ عن المضمر إلى الظاهر. ألا ترى أنك لو أكرمت رجلاً وكسوته لكانت العبارةُ: أكرمتَ رجلاً وكسوتَه. ولو أكرمت رجلاً وكسوتَ غيرَه لكانت العبارةُ: أكـرمتَ رجلاً وكسـوتَ رجلاً. فتبيّن أنّ ذلـك ليس من جَعْل الـظاهر مـوضعَ المضمـر لما تبيَّن أنـه لو أُتيَ بـالمضمر لم يستقمْ. والله أعلم بالصواب.

= أن يأتي أيضاً بالآية التي بعدها، حتى يكون كلامه واضحاً، غير مبهم.

(١) ويروى عن الشعبي أنه قال: الاستثناء من الأحكام الثلاثة، إذا تاب وظهرت توبته لم يُحدّ وقبلت شهادته وزال عنه التفسيق. القرطبي ١٢/١٧٨.

(٢) سبأ: ١٢.

[إمــلاء ١٢٤]

[إعراب «شكراً» في قوله تعالى: ﴿اعملوا آل داودَ شكراً﴾].

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿اعملوا آلَ داودَ شُكْراً﴾[١]:

يجوز أنْ ينتصب على أنه مفعولٌ من أجله، أي: اعملوا من أجل الشكر على إحسانه. ويجوز أنْ يكون منصوباً على المصدر[٢]، لأن المرادَ أمرٌ بالعمل الذي هو شكرٌ لأنه نوعهُ، فيكون من باب: قعد القرفصاءَ. وإمّا لأنه إذا عملوا فقد تضمنَّ ذلك شكراً لا يَحتمل العملُ غيرَه، فيكـون من باب: كتـابَ الله. ويجوز أنْ ينتصب على الحال، كأنه قال: شاكرين، فأوقع لفظ المصدر موقعَ الحال. ويجوز أنْ يكون منصوباً على أنه مفعـولٌ به[٣]، كـأن العملَ لـه تعلُّق بالشكر، كما تقول: عملت كذا فأجراه لذلك مجرى المفعول به[٤]. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ١٢٥]

[معنى «تبيّن» في قوله تعالى: ﴿فلما خر تبيّنت الجنُّ﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فلما خَرَّ تبيَّنتِ الجِنُّ أنْ لـوْ كانـوا يعلمون الغيبَ﴾[٥]:

فيه قولان: أحدُهما: أنْ يكـون (تبيَّنَ) بمعنى: وضح، فيكون: (أنْ لو كانوا) مع ما في حيِّزه في موضع رفع بدلاً من الجن، وهو بدلُ الاشتمال[٦]،

---

(١) سبأ: ١٣.

(٢) في س: ويجوز أن ينتصب على المصدر.

(٣) في م: ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول به.

(٤) هـذه الوجـوه الأربعة التي ذكـرها ابن الحـاجب في نصب (شكراً) ذكـرها الـزمخشري، الكشاف ٣/٢٨٣.

(٥) سبأ ١٤.

(٦) قال الزمخشري: «أن مع صلتها بدل من الجن، بدل الاشتمال». الكشاف ٣/٢٨٣.

أي: وضح أنهم لوكانوا يعلمون الغيبَ ما لبثوا في العذاب، أي: وضح أمرُهم في جهلهم بالغيب. والثاني: أنْ يكون (تبيَّن) بمعنى: عَلم، فيكون على حذف مضاف في الجن وحذف مضاف من (كانوا)، أي: تبيَّن ضعفاءُ الجن أَوْ أتباعُ الجن[1] أنْ لَوْ كان[2] رؤساؤهم أي: تبيَّنَ: الضعفاءُ الذين كانوا يوهمونَهُم عِلمَ الغيب جاهلون به. والله أعلم بالصواب. وأمّا تقديرُ مضافٍ من الجن، على أنّ معنى (تبين) وضحَ ، وجَعْلُ (أنْ لوكانوا) ، مع ما في حيّزه بدلَ كلّ من كلّ ، أي : تبيّن أمرُ الجن أنْ لو كانوا ، فتقديرٌ مستغنىً عنه . والله أعلم بالصواب .

[إمـلاء ١٢٦]

[إعراب «طولاً» في قوله تعالى: ﴿ولَنْ تبلغَ الجبالَ طولاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين على قوله تعالى: ﴿إنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الأرضَ ولَنْ تبلُغَ الجبالَ طولاً﴾[3]:

الأحسنُ أنْ يكونَ (طولاً) تمييزاً[4]، إمّا عن الفاعل، أي: لن يبلغ طولُك الجبالَ، وإمّا عن المفعول، أيْ: لن تبلغَ طول الجبال.

وأمّا نصبهُ على الحال من الفاعل أو المفعول على معنى: طويلاً، فضعيف يأباه اللفظُ. أما اللفظ فواضح، وأما المعنى فلِما يجب من تقدير: ولَنْ تبلغ في حال كونك طويلاً، أو في حال كونها طويلة، وليس المعنى عليه.

---

(١) الجن : ساقطة من س .

(٢) في د، س : كانوا . والصواب ما أثبتناه.

(٣) الإسراء : ٣٧.

(٤) أجازه أبو البقاء . إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٩٢.

وأمّا نصبهُ على معنى: مطاولاً، فبعيدٌ من حيث أنّ طولاً لم يثبتْ استعمالُه بمعنى مطاول.

وأمّا نصبُه على وجه نصب قوله: ذهبتُ طولاً وذهبتُ عرضاً(1)، على معنى: ذهبتُ في طولٍ، أو ذهبتُ آخذاً في طول، فليس ببعيد. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٢٧]
[معنى «ما» في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ ما سقيتَ لنا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين على قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيكَ أجْرَ ما سَقَيتَ لنا﴾(2):

ما: مصدرية(3). والمعنى: ليجزيك أجرَ سقيك لنا، لأنه الذي فعله. ألا ترى إلى قوله: ﴿فسقى لهما﴾(4). ولا يحسن أن تكون موصولة لأنه يلزم أن تكون للغنم، لأن التقدير حينئذ: الذي سقيتَه لنا، والذي سقاه لهما هي الغنم، والأجرُ إنّما يكون على فعله، لا ما تعلّقَ به فعلُه. فيلزم أنْ يكون التقديرُ: أجرَ سقي الغنم التي سقيتها لنا، فيحتاجُ إلى تقدير سقي آخر مع الضمير العائد على الموصول من غير حاجة. والله أعلم بالصواب.

---

(1) إشارة إلى قول العماني كما في الكتاب ١/١٦٣:

إذا أكلت سمكاً وفرضاً ... ذهبت طولاً وذهبت عرضا

(2) القصص: ٢٥.

(3) قال أبو البقاء: «هي مصدرية، أي: أجر سقيك». إملاء ما من به الرحمن ٢/١٧٧.

(4) القصص: ٢٤.

[إمــلاء ١٢٨]

[تعلق «إذا» في قوله تعالى:
﴿فإذا هم فريقان يختصمون﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿ولقد أرسَلْنا إلى ثمودَ أخاهُم صالحاً أن اعبدُوا الله فإذا هُمْ فريقان يَخْتَصِمُون﴾[1]:

يجوز أنْ تكون (إذا) متعلِّقةً بمحذوف دلّ عليه معناها الذي هو المفاجـأة. كأنه قيل: فوجئوا حينئذ أو كانوا أو حصلوا.

ويجوز أنْ تتعلّق بما في (فريقان) من معنى الفعل، لأن المعنى: فإذًا هم متفرقون، على تقدير: فحينئذ افترقوا.

ويجوز أنْ يتعلّق بـ (يختصمون) إذا لم تَجْعلْه صفة، لأنّ الصّفة لا يتقدم عليها معمولُها. كأنه قيل: فحينئذ اختصموا.

وأما (يختصمون) فيجوز أنْ يكون صفةً[2] لـ (فريقان)، ويجوز أنْ يكون خبراً بعدَ خبـر. ويجوز أنْ يكـون حالاً ممـا في (فريقـان) من معنى الفعل، أي: افترقوا مختصمين. ويجوز أنْ يكون حالاً مما في (إذا) من معنى الفعل، وذلك بشرط أن تجعلَهُ معمولاً لمحذوف لا لِـ (فريقان) ولا لِـ (يختصمون). ألا ترى أنك إذا جَعلْتَ «فيها» في قولك: زيدٌ فيها قائم، متعلقاً بِـ «قـائم» لم يجزْ أن ينتصب عنه حالٌ ولا غيرُه، ولكنْ ينتصب عن العامل فيه، فكذلك هذا. والله أعلم بالصواب.

---

(١) النمل: ٤٥.

(٢) قال أبو البقاء: «ويختصمون صفة وهي العاملة في إذا». إملاء ما من به الرحمن ٢/١٧٣.

[إمــلاء ١٢٩]

[التمييز من أفعل التفضيل لا يكون إلا فاعلاً في المعنى]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى: ﴿أَحْصى لما لَبِثُوا أَمَداً﴾[1]:

يمتنع أنْ يكون (أمداً) تمييزاً عن أحصى[2]، لأن التمييز من أفعل التفضيل لا يكون إلا فاعلاً في المعنى للفعل المأخوذ منه أفعل. مثالُه قولُك: زيدٌ أحسنُ وجهاً. فَـ «وجهاً» فاعلٌ في المعنى لفعل «أحسن» الذي هو حَسُن، كأنك قلت: حَسُن وجهُه. فلو جعلت (أمداً) منصوباً على التمييز لوجب أنْ يكون فعلُ (أحصى) منسوباً إليه على الفاعلية فيكون الأمدُ هو المحصى، وليس كذلك[3]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٣٠]

[اللام في «لسوف»]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿ويقولُ الإنسانُ إذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حيّاً﴾[4]:

اللامُ في (لسوف) لامُ تأكيد وليست لامَ الابتداء، لأنها لو كانت لامَ الابتداء لوجب أنْ يكون معها الابتداء. فإنْ قيل: أقدِّر المبتدأ محذوفاً وأبقي

---

(١) الكهف: ١٢ وقبلها: ﴿ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين﴾.

(٢) قال أبو البقاء: «وإنما الوجه أن يكون تمييزاً». إملاء ما من به الرحمن ٢/٩٩، ويفهم من كلام الفراء أنه أجاز هذا الوجه. معاني القرآن ٢/١٣٦.

(٣) ولم يذكر لنا ابن الحاجب رأيه في إعراب هذه الكلمة، وهذا مما يؤخذ عليه في أماليه فإنه يأتي أحياناً بمسائل ولا يذكر رأيه فيها.

(٤) مريم: ٦٦.

اللامَ داخلة على الخبر، كان فاسداً من جهة أنّ اللامَ مع المبتدأ كقد مع الفعل وإنّ مع الاسم. فكما لا يُحذف الفعلُ والاسم وتبقى قَدْ وإنّ بعد حذفهما، فكذلك لا تبقى اللامُ بعد حذف الاسم التي هي له. وأيضاً فإنه يضعُف مثل: لسوف يقوم زيد، لأنّ المعنى حينئذ يكون: لزيد لسوف يقوم، ولا يخفى ضعفه. وأيضاً فإنه يؤدي إلى التزام إضمار لا حاجة إليه، فكان على خلاف الأصل. وممن قال: إنها للابتداء، الزمخشري في كشافه[1] في قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾[2]. ومما يرد عليه قولُه تعالى: ﴿وإنّ ربك لَيَحْكُمْ﴾[3]. اللام لمجرد التأكيد، مثلها في قولك: إنّ زيداً لقائم. ولا يصحّ أنْ تكون للحال، لأن المعنى على الاستقبال[4]، ولا يمكن أن يكونَ ما يُشعر بالحال، فثبت هذه اللامُ التي ذكرها للحال لا تكون له، وإنّما هي لامُ الابتداء دخلت عليها «إنّ» فأُخّرتْ إلى خبرها في قولك: إنّ زيداً لقائم، وقد صرّح بذلك في مفصله[5]، وقال: «ويجوز عندنا إنّ زيداً لسوف يقوم. ولا يجيزه الكوفيون». ولو كانت للحال لتناقض مع سوف، وقياسُ مذهبه أنْ يمنع كالكوفيين. وقد أجازه بناء على أنه لام « إنّ » . والله أعلم بصواب .

[إملاء ١٣١]
[المعنى عند دخول الاستفهام الانكاري على الشرط]

وقال ممليّاً: إذا دخل الاستفهام الإنكاري على الشرط كان المعنى إنكارَ أنْ يكون الجوابُ معلّقاً عليه. فإذا قلت: أإنْ أكرمتك أهنتني؟ كان المعنى

---

(١) ٤/٢٦٤.

(٢) الضحى : ٥.

(٣) النحل : ١٢٤.

(٤) قال الزمخشري : «فإن قلت : لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال ؟ قلت : لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد» . الكشاف ٢/٥١٧ .

(٥) ص ٣٢٨.

إنكارَ أنْ تكون الإهانةُ مسبَّبةً عن الإكرام، والأكثرُ إدخال الهمزة الإنكاريّة على ما هو معنى الجواب مقدَّماً على الشرط، ثم ذكر الشرط بعده، مثل: أتهينُني إنْ أكرمتك؟. وإذا كان الإنكارُ باعتبار شرط مستقبل كان الفعلُ المقدَّم مضارعاً، وإن كان باعتبار شرطٍ ماضٍ في المعنى كان الفعلُ المقدَّم ماضياً إنْ قُصد التوبيخ، ومضارعاً إنْ قُصِد النهي، فتقول: أضربت زيداً لَمّا أكرمك؟ توبيخاً له على الضرب المسبَّب عن الإكرام. وتقول: أتضرب زيداً لَمّا أكرمك؟ نهياً له عن أنْ يفعل[1] ذلك بعد إكرامه. ومنه قولُه تعالى: ﴿أتقولون للحقِّ لَمّا جاءَكُم﴾[2]، والمعنى: أتقولون الحقَّ لَمّا جاءكم أنه سحر أو شعر؟ على ما دلّ عليه قرائنُ أحوالهم بما كانوا يقولونه[3]. ولا يصلح أنْ يكون: أسِحْرٌ هذا؟ من تتمّة القول المُنكر عليهم، لأنهم لم يكونوا مُسْتَفْهِمِينَ عنه، وإنّما حُذف المقولُ لدلالة قوله: أسْحِرٌ هذا؟ وهو أيضاً إنكارُ أنْ يكون مثل هذا سحراً. والمعنى: نهيُهُم عن أنْ يقولوا هذا القولَ مسبَّباً عن أمر يقتضي نقيضه، وهو مجيء الحق. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٣٢]

[توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وأرجلَكم﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿وأرجلَكم﴾[4]:

من قرأ بالخفض[5] فعطفا على قوله: برؤوسكم. والمرادُ: واغسلوا

---

(١) في د: تفعل، وما أثبتناه هو الصحيح.

(٢) يونس: ٧٧.

(٣) قال الزمخشري في معناها: «أتعيبونه وتطعنون فيه، وكان عليكم أن تذعنوا له وتعظموه». الكشاف ٢/٢٤٧.

(٤) المائدة: ٦، وقبلها: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾.

(٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة. وقراءة نافع وابن عامر والكسائي بالنصب. وقراءة الحسن والأعمش بالرفع. انظر القرطبي ٦/٩١.

أرجلَكُم. وليس الخفضُ على المجاورة، وإنّما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلّق، جوّزتْ ذكرَ أحد الفعلين، وعطفت متعلّقَ المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظُه حتى كأنه شريكُه في أصل الفعل إجراءً لأحد المتقاربين مجرى الآخر، كقولهم: تقلدتُ بالسيف والرمح، وعلفتها بالتبن والماء[1]. وقال الإمام[2]: إنه مخفوض على الجوار[3]، وليس بجيد، إذْ لم يأت الخفضُ على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنّما هو شاذٌ في كلام من لا يُؤْبه له من العرب، فلْتُحمل الآيةُ على ما ذُكر. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٣٣]

[الجمع بين الناصية وناصية كاذبة في سورة العلق]

وقال وقد سُئل عن قوله تعالى: ﴿لنسفعنْ بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ﴾[4]: فقيل: لِمَ حَسُن الجمعُ بين الناصيةِ وناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة، وهلا اقتُصر على أحدهما دون الأخرى؟ فالجوابُ: أنّ الأولى ذُكرت للتنصيص على ناصيةِ المذكور الناهي، وذُكرت الثانية تنبيهاً بالصفة على علّة السَفْع ليشمل بذلك ظاهراً كلَّ ناصيةٍ هذه صفتُها. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها

(٢) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين. ولد سنة ٤١٩ هـ وتوفي سنة ٤٧٨ هـ. من كتبه البرهان في أصول الفقه، والإرشاد، والشامل. انظر وفيات الأعيان ١٦٧/٣.

(٣) ما قاله الإمام هو: «والمصير إلى أنه محمول على محل (رؤوسكم) أمثل وأقرب إلى قياس الأصول من حمل قراءة الكسر على الجوار. وقال أيضاً: وكسر الجوار خارج عن القانون». انظر: البرهان ١/ ٥٥٠ (تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب).

(٤) العلق: ١٦.

[إمـلاء ١٣٤]

[الكلام في إعراب قوله تعالى: ﴿أبعثَ اللهُ بشراً رسولاً﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿وما منعَ الناسَ أنْ يُؤْمِنوا إذْ جاءَهُمُ الهدى إلاّ أنْ قالُوا أبعَثَ اللهُ بشراً رسولاً﴾[1]:

(رسولاً) نعتٌ لبشر، والمعنى: إنكارُهم بشراً موصوفاً بصفة الرسالة. وقولُ الجرجاني[2]: إنه لا يستقيم أنْ يكون صفةً لِما يؤدّي إليه أنْ يكون رسولاً قبل البعث، ولا يستقيم، أخذاً من أنّ الصفة يجب ثبوتُها للموصوف قبل الحكم، فيلزم ذلك غلط. والجَوابُ عنه من وجهين: أحدهما: أن ما ذكره إنما يكون في الإثبات لا في النفي، والإنكارُ نفيٌ. ولو كان ما زعمه مستقيماً لم يستقمْ أنْ يُقال: ما في الوجود إلهٌ ثان، لأنه يلزمُه فسادُه بعين ما ذكره، إذ لا يستقيم نفيُ ثبوته، وبعد ثبوته لا يستقيم نفيُ ثبوته. وحلُّ الإشكال من وجهين: أحدهما: وهو قولُ الأكثرين أنّ نفي الجمع في مثل ذلك لم يَرِدْ على شيء بعد تحقُّقه، وإنّما معنى مثلِ قولك: لا تجتمع حركةٌ وسكون: أنك تَفهّمتَ الجمعَ المطلق ثم نسبته إلى الحركة والسكون، فوجدت العقلَ يأباه، لا أنك تعقّلته مثبتاً ثم نفيته، فكذلك ما ذكرناه على توهُّمِهم الاستحالةَ في أن يكون بشرٌ رسول، وعلى هذا قولهم: يستحيل اجتماعُ الضدّين، وجميع ما يأتيك. وهؤلاء هم القائلون باستحالة تعقُّل الأمر على خلاف حقيقته. الوجهُ الثاني: أنْ يكون متعقَّلاً في الذهن وإنْ كان مستحيلاً في الوجود، فينفى باعتبار الوجود وإن كان

---

(١) الإسراء: ٩٤.

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. كان من كبار أئمة العربية، في النحو والبلاغة والبيان. صنف المغني في شرح الإيضاح، المقتصد في شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، الجمل، العوامل المئة. توفي سنة ٤٨٤ هـ، انظر بغية الوعاة ٢/١٠٦، إنباه الرواة ٢/١٨٨.

متعقّلاً ثبوتُه ، فعلى هذا يكونُ البشرُ الرسولُ متعقّلاً عندهم في الذهن، وإنما أنكروا وجوده .

والوجه الثاني[1] : أنْ نسلّم أنّ ذلك جارٍ في النفي والاثبات، ولا يلزم ما ذكروه ههنا، لأنّ حصولَ البعث مستلزمٌ للرسالة، فعند بعثه يكون رسولاً، فيصحُّ وصفُه، فلا يلزم توقُّف أحدهما على الآخر، فيندفع الإشكال. وحمله هؤلاء على الحال لما تخيّلوه، وارتكبوا من أجل ذلك صحةَ الحال من النكرة.

ولا يستقيم أنْ يكون عطفَ بيان، لأنّ من شرطه أنْ يكون اسماً غير صفة في الأصل. ولا يستقيم أنْ يكون بدلاً لأنه لا بدّ له من موصوف مقدَّر، فيكون التقدير: أبعثَ الله بشراً بشراً رسولاً؟ فيرجع الأمر إلى ما كان عليه. فإنْ قدّر موصوفٌ غير ذلك كان من بدل الغلط، ولا يستقيم في المعنى حملُ القرآن عليه[2]. والله أعلم.

[إمــلاء ١٣٥]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وأسرُّوه بضاعةً﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى: ﴿وأسرُّوه بضاعةً﴾[3]:

يجوز أنْ يكون حالاً على معنى: وأسرّوه متجوراً فيه أوْ تاجرين[4]، إمّا من

---

(١) من الجواب على الجرجاني.

(٢) وذكر أبو حيان أنه يجوز أن يكون مفعولاً لبعث ، و(بشرا) حال متقدمة عليه. البحر المحيط ٨١/٦.

(٣) يوسف : ١٩.

(٤) أجازه النحاس في إعراب القرآن ١٣٠/٢ ، والزمخشري في الكشاف ٣٠٩/٢ ، ومكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ص ٣٨٢ ، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٥١/٢.

الفاعل أو المفعول. ويُحتمل أنْ يكون مفعولاً من أجله[1]، أي: كتموه لأجل تحصيل المال فيه لأنه كان على حال تقتضي التجارةُ كتمانهَ خوفاً من أنْ تمتدَّ الاطماعُ من غيرهم لِما كان عليه من الجمال. ولا يجوزُ أنْ يكون تمييزاً لأنه ليس من باب: عشرينَ، ولا من باب: حَسُن زيد وجهاً، لِما يؤدّي إليه من أنّ الاسرارَ كان لبضاعَته لا له، وهو خلافُ المعنى. والله أعلم.

[إمـــلاء ١٣٦]

[تعلُّق «لكما» في قوله تعالى: ﴿إني لكما لمن الناصحين﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى، ﴿وقاسَمَهُما إني لَكُما لَمِنَ الناصحين﴾[2]:

الظاهرُ في (لكما) في مثل هذا ونحوه أنّه متعلّق بـ(الناصحين) ونحوه، لأنّ المعنى عليه. ولا يُرتـاب في أنّ المعنى: أني من الناصحين لكمـا، وأن الـلام إنما جيء بها لتخصيص معنى النُصح بالمخاطبين. وإنما فرَّ الأكثـرون لما فهموا من أنّ صلةَ الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول. والفرقُ عندنا أنّ الألف واللام لمّا كانت صورتُها صورةَ الحرف المنزّل جزءاً من الكلمةِ صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدّم، ففُرِّق بينها وبين الموصولات لذلك، كما فُرِّق بينهما بالاتفاق في جَعْل هذه الصلة اسمَ فاعـل أو مفعولٍ، لتكـون مع الحرف كالاسم الواحد، ولذلك لم توصل[3] بجملة اسميّة لتعذُّر ذلـك فيها، وهذا واضح ولا حاجةَ إلى التعسُّف. والفـارّون من ذلك اختلفـوا فقال قـوم: متعلِّق بما دلَّ عليه (لمن الناصحين) كأنه قيل: إني لَمِنَ الناصحين لكما لمن النـاصحين، فجعلوا (لمن الناصحين) المـذكـورَ تفسيـراً للمحـذوف المتعلِّق

---

(١) ولم أر أحداً ذكر هذا الوجه. وهو لا يبعد عن الصواب.

(٢) الأعراف: ٢١.

(٣) في «د»: تصيلح. وهو تحريف.

(لكمـا) به. وقـال قوم: متعلِّق بمحـذوف مستقلّ كـأنه قـال: إرادتي لكما أو تخصيصي لكما، فكأنها عندهم جملةٌ معترضة جيء بهـا لغرض التخصيص. وقال قوم: متعلِّق بما تعلَّق به قولُه (من الناصحين) لأنّ (من الناصحين) واقـعٌ خبراً متعلِّق بمحذوف باتفاق، فيتعلَّق أيضاً به (لكما)، كأنه قال: إني حـاصلٌ من النـاصحين لكما، فيجعَـل المعنى أنّ اللامَ أوصلتْ معنى حصـول النُصح للمخاطبين، لا أنّها متعلِّقةٌ بالنصح، وكلُّه تعسُّف لا حاجةَ إليه. والله أعلم.

[إمـلاء ١٣٧]

[معنى قوله تعالى: ﴿وما علمي بما كانوا يعملون﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى: ﴿قال وما عِلمي بما كانوا يَعْمَلون﴾[١]:

إن كان المرادُ بـ (الأرذلون)[٢] أصحاب الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحقـارتهم عندهم بـاعتبار صنـائعهم، فيكون معنى قـوله: ومـا علمي، على معنى نفي أنْ يُفيد العلمُ بالصنـائع أحـوالَ أصحابهـا وبواطِنَهم، أيْ: أنّ الصنائعَ لا اعتبارَ بها إذا كانت الديانةُ مستقيمة. ولذلك أعقبه بقوله: ﴿إنْ حسابُهُم إلاّ على ربّي﴾. والحسابُ إنّما يكون باعتبار أفعال الديانات، فنبَّه على أنّ المراد ذاك لا غيره. وإنْ كان المرادُ: واتّبعك الأرذلون، باعتبار أفعال الديانـات إمّا لأن صنـائعَهم دلّت على ذلك في اعتقـادهم على سبيل التحكم منهم، فيكون (وما علمي) نفياً لما ادّعوه، أيْ: أنّ ذلك غيرُ معلوم لي فلا يكونُ معلومـاً لكم، فكأنـه ردٌّ عليهم ادعـاءَهم بعلم بـواطنهم، وأعقبـه بقـولـه: إنْ حسـابُهُم إلا على ربّي، تنبيهاً على أنّ ذلـك مما لا يعلمُـه إلا الله[٣]. والبـاء

(١) الشعراء: ١١٢.

(٢) في الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون﴾.

(٣) قـال القرطبي في معنـاها: «أي لم أكلف العلم بـأعمالهم، إنمـا كلفت أن أدعـوهم إلى

متعلِّقة بـ (علمي). و(ما) استفهاميةٌ استعملت للإنكار على ما هو المعروف فيها عندهم. والله أعلم.

[إمـلاء ١٣٨]

[إعادة الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿يكفر بها ويستهزأ بها﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى: ﴿وقد نَزَّل عليكُمْ في الكتابِ أنْ إذا سَمِعْتُم آياتِ اللهِ يُكْفَرُ بها ويُسْتَهْزَأُ بِها فلا تَقعدوا مَعَهُم﴾[١]:

إنما أُعيد الجارُّ والمجرور في قوله: يكفر بها ويستهزأ بها، لأنـه لو حُذف من[٢] الثاني لم يكنْ مرتبطاً لوجوب الضمير في ما وقع مفعولاً ثانياً أو كالمفعول الثاني لِـ (سمعتم)، ولـو حُـذف من الأول لم يكن نصّاً في أنّ الكفـر متعلّق بـالآيات، لجـواز أن يكون متعلَّقُ الأول غيـرَ متعلّق الثـاني، لأنـك لـو قلت: ضربت وأكرمت زيداً، لم يتعيَّنْ أنْ يكون متعلّقُ الضـرب زيداً، وإنْ كـان هو الظاهر.

ووجـهٌ آخرُ وهـو: أنهما وقعا جميعـاً في سياق مـا يفتَقِـر إلى الضمـير[٣] فلزم لذلك في كل واحد منهما. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد مررت به واستهزأت به، لم يحسُنْ إلا بإعادة الضمير فيهما، لأنّ الفعلَ الأول هو الواقعُ خبراً، فلا بدَّ من الضمير. والفعلُ الثاني معطوفٌ عليه، ومِنْ حُكْمِ كل معطوف أن يفتقر إلى ما افتقر إليه المعطوف عليه[٤]. والله أعلم.

= الإيمان، والاعتبار بالإيمان لا بالحرف والصنائع». الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٢٠.

(١) النساء: ١٤٠.

(٢) من: سقطت من ن.

(٣) في د: المضمر.

(٤) قال الرضى: «إن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنـظر إلى ما قبله كـونه جملة ذات =

[إمـلاء ١٣٩]

[إعادة الاسم الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿لما بين يديه من التوراة﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿وَقَفَّينا على آثارهم بعيسى بنِ مريمَ مُصدِّقاً لما بَيْنَ يَدَيْهِ من التوراة وآتيناه الإنجيلَ فيه هدىً ونورٌ وَمُصدِّقاً لما بين يديه من التوراة﴾[1].

إنما أُعيد لفظ التوراة لأمرين، أحدهما: التعظيمُ المعروف في مثل قوله: إلى الله، إنّ الله، وهو كثير. وقوله:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ[2].

والثاني: رفعُ اللَّبْس لأنه قد تقدّم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة من الآثـار والهـدى والنـور. فكـان لفظُ التـوراة أدفـعَ للبس. والله أعلم بالصواب[3].

* * *

= ضمير عائد إليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب أو المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك». شرح الكافية ١/٣٢١.

(١) المائدة: ٤٦.

(٢) سبق الكلام عنه في الإملاء (٢٨) من هذا القسم. ص: ١٥٣.

(٣) بعدها في نسخة الأصل: فرغ من نسخه صاحبه عبد الرحمن بن يحيى بن عمر المذهبي التبريزي عفا الله عنه ضحوة يوم الأحد ١٣ من ذي الحجة سنة ٦٨١ في مدينة دمشق المحروسة في الخاقونية الجوانية.

ما يتعلق بكتاب المفصل من هذه الأمالي

[إمــلاء ١]

[حـدّ الـكلمـة]

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنـا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين. قال الشيخ رحمه الله مملياً بدمشق سنـة عشرين وستمائة: قول الزمخشري[1]: «الكلمـةُ هي اللفظةُ الـدالةُ على معنى مفرد بالوضع».

الأولى أن يقال: اللفظُ الدال، لأن قولَه: اللفظةُ، إمّا أنْ يُريد به اللفظَ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميّز منه كالضرب، وإمّا أنْ يريد المتميّز منه كالضربة. فإنْ أراد الأولَ فليس بمستقيم، لأن اللفظةَ كالضربة، فكما لا تُطلق الضربةُ على معنى الضرب فكذلك لا تُطلق اللفظةُ على معنى اللفظ. وإنْ أراد به معنى الضربة فليس بمستقيم لأنه لا بد من تحقق تميّزها كتميّز مدلول الضربة والجلسة. وإذا لم يكن بدٌّ من تميّزها، فكل ما يُقدَّر تميُّزها به إنْ كان منتهى ما يمكن تقديرُه في الزيادة ورد عليه [ما][2] دونه، وإنْ كان منتهى القلة ورد عليه ما فوقه، وإنْ كان متوسِّطاً ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعاً. فإنّه إنْ قَدَّر اللفظةَ مثلاً ما هو عشرة أحرف وردَ عليه ما دونها. وكذلك الباقي[3]. والله أعلم.

---

(١) المفصل ص ٦.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضـاح :- «وقولـه : اللفظة ، إن أراد أقـل ما ينـطلق عليه اللفظ

[إمــلاء ٢]

[العلَمُ الواقع على الجنس]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الزمخشري[1]: «فإنه موضوع للجنس بأسره» :

غيرُ مستقيم، لأنه إمّا إنْ يريد أنه موضوع له باعتبار شموله للجنس فليس كذلك. فإنّ قولَنا: قتله أسامة، لا يدل على ذلك. وإمّا أنْ يريد أنـه موضـوع لكل واحد من آحاده، فهو أيضاً غيرُ مستقيم[2]، لأن الموضعَ موضعٌ يُـراد فيه تبيُّن وجه علميّته، وما ذكره تقريرُ الشُّبْهة الواردة على علميّته .

[إمــلاء ٣]

[حــدّ التوابـع]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في التوابع[3]: « هي الأسماءُ التي لا يمسها الإعرابُ إلا على سبيل التبع لغيرها » :

غيرُ جيد لوجهين: أحدهما: أنه ذكـر لفظَ التّبع فيـه، ومن جَهل التـابعَ جهل التبع. والآخر: أنه بيّنه بما يتـوقّف عليه، لأنّ الغـرضَ أنْ يُعرف التـابعُ فيُعطى إعرابَ متبوعه، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جرَّ ذلك إلى الدور.

= كضربة ففاسد ، لأن أقلــه حرف واحد . وإن أراد به عدداً مخصوصاً ينتهي إليـه فليس مشعراً به . وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال» ١/ ٥٩.

(١) المفصل ص ٩. والعبارة فيه : فإنّ العلم فيه للجنس بأسره.

(٢) في س : فليس بمستقيم.

(٣) المفصل ص ١١٠.

[إمــلاء ٤]
[مسألة في «إذْ» و «إذا»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبعَ عشرةَ على قول الزمخشري[١]: «وقد استقبحوا: إذْ زيدٌ قـام» :

لأنه يلزمُ منه تغييـرُ خبر الجملة الاسميـة عن الاسم إلى الفعل من غيـر فائدة. ألا ترى أنك إذا قلت: إذْ زيدٌ قائم، فُهِم منه ما يُفهم من قولك: إذْ زيدٌ قام، وليس كذلك: زيدٌ قام، من غير إذْ، لأنّ هذا التغييرَ لغرض إفادة المضيّ، ولا يفيدُه الخبرُ إذا كان اسماً، فـلا يلزم من صحة تغييـر الخبر إذا كـان اسماً لغرض مستقيم صحةُ تغييرٍ لا لغرض مستقيم[٢]. فإنْ قيل: فقد قالوا: إذا زيدٌ يقوم، ولم يستقبحوه. فالجواب: أنّ ذلك غيرُ لازم، لأنّ المذهب المعمول عليه أنّ «إذا» لا يقع بعدها إلا الفعلُ، فزيد فـاعل وليس بمبتـدأ[٣]، ويقوم: مفسِّرٌ للفعل المحذوف، حتى لو جُعل[٤] موضعَه اسمٌ لم يجـزْ، فلا يَـردُ على هذه القاعدة أصلاً، لأنه واجبٌ أنْ يكون فعلاً وواجبٌ أنْ يكـون الاسم قبله فاعـلاً لأمر مناسب وهو اقتضاؤُها الفعلَ وتفسيرُ المحذوف بفعل بعد الاسم. فإنْ قيل: فقد قيل: إن «زيد» بعد إذا مبتدأ، وما بعده خبر، فكيف استقام ذلك على هذا المذهب، ولم يستقم: إذْ زيدٌ قام؟ قلت: لا التزمُ توجيهَ المذاهب الرديئة. ثم أقول على تقدير الالتزام: إنّ الفـرقَ بينهما من وجهين: أحـدهما: أنّ الفعـلَ المضارع أقربُ إلى الاسم من الماضي، فجاز وقوعُه موقعه لقربه ومشابهته له، والذي يؤكِّده قولُهم: جاء زيدٌ يضرب، موضع «ضارباً». ولا يقولون: جاء زيدٌ

---

(١) المفصل ص ١٧٠.

(٢) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٥١١.

(٣) خلافاً للأخفش. مغني اللبيب ١/٩٧ (دمشق).

(٤) في الأصل وفي م، س: جعلت. والصواب ما أثبته.

ضرب[1]، إلا مع قرينة أخرى تُشعر بالحالية[2]، فلا يلزم من وقـوع المضارع موقع الاسم لمشابهته له وقوع الماضي مع بُعده عنه. والوجهُ الثاني: أنّ «يقوم» لا دلالة له على الاستقبال صريحاً، و«قام» في: إذْ زيدٌ قام، صريحٌ في المضى، ولذلك لا يحسُن: إذا زيدٌ سيقوم، فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدلُّ على ما دلَّ عليه الأول امتناعُ وقوعِ ما لا دلالة له على ما دل عليه الأول.

[إمــلاء ٥]

[حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله في المفصل في التمييـز لمّـا ذكـرَ المنتصبَ عن المفـرد والجملة، وأنّ قـولـه: ﴿ومن أحسنُ قولاً﴾[3]. ﴿ومَنْ أصدقُ من الله حديثاً﴾[4]. أنّ التمييزَ فيه منتصبٌ عن جملة، مثلُه في: طابَ زيدٌ أباً[5]:

وهذا ليس بمستقيم، لأنّ حقيقةَ التمييـز المنتصبِ عن الجملة أنْ يكون مبيِّناً للابهام الناشيء عن النسبة فيها، كقولك: حسُن زيدٌ وجهاً. ومعلومٌ أنّك إذا قلت: زيدٌ حسنٌ وجهاً، أنّه ليس منصوباً عن الإبهام الناشىء من نسبة الخبر إلى المبتدأ، بلْ من الإبهام الناشيء من نسبة الصفة الى الضميـر، ويبيّن لك ذلك قولُك: زيدٌ حسنٌ غلامُهُ وجهاً، وليس انتصابُ «وجهاً» ههنا بملبس في أنّه عن نسبة شيء إلى زيد، وإنّمـا هو عن نسبـة الحُسْنِ إلى الغلام؛ كـذلك إذا

---

(١) وقد أجاز الكوفيون ذلك، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣٢.

(٢) وذلك إذا دخلت عليه قد، أو كان وصفاً لمحذوف. انظر الإنصاف مسألة ٣٢.

(٣) فصلت: ٣٣.

(٤) النساء: ٨٧.

(٥) المفصل ص ٦٥.

قلت: زيدٌ حسنٌ وجهاً، لأنـك تعلم أنّ نسبةَ الحُسْنِ إلى الضميـر كنسبته إلى الغلام، وإذا وضح أنَّ «وجهاً» في قولك: زيدٌ حسنٌ غلامهُ وجهاً، منتصب عن نسبة الحسن إلى الغلام علمت أنّ وجهاً في قولك: زيدٌ حسنٌ وجهاً، منتصبٌ عن نسبـة حسن إلى الضمير. وإنّمـا جاءِ الـوهمُ من جهة أنّ مـدلولَ الضميـر ومدلولَ الاسم المتقدّم واحد، فتُوُهِّم لذلك أنه مثلُ: حَسُنَ زيدٌ وجهاً، لاتحاد الذاتِ المنسوب إليها[1] الحسن، وهو وهم على ما تقدم.

وإذا وضـح ذلك في: زيـدٌ حسنٌ وجهاً، فقـولُه: (ومن أصـدقُ)، (ومن أحسنُ)، مثلُه لأنّ في «أصدق» ضميراً مـرفوعـاً[2] بِـ «أصدق» منسـوباً[3] إليـه الأصدقية بموازناً[4] للضمير في قولك: زيدٌ حسنٌ. وإذا وجب ذلـك في: زيدٌ حسنٌ وجهاً، باعتبار ما ذكرناه، وجب في: (ومن أحسنُ قولاً)، لأنهما سواءٌ في الغرض الذي قصدناه. والله أعلم.

[إمـــلاء ٦]

[«إذا» الظرفية المتضمنة معنى الشرط]

وقال أيضاً ممليّاً بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله في المفصـل[5] على قول الشاعر:

ومِنْ فَعَـلاتي أنني حَسَـنُ القِـرى   إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُهـا[6]

---

(١) في الأصل وفي ب ، د، م : إليه. وما أثبتناه من س . وهو الصواب لأن الضمير يعود على الذات ، وهي مؤنث.

(٢) في الأصل وفي ب، د : ضمير مرفوع . والصواب ما أثبتناه لأنه اسم أن.

(٣) في الأصل وفي ب ، د : منسوب . والصواب ما أثبتناه لأنه تابع لما قبله.

(٤) في الأصل وفي ب، د : موازن . والصواب ما أثبتناه لأنه تابع لما قبله.

(٥) ص ٢٦٦.

(٦) هذا البيت من الطويل. وقد نسبه الزمخشري لعبد الواسع بن أسامة، وكذلك ابن يعيش =

«إذا» ههنا ظرفٌ فيه معنى الشرط ، والليلةُ الشهباء: تُقدّر على وجهين:
أحدُهما: مذهبُ سيبويه، وهو أنه مرفوع بفعل مقدّر دل عليه ما بعده[1].
تقديرُه كتقدير: ﴿إذا السَّماءُ انشقّت﴾[2] تقديرُه : إذا انشقت السماء، لاقتضاء ما فيها من معنى الشرط للفعل، وتقديرُه في البيت: إذا أضحى جليدُ الليلةِ الشهباء، أو إذا لوبست الليلةُ الشهباء، ثم فسَّر الملابسة بقوله: أضحى جليدُها، كقولك: إذا زيداً تلقى غلامه فأكرِمْه، كأنك قلت: إذا لابست زيداً، ثم فسّرت الملابسة بملابسة خاصة، وهو كقولك: لقيتُ غلامَه. والوجهُ الثاني: قولُ الأخفش[3] أن يكون مبتدأ، ما بعده من الفعل خبرُه، والتزموا الفعل خبراً تنبيهاً على اقتضاء «إذا» للشرط كما التزموا في خبر إنّ الواقعة بعد «لو» الفعلَ لِما تقتضيه «لو» من ذلك، وعليه حُمل قوله: ﴿إذا السماء انشقت﴾[4]. وكلا القولين سائغ.
فالأولى تجويزُهما من غير ردّ لأحدهما، والذي يدلّ على تجويز الأمرين الأطباقُ في جواز الرفع في قوله :

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بَلَغْتِهِ [5].

= ١٠٣/٧ . وهو من شواهد همع الهوامع ١٦٦/١ . واستشهد به الزمخشري على وقوع (أضحى) تامة بمعنى الدخول في وقت الضحى .

(١) انظر الكتاب ١٠٦/١ .

(٢) الانشقاق : ١ .

(٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن . أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه ، وصحب الخليل أولاً ، وكان معلماً لولد الكسائي . من مصنفاته : كتاب الأوسط في النحو ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب المقاييس ، وكتاب معاني الشعر . انظر إنباه الرواة ٣٦/٢، بغية الوعاة ٥٩٠/١ .

(٤) الإنشقاق: ١ .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل عجزه : فقام بفأس بين وصليك جازرُ . وهو لذي الرمة . انظر ديوانه ص ٣٤٠ . والخطاب لناقة بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . ويروى بنصب (ابن) ورفعه. قال سيبويه : «والنصب عربي كثير والرفع أجود» ٨٢/١ . والبيت من شواهد المقتضب ٧٧/٢ والرضي ١٧٤/١ والخزانة ٤٥٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ٣١١/١ . والشاهد فيه جواز نصب ورفع (ابن) . فالرفع على الابتداء، والنصب بفعل محذوف .

ولو كان تقديرُ الفعل واجباً لم يجز الرفعُ بحال، إذ التقدير حينئذ: إذا بلغت، فيتعيّنُ النصب.

وأما العاملُ فيها فيجيء على الخلاف في أنّ العاملَ في «إذا» فعلُها أو جوابُها. فإنْ كان جوابَها فتقديُره: حَسُنَ قراى، دلّ عليه قولُه: حَسَنُ القرى. وجوابُ الشرطُ يحذف إذا تقدّم ما يدل عليه، كقولك: آتيك إنْ تأتني. وإنْ كان شرطَها فواضحٌ[1].

ويجوز أنْ تقدّر ظرفاً عَرِيّاً عن الشرطيّة كما في قوله: ﴿والليلِ إذا يَغْشى﴾[2]. ﴿والليل إذا سجى﴾[3]، وأشباهه. ويكون العامل فيها: حَسَن القرى، كأنه قال: يحسُن قراي في زمن إضحاء جليد الليلةِ الشهباء. والله أعلم.

[إمــلاء ٧]

[حــذف الـمضـاف]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[4] على قول الشاعر:

أكُلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً .ونارٍ توقّدُ بالليلِ ناراً[5]

«أكلَّ امرئٍ وامرأً» مفعولان لِتحسبين. وقولُه: نار، عند سيبويه مخفوضٌ على حذف المضاف الذي هو: كل، لدلالة الأول عليه وإرادته موجوداً مقدّراً،

---

(١) لقد تحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة. وكان رأيه أن العامل في «إذا» فعلها. انظر الإملاء (١٦) والإملاء (٤٩) من الأمالي القرآنية. ص: ١٣١، ١٨٥.

(٢) الليل: ١.

(٣) الضحى: ٢.

(٤) ص ١٠٦:

(٥) لقد سبق الحديث عن هذا البيت في الإملاء (١٨) من الأمالي القرآنية. ص: ١٣٤

فلذلك بقي المضافُ إليه على إعرابه[1]. وهذا وإنْ كان على خلاف قياس حذف المضاف مخصوصٌ عنده بكل ومثل إذا قُصِد بها التحقيقُ لا التشبيه، كقولك: ما مثلُ عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك. وإنّما اختصّتا بذلك من حيث كانا لذاتٍ واحدة في المعنى، فلما تقدّم ما يدل على ذلك اغتُفر أمرُ الحذف وبقي أثرُه على ما كان عليه. فعلى ذلك لا يكون قولُه: ونار توقّد بالليل ناراً، عطفاً على عاملين من حيث كان «نار» مخفوضاً بكل مقدرةٍ في حكم الوجود، فكأنه قال: وكلّ نار. ولو صرّح وقال: وكل نارٍ، لم يكنْ عطفاً على عاملين اتفاقاً، فكذلك إذا كان «كلّ» مراداً وجودُها، لأنه يكون عطفاً على معمولي «تحسبين» خاصة، وهو عاملٌ واحد. وكثيرٌ من النحويين لا يُقدِّر تقديرَ سيبويه لأنه عنده يوجِب إعرابَه بإعراب المحذوف على القياس المعروف في حذف المضاف، فيجعلهُ معطوفاً على أمرىء المخفوض أولاً، ويجعلُ ناراً المنصوبةَ معطوفاً على «امرأ»، ويجوّزُ هذا الضربَ من العطف على عاملين وهو أنْ يكون الأولُ منهما مخفوضاً، وأنْ يكون المعطوفُ جاء على الترتيب الأول كقولك: في الدار زيد والحجرةِ عمرو، وأشباه ذلك. وسيبويه يمنع في هذه المسائل. وقد استدلّ القائلون بها بمثل قوله تعالى: ﴿واختلاف الليلِ والنهارِ﴾[2]، إلى آخر الآية. وهو ظاهر فيما ذكروه، لأنه تقدّم: ﴿وفي خلقكُمْ وما يَبُثُّ من دابةٍ آياتٌ﴾[3]، على الرفع والنصب، كلاهما سواء. ثم قال: واختلاف، فعطفَهُ على خلقكم. ثم قال: آياتٌ، بالرفع عطفاً على آيات التي مع (وفي خلقكم) وبالنصب

---

(١) قال سيبويه: «فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب». الكتاب ١/٦٦. والمراد بالتثنية ذكره ثانياً.

(٢) الجاثية: ٥ وبعدها: ﴿ وما أنزل الله من السماء منْ رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾.

(٣) الجاثية: ٤.

عطفاً عليها إذا كانت منصوبة، وهـذا عطفٌ عـلى عاملين[1]. واستشهـد أيضاً بالبيت المذكور، وبقولهم: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[2]. ومنه قولُه عند هؤلاء: ﴿للذين أحسنوا الحسنى﴾[3]، ثم قال: ﴿والذين كَسَبُوا السيّئاتِ جزاءُ سيّئةٍ بمثلِها﴾[4].

وسيبويه يتأول ذلك كلَّه فرارا من العطف على عاملين. فتأول البيتَ كما ذكر، وكذلك: ما كلّ سوداء[5]، وما مثلُ أخيك ولا أبيك. وتأول: ﴿اختلافِ الليلِ والنهارِ﴾، على أنه هو المعطوفُ وحده، و(آيات) جرى تأكيداً للأول كما تقول: جاءني زيد زيد، فتكرار (آيات) كتكرار زيد. ويتـأوّل قولَـه: ﴿والذينَ كَسَبُوا السيئاتِ﴾، على أنه مبتدأ خبره: (جزاءُ سيّئةٍ بمثلها)، أي: لهم جـزاءُ سيئة، فيكون قد عطف جملة على جملة، وغيرُه لا يحتاج إلى شيء من هـذه التأويلات كلِّها لتجويزِه هذا النوعَ من العطف على عاملين، فيحمل البابَ كلَّه على ظاهره من غير تأويل.

[إمـلاء ٨]

[الترخيم في غير النداء]

وقـال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الزمخشري في مفصله[6]:

---

(١) انظر إملاء (١٨) من الأمالي القرآنية. ص: ١٣٤.

(٢) قال ابن يعيش: «موضع الشاهد أن ترفع (كل) بما، وتخفض سوداء بالإضافة، والفتحة علامة الخفض لأنه لا ينصرف، وتمرة منصوب لأنه خبر ما، وبيضاء مخفوض أيضاً على تقدير كل». شرح المفصل ٣/٢٧.

(٣) يونس: ٢٦.

(٤) يونس: ٢٧.

(٥) قال سيبويه: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة. وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت كل، فقلت: ولا كل بيضاء». الكتاب ١/٦٥.

(٦) ص ٢٢٧.

أو ألفاً مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى[1]

رخّم في غير النداء على غير قياس الترخيم[2]، لأن قياسَ الترخيم في مثل ذلك أن تُحذف الميم، وتبقى الألف على حالها. فشذوذُه من وجهين، فلذلك كان أضعفَ من الترخيم على قياسه في غير النداء. والوجهُ الآخر الذي هو على غير قياس الترخيم قلبُه الألفَ ياءً أو حذفُها، فتكون الياءُ ياءَ الاطلاقِ وكلاهما شاذ.

[إمــلاء ٩]

[الحال من المعـرفة أولى من النكرة المقدمة عليها]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل[3]

لِـعَـزَّةَ مـوحِـشـاً طـللٌ قـديـمُ   عـفـاهُ كـلُّ اسحمَ يـسـتـديـمُ[4]

يجوز أنْ يكون «موحشاً» حالاً من الضمير في «لعزة» وإنْ كان عائداً على

---

(١) هذا الرجز للعجاج. وقبله : وربِّ هذا الحرم المحرم : القاطنات البيت غير الرِّيم. انظر ديوانه ٤٥٣/١ (تحقيق عبد الحفيظ السطلي). وهو من شواهد سيبويه ٢٦/١. والخصائص ٤٧٣/٢. وابن يعيش) /٧٥. وأمالي القالي ١٩٩/٢ (دار الفكر). والشاهد فيه قوله : الحمى ، حيث رخمه في غير النداء على غير قياس الترخيم. واستشهد به الزمخشري على أن(أو الفا) وهو جمع اسم الفاعل قد عمل عمله فنصب (مكة). والورق : جمع ورقاء وهي الحمامة إذا كان في لونها غبرة.

(٢) وذلك في قوله : الحمى. فأصله الحمام ، حذف الميم ، فصار الحما ، ثم ق'بَ الألف ياء.

(٣) ص ٦٣.

(٤) هذا البيت من الوافر. وينسب لذي الرمة ، وليس في ديوانه. وهو شواهد ابن يعيش ٦٤/٢. وخزانة الأدب ٥٣١/١. والخصائص ٤٩٢/٢. والرضي ٢٠٤/١. وقد استشهد به الزمخشري على تقدم الحال على صاحبها المنكر. ولم يذكر الزمخشري إلا الشطر الأول منه. ورواية البيت المشهورة : مستديم.

النكرة، لأن ضميرَ النكرة معرفةٌ خلافاً لبعض النحويين[1]. وإذا كان معرفة فجَعْلُ الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدّمةً عليها، لأنّ هذا هو الكثيرُ الشائع، وذاك قليلٌ نادر، فكان أولى.

[إمــلاء ١٠]

[إيراد على حد المبني والجواب عنه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل في المبنى[2] : « هو الذي سكونُ آخره وحركته لا بعامل » .

قال: توهّم بعضُ طلبة الأدب أنّ عصا وموسى، سكونُ آخره لا بعامل، وهو معرب باتفاق. والجوابُ: أنّ هذا له حركةٌ في الآخِرِ بعامل، وهي حركةٌ مقدّرة، إذْ لا فرقَ بين اللفظية والتقديرية، فليس حركةُ آخِره بغير عامل، فقد خرج عن قوله: سكونُ آخره وحركته لا بعامل، لأنه له حركةٌ بعامل. والمرادُ بقوله: سكون آخره وحركته، اللفظيةُ إنْ لم يكن تقدير، والمقدّرةُ إنْ كانت فيهما جميعاً. فإنْ كانت بعامل فهو المعربُ وإلا فهو المبني، ولذلك نقول في قولك: سرى ودعا: إنه مبني على الحركة المقدرة، إذْ أصلُه سريَ ودعوَ، وكذلك عصا وبابُه يجب أنْ يكونَ معرباً.

---

(١) اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة ؟ على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنه نكرة مطلقاً ، والثاني : أنه معرفة مطلقاً . والثالث : أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته ، فإن كانت واجبة التنكير فالضمير نكرة ، وإن كانت جائزة فالضمير معرفة . فمثال الأول : ربّه رجلاً . ومثال الثاني : جاءني رجل وأكرمته . انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٣٤ ؛ وانظر الإملاء (٦١) من الأمالي المطلقة. ص: ٧٥١.

(٢) ص ١٢٥ .

[إمــلاء ١١]

[الضمير في قوله: ربه رجلاً]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنــة اثنتين وعشـرين على قـوله في المفصـل[١] في فصل: « ربه رجلاً » :

الضميـرُ في قولـه: ربّه رجـلًا، ليس بنكـرة، وإنّمـا كـان حكمُـه حكمَ النكرات باعتبار كونه مبهما أطلق عليه النكرةُ لذلك، ولـذلك لم يُـوصف لأنه ضميرٌ بلا خلاف، والضمائرُ لا تُوصف.

وقال أيضاً في هذا الضمير: إنه مفردٌ على كـل حـال لأنـه مضمـرٌ على خـلاف القياس، أُتي بـه لغرض الإبهـام، فوجب أنْ يكـون مفرداً قيـاساً على نِعْمَ[٢].

[إمــلاء ١٢]

[تعلق اللام في قول الزمخشري: ولأن المتصل أخصر]

وقال أيضاً مملياً: إنَّ اللامَ في قـولـه[٣]: «ولأنَّ المتَّصِـلَ أخصرُ» تتعلَّق بمعنى قوله: «لم يُسوِّغوا تركه» ، لأن التعليلَ لنفي التسويغ لا للتسويغ.

[إمــلاء ١٣]

[فائدة ضمير الفصل]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل[٤]:

---

(١) ص ١٣٤.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «فالبصريون يفردونه في جميع وجوهه فيقولون: ربّه رجلاً وربّه امرأة. والكوفيون يقولون: ربّه رجلاً وربّهـا امرأة وربهمـا رجلين وربهما رجـالاً. ومذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس، لأنه مضمر مبهم فيجب أن يتّحد في جميع وجوهه قياساً على الضمير في نعم» ١/٤٧٤.

(٣) ص ١٢٧.

(٤) ص ١٣٣.

«ولِيُفِيدَ ضرباً من التوكيد»: أيْ: لِيفيدَ بمجموعهما فضـلَ توكيـدٍ لا يكون في الإفراد، أي: بمجموع الأول والفصل. فإذا قلت: زيدٌ هو أفضل من عمرو، فالضميرُ الذي هو [هو][1] وزيدٌ مجموعهما فيـه تأكيـد ومبالغـة. ولذلـك قال سيبويه[2]: زيدٌ هو أفضلُ من عمرو، آكدُ من قولـك: زيدٌ أفضـلُ من عمرو. وذلك أنَّ هو في المسألةِ المفروضةِ راجـعٌ إلى زيد فكـأنه ذُكِـر مرتين، وذِكْـرُ الشيء مرتين أبلغُ من ذكره مرة واحدة.

[إمـلاء ١٤]

[توضيح كلام للزمخشري في حديثه عن الأسماء المبنية]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل[3]: «وأنا أسوقُ إليك عامة ما بنته العربُ من الأسماء إلا ما عسى يشذُّ منها»:

الاستثناءُ منقطع ولا يستقيمَ أنْ يكون متصلاً، لأنه لو كان متصلاً لم يخلُ إمـا أنْ يكون من قـوله: عـامة، أو من قـوله: مـا بنته العـرب، أو من قولـه: الأسماء. ولا يستقيمُ واحد منهـا، لأنه لـو كان من «عـامة» لصـار المعنى: أنا أسوق الأكثرَ إلا الشاذ، فيكون قد بقي شيء جاء به ليس بشاذ، ولم يُردْ ذلك. وإنْ كان من قوله: ما بنته، صار المعنى: أني أذكر أكثرَ المبنيَّـات التي ليست بشاذة، فيلزمُ أنْ يكون قد ترك شيئاً ليس بشاذ، لأن أكثرَ ما ليس بشاذ بعضُه، وإذا لم يذكر إلا بعضَ مـا ليس بشاذ لـزم منه أنْ يكـون قد تـرك بعضَ ما ليس بشاذ. ولا يستقيم أنْ يكون من قوله: من الأسماء، لأنه تفسيرٌ لقوله: ما بنته، وقد تبيّن بطلانُ رجوع الاستثناء إليه، فيلزم بطلانه في رجوعه إلى تفسيـره، لأنّ المعنى فيهما واحد.

---

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل.

(٢) لم أعثر على قوله هذا في الكتاب.

(٣) ص ١٢٦.

[إمــلاء ١٥]

[وجه نصب ورفع فعل مضارع واقع بعد واو العطف]

وقـال أيضاً مملياً بالقـاهرة سنـة ثلاث عشـرة وستمائـة على قـولـه في المفصل[١] في بيت كَعْبٍ الغنويِّ وهو قولُه:

ومـا أنـا للشيء الـذي ليس نـافِعِي ويغضبَ منـهُ صـاحِبي بِـقَؤُولِ[٢]

الـواوُ في «ويغضبَ» ليست واوَ الجمـع[٣]، وإنمـا هي واو العـطف، وذكرها وإنْ لم يكن بابها لمـوافقتها لـواو الجمع في وجهي الـرفع والنصب، وكذلك فعل في الفاء.

ووجهُ النصب أنه معطوف على قوله: للشيء، فلا بُـدَّ من تقديـره اسماً ليصحَّ عطفُه[٤] على الاسم، ولا يتقدَّرُ اسماً إلا بحرف المصدر الذي هو: ما أو كي أوْ أنْ. بطل أنْ يكون «كي» لفساد المعنى، لأنَّ «كي» للتعليل وأنَّ الأولَ سببٌ للثاني وهو يُخِلُّ بالمعنى. وبطلَ أنْ يكون «ما»، إذْ ليس لها عمل، فلا يكون في اللفظ إشعار بالمقصود، فوجب أنْ يكون «أنْ»، مثـل قولـه تعالى: ﴿وما كان لبشرٍ أنْ يُكَلِّمَـهُ اللَّهُ إلا وحياً أوْ من وراءِ حجـابٍ أو يُرْسِـلَ﴾[٥]. فقوله: أوْ يرسلَ، معطوفٌ على (وحياً)، إذ المعنى: إلا وحيـاً أوْ إرسالاً. ولا

---

(١) ص ٢٤٩.

(٢) البيت من الـطويل وهـو من شـواهـد الكتـاب ٤٦/٣. والمقتضب ١٩/٢. وابن يعيش ٣٦/٧. والخزانة ٦١٩/٣. والرضي ٢٤٩/٢. واللسان (قـول). والشاهـد فيه جـواز الرفع والنصب في قوله: ويغضب. قال سيبويه: «والرفع أيضاً جائز حسن». ثم قال: «ويغضب معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي». الكتاب ٤٦/٣.

(٣) أي: واو المعية.

(٤) عطفه: سقطت من ب، د، س.

(٥) الشورى: ٥١.

يستقيم عطفهُ على (أن يكلمه) لفساد المعنى، إذ يؤدي إلى أنْ يكون: وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولاً، وهو فاسد[1].

ولا يستقيم أنْ يكونَ «ويغضب» على النصب[2] معطوفاً على «نافعي» في قوله: ليس نافعي ويغضبَ، كقولك: ما تأتيني وتحدثني، لأمر معنوي وهو أنه يصير المعنىٰ: لا ينفعني ولا يغضب صاحبي، وليس الغرض كذلك، بل الغرضُ نفي النفع عنه وإثبات الغضب للصاحب لِينفيه المتكلمُ عنه، فوجب أنْ يكون معطوفاً على الشيء، فيكون تقديرُه: وما أنا للشيء ولغضب[3] صاحبي بقؤول[4]، إلا أنه يحتاج في استقامته إلى حذف مضاف، لأن غضبَ صاحبه ليس بمقولٍ حتى يصح تعلُّقُ القول به، فيكون التقدير: ولسبب غضب صاحبي بقؤول.

والرفعُ له وجهٌ واحد وهو أنْ يكون معطوفاً على الجملة التي هي: ليس نافعي، داخلاً في حكم الصلة، ولذلك احتيج فيه إلى مضمر يعود إلى الموصول وهو الهاء في «منه». والرفع أقوى[5].

---

(١) انظر الإملاء (٨١) من الأمالي القرآنية. ص: ٢٢٧.

(٢) على النصب: سقطت من د.

(٣) في د، س: ويغضب. والصحيح ما أثبته لأن السياق يقتضيه.

(٤) قال ابن الحاجب: «فلم يبق إلا أن يكون واو العطف. وتكون عاطفة (الغضب) على قوله: للشيء. وإذا عطف الفعل على الإسم وجب تقديره بتأويل الاسم، ولا يقدر إلا بأن على ما تقدم، فيكون المعنى: وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول». الإيضاح ٢/٢٨.

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «والرفع أظهر من وجهين: أحدهما: أن عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف. والآخر: أنه لا تقدير يلزم فيه بخلاف النصب، لأنه جملة معطوفة على: ليس نافعي، فهي داخلة في حكم الصلة ولذلك احتيج فيها إلى ضمير يرجع إلى الذي، ووصلها بجملتين أحدهما منفية والأخرى مثبتة ولا بعد في ذلك» ٢/٢٩.

[إمــلاء ١٦]

[مسألة في العلم المنقول عن فعل الأمر]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل(١): بوحشٍ اصمتَ(٢):

قال بعضُ طلبة الأدب: ما المانع من أن يكون: بوحشٍ اصمتَ، بكمالها اسمَ موضع؟ فقال: لا يجوز ذلك، لأنه لو كان كذلك لم يخلُ إما أن يكون من باب: تأبط شراً(٣)، أو من باب: بعلبك(٤)، لا جائزٌ أنْ يكون من الأول، إذْ ليس بجملة باتفاق، ولا جائزٌ أنْ يكون من الثاني، لأن هذا البابَ اللغةُ الفصيحة أنْ يقول: هذا بعلبكَ ورأيت بعلبك ومررت ببعلبّك، بفتح آخِر الأول، فكان يجب فتحُ الشين، والاتفاقُ على كسرها، فدلَّ على أنه مضاف ومضاف إليه وهو المقصود.

[إمــلاء ١٧]

[عطف البيــان]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على المفصل(٥): اشترط

---

(١) ص ٧.

(٢) البيت بتمامه:

أشلى سلوقية باتت وبات بها ... بوحشٍ اصمتَ في أصلابها أوَدُ

وهو من البسيط وقائله الراعي النميري. انظر شعره ص ٤٦ (جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني ،دمشق). وهو من شواهد ابن يعيش ١ / ٣٠، واللسان (صمت). وسلوقية: منسوب إلى سلوق موضع تنسب إليه الكلاب السلوقية. والأود: الاعوجاج. واستشهد به الزمخشري على أن (اصمت) اسم علم منقول عن فعل الأمر.

(٣) أي: إنه مركبٌ تركيباً إسنادياً.

(٤) أي: إنه مركبٌ تركيباً مزجياً.

(٥) ص ١٢٢.

الزمخشري في عطف البيان أنْ يكون أشهرَ من متبوعه، ولذلك قال: «ويُنَزّل من المتبوع منزلـةَ الكلمة المستعملة من الغـريبة إذا تُـرجمت بها» ، أيْ: إذا فُسِّرت بها. يعني: أنَّ عطفَ البيان يفسِّر متبوعه، إذ المتبوعُ كالغريب، ولذلك مثَّل بقوله:

أقسمَ بالله أبو حفص عمر(١)

فإنَّ عمرَ أشهرُ من قولهم: أبو حفص، لما كان محتمِلاً غيـرَه، والتابـعُ كالمشهور، وليس ذلك بشرط، فإنَّ الإنسانَ إذا قال: جاء أبو عمرو زيد، وكان ثَمَّ آخرُ اسمُه أبو زيد خالد، وثَمَّ زيود كثيرة، فإنه يحصل الإيضاحُ والكشف وإنْ لم يكن أشهرَ. نعم الزمخشري بنى الأمر على الأكثر.

[إمـــلاء ١٨]

[رد على الزمخشري في حدّه المبني]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في المبني(٢): «هو الذي سكونُ آخره وحركته لا بعامل»:

هـذا الحدُّ ليس بمستقيم لأنـه أتى في الحد بـواو العطف. فـإنْ قَصـد

---

(١) هذا صدر بيت من الرجز ، وعجـزه: ما مسها من نقب ولا دبر.

وقد نسبه ابن حجـر العسقلاني لعبـد الله بن كيسبة النهـدي . انظر الإصـابة في تمييـز الصحابة ٥/ ٩٦ (تحقيق علي محمد البجاوي) . ونسبه الزمخشري لعمر بن كيسبة النهدي ، انـظر ربيع الأبـرار ونصوص الأخبـار ١/ ٢٨٩ (تحقيق الدكتـور سليم النعيمي). وانـظر الصاحبي لأحمد بن فارس بن زكريـا ص ٢٩٨ (تحقيق السيد أحمـد صقر). وابن يعيش ٣/ ٧١، ونسبه لرؤبة ، وهو وهم.

(٢) ص ١٢٥ .

الجمعَ لَمْ يستقم، إذ ليس شيءٌ فيه سكونٌ وحركة في آخره. وإنْ قَصد معنى أوْ، كان فيه شذوذٌ لفظي في استعماله الواوَ بمعنى أوْ، واستعماله لفظة أوْ في الحدِّ الواحد.

[إمـلاء ١٩]

[معنى حروف التحضيـض]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل في حروف التحضيض[١]: «تريد استبطاءه وحثَّه على الفعل». بعد قوله: «لولا فعلت كذا»:

ليس بجيد، لأن الاستبطاءَ والحثَّ على الشيء إنما يكون في الزمن المستقبل. وأما الماضي أو الحال فلا يُتصوَّرُ فيه حث، لأنه انقضى وتصرَّم، فكيف يُتَصَوَّر الحثُّ عليه؟ وأمَّا الحال فكذلك، لأن الفعلَ حالة الحث قائم بذات المطلوب منه ذلك، والحثُّ عليه يستدعي تحصيله منه، والحاصل لا يحصَّل، وهذه الحروف إذا وقع بعدها الماضي كانت للتوبيخ، وإذا وقع بعدها المستقبلُ كانت للحثِّ والطلب[٢].

---

(١) ص ٣١٥.

(٢) قال ابن يعيش: «وإذا وليهن المستقبل كن تحضيضاً، وإذا وليهن الماضي كن لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطب أو يقدر فيه الترك، نحو قوله القائل: أكرمت زيداً، فتقول: هلا خالداً، كأنك تصرفه إلى إكرام خالد وتحثه عليه أو تلومه على ترك إكرامه. وحيث حصل فيها معنى التحضيض وهو الحث على إيجاد الفعل وطلبه جرت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال، فلا يقع بعدها مبتدأ ولا غيره من الأسماء» ٨/١٤٤.

[إمــلاء ٢٠]

[الرد على من قال: إنَّ «لولا» أصلُها «لو» زيدت عليها «لا»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[١].
«وللولا ولوما معنى آخر وهو امتناعُ الشيء لوجود غيره».

قال الشيخ: ذهب بعض الناس إلى أنها أصلُها «لو» زيدت عليها «لا»[٢]، وهذا ليس بمستقيم، لأن «لو» معناها عندنا على ما دل عليه الدليل: امتناع الثاني، كقوله تعالى: ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسَدَتا ﴾[٣]. فالتعدُّدُ منتفٍ لأجل امتناع الفساد[٤]. وهذا القائل إنَّما بنى هذا المذهبَ على توهُّمه أنَّ الثاني امتنع لأجل امتناع الأول. فإذا تحقَّق هذا لم يستقمْ هذا المذهب، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى. أمَّا من حيث اللفظ فكان يلزم أنْ يرتبط وجودُ الثاني لانتفاء الأول كما ارتبط في «لو» وجودُ الثاني بوجود الأول. لأن «لا» لما دَخَلَتْ على الأول صار نفياً، فوجب أنْ يكون وجودُ الثاني مرتبطاً بنفي الأول والأمرُ بالعكس. وأما من حيث المعنى فلأن «لو» انتفى الأول فيها لأجل انتفاء الثاني ولما دخلت لا، فيجب أن يوجد الأول لأجل انتفاء الثاني والأمر بالعكس. وإذا بني على المسامحة في أنَّ «لو» تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول صحَّ ما ذكروه لأنها[٥] تدل على امتناع الثاني لوجود الأول.

---

(١) ص ٣١٦.

(٢) وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(٣) الأنبياء : ٢٢.

(٤) وهذه المسألة خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحاة ، قال الرضي : «والصحيح أن يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ،أي :إن امتناع الثاني يدل على امتناع الأول». شرح الكافية ٢/ ٣٩٠.

(٥) تدل على امتناع . . . لأنها : سقطت هذه العبارة من د.

[إمـلاء ٢١]

[إيراد على الزمخشري في تقسيمه الاسم المعرب]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[١]: «والاسمُ المعربُ على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين » :

إنْ قيل : إنه أراد الاسمَ المفرد ، وردَ عليه رجالٌ ومساجدُ ، فإنَّ رجالاً جمعٌ يعرب بالحركات الثلاث ، ومساجدُ جمعٌ غيرُ منصرف .

[إمـلاء ٢٢]

[إيراد على الزمخشري في حده الحرف والجواب عنه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله في الحرف[٢]: «ما دل على معنى في غيره»: يرد عليه الأسماء التي لا تعقل إلا بمتعلق مذكـور معها مثل: عند وقيد[٣] وقِدى وقابَ[٤] وما أشبهها. وجوابه: أنا نحكم بأن معنى القدر والجهة مفهوم من قاب وعند كالفوقيَّة من فوق. وإنما اتَّفقَ أنهم لم يستعملوه إلا كذلك. ونحكمُ على أن «من» ونحوها لا يُفهم منها ذلك المعنى من حيث وضعها إلا مضموماً إلى متعلَّقها. وإنَّما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم أنَّ الحرفَ وضعُه كذلك والاسم كذلك، وثبت أنَّ هذه من قبيل الأسماء بخصائصها، فوجبَ أنْ لا تُحمل على جهة يلزم أنْ تكون به حرفاً بعد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض. والذي يوضِّح لك ذلك إطباقُهم على أنَّ «عن وعلى» في قولك: قعدت عن يمينه ووليتُ عليه، حرفٌ أيضاً، وهما

---

(١) ص ١٦ .

(٢) ص ٢٨٣ .

(٣) في س : قبل . وهو تحريف .

(٤) معنى قيد : قدر وكذلك قِدى . انظر اللسان (قيد. قدا) .

اسمان في قولك: قعدت من عن يمينه وأخذت من عليه[1]. ولولا ما ثبت من خاصّية الاسم فيهما في المحلين المخصوصين لم يُحْكَمْ عليهما باسمية، فلمَّا ثبت كونُهما اسمين بالخواصّ التي توجِب الاسميةَ وجب حملُهما على معنى الاسم وإنْ كان فيه بعد، إذ تقديرُها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقضُ العقلي، وحملُها على هذه الجهة يلزم منه استبعاد. وإذا تردَّد بين التناقض والاستبعاد والتُجِىءَ إلى أحدهما وجب الحملُ على الاستبعاد، فكذلك ههنا.

[إمـلاء ٢٣]

[ليس معنى «من» المزيدة ابتداءَ الغاية]

وقال أيضاً مملياً على قوله في قسم الحرف[2] في الزيادة في قولك: «ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا»: أي: إلى معنى الابتداء. ليس بمستقيم؛ لأنَّ معنى كونها زائدة انك لو أسقطتها كان المعنى الأصلي بحاله. ولا يستقيم على هذا أنْ يكون مفهوماً منها معنى الابتداء، لأنك لو حذفتها لم يبقَ معنى الابتداء، فيبطل كونُها زائدة، ولزم منه أن تكون زائدة غيرَ زائدة وهو باطل.

[إمـلاء ٢٤]

[معنى بيت وإعراب جزء منـه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر[3]:

---

(١) قال قطري بن الفجاءة:

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني مرة وأمامي

وقال مزاحم بن الحارث العقيلي في وصف قطاة:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

(٢) ص ٢٨٣.

(٣) ص ٣٧٣.

ودَع ذا الهـوى قبـلَ القِـلى تـركُ ذي الهـوى
متيـنَ الـقـوى خيـرٌ مـن الـصَّـرم مـزدرا[1]

يجوز أنْ يكون معناه: ودَعْ ذا، أي: أقلل منه وأقصر، ويجوز أن يكون «ذا» بمعنى صاحب، فيراد بـه المحبوب لأنـه الذي تعلق بـه الهوى، فيكـون صاحبُ الهوى بهذا الاعتبار المحبوبَ، ثم قال: تـركُ ذي الهوى، فيجـوز أنْ يكـون أضافَـه إلى الفاعـل على الوجـه الأول، ويجوزُ أنْ يكـون أضافـه إلى المفعول في الوجه الثاني، فيكونُ المعنى على الوجه الأول: تركُ المحبِّ هوى متينَ القوى[2]، فيكون «متينَ القوى» مفعولاً لِـ «ترك»، ويجوز أنْ يكون «متينَ القوى» حالاً من ذي الهوى، أي: تركُ المحبِّ في حال كونه متينَ القوى حبَّه خيرٌ من أنْ تقعَ المفارقةُ على زعمه. وإنْ جعلنا «ترك» مضافاً إلى المفعول كان «متين القوى» حالاً منه، فيكونُ المعنى: تركُ المحبوب في حال كونه قوياً حبّه لك أو حبك له خيرٌ من أنْ تقـعَ مفارقتـه[3] لك مـراغمة. و«مَـزْدراً» حالٌ من الصرم، أي: مراغمة.

[إمــلاء ٢٥]

[وجه نصب ورفع فعل مضارع وقع بعد أو]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[4]:

(١) هذا البيت من الطويل، ولم ينسبه أحد لقائل. وهو من شـواهد ابن يعيش ٣٧٣/١٠، واللسان (صدر). والقلا: العداوة. والصرم: الهجران. ومزدرا: مصدراً، أبـدلت الـزاي من الصاد. وقـد استشهد الـزمخشري بـه على إبـدال الزاي من الصـاد في قوله: (مزدرا).

(٢) القوى: سقطت من س.

(٣) في الأصل: مفارقة، وما أثبتناه من ب، د، وهو الأصوب.

(٤) ص ٢٤٧.

فقلتُ لـه لا تبـكِ عينُـك إنَّمـا نحـاوِلُ مُلكـاً أوْ نمـوتَ فنعـذرا[1]

أمَّا النصبُ فإنه أخبرَ بمحاولة المُلك، وجعَلَ الموتَ غاية لـه، والعذرُ مسبَّب عنه، لأن المعنى : إلى أنْ نموت فنُعذر، وهو ظاهر في تسليته صاحبَـه عن بكائه.

وأما الرفعُ فإنه أخبرَه بحصول أحد الأمرين لا ينفكُّ عن أحدهما، وهـو محاولةُ المُلك أو الموت، إمَّا على سبيل المبالغة في أنه لا ينفكُّ عن أحدهما، كما لا ينفكّ الجوهرُ عن أنْ يكونَ متحركاً أو ساكناً، فلا يلزم تقديرُ شك، لأن المعنى : أنه قد ثبتَ عنده، وعلِمَ أنه لا ينفكّ عن أحد[2] هذين الأمرين. وإمَّا على معنى الإخبار بأنه يكون إمَّا على هذا وإمَّا على هذا، فيكـون على الشك في حصول كل واحد منهما في كل زمان يقدره إلى الموت، لا في حصول كل واحـد منهما بعـده، فإنَّ ذلـك معلوم من ضرورات الـوجود، فـلا حاجـةَ إلى التكلّفِ في الجواب عن تقديره.

[إمـلاء ٢٦]

[الرد على الزمخشري في تجويزه جزم مضارع ونصبه]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[3] :

---

(١) البيت من الطويل وهو لامرىء القيس. انظر ديوانه صفحة ٩٥ (بيروت). وهو في شواهد سيبـويـه ٣/٤٧، والمقتضب ٢/٢٨، والخصـائص ١/٢٦٣، وابن يعيش ٧/٢٢. والشاهد فيه جواز رفع (نموت) على أحد وجهين: عطفه على (نحاول) أو قطعه. قال سيبويه: «ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت». الكتاب ٣/٤٧.

(٢) أحد : سقطت من د.

(٣) صفحة : ٢٤٨.

ولا تَشْتِمِ المولى وتبلغْ أذَاتَه[1]

أورَده استشهاداً على الجزم في قوله تعالى: ﴿ولا تَلْبِسُوا الحقَّ بالباطل وتكتُمـوا﴾[2] أنْ يكون (تكتمـوا) منصوبـاً ومجـزومـاً. ثم أوردَ البيت على الجزم، فيكون منهيّـاً عن كليهما، عن الشتم والأذى. ولا يستقيم النصبُ في البيت لأنه لو كان منصوباً لكان منهيّاً عنهما على سبيـل الجمعيـة، ولا يُنهى عن الجمع بالواو إلا بين شيئين متغايرين. أمَّا ما هو أعمُّ في المعنى فلا يصحُّ النهيُ عن الجمع بينهما لأن الشتمَ أذيَّة، وقولهُ: وتبلغ أذاتَه، مثله غاية ما. ثم إن الأذيَّةَ عامة لأنَّها بالقول والفعـل، والشتمُ خاصّ، وليس المـرادُ إلا مطلقَ الأذيَّة بما هي أذيَّة. فكأنه تكريرٌ للفظ من غير فائدة، فكأنَّه قال: لا تؤذِ المولى لا تؤذِ المولى[3]. وليس كذلـك الآية حيث جـاز فيها النصبُ والجـزم. وأما الجزمُ فعلى أنْ يكونَ كلُّ واحد منهما منهيّاً عنه. وأما النصبُ فعلى معنى: لا تجمعوا بين هذين.

[إمـلاء ٢٧]

[مسألة في أفعل التفضيل]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثماني عشرة مملياً على فصل أفعل التفضيل[4]: في الوجه الغالب في مثل قولهم: أكرمُ الناس، أنه يلزمُ أنْ يكون جميعُ الناس

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل عجزه: فإنك إن تفعل تُسفَّه وتجهلِ. ونسبه سيبويه (٣/٤٢) لجرير، وليس في ديوانه (تحقيق نعمان طه). ونسبه ابن السيرافي لجحدر العكلي، شرح أبيات سيبويه ٢/١٧٧. والشاهد فيه جواز جزم «تبلغ» ونصبه.

(٢) البقرة: ٤٢.

(٣) في الأصل وفي م، س: لا تؤذي المولى لا تؤذي المولى، والصواب ما أثبتناه لأن الفعـل مجزوم.

(٤) ص ٨٩.

كرماءَ في قصد المتكلم وهو باطل، وكذلك قوله عليه السلام[1]: «ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم مني»، ثم قال: «ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم مني». فيلزمُ أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعودين، وهو غير جائز. ووجهُ اللزوم أنه قد أضاف الأحبَّ والأبغض إلى المخاطبين، فيلزم أنْ يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والبغض. ومن ثم قال في هذا الفصل بعينه في قولهم: الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مروان، إنه على معنى عادلا، لما يلزم من أنَّهم يكونون مشتركين في العدْل ولم يشتركوا عنده، فحملَهُ لذلك على معنى فاعل[2]. وأما تثنيتُه فلا يلزم منها أنْ يكونَ هو الذي حملَه على أنْ يكونَ بمعنى فاعل لأن تثنيةَ المضاف وجمعَه في باب أفعل التفضيل جائزٌ بالاتفاق، كقوله تعالى: ﴿أكابرَ مُجْرِميها﴾[3]، وشبهه[4].
والجوابُ: أنَّ المضافُ إليه في هذه المواضعِ المعترضِ بها يجبُ أنْ تكون مخصصة بالمشتركين في أصل المعنى الذي دل عليه «أفعل» فيكون قولُه: بأحبكم، أحب المحبوبين منكم، وكذلك أقربكم وأبغضكم وأبعدكم. وقوله: أكرُم الناس وشبهه، على ذلك.

ويجوزُ أنْ يقدّر مضافٌ محذوف كأنه قيل: أحبُّ محبوبيكم وأكرمُ كرماء الناس. ويكون دليلُ التأويل على أحدهما ما عُلِم من لغتهم أنهم لا يطلقون

(١) رواه الترمذي (بر: ٧٠) وأحمد بن حنبل ١٩٣/٤ (بيروت). ورواية الترمذي: «إن من أحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن من أبغضكم إليَّ وأبعدكم مني يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيقهون».

(٢) الناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند. والأشجّ عمر بن عبد العزيز بن مروان، سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٩/٣ (دار إحياء الكتب العربية).

(٣) الأنعام: ١٢٣.

(٤) هذا إذا كان مضافاً لمعرفة. أما إذا أضيف إلى نكرة فيلزمه الإفراد والتذكير. انظر أوضح المسالك ٢٩٧/٣.

أفعل التفضل إلا على ذلك. فلما كان ذلك معلوماً عندهم صحَّ إطلاقُ العام مراداً به التخصيصُ بما دلَّ عليه من القاعدة المذكورة عندهم. فلذلك جاءت هذه الألفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذُكِرَ من المعنى.

[إمــلاء ٢٨]

[جواز حذف التمييز في «حَبَّ» وامتناعه في «نِعْمَ»]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله في المفصل[١]: «ولأنَّه كان لا ينفصلُ الفاعل عن المخصوص في نِعْمَ وينفصل في حبَّذا»:

ذكره علةً في الفرق بين تمييز فاعل «نِعْمَ» إذا أُضمر وبين تمييز فاعل «حبَّذا» في جواز حذف التمييز في «حبَّ» وامتناعه في «نِعْمَ». يريدُ أنه لو جاز حذفُ التمييز في «نِعْمَ» عند الإضمار لأدى إلى وقوع اللَّبْس بين فاعله ومخصوصه في كثير من الصور ولم يُرِدْ جميعَ الصور، لأنك لو قلت: نِعْمَ زيدٌ، لَعُلم أنه ليس بفاعل، إذ الفاعل في باب «نِعْمَ» لا يكون علماً. كما أنك إذا قلت: حبَّذا، عُلم أنه ليس بمخصوص، إذ المخصوص في باب «حبَّ» لا يكون اسمَ الإشارة الموجود بعد «حبَّ»، وإنما أراد أنه يقع اللَّبس في مثل قولك: نِعْمَ غلامُ الرجل، وشبهه، لأنك إذا جوَّزت حذفَ التمييز جاز لظانٍّ أن يظنَّ حين قلت: نِعْمَ غلامُ الرجل، أن يكون التقديرُ: نِعمَ رجلاً، أو نِعمَ غلاماً أوْ ما أشبهه، وتكون قد أضمرت وحذفت التمييزَ، وأن يكون لا إضمارَ فيه لكون الأمرين سائغين، فيبقى غلامُ الرجل عنده جائزاً أن يقدَّر فاعلاً على تقدير أنْ لا إضمارَ في «نِعْمَ»، وجائزاً[٢] أنْ يقدَّر مخصوصاً على تقدير الإضمار، فأدَّى حذفُ التمييز في «نِعْم» إلى وقوع اللَّبس بين المخصوص وبين الفاعل في

(١) ص ٢٧٦. وعبارة المفصل: ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل.

(٢) في الأصل وفي د، م، س: جائز. وما أثبتناه من ب، وهو الأصوب، لأنه معطوف على (جائزاً) الأولى.

قولك: نِعْمَ غلاماً غلامُ الرجل، بخلاف قولك: حبذا زيد، فإنه لمَّا تعيَن أنَّ ذا هو الفاعل تعيَّن أنْ يكون زيد هو المخصوص، فلم يؤدِ حذفُ التمييز فيه إلى اللَّبس الذي ذكرناه في «نِعْمَ»[1]. ولم يُردْ صاحب الكتاب أنَّ اللَّبس يقع في مثل قولك: نعمَ رجلاً زيد، إذا حذف التمييزُ بين الفاعل والمخصوص لما تحقَّق من أنَّ فاعلَ باب «نعمَ» لا يكون علَماً، فلا ينبغي أنْ يُحمل عليه، ويجب أنْ يُحمل على ما ذكرناه.

[إمــلاء ٢٩]

[إدخال الألف واللام على اسم للصوت]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[2]:

كما رُعتَ بالجَوْتَ الظماءَ الصوادِيا [3]

قياسُ الألفاظ التي تُستعمل مراداً بها لفظُها أنْ تُستعمل على لفظها

(١) قال ابن يعيش: «إلا أنه في حبذا يجوز أن لا تأتي بالمفسر، وتقول: حبذا زيد، ولا يجوز ذلك في نعم، فلا تقول: نعم زيد، وذلك لأن ذا اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس على ما ذكرنا، فاستغنى عن المفسر لذلك. فكما تقول: نعم الرجل زيد، ولا تأتي بمفسر، كذلك تقول: حبذا زيد، ولا تقول: نعم زيد. وأيضاً فإنه ربما ألبس في «نعم» لو فعل ولا يلبس في حبذا. وذلك أن «حب» فعل عمل في «ذا» واستوفى ما يقتضيه فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعاً لا يشكل بأن يتوهم أنه فاعل، لأن الفعل لا يكون له فاعلان، وليست «نعم» كذلك، لأن فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى تفسير». شرح المفصل ١٤٢/٧.

(٢) ص ١٦٦.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وصدره: دعاهُن رِد في فارعوين لِصوتِه.

وقائله عويف القوافي الفزاري. وهو من شواهد الرضي ٨١/٢. واللسان (جوت). ومعنى: ارعوين: رجعن عن الغي. والجوت: صوت تدعى به الإبل للماء. والصواديا: العطاشى. والشاهد فيه: دخول أداة التعريف على اسم الصوت وهو (جوت).

الأصلي، فإنْ كانت بغير ألف ولام استُعملت كذلـك، وإنْ كانت بـألف ولام استُعملت كذلك[1]، إلا أنْ تكونَ نكرةً فلا بُعدَ في إدخال الألف واللام عليها كقولك في جاءني رجل: الرجل مرفوع بالفاعلية، وإنْ كنت لا تعني ههنا إلا اللفظ. وأمّا نحو قولهم: جَوْتَ، إذا استعمل هذا الاستعمالَ فقياسُه أنْ يقال: رعتُ بجوتَ، مبنيٌ ومعربٌ، كما تقدَّم في غير هذا الموضع.

وأمـا إدخال الألف والـلام عليه فليس بـالقيـاس، ووزانُـه وزانُ إدخـال الألف واللام على مثل: آمين ورويدَ وما أشبهه، وهو بعيد، ووجهُه على شذوذه أنَّ هـذه الألفاظ إذا استُعملت هـذا الاستعمالَ كـانت في الحقيقـة أعـلامـاً لأنفسها، وهي متعدِّدةٌ ألفاظُها في الوجود، فكان تعدُّدُها كتعدُّد مدلول الاسم العلَم الموضوع بأوضاع متعدِّدة؛ وقد ثبت أن ذلك يصحُّ إجراؤهُ مجرى النكرة على شذوذ، كقولهم: هذا الزيدُ أشرفُ من ذلك الزيد، فلما كان هذا كـذلك صحَّ أنْ يُقصد إلى ذلك القصد فأُدْخِل عليـه الألف واللام لـذلك. فهـذا وجهُ إدخال الألف واللام على ما فيه من الشذوذ. وأمّا بناؤها فقد تقدَّم في غير هذا المـوضع[2] أنَّ مثـلَ هذه الأسمـاء إذا خرجَتْ عن استعمـالها للمعنى الـذي وُضعت له أنه يجوز فيها حكايتُها على البنـاء ويجوز فيهـا الإعرابُ، فقـد[3] حكاها ههنا، والحكايةُ هي الأكثر.

[إمـلاء ٣٠]

[صيغة المبالغة تعمل عمل فعلها]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[4]:

(١) وإن كانت بألف ولام استعملت كذلك: سقطت هذه العبارة من د.
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٦.
(٣) في ب: وقد.
(٤) ص ٢٢٦.

أخا الحربِ لبَّاساً إليها جِلالَها وليس بولّاجِ الخوالِف أعْقَلا[1]

موضعُ استشهاده[2] في قوله: جلالها، فإنه منصوب بقوله: لبَّاساً، فإنه أورده على ما ذكره سيبويه من قوله[3]: «وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أنْ يُبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل».

ومعنى البيت: أنه يصف هذا المذكور بالشجاعة والمبادرة إلى الحرب. والجُلُّ بالضم واحدُ جلالِ الدواب، وجمعُ الجِلال أجِلَّة، كأنه جمعَ الجمع، والمرادُ ههنا به الدروعُ أو ما يقوم مقامها مما يدفع به عن نفسه السلاحَ، والخوالفُ جمع خالفة، وهي عمود من أعمدة الخِباء. والخوالفُ أيضاً في قوله: ﴿ رضُوا بأنْ يكونوا مع الخوالف ﴾[4] النساء.

وأمَّا إعرابُ «أخا الحرب» فهو منصوب على المدح. و«لباساً» بدل منه، بدل كل من كل. ولا يستقيم أن يكون «أعقلاً» حالاً، لأنه يؤدي إلى أن يكون الوُلُوجُ المنفيّ مقيَّداً لا منفيّاً على الإطلاق، فيضعُف المعنى المرادُ لأن الغرضَ نفيُ هذه الدنيَّة مطلقاً لا نفيُها في حال دون حال. وأنت إذا قيَّدتها بـ «أعقلا» جعلته نفاها في حال دون حال. وبعيرٌ أعقلُ وناقةٌ عقلاء بيِّنة العَقَلِ، وهو التواءٌ في رِجْل البعير واتساع كثير. قال ابن السِكّيت[5]: «هو أن يُفْرِطَ الرَّوحُ حتى يصطكَّ العرقوبان، وهو مذموم»[6].

(١) هذا البيت من الطويل. وقد نسبه سيبويه للقُلاخ ١/١١١. وهو من شواهد المقتضب ٢/١١٣، وابن يعيش ٦/٧٠، واللسان (ثعل)، والهمع ٢/٩٦، والشاهد فيه قوله: لبّاساً، وهي صيغة مبالغة قد عملت عمل فعلها فنصبت (جلالها).

(٢) في م، س: الاستشهاد.

(٣) الكتاب ١/١١٠.

(٤) التوبة: ٨٧.

(٥) هو يعقوب بن إسحق المعروف بابن السكيت. من مؤلفاته، إصلاح المنطق، الألفاظ، الأمثال، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث. مات سنة ٢٤٤ هـ وقيل سنة ٢٤٦ هـ وبلغ عمره (٥٨) سنة. انظر وفيات الأعيان ٦/٣٩٥، بغية الوعاة ٢/٣٤٩.

(٦) انظر إصلاح المنطق صفحة ٥٣ (تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون).

قال يصفُ ناقة مفروشةَ الرِجْلِ فَرْشـاً لم يكن عَقَلاً. فمعنى البيت على هذا: إنه ليس بملازم للنساء ولا أَعْقَلَ من قلة التصرُّف وترك الحرب، فإنَّ ذلك يؤدي، إلى العَقل المذموم، فيكون خبراً بعد خبر على هذا.

[إمـــلاء ٣١]

[إضـــافة العلـــم]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[١] في السنة المذكورة[٢]:

عـلا زيدُنـا يـومَ النَّقـا رأسَ زيـدِكم   بـأبيضَ مـاضي الشفـرتين يمـانِ[٣]

موضع الاستشهاد فيه ظـاهر، وهـو: زيدنـا وزيدكم. وقـولُه: بـأبيض، متعلق بـ «علا» تقديرُه: علا رأسَه في يوم النقا بأبيضَ، على معنى الاستعانة. و «يمـان» صفةٌ بعـد صفة للسيف، وأصلُه يمـانِيٌ، فأعلوه كمـا أعلوا: مررت بقـاضي. وهو منسـوب إلى اليمن، فأصلُه[٤] في النسبـة يمني، إلا أنهم لمـا قالوا: يمانِيٌ حذفوا إحدى الياءين، وجعلوا الألفَ عوضاً منها، ثم أعلُّوه إعلالَ قاض، ولذلك لم يُعتدَّ بزنته، لأنَّ الياءَ ياءُ النسبة، كما لم يُعتدَّ بها في ثمان، فتقول: رأيت ثمانياً وثمانٍ، في أنَّ الياءَ ياءُ النسبة كيمانٍ لأنه مشتق من اليمن، فنُسب إليه تقديراً على غير قياس، ثم جُعلت الألفُ عوضاً من إحدى الياءين،

---

(١) ص ١٢.

(٢) أي سنة ثماني عشرة وستمائة.

(٣) هذا البيت من الطويل ولم ينسبه أحد لقائل معين. وهو من شواهد الكامل ١١٨/٢ ونسبه لرجل من طيء. والرضي ٢٧٤/١. والخزانة ٣٢٧/١. ومغني اللبيب ٥٣/١ (دمشق). وزهـر الآداب للحصري ١٠٣٢/٢ (تحقيق عـلي محمد البجـاوي). النقـا: الكثيب من الرمل. ويوم النقا: يوم الحرب. والشاهد فيه إضافة العلم وهو قوله: زيدنا وزيدكم.

(٤) في د: وأصله.

إلا أن ثمانياً لا يُستعمل[1] إلا بالألف ويمان يُستعمل بالألف محذوفةً ياؤه، وبغير ألف مثبتةً ياؤه، فقالوا: يمانٍ ويمني، ولم يقولوا: ثمني. ويجب أنْ يكون ثمانياً كذلك لأنه قد عُلم أنه من الثمن، فوجب الحكمُ على الياء بالزيادة. وأيضاً فإنه ليس في كلامهم في المفردات ما هو على هذه الزنة إلا ما كان منسوباً[2]، فوجب أن يُحمل على ذلك. وأمَّا «يمانٍ» فالأمرُ فيه أوضحُ لأمرين: أحدُهما: أنه مفهومٌ منه النسبةُ، والآخرُ: أنَّهُ يُقال: يمني، بمعناه، فعُلِم أنه فرعُه، وليس في ثمان شيءٌ من ذلك.

[إمــلاء ٣٢]

[إدخال الألف واللام على العلم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[3]:

باعَدَ أمَّ العمرو من أسيرها حرَّاسُ أبواب على قُصورها[4]

موضعُ استشهاده في قوله: العمرو. ومن أسيرها: متعلِّقٌ بـ «باعد» على معنى أن هذا الحرفَ أوصل مباعدةَ المفعول من الأسير على معنى ابتداء الغاية. و«على قصورها» متعلِّقٌ بمحذوف، إمَّا صفةُ الأبواب، فيجب أن يقدَّرَ

(١) في الأصل وفي م، س: يستعملوه. وهو خطأ.
(٢) في س: ما هو منسوب.
(٣) ص ١٣.
(٤) هذا البيت من الرجز وهو لأبي النجم واسمه الفضل بن قدامة من رجاز الإسلام الفحول. وهو من شواهد المقتضب ٤/ ٤٩. والإنصاف ١/ ٣١٧. وابن يعيش ١/ ٤٤. والهمع ١/ ٨٠. واللسان (وبر). والشاهد فيه دخول الألف واللام على عمرو وهو علم لتقدير الشيوع فيه.

بصفة لها فيه ضميرُها، وتقديرُه: حرَّاسُ أبواب مركّبة أو حاصلة على قصورها، يعني قصورَ أمّ العمرو المذكورة؛ أو صفةٌ لحراس، فيجب أنْ يقدّر صفة لهم، فيقدّر: حراسُ أبواب ثابتون وحاصلون، فهو في الأول في موضع خفض، وفي الثاني في موضع رفع.

[إمـلاء ٣٣]

[إدخال الألف واللام على العلم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[1]:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً   شديداً بأَحْنَاءِ الخلافةِ كاهلُه[2]

موضعُ الاستشهاد في قوله: اليزيد. والرؤيةُ رؤية العلم وليس من رؤية العين، لأن شرطَ رؤية العين أن يكون الثاني متضمِّناً وصْفا مرئيًا كقولك: رأيت زيداً أسودَ أو أبيضَ أو متحركاً. وههنا ليس متضمناً ذلك، فوجب أن يكون بمعنى العلم، و «شديداً» مفعول بعد مفعول على أنهما من باب واحد لا على اختلافهما. ولذلك لا يُقال في مثله: مفعولٌ ثالث، لأنَّ شرطَ تعدُّد المفاعيل اختلافُ تعلّق الفعل بهما[3]. ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً، فتعلُّقُ الإعطاء بزيد يخالف تعلُّقَه إلى درهم. وإذا قلت: علمتُ زيداً عالماً

(١) صفحة: ١٣.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لابن ميّادة، واسمه الرّماح من بني مرة بن عوف، من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد. وهو من شواهد الانصاف ١/٣١٧. والرضي ٢/١٣٦. والخزانة ١/٣٢٧. وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٢. وأحناء الخلافة: أمورها. والكاهل: ما بين الكتفين. والشاهد فيه دخول الألف واللام على الوليد واليزيد وهما علمان، لتقدير التنكير فيهما.

(٣) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والصواب بها، لأن الضمير يعود على المفاعيل.

عـاقلاً، فتعلّقُ العلم بعـالم وعاقـل من جهة واحـدة. وإنّمـا صـح ذلـك في «علمت» لأنها داخلةٌ، على المبتدأ والخبـر. ولمّا كـان الخبر يصـح أنْ يكون متعدِّداً صحَّ أنْ يكون المفعولُ الثاني متعدِّداً لأنه الذي كـان خبراً. ولمّـا كان ذلك في الخبر[1] يجوزُ بالواو وحذفها جاز في هذا أنْ يكون بالواو وحذفها لأنَّ باب العلم إنما يدخل على الجمل الاسمية فلا يغيرهـا عن معناهـا. وإذا كان كذلك وقد عُلِم أنَّ الخبرَ يكونُ متعدِّداً صحَّ أنْ يكون المفعولُ الثاني متعدِّداً.

ومعناه: علمتُ أنَّ هذا الخليفةَ ميمونُ النقيبـة على المسلمين، شديـداً دولتهُ في جوانب ملكه. وعبّر عن ذلك بشدة الكاهل على سبيل الاستعارة، لأن شدة الرجل في العادة باعتباره، فعبر عن كل شديد في المعنى بشدة الكاهل.

وكونُه حالاً ضعيفٌ، لأن المقصودَ الإخبارُ عن هذا الممـدوح بأنَّ هـذه صفتُه مطلقاً، فإذا جعلته حالاً، أعني: شديداً، لـزم تقييدُ الحـال، والتقييدُ مفسـد للمعنى، لأن التقديـر على هذا: علمت الـوليد مبـاركاً في حـال كونـه شديداً، وليس مرادُه إلا إطلاقَ الخبر بأنَّ هذه صفتُه مطلقاً.

[إمــلاء ٣٤]

[إدخال الألف واللام على العلم وإضافته]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[2]:

وقــد كـانَ فيهم حــاجبٌ وابنُ أمِّـه   أبـو جَنْدَلٍ والـزيدُ زيـدُ المعاركِ[3]

(١) في الأصـل وفي ب ، د، م : المبتدأ . ومـا أثبتناه من س ، وهـو الصـواب ، لأن المعنى يقتضيه.

(٢) ص ١٤.

(٣) البيت من الطّويل وهو للأخـطل . انظر شعـره ص ٥٠٣ . وهو من شـواهد ابن يعيش =

فيه استشهادان: أحدُهما: بالألف واللام، والآخرُ: بالإضافة. فجمعَ في هذا البيت بين ما صدَّرَ به أولاً من قوله[1]: «فيُجْتَرأُ على إضافته وإدخال اللام عليه». وابن أمه: معطوفٌ على حاجب، والضميرُ عائد على حاجب، أي: أخوه من أمه. ومعناه: أنَّه كان في هذه القبيلة حاجبٌ، وهو رجل كبير من العرب معروف. والزيدُ: زيدُ المعارك، وزيدُ المعارك: بدلٌ من الزيد، وهو بدلُ الكل من الكل. وقوله: أبو جندل، بدلٌ من[2]: ابن أمه. وقولُه في آخر الفصل[3]: «وهو قليلٌ»، يُحْتَمل أنْ يكون من كلام أبي العباس المبرد[4]، ويُحتمل أنْ يكون من كلام الزمخشري.

[إمـلاء ٣٥]

[مسألة في إعلال الواو والياء لامين]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على المفصل في قسم المشترك[5]: الجِباوةُ شاذ. وإنما ذكره مع ما ليس بشاذ لِيُعْلَم أنهم قد فعلوا هذا

٤٤/١. والزيد هو زيد بن عبد الله بن دارم، أو زيد بن نهشل، وأبو جندل هو نهشل. وحاجب اسم شخص. وموضع استشهاده إدخال الألف واللام على زيد، وهو علم، وإضافته.

(١) المفصل ص ١٢.

(٢) في د: عن.

(٣) المفصل ص ١٤.

(٤) هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرد. ولد سنة ٢١٠ هـ وتوفي بالكوفة سنة ٢٨٦هـ. كان فصيحاً ثقة، أخذ عن المازني والسجستاني، وروى عنه الصفار ونفطويه. من مؤلفاته: المقتضب، الكامل، الاشتقاق، إعراب القرآن. انظر بغية الوعاة ٢٦٩/١، طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨.

(٥) ص ٣٨٣.

الفعل. فإنّ البقْوى[1] والشَّروى[2] كما ذكر، والجِبَاوةُ ليس كذلك، إذْ يُقال: جبيتُ الخراج. ويدْ ودم أيضاً شاذ، لأنـه إما أنْ يكـون أصلُه: فَعْلٌ أو فَعَـلٌ، وعلى كلا التقديرين فهو خارج عن القياس. أمَّا خروجُهُ عن القياس على الوجه الأول فقياسُه أنْ يجري مجرى ظبي، فيقال: هذه يـديْ ورأيت يدْيـاً ومررت بيدْي. وعلى الثاني كان قياسُه أن يجري مجرى عصا، فيقال فيه كما قيل فيه في الأحوال كلِّها، فقد خرج عن القياسْ على التقديرين جميعاً.

[إمــلاء ٣٦]

[أصنـاف الاسـم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة مستدلاً على حصر الاسم في اسم الجنس والعلم والمعرفة[3]: إنَّ اللفظ إمَّا أنْ يوضع لشيء بعينه أو لا. فإنْ وُضع[4] لشيء لا بعينه فهو اسمُ الجنس ويسمَّى نكرة، إذْ رجل موضوع لزيـد وعمرو، لا على جهة التعيين، وإنَّما على البدل، وكذلك ما أشبهه. وإنْ كان لشيء بعينه فلا يخلو إمَّا أن يصحَّ إطلاقُه على غيره أوْ لا، فإنْ لم يصح إطلاقُه على غيره فهو العلمُ، وإنْ صحَّ فهو المعرفةُ.

---

(١) قال ابن منظور: «البقوى والبقيا: اسمان يوضعان موضع الإبقاء». اللسان (بقي). وقال ابن سيده: «البقوى والبقيا، وأرى ثعلباً قد حكى: البقوى بالواو وضم الباء». المحكم ٦/٣١٦ (تحقيق الدكتور مراد كامل).

(٣) قال ابن منظور: «وشـروى الشيء مثله. واوه مبدلـة من الياء، لأن الشيء إنمـا يشرى بمثله، ولكنها قلبت ياء كما قلبت في تقوى ونحوها». اللسان (شرى).

(٣) المفصل ص ٦.

(٤) فإن وضع: سقطت من د.

[إمــلاء ٣٧]

[استعمال «لا» بمعنى «ليس»]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[١]:

مَــنْ صــدَّ عـن نـيــرانـهــا   فــأنــا ابنُ قيسٍ لا بــراحُ[٢]

أَوْرده على أنَّ «لا» بمعنى ليس، و«بـراح» اسمها، وخبـرُهـا محـذوف للعلم به. أي: ليس براحٌ حاصلاً لي أو ثابتاً أو ما أشبهه. ومعناهُ: أنَّه يصفُ نفسَه بالشجاعة. والضميرُ للحرب لمَّا تقدَّم ذكرُها في أول القصيدة وهي قوله:

يــا بـؤس لـلحــرب الـتـي: حــطَّت أراهط فـاستــراحــوا

وفي القـرآن مـوضـعٌ اختُلف فيـه هــل «لا» فيـه بمعنى «ليس» أوْ لنفي الجنس؟ وهو قولُه: ﴿ ولاتَ حينَ مناص ﴾[٣]. وقد ذكرناه في الإملاء[٤].

[إمــلاء ٣٨]

[معنى «مِنْ» في بيت من الشعر]

وقال مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[٥]:

---

(١) ص ٣١.

(٢) هذا البيت من مجزوء الكـامل وهـو لسعد بن مـالك القيسي. وهـو من شواهـد سيبويـه ١/٥٨. والمقتضب ٤/٣٦٠. والإنـصــاف ١/٣٦٧. والـرضي ١/١١٢. والخـزانـة ١/٢٢٣. ورواية الكتاب: من فرّ عن نيرانها. والشاهد فيه إجراء «لا» مجرى ليس.

(٣) سورة ص: ٣.

(٤) قال ابن الحاجب: «قلت اختلف الناس في «لا» التي تلحق آخرها التاء. فمنهم من قال: إنها بمعنى ليس، وهو مذهب البصريين. ومنهم من قال: إنها التي لنفي الجنس وهو مذهب الكوفيين. ومنهم من قال: هذه التاء من حين، ويجعـل حين تحين لغتين. فعلى هذا تكون التاء فيه للجنس، وهو مذهب أبي عبيدة». الإيضاح ١/٣٩٩.

(٥) ص ٣٦٥.

لـهـا أشـاريـرُ من لـحمٍ تُـتَمِّـرُهُ   من الثـعـالي وَوَخْـزٌ من أرانِبهـا[1]

يقول: كانوا يُطعمونها كل يوم لحمَ الأرانب والثعالب لعزَّتها عندهم. والتمير التقديد. يقال: تمّر اللحمَ أي: قدده. والأشاريرُ قطعُ القديد. والوَخْزُ الشيء القليل. وفي بعض النسخ متمَّرة. وواحدُ الأشارير إشرارَة، وهو ما يُبسط عليه الأَقِطُ وغيرُه. ومِنْ في المواضع الثلاثة: أما: من لحم تتمره، فهي للتبيين على هذه الرواية. وأمَّا: من الثعالي، ووخز من أرانبها، فيجوز في كل واحدة منهما الأمران: أنْ تكون مبيِّنة ومبعِّضة، فالتبيين في الأول للأشارير، وفي الثاني للحم، وفي الثالث للوخز. والتبعيض ظاهر فيهما. ولا يجوز أنْ تكون الأولى مبعِّضة على هذه الرواية التي هي: تتمره، لأن «تتمره» صفةٌ للحم وهي الأشارير، فكيف يُقال: اللحم الذي هو الأشارير بعض الأشارير؟ هذا خُلف. نعم على من قال: متمرة، يجوزُ فيها ما جاز في أختيها من الوجهين لأنَّ متمرة صفةٌ لِـ «أشارير». وقولُه: لها، أيْ: للغَبَّة، وهي فرخُ عقابٍ كانتْ لبني يَشكر.

[إمـلاء ٣٩]

[مسألة في الصفـة]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[2].

---

(١) هذا البيت من البسيط. وقد اختُلف في قائله، فقد نسبه سيبويه لرجل من بني يشكر ٢/٢٧٣. ونسبه ابن منظور لأبي كاهل اليشكري. اللسان (تمر، رنب). ونسبه الشنقيطي في الدرر للنمر بن تولب اليشكري ١/١٥٧. وهو من شواهد المقتضب ١/٢٤٧. والمقرب ٢/١٦٩. والهمع ١/١٨١. وأورده الزمخشري شاهداً على إبدال الباء ياء في قوله: الثعالي وأرانيها.

(٢) صفحة ١٤.

وقبلي مـــات الخـالــدان كـلاهُمــا　　عميـدُ بني جحوانَ وابنُ المضلَّلِ(١)

عميدُ: إمَّا صفةٌ لِ (الخالدان)، وإما بدل. ولا يُتوهَّم عدمُ الجواز فيما ذُكر أنه مفرد وموصوفُه مثنى، فإنَّهما ههنا في حكم الشيء الواحد لأنهما قد شُرِّك بينهما بحرف العطف. والصفةُ تارة تأتي على هذه الصورة، وتارة يقال: جاءني زيد وعمرو العاقلان، وجاء(٢) الزيدان العاقلان، وجاء الزيدان العالم والعاقل.

ومات أصله: مَوَتَ، ومضارعه يموتُ ، فإذا أردتَ الفـاعلَ إلى نفسـك قلت: مُتُّ. وأمَّا مِتُّ بالكسـر فهو من ماضي مَوِتَ، مثـل خَوِفَ في خِفْتُ. وقبلي: ظرف، وهو معرب تقديراً، وإنْ كان الخلافُ في كل ما أُضيف إلى ياء المتكلم، هل هو معرب أوْ مبني؟ والكلامُ في ياء الإضافة هل أصلُهما السكونُ وفُتحت تقوية لها أوْ أصلُها الحركةُ وسُكِّنت تخفيفاً؟ فيه خلاف ليس فيه كبيـرُ أمر، فقد أشرنا إلى ذلك في الإملاء(٣).

[إمـــلاء ٤٠]

[توجيه إعراب كلمة في بيـــت لرؤبة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشـاعر رؤبـة في المفصل(٤) وهو:

---

(١) هذا البيت من الطويل وقائله الأسود بن يعفر كما في نوادر أبي زيد ص١٦٠. وانظر اللسان (خلد، ضلل). وابن يعيش ١/٤٦. والخـالدان هما: خالـد بن نضلة وخالـد بن قيس بن المضلل. انظر المفصل ص ١٤. وأورده الزمخشري شاهداً على دخول الألف واللام على العلم المثنى وهو قوله: الخالدان.

(٢) في س: جاءني.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣١. وقد قال: إن أصلها الفتح.

(٤) ص ١٥.

أنــا ابنُ سعــدٍ أكــرمُ السعــديـنــا   إنَّ تـميمــاً لـم يكــنْ عِـنِّـينــا[1]

أما الرفعُ[2] فعلى أنه خبرُ مبتدأ محذوف كأنه لمَّا قيل: أنا ابنُ سعد، كأنَّ سائلاً سأل وقال: من هو ابنُ سعدٍ؟ فقال له شخص: هو أكرمُ السعدينا.

ولا يجوزُ أن يكونَ خبراً بعد خبر، ولا صفة، ولا بدلاً لقولك: أنا. أما الصفةُ فباطلة، لأنه صفة لابن، فيلزم أنْ يكون سعدا، وليس سعدا، إنَّما هـو ابنُ سعدٍ إذْ أكرمُ الضاربين ضارب. ولو كان بدلاً لكان إمَّا بدل الكل فيجب أن يكون مدلولُه مدلولَ الأول، وإذا كان كذلك وجب أنْ يكون ابنَ سعـد، وإذا كان ابنَ سعد وجب أن يكون أكرمَ السعدين سعد وليس سعداً. وبدلُ الاشتمال وبدلُ البعض ظاهرٌ بطلانُهما.

والخفضُ صفة لسعد، ولا يجوز أنْ يكون صفةً [لأنا][3] لأنَّ المضمرات لا تُوصف، ومن حيث المعنى أيضاً ما تقدَّم[4].

[إمــلاء ٤١]

[الواو في وَرَنْتَل ليست زائدة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة ثماني عشـرة على قولـه في المفصل[5]:

---

(١) انظر مجموع أشعار العرب ص ١٩١ (تصحيح وترتيب وليم بن الورد). وهو من شـواهد سيبويه ٢/١٥٣، والمقتضب ٢/٢٢٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٩٢. وأورده الزمخشري شاهداً على دخول الألف واللام على جمع سعد، وهو علم.

(٢) أي رفع: أكرم.

(٣) زيادة من عندي يقتضيها المعنى.

(٤) قال سيبويه: «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: أنا ابن سعد أكرم السعدينا نصبه على الفخر». الكتاب ٢/١٥٣.

(٥) ص ٣٥٨.

«وَوَرَنْتَل كَجَحَنْفل»[1]: يعني أنَّ الواوَ فاءُ الكلمة وليست بزائدة، ومثّله بوزانه مما وقعت فيه الفاءُ حرفاً لا تصلح للزيادة وهو جحنفل. وجاء بمثال في ثالثه نُونٌ ليقرِّبَ به الشبهَ في أنه مثلُه.

[إمــلاء ٤٢]

[حد الكلمــة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل[2]: «الكلمةُ هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثةُ أنواع»:

إن قيل: كيف يصحُّ انقسامُ الشيء إلى نفسه وإلى غيره؟ فالجوابُ: أنّ المنقسمَ المسمَّى لا نفس اللفظ. فإن المسمَّى يصح إطلاقُه على الاسم والفعل والحرف، كل واحدٍ على حيالِهِ، فالمقسَّمُ الجنسُ المسمَّى بالكلمة.

[إمــلاء ٤٣]

[جواز كون الواحد الوجودي جنسا]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين مجيباً عن وهم متوهِّم أورد على الزمخشري سؤالاً في قوله[3]: «الكلمةُ هي اللفظةُ الدالة» إلى آخرها. قال الموردُ: الكلمةُ موضوعة لواحد متعيِّن، فكيف يستقيمُ أنْ تكونَ جنساً؟

---

(١) ورنتل: الشر والأمر العظيم. اللسان (ورنتل). جحنفل: الغليظ، ونونه زائدة. اللسان (جحفل).

(٢) ص ٦.

(٣) ص ٦.

فالجوابُ: أنه لا يمنع[1] صحةَ إطلاقها على الواحد الوجودي من أنْ تكون جنساً، كما لا يمنع صحةَ إطلاق الإنسان والرجلِ على الواحد الوجودي من أن يكون جنساً، لأن المراد بالجنس هو ما حُدَّ باعتبار الأمر المتعقّل لا باعتبار الأمر الوجوديّ، فمعنى الجنس: ما يُتعقَّل مما يقبل فصولاً متعددة يكون باعتبار كل فصل لحقيقة غيرِ الأخرى وإنْ اشتركا في الأمر الكلّي الشاملِ للجميع المسمّى باعتبار شموله لها جنساً.

[إمــلاء ٤٤]

[قلب الواو ياء في بيت من الشعر]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل في قسم المشترك[2].

وقـد عَلِمَتْ عِـرْسي مُلَيْكَـةُ أنني   أنـا الليثُ معـدِيّـاً عليه وعـادِيـاً[3]

يجوزُ أنْ يكونَ «معـدِيّاً» حـالاً مقيَّدة، إمـا من الليث، وإمَّا من المشبَّـه بالليث. والعامل فيها معنى التشبيه، كأن التقديرَ: أنا مماثل لليث في حال كونه على هذه الصفات، أو في حال كوني على هذه الصفات. فالتقييدُ تارة للمشبَّه وتارة للمشبَّه [بـه][4]. ويجوز أنْ يكـون حالاً مؤكِّـدة على معنى[5] أنه نفسُ

---

(١) في س: يمتنع. والصـواب مـا أثبتناه.

(٢) ص ٣٩٠.

(٣) البيت من الطويل، وقائله عبديغوث الحارثي. وهو من شواهد سيبويه ٣٨٥/٤. وابن يعيش ٣٦/٥، ٢٢/١٠. واللسان (عدا). والمحتسب لابن جني ٢٠٧/٢ (تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي). وذكره ابن يعيش بروايتين مختلفتين، الأولى كرواية صاحب المفصل. والثانية قوله: أنا الليث معدواً عليّ وعادياً.

(٤) زيادة من م، س.

(٥) معنى: سقطت من د.

الليث مبالغة، ثم أكّد ذلك بهذه الحال التي هي تقريرٌ لذلك في المعنى كقولك: أنا حاتمٌ جواداً، وأنا فلانٌ بطلاً شجاعاً.

وموضع الاستشهاد في قوله: معديّاً. وأصلُه معدووٌ، ففُعِلَ به ما فُعِل، بعتيّ وجثيّ. و«عادياً» من باب غازية ومحنِيَة، قُلبتِ الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها. وأما ما فُعِل بعتيّ وجثيّ جمع عاتٍ وجاثٍ فاستثقلوا الواوَ المتطرفة المضمومة. ولم يعتدّ بالساكن بينهما لأنه هوائي فلم يعتدَّ به. فكأنها متطرفة وقبلها ضمة، فقلبوا الضمةَ كسرةً فانقلبت الواوُ ياء.

[إمــلاء ٤٥]

[مجيء المنصوب على الاختصاص نكرة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله[1]:

ويَـأْوِي إلـى نِسـوةٍ عُـطَّلٍ   وشعثاً مـراضيعَ مثلَ السَّعـالي[2]

قـال: استشهـدَ بـه على أنَّ هـذا البـاب الـذي يُقـال فيه: نصبٌ على الاختصاص، يأتي نكرة. ولا يجوز أنْ يكون مفعولاً معه، لأنَّ شرطَ المفعول معه التشريكُ مع المرفوع في نسبة الفعل مثل قولك: جاء زيدٌ وعمراً، فعمرو جاء أيضاً. وكذلك: جاء البردُ والطيالسَةَ[3]، وما زلت أسيرُ والنيلَ. وقد توهَّم

---

(١) ص ٤٦.

(٢) هذا البيتّ من المتقارب. وهو لأمية بن أبي عائذ. انظر ديوان الهذليين ٢/١٨٤ (الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة). والرواية فيه: له نسوة عاطلاتُ الصدورِ: عوجٌ مراضيعُ مثلُ السَّعالي. وهو من شواهد سيبويه ١/٣٩٩. والرواية فيه: وشعثٍ. والرضي ١/٣١٦. والخزانة ١/٤١٧. والمقرب١/٢٢٥. والكشاف ١/٤١٧. والشعث: جمع شعثاء وهي التي تغيَّر شعرُها وتلبَّد. والسعالي: جمع سعلاة وهي الغول. وقد أوضح المؤلف موضع الشاهد فيه.

(٣) الطيالسة: جمع الطيلس والطيلسان، وهو ضرب من الأكسية. اللسان (طلس).

من لا عبرةَ به جوازَ: سرتُ والجبلَ، وهو غيرُ جائز لما ذكرناه. إذ الجبلُ لا يسير، بخلاف ما تقدَّم في صحة نسبة الفعل إليهما على سبيل المعيَّة. ثم ولو سُلِّم جوازُه فلا بد فيه من تأويل وهو أنه يُجعل كأنَّ كلَّ جزء من الجبل سائر، لأنه إذا سار من موضع من نواحي الجبل فذاك مفارقٌ[1] له فيسمَّى سائراً.

ومعنى البيت: أنه يأوي إلى النسوة الموصوفة بالعطل. وقوله[2]: وشعثا، هن المتقدمات بالذكر بعينهن.

[إملاء ٤٦]

[علم منقول عن فعل الأمر]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[3]:

على أطرِقا بالياتُ الخيامِ إلاّ الثُّمامَ وإلاّ العِصيَ[4]

موضعُ الاستشهاد في قوله: أطرِقا، فإنه منقول عن فعل الأمر، وهو اسمٌ لموضع. وقد أُخِذ على المستدِّل به. والأخذُ مشار إليه في الإملاء[5]، وهو أنه ساقه في قسم المفردات وهو داخلٌ في قسم المركبات، فإنَّ «أطرقا» فعل وفاعل، فليكن مثل قولك، يزيدُ، إذا سمِّي به باعتبار الضمير.

(١) له: سقطت من د.

(٢) وقوله: سقطت من م.

(٣) ص ٨.

(٤) البيت من المتقارب وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر ديوان الهذليين ١/٦٥. وقد روي برفع (الثمام) و(العصي). وهو من شواهد ابن يعيش ١/٣١، واللسان (طرق). والثمام: نبت معروف في البادية. والشاهد فيه أن (أطرقا) علم منقول عن فعل الأمر.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٨. قال: «فتمثيله بقوله: أطرقا في غير قسم المركب ليس بمستقيم».

ومعنى البيت : أنه يقول عرفتُ ديارَ أحبتي في هذا الموضع المعروف بـ «أطرِقا» في حال كونها بالياتٍ خيامُها عافياتٍ آثارُها لكثرة شغَفه بها وبحثه عنها، فعرفَها في حال خفائها لغرامه بها ودروسِ ما فيها حتى لم يبقَ بها مبيَّناً إلاّ الثُّمامُ والعصيّ كالأوتاد وآلات البيوت.

وباليات : يروى منصوبا وهو الصحيح، وقد جاء مرفوعا. فالنصبُ على أنه حال من الديار، والمعنى عليه على ما تقدم. والرفعُ على أن يكون البيت مستقلاً في معناه من غير نظر إلى ما قبله، فيكون مبتدأ به، كأنه قال: على أطرقا منازلُ بالياتٌ خيامُها، ويكون خبرُه: على أطرقا. وهو ناشىءٌ عن توهّم استقلال البيت وقطعِ النظر عما قبله.

وقولُه: إلا الثّمام وإلا العصيّ، جاء مرفوعاً، وليس بالجيد، وجاء منصوباً، فيُطلَق العصيّ ويحذَفُ منه الياءُ الثانية على ما هو أصلٌ في مثله، إذ كل ما آخرُه حرفٌ مشدّد وبُنيتْ قافيتُه على الوقف فواجبٌ فيه حذفُ الثاني، وإنْ كان حرفاً صحيحا فهو في المعتل أشبه .

ووجهُ النصبِ في الثمام ظاهر، وهو أنه مستثنى من كلام موجب مع كونه من غير الجنس، فقويَ النصبُ من الوجهين جميعاً، والرفعُ ضعيف جداً. وإنما جاء الوهمُ فيه من جهة أنّ القوافيَ كلَّها إذا رُفعت استقامتْ إعراباً ووزناً على أصل عَروضه لأنه من المتقارب، وأصلُ المتقارب فعول ثماني مرات كاملة كقوله:

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ   فألفاهُمُ القومُ رَوْبى نِياما[1]

---

(١) البيت من المتقارب وهو لبشر بن أبي خازم. انظر ديوانه ص ١٩٠ (تحقيق الدكتور عزت حسن). وهو من شواهد سيبويه ١/ ٨٢. وانظر البيان والتبيين للجاحظ ٣/ ٤٤ (دار الفكر). وأدب الكاتب لابن قتيبة ص ٦٤ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

فلما رُئِي بهذه المثابة ظُنّ أنه كذلك، فأُلحِق هذا البيت به، فرُفِعَ من غير نظر وتبيين لوجه رفعه. والصوابُ أنه محذوف منه سببٌ خفيف من آخر الجزء وهو الضربُ الثالث من ضروب المتقارب[1]، فيستقيمُ إعرابُ البيت. ولا بُعدَ في مخالفة ذلك الوزن الأصلي لأنه لا يلزم منه ما لا يجوز، وارتكابُ أمور متعددة مما يجوزُ ارتكابُها [جائز][2] باتفاق وإن كانت خارجةً عن أصلٍ غيرِ مرفوع لا سيّما إذا اضطّر إليه موجبٌ. وأما ارتكابُ أمر لا يجوز لأجل مراعاة أمور أصلية مخالفتها جائز، فغير جائز باتفاق. فلذلك[3] كان الرفعُ غيرَ مستقيم والنصبُ هو المستقيم. ووجهُه على شدة ضعفه أنه لما كان «الخيام» في موضع رفع أجري تابعه عليه رفعا ثم استعمل إلا إما[4] بمعنى غير، وصفا للخيام على المحل، فأجريَ ما بعدها بإعرابها على ما هو ثابتٌ لها، فارتفعَ الثُمام لذلك، وعُطِف العصيّ عليه[5]. و«على أطرقا» يتعلّق بـ«عرفت» إنْ قلنا إنّ له تعلّقاً بالبيت الذي قبله[6]، وإنْ قطعنا النظر عنه تعلّق بمحذوف تقديرُه: منازلُ بالياتُ الخيامِ مستقرة على أطرقا.

= والإيضاح لابن الحاجب ٣١٣/١. وروي: الذين استثقلوا نوماً. اللسان (روب).

(١) يكون فيه الضرب محذوفاً على وزن (فعو).

(٢) زيادة من عندي يقتضيها السياق.

(٣) في د: فكذلك. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود التعليل.

(٤) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ، والكلام يستقيم بدونها.

(٥) قال ابن الحاجب: «وأما كون إلا بمثابة غير فشرطه في الفصيح أن تكون تابعة لجمع منكر غير منحصر، وذلك مفقود ههنا». الإيضاح ٧٧/١.

(٦) وهو قوله:

عرفت الديار كرقم الدوا ... ة يزبرها الكاتب الحميريّ

[إمـلاء ٤٧]

[إجراء أسماء المعاني مجرى الأعيان]

وقـال أيضـاً ممليـا بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[١] :

إذا مـا دَعَوْا كَيْسَـانَ كـانت كهـولُهُم   إلى الغدرِ أدنى من شبابِهِم المُردِ[٢]

يصف هؤلاء القومَ بأنّ شيوخَهم إلى الفساد أقربُ من شبابهم. ومـوضعُ الاستشهـاد في قولـه: كيسـان، وهـو علم، والـذي يـدل على أنـه علمٌ منعُـه الصرف، ولا علّةَ تقدَّر مـع الألف والنون إلا العلميـة، فوجب أن يكـون ذلك علما لذلك، والجار والمجرور في قوله: إلى الغدر، يتعلّق بـ «أدنى» ولا يتعلّق بـ «كان» لأنها ناقصة والناقصة لا يتعلق بها، إما لأنها لا دلالةَ لها على الحدث، وإما لأنّها تدخلُ على الجمل على ما هي عليه من أخبارها وتعلّقاتها. فلو ذهبت تعلّقُ بها لخرج ما علّقته بها عن حيّز الجملة الداخلة هي عليه، وذلـك تغيـيرٌ لوضعها .

[إمـلاء ٤٨]

[إجراء أسماء المعاني مجرى الأعيان]

وقـال أيضـاً ممليـا بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[٣] :

---

(١) ص ١٠ .

(٢) هذا البيت من البحر الطويل وهو للنمر بن تـولب . انظر ديـوانه صفحـة ١٢٥ (مطبعـة المعارف. بغداد). وقيل: هو لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قـطن . وقيل: هو لغسان بن وعلة. وهو من شواهد ابن يعيش ١/ ٣٧. والحماسة البصرية ٢/ ٢٨٨ (تصحيح وتعليق الدكتور مختار بن أبي الفرج). وكيسان : اسم للغدر . وقد ذكر المؤلف موضع استشهاده.

(٣) ص ١٠ .

إذا قـالَ غـاوٍ من تنـوخَ قـصيـدةً بهـا جَـرَبٌ عُـدّتْ على بِـزَوْبَـرا[1]

معناه: أنّ هؤلاء يقولون الشعرَ الرديء فينسب إليّ، وذلك يكونُ إما لكونه من قبيلتهم وقد اشتهرَ دونَهم، وإمّا لأنّهم يرجعون إليه فيما يأتون ويذرون من أشعارهم. أو يريد: أنه إذا قال أحد من هذه القبيلة شعراً مما يؤثّر أثراً غيرَ حميد عُـدَّ عليّ وقُصِد جـزائي به حتى كـأني الذي بـاشرتـه، وذلـك لمـا تقـدّم من الاحتمال. و«من تنوخ» للتبيين. و«عُدّت» جواب إذا. ومـوضعُ الاستشهـاد في قوله: بزوبرا. وهو علم [منع من الصرف][2] للتأنيث المعنـوي والعلمية؛ ولا يجوز أن يكون متروكاً صرفه للضرورة؛ لأنه لو كان كذلك لكان ممنوعاً من غير علة، وهو لا يجوز باتفاق. إنما موضع الخلاف فيما[3] إذا كـانت فيه علة واحدة. وبيان أنه يكون مصروفا بغير علة أن التأنيث المعنوي مشروط في كونه علةً العلميةُ. فإذا قدّرنا انتفاءَ العلمية زال كونُ التأنيثِ مشروطاً لزوال شرطِه.

[إمـلاء ٤٩]

[حـدّ الـكـلام]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنـة ثماني عشـرة على قولـه في المفصل[4]: «الكلام هو المركب من كلمتين»:

(١) هذا البيت من البحر الطويل وقد اختلف في قائله. فقد نسبه الزمخشري للطرماح وكذلك ابن يعيش ١/٣٧. انظر ديوان الطرماح ـ الذيل ص ٥٧٤ (حـققه الدكتور عزت حسن). ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح ١/٩١ لابن أحمر. وفي الحمـاسة البصـرية ٢/١٣ نسب لحميد بن ثور. ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ١/٤٩٥ للفرزدق، وكذلك ابن منظور (زبر). والبيت في ديوان الفرزدق ١/٢٠٦ (دار صادر. بيـروت). تنوخ: اسم قبيلة. وزوبر الشيء: جميعه أو كله، . وقد ذكر المؤلف موضع استشهاده ومعناه.

(٢) زيادة من عندي اقتضاها المعنى.

(٣) فيما: سقطت من م.

(٤) ص ٦.

لو[1] اقتصر على قوله: من كلمتين، لورد عليه بعلبك ومعدي كرب، وقولُهم[2]: حصير ثوب زيد، وما أشبهها من الألفاظ المهملة. فإنّ التركيب موجودٌ صورة، ومع ذلك ليس بكلام. فلا بدَّ من زيادة: أسندتْ إحداهما إلى الأخرى. ونعني بالإسناد إفادَة المخاطب ما ليس عنده في ظنّ المتكلم.

[إمــلاء ٥٠]

[العــلم المــركــب]

وقـال أيضـاً ممليـا بـدمشق سنة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصّل[3] :

نُـبِّئْـتُ أخـوالـي بـنـي يـزيـدُ   ظـلمـاً عـليـنـا لَـهُـمُ فَـدِيـدُ[4]

نُبِّئْتُ: فعل مبنيّ لِما لم يُسمّ فاعله، وهو من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

(١) في د: إذا. والصـواب مـا أثبتنـاه بدليـل قوله: لورد، فاللام داخلة في جواب لو.

(٢) قولهم : سقطت من د.

(٣) ص ٦.

(٤) هذا البيت من الرجز ، ولم ينسبه أحد لقائل معين . وقد رأيته في ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٧٢ . وهو من شواهد الرضي ١/٦٤. ومغني اللبيب ٢/٦٩٣ (دمشق). ومجالس ثعلب ص ١٧٦ (شرح وتحقيق عبد السلام هـارون). واستشهد بـه الزمخشـري على أن (يـزيد) اسم علم مـركب وهو جملة . قـال ابن يعيش : «وفي نسخ المفصـل : يزيد ، بالياء ، وصوابه : تزيد ، بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها ، وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تنسب البرود التزيدية». شرح المفصل ١/٢٨ . قال ابن الحاجب: «وقول بعضهم: إنما هو نبئت أخوالي بني تزيد بالتاء، تنطع عنه وتبجح بأنه قد علم أن في العرب تزيد بالتاء وإليه تنسب البرود التزيدية. وهو مردود من وجهين: أحدهما: أن الرواية هنا بالياء . والثاني : أن تزيد بالتاء مفرد في كلامهم لا جملة» . الإيضاح ١/٧٢ .

مفعـولين. وتحقيقُ تعديـه في الإملاء على المفصـل[١]. فالتـاءُ هي المفعول الأول، وأخوالي المفعولُ الثاني. وبني يزيد: صفةٌ لأخـوالي. والأحسنُ أن لا يكون بدلاً، لأنّ البدلَ إنما يكون بالأسماء الموضوعة للذوات بخلاف ابن فإنه موضوعٌ لذات باعتبار معنى هو المقصود، وهو البنوّة. ويزيدُ: في موضع خفض. وقولُه: ظلما، إما مصـدرٌ في موضـع الحال، وإمـا مفعولٌ من أجله[٢]. ولهم فديد: جملةٌ في موضع المفعول الثالث. والفديد: الصوت. ومعنى البيت: أن هذا القائلَ يقولُ: أُخبرتُ أن أخوالي الموصوفين بهذه الصفة لهم علينا صوتٌ وجلبة في حال كونهم ظالمين علينا أو لأجل ظلمهم. وكلاهما ضعيف. أما الحالُ فـلأنه من الضمـير في «لهم»، والعامـلُ فيه مـا في «لهم» من معنى الفعل، وهـو عامل معنوي. وتـقـدُّم[٣] الحالِ على العامل المعنوي ضعيف. ووجـهُ ضعفه مذكورٌ في إملاء المفصل، فلينظر ثَمَّ[٤]. وأما المفعولُ من أجله فكذلك، لأن العامل معنوي، وتقدُّمه ضعيفٌ كقولـك: عندي مـال اكتسابـاً من تجارة. فلو قلت: اكتساباً من تجارة عندي مال، كان ضعيفاً.

فإنْ توهَّم متوهِّم أنه حال من أخوالي، والعامِلُ: نبئت، فهو باطلٌ لأنه يلزم منه تقييدُ المبتدأ من حيث كونه مبتدأ، والمبتدأُ لا يقبل التقييد. فإذا قيل: زيدٌ قائماً يضحك، قلنا: ليس حالاً من المبتدأ، وإنما هو حـالٌ[٥] من الضمير في الخبر الذي هو «يضحك». ولذلك لو جعلتَ موضعَ «يضحك» اسما جامدا لم

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٧١.

(٢) قال ابن يعيش: «والعامل فيه فعل محذوف دل عليه: لهم فديد. والتقديـر حلوا علينا ظلماً». شرح المفصل ١/٢٨.

(٣) في د: وتقديم.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٣٠.

(٥) وإنما هو حال: سقطت هذه العبارة من د.

يجزْ، لأنه ليس معك حينئذ ما يقبل التقييـد، فدلَّ على أن المبتـدأ لا يقبل. وكذلك إذا قلت: نُبِّئت أخوالي قائمين ضـاحكين. فقائمين: حال وليس عامله «نبئت» وإنما عمله «ضاحكين»، ولذلك لـو جعلتَ موضـعَ «ضاحكين» اسمـاً جامداً لم يجزْ أنْ يكون ذلك حالاً. فلو كان العاملُ فيه «نبئت» لجاز.

فإنْ توهَّم متوهِّمٌ[1] أنّ «بني يزيدُ» المفعولُ الثـالث. فهو غلط لـوجهين: أحدهما: أنّ قولَه: لهم فديد، يبقى ضائعاً لا ارتباطَ له بالأول، مع أنّ المعنى ما أشرنا إليه. والثاني: أنّه إخبارٌ بأنه أُخْبر بأن أخوالَه بنو يزيد. ومعلومٌ أنّ سياقَ كلامه أنه لم يقصد أنه أُخبر بأنّ أخوالَه بنو يزيد لظهور ذلك عنده.

وموضع الاستشهاد في قوله: يزيدُ، لأنه قال: والمركبُ إما جملةٌ في مثل قولك: نبئت. لأنه إما أنْ يريدَ: يزيدُ، من قولك: يزيدُ المال، أو المال يزيدُ. فلا يجوز أن يراد الأولُ لأنه يبقى مفرداً باعتبار التسمية، فيكون من باب: تغلب ويشكر، وهو أخذُ يزيـد على حيالـه مجرداً عن الضميـر، فيتعيّن أنْ يكون من باب: المالُ يزيدُ، فيكون جملة على هذا. والجملُ إذا سُمّي بها تُحكى على ما هي عليه في أصل وضعها. ولهذا لو سمْيتَ رجلاً بقولك: اضرب. فلا يخلو إما أنْ تقصد إلى الضمير أوْ لا. فإنْ قصدتَ إلى الضمير قلت: جاءني اضربْ ورأيت اضـرْب ومررت بـاضربْ، لا خـلافَ في ذلـك. وإنْ لم تقصـدْ إلى الضمير البتّة بل سمّيتَ بهذا اللفظ مجـرّداً عنه قلت: جـاءني اضربُ ورأيت اضربَ ومررت باضربَ[2].

---

(1) متوهم: سقطت من د.

(2) فتمنعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

[إمــلاء ٥١]

[علم منقول عن فعل الأمر]

وقـال أيضـاً ممليـا بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[١]:

أشلى سلوقيّـةً بـاتَتْ وبـات بهـا بـوحشِ أصمتَ في أصلابهـا أَوَدُ[٢]

موضعُ الاستشهاد في قوله: اصمتَ، فإنه منقولٌ عن فعل أمر. واصمتَ اسمٌ لبريّة قيل إنها سمِّيت بذلك لأنه غلب عليها كثرةُ[٣] قول الرجل لصاحبه: اصمت اصمت، لشدة الخوف فيها .

وقد أُخذ على صاحب المفصل باستشهاده به. فإنّ العرب تقول: صمَت يصمُت، فالأمر فيه بالضم، فكيف جاء اصمِت؟ وجوابُه أنْ يُقال: إنّ «فَعَلَ» يأتي على يَفْعِل وعلى يفعُل[٤]. ومنهم من يقول: إنْ سُمع للفعل مضارعٌ اتُّبع وإلا فأنت فيه مخيّر: إنْ شِئْت قلت يفعُل أو يفعِل. ومنهم من يقول: إنْ كثراستعمالُ المضارع اتُّبِعَ وإلا كنت فيه بالخيار[٥]. والجار والمجرور في قوله: بـوحش، يتعلق بـ «أشلى» وتقديره: أشلى سلوقيةً بوحشِ هذه البرية، باتت السلوقيّةُ في هذه البريّة وبات بها ، أي : عندها ، والضمير للسلوقية .

---

(١) ص ٧.

(٢) سبق الكلام عن هذا الشاهد في الإملاء (١٦) من هذا المقسم. ص: ٣٠٦.

(٣) كثرة : سقطت من م.

(٤) انظر سيبويه ٣٨/٤.

(٥) قال ابن الحاجب : «استشهاده بالبيت يستقيم على وجهين أحدهما: أن فعـل يجيء على يفعُل ويفعِل . والوجه الثـاني : أن يثبت صمت يصمِت . ولا يستقيم على غـير ذلك». الإيضاح ٧٥/١.

وقولُه: في أصلابها أُوَدُ، يعني السلوقية، يصفُها بالقوة. والأُودُ: العوجُ كأنه قال: في أصلاب السلوقيّةِ عوج، وذلك يدل على قوّتها .

[إمــلاء ٥٢]

[الإغراء يكون بالمخاطب وليس بالغائب]

وقال أيضاً ممليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله في المفصل[1]: «عليه رجلا ليسنى»[2] : انتصب «رجلا» بـ «عليه»، وهو شاذ لأن «عليه» ليس يُغري بها[3]. وإنما يُغرى بعليك ودونك. وفي «ليس» اسمُها، والياءُ في موضع الخبر على الشذوذ. وإنما كان الإغراءُ بالمخاطب لأنّ صيغةَ الأمر لا تكون في الغالب إلا للمخاطب .

[إمــلاء ٥٣]

[استعمال «بينا» بغير «إذْا»]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[4] :

فبينا نحنُ نرقُبُه أتانا   معلَّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِ[5]

(١) ص ١٣٢ .

(٢) هو حكاية عن بعض العرب . قال ذلك لرجل ذكر أنه يريده بسوء . ابن يعيش ١٠٧/٣ .

(٣) قال أبو البركات الأنباري : «وأما قول بعض العرب : عليه رجلًا ليسنى ، فلا يقاس عليه لأنه كالمثل». أسرار العربية ص ١٦٤ (تحقيق محمد بهجت البيطار).

(٤) ص ١٧٢ .

(٥) هذا البيت من الوافر . وقد نسبه سيبويه لرجل من قيس عيلان ١٧١/١ ، وروايته : بينا نحن نطلبه. وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١ . والمحتسب ٧٨/٢ .والهمع ٢١١/١ . والوفضة : جعبةُ السهام . قال ابن السيرافي : معناها في البيت : خريطة تكون مع الفقراء والرعاة يجعلون فيها أزوادهم . انظر شرح أبيات سيبويه ٢٦٧/١ . والشاهد فيه استعمال (بينا) بغير إذ.

بين: هذه هي الظرفُ الذي يقتضي أنْ يكون المنسوبُ هو إليـه متعدّداً مخفوضاًبالإضافـة إليه كقـولهم: المالُ بين زيـد وعمرو. وجئتـك بين الظهـر والعصر، وما أشبه ذلك. إلاَّ أنهم لما قصدوا إلى نسبتها إلى أوقات نسبة حذفوا الأوقاتَ وعوّضوا عنها حرفا من الكلام وهو ما، أو حرفا من الكلام وهو الألف، وذكروا الجملةَ التي المقصودُ نسبـةُ «بين» إلى أوقاتِ نسبتهـا، فوجب حكـايةُ الجملة على ما هي عليه، مثلها في: ربما زيدٌ قائم، فقالوا: بينما نحن بمكان كذا. وهو منصـوب على الظرف معمـولٌ لما يُـذكر معـه من الجملة التي وقع نسبتُها فيه، كقولك: بينمـا نحن بمكان كـذا طلع علينا فـلان، ومعناه بـاعتبار إعرابه. وأصلُه: طلع علينا في الوقتِ الذي يتخلل طرفيـه وقوعُ هـذه النسبة. ومن ثَمَّ لم يستفصـح الأصمعيُّ[1] دخولَ إذْ وإذا مـع الفعل لمـا فيه من بقـاء الظرفين من غير عامل ظاهر يعمل فيهما. لأنك إذا أدخلتَ «إذْ» صارت كـأنها بدلٌ من «بينما»، ومنعت أنْ تعمل «طلع» فيما قبلها، فيصيرُ ظرف مذكـور من غير عامل يستقل كلاما. ووجه دخول، «إذْ» أنْ يكون ظرفاً معمولا للمفاجأة مثل «إذا» في قولك: خرجت فإذا زيدٌ بالباب، أيْ: فاجأته، أي: وجـدته فجـأة، أي: اتفاقا. فيكون «بينما» أيضاً معمولا لذلك، أي: فاجأت طلوعَ فـلان في الوقت الذي بين الطرفين المذكورين على ما تقدم، إلا أنّ فيه زيادَةَ تقدير على حـذفها. ومعلومٌ أنّ حـذفها أجـرى وأقعدُ بـاعتبار زيـادة التقديـر. ولذلـك لم يستفصحه الأصمعي. ويقوّي إثبـاتَها أنّ المتكلّمَ قـاصد إلى المفـاجأة، وهي معنى مقصـود. وإذا كان معنى مقصـودا وجب الإتيان بمـا يدل عليـه وهو: إذْ وإذا، ويجب حذفُ الفعل، لأنَ «إذا» المفاجأة واجبٌ حـذفُ فعلها، فيـرجع

---

(1) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي. ولد سنة ١٢٣ هـ. وكان من أهـل البصرة، قدم بغـداد في أيام هـارون الرشيـد. وتوفي سنـة ٢١٠ هـ. من كتبه: خلق الإنسـان، الأجناس، المقصـور والممدود، الخيـل، كتاب الأنـواء. انـظر: طبقـات النحويين واللغويين ص ١٨٣، ومراتب النحويين ص ٨٠.

إثباتُها بذلك من التقدير أحسن من الحذف . والوجهُ أنّ الوجهين سائغان، لأنه ثبت ذلك في لغتهم[1]. فمَنْ قصد إلى إثبات الفعل في ذلك الوقت من غير تعرض لمفاجأة حذفَها، ومَنْ قصد إلى معنى المفاجأة بالتعبير عنه أثبتها. فلا وجهَ إذن لترجيح أحد الأمرين على الآخر، لأنهما معنيان صحيحان يُقصدان بمثابة قولك: خرجتُ وزيدٌ بالباب، وخرجت فإذا زيدٌ بالباب، ولا شك. إلا أنّ البيتَ الذي أنشده الأصمعيُ جاء على حذفها، ولا دليلَ إذا ثبت الوجهُ الآخر وثبت أنهما معنيان في ذلك على الترجيح.

ومعلّقَ وفضةٍ: نصبٌ على الحال من الضمير في «أتانا».

[إمــلاء ٥٤]

[إعراب بيت لكعب بن زهير]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في المفصل[2] وهو:

صَبَحْنَا الخزرجيّةَ مُرهفاتٍ ... أبارَ ذوي أرومَتِها ذَوُوها[3]

صَبَحْناهم أيْ: سقيناهم، من الصَبوح، وهو شُربُ الغداة، وهو نقيضُ

---

(١) قال ابن الحاجب: «والجميع جيد، ألا ترى أنك تقول: إن تكرمني إذا أنا أكرمك. ولم يدل ذلك على أن الإسقاط أفصح، قال الله تعالى: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطنون﴾ على ما ذكره». الإيضاح ١/٥١٤.

(٢) ص: ١٠٩.

(٣) البيت من الوافر وقائله كعب بن زهير. انظر شرح ديوانه ص ٢١٢ (صنعة الإمام أبي سعيد السكري). وهو من شواهد المقرب ١/٢١١. والهمع ٢/٥٠. وانظر ديوان الحماسة لأبي تمام ١/٤٠٧ (مطبعة السعادة). المرهفات: السيوف القواطع. والشاهد فيه إضافة ذو إلى الضمير على الشذوذ، وهو إنما يضاف إلى اسم جنس ظاهر.

الغَبَق. ونصب «مرهفات» على أنه مفعولٌ ثان ، على طريق التمثيل كقوله :

تحيةُ بينِهِمْ ضربٌ وجيعُ[1]

كأنه لمّا جُعل مكانه سمِّي باسمه. وأبارَ: أهلك. وذوي أُرومتها: مفعولٌ مقدم. والأُرومة: الأصل، وذووها: فاعل أبار. والضميرُ في «ذووها» راجع إلى المرهفات، أي: أهلكَ ذوي أصلها أصحاب المرهفات، وإنما يعني نفسه ومَنْ أخبر عنه، لأنّ المرهفاتِ لهم، فهمْ أصحابُها، ولكنه جعل الفاعلَ ظاهرا إظهارا وتوكيدا، لأنهم أصحابُ المرهفات. والضميرُ في أرومتها يعود على الخزرجية. وكان القياسُ يقتضي أنْ يقول: أبرناهم بها، ولكنه عدل إلى الظاهر لما ذكرناه .

[إمـلاء ٥٥]

[حذف خبر إنّ]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في المفصل[2] وهو:

إنّ مَحَلّاً وإنّ مُرتَحَلاً ... وإنّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

استأثر اللّهُ بالبقاء وبالعد ... ل وولّى الملامةَ الرجلا[3]

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر وصدره : وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيل . وقائله عمرو بن معد يكرب . انظر ديوانه ص ١٣٠ (صنعة هاشم الطعان). وهو من شواهد سيبويه ٢/٣٢٣. وابن يعيش ٢/٨٠. والشاهد فيه جعل الضرب تحية على الاتساع.

(٢) ص ٢٨ . ولم يذكر الزمخشري إلا البيت الأول.

(٣) هذان البيتان من المنسرح وهما للأعشى . انظر ديوان الأعشى الكبير ص ٢٣٣ (شرح وتعليق الدكتور محمد حسين). والذي في كتب اللغة والأدب هو البيت الأول . وهو من شواهد سيبويه ٢/١٤١. والمقتضب ٤/١٣٠. والرضي ٢/٣٦٢. والخزانة ٤/٣٨١. والشاهد فيه حذف خبر إن . أي : إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً . قال ابن يعيش : «ولا

معناه: أنهم يقولون: إن لنا محلاً في الدنيا وارتحالا بالموت، وإنّ في مضيّ مَنْ قبلنا، يعني: موتَ مَنْ يموت، مهلةً لنا، لا أنّا نبقى بعدهم، وهو معنى الإمهال.

[إمـلاء ٥٦]

[حكم المؤنـث مما لا تاء فيه في الجمع]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في المفصل[١] وهو:

عِيَراتُ الفَعَالِ والسُّؤْدَدِ العِدِّ إليهم محطُوطَةُ الأعكامِ[٢]

معناه: أن الفَعَال الجميل والسُّؤدَد العظيم قد ثبتَ عندهم واختص بهم. وجعل له أحمالاً قد حطّتْ عندهم على سبيل الاستعارة. وإليهم: متعلّقٌ بمحطوطة، لما تضمن معنى واصلة. وموضعُ استشهاده واضح.

يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة، والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة. وكان الفراء يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت إنّ ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف». شرح المفصل ١٠٤/١.

(١) ص ١٩٢.

(٢) البيت من الخفيف وينسب للكميت بن زيد وليس في ديوانه (تحقيق داود سلوم). وهو من شواهد ابن يعيش ٣١/٥ وروايته له: عيرات الفعال والحسب، بدلاً من السؤدد. والعيرات جمع عير وهي القافلة. والسؤدد: السيادة. والعد: الكبير. والأعكام: الأحمال. والشاهد فيه: أن المؤنث الذي لا تاء فيه مما هو معتل العين قياس جمعه تحريك عينه وهو قوله: عيرات. قال ابن الحاجب: «وقوله عيرات في جميع عير إنما يكون على لغة هذيل، لأنه معتل العين». الإيضاح ٥٤٠/١.

[إمــلاء ٥٧]

[إعراب قول للزمخشري في فصل الاختصاص]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل(١): «ولَمْ يعنوا بالرجل والقوم والعِصابة إلا أنفسهم وما كـنوا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا»(٢).

قال الشيخ: قوله: «وما كنوا» عطفٌ على قوله: أنفسهم، لا مبتدأ، لأنك إنْ جعلته مبتدأ وجب أنْ يكون كأنه خبرُه إلى آخـره، فيحتاج الى ضميـر يعود عليه، ومع احتياجك الى الضمير يكون فاسداً في المعنى لأنه يصير تفسيراً له ضرورة أنك جعلته خبراً، ولا يصلح أنْ يكـون تفسيراً، إذْ ليس معنى أنـا في قولك: أما أنا فأفعل كذا، متخصصاً بذلك من بين الرجال، وكـذلك البـاقية. وإنما هو تفسير للجملة الأولى بكاملها. وإنما حمله قوم على هذا مع ما فيه من الاستبعاد لما رأوا من أنه إذا عُطف على «أنفسهم» وجبت المغايرةُ، ولا مغايرةَ بين مـدلول أنفسهم وبين مـا كنوا عنه بأنـا ونحن، والضمير في لنـا. وإذا تعذرت المغايرةُ تعذّر العطف، فمن ههنا فرّوا وجعلوه مبتدأ، وظنوا أنّ ذلك يُنجيهم، ولا حاجةَ إلى هذا التعسف.

ويجاب عما استشكلوه بأمرين: أحـدهما: أنّ أنفسَهم وإنْ كـان مفعولاً فهو في المعنى خبرٌ عن الرجل. لأنك تقول: عنيتُ بالرجل المذكور أخاكِ في معنى: الـرجل المـذكور أخـوك. وإذا كان في المعنى خبـراً صحّ أنْ يؤتى بحـرف العطف من جهة أن الأخبارَ وما في معنـاها يصـحُّ عطفُ بعضِهـا على بعض.

---

(١) ص ٤٥.

(٢) وقبل هذه العبارة: «وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم: أما أنا فافعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعـل كذا أيهـا القـــوم، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، جعلوا أياً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح».

تقول: زيدٌ أخوك وصاحبُك. وتقول: عنيتُ بزيد أخاك وصاحَبَك، وكذلك ههنا. وهذا هو المرادُ في الظاهر.

ويجوز أنْ يكون قولُه: «وما كنوا»، خبرُ مبتدأ محذوف، كأنه قال: وهو[1] ما كَنوا عنه. فلم يبقَ فيما ذكروه إشكالٌ بهذا التفسير.

[إملاء ٥٨]

[ما يجري مجرى الصحيح في الوقف من الأسماء المعتلة]

وقال أيضاً مملياً في سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[2]: «وإذا اعتّل الآخِرُ وما قبله ساكنٌ كآخِرِ ظبي ودلو، فهو كالصحيح»[3]: وكذلك إذا كان مشدّداً مثل صبيٍّ وكرسيّ، لأن المشدّد بحرفين أولُهما ساكنٌ فهو راجع إلى الأول. وإنما ذكروه لئلا يلتبس[4] على المبتدئين. وإنّما تستثقل حركةُ الياء والواو[5] إذا تحركتْ وتحرك ما قبلها. فأمّا إذا سكن ما قبلها فإنها لا تُستثقل، لأنّ السكونَ يقع قبلها كالاستراحة، فينطق بها متحركةً بعد أنْ استريح دونها فسُهل النطقُ بها لذلك. ولذلك تجد الاستثقالَ في قولك: قاضيٌ، ولا تجد مثلَه في قولك: ظبيٌ. ولذلك لم يُعلّوا الياءَ إذا انفتحت وانكسر ما قبلها لسهولة النطق بها لخفة الفتحة على الياء بعد الكسرة بخلافها إذا كانتْ مضمومةً أو مكسورة، فصحّحوا نحو: رأيتُ قاضياً، وأعلّوا نحو: جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ.

---

(١) وهو: سقطت من م، س.

(٢) ص ٣٤٠.

(٣) أي: إن الاسم المعتل الآخر الذي قبل سكون يجري مجرى الصحيح في الوقف كما يجري مجراه في تحمل حركات الإعراب. فحكمه كحكمه في الوقف عليه. ويجوز فيه ما جاز في الصحيح، ويمتنع منه ما امتنع في الصحيح. انظر ابن يعيش ٧٤/٩.

(٤) في م: تلتبس. والأصوب ما أثبتناه.

(٥) والواو: سقطت من س.

[إمـلاء ٥٩]

[حكم أفعل التفضيل إذا أضيف]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[1].

وميّـةُ أحسـنُ الـثقـليـنِ جيـداً وسـالـفـةً وأحسـنُـهُ قَـذَالاً[2]

الضميرُ في قوله: وأحسنُه، يجوز أنْ يكون للثقلين، ويجوز أنْ يكون للجيد. وهو للثقلين أقوى في المعنى، وللجيد أقوى في اللفظ. فإذا حملته على أحدهما تأوّلتَ للآخَر على خلاف ما هو الظاهر. فإذا جعلته ضميرَ الثقلين كان ظاهراً في المعنى، إذ المعنى: أحسنُ الثقلين جيداً وأحسنُ الثقلين قذالاً. فكان ظاهراً من حيث المعنى، ضعيفاً من حيث اللفظ، إذ الضميرُ للثقلين، إمّا أنْ يقصد الجمعيّةَ فيهما فيقال: وأحسنهم، أوْ إلى لفظ التثنية فيقال: وأحسنهما، كما قال تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لكم﴾[3] وقال: ﴿فبأيِّ آلاءِ ربّكما تكذبان﴾[4]. فجاء بلفظ التثنية والجمع على المعنيين المذكورين. ووجهه هو أنه أتى به على معنى المذكور أو ذلك، كما في قول رُؤبة: كأنه في الجلد، بعد قوله:

فيهـا خـطوط مـن سـواد وبـلقْ كـأنـه في الجلد تـوليـعُ البهقْ[5]

---

(١) ص ٢٣٣.

(٢) البيت من الوافر وهو لذي الرمة. انظر ديوانه ص ٥٢٢، وروايته: أحسن الثقلين خداً. وفي الخصائص ٢/٤١٩: ومية أحسن الثقلين وجهاً. وانظر الكامل ٢/٥٥، والخزانة ٤/١٠٨، والهمع ١/٥٩. السالفة: صفحة العنق، والقذال: مؤخر الرأس. وقد أوضح المؤلف موضع الشاهد فيه.

(٣) الرحمن: ٣١.

(٤) الرحمن: ١٣.

(٥) انظر مجموع أشعار العرب ص ١٠٤ والرواية فيه: كأنها. ومغني اللبيب ٢/٧٥٥ =

وكقوله: ﴿نسقيكم مما في بُطُونِه﴾[1] في أحد الأوجه.

وإذا جعلتَ الضميرَ للجيد كان ظاهراً من حيث اللفظ لكونه مذكّراً مفرداً مثلَه، ولم يتقدم ما يطابقُه سواه. إلا أنه يضعفُ من حيث المعنى، إذْ يصيرُ التقديرُ: ميةُ أحسنُ الجيد قَـذالاً، ولا شكَّ، إلا أنَّ هـذا معنى لا يستقيم، إذْ شرطُ أفعل التفضيل أنْ يُضاف إلى ما هو بعضهُ، وليست ميةٌ بعضَ الأجياد. ثم ولَوْ قدِّر جوازُه ضعُف أيضاً إذْ لا يحسُن تمييزُ حُسنِ الجيدِ بالقَذال حُسنَ تميز حُسنِ المرأةِ بالجيدِ. ووجهُه أنْ يُجعل أحسن للجيد، كأنك قلت: وهو أحسنُ جيد. فعلى هذا يكون قدْ أُضيف إلى ما هو منه، كقولك: زيدٌ أفضلُ رجل. ثم ميّزه بقذال، لِما بيْنه وبينه من الملابسة، كما يصحّ تمييزُ حُسنِ الرأس بالشَعرِ في قولك: رأسُه أحسنُ رأسٍ شَعراً. فكذلك يصـحُّ أنْ تقول: جيـدها أحسنُ جيد قَذالا.

واستشهد به على أنّ أفعلَ إذا أضيف فجائزٌ أنْ يأتي مفرداً مذكّراً وإنْ كان لمؤنث، فينتهضُ في البيت مـوضعان على الـوجـه الأول: أحـدُهمـا: أحسنُ الثقلين، والآخر: وأحسنُهُ، لأنهما جميعاً لميّة، وقد جاءا مذكّرين. وعلى الوجه الثاني لا ينتهضُ إلا الأول، لأن الثاني للجيد، وهو مذكّر، فليس فيه استشهاد على المقصود بخلاف الأول فإنه لا إشكالَ في كونه[2] لمية.

(دمشق). البلق: سـواد وبيـاض. اللسـان (بلق). والبهق: بيـاض دون البـرص. اللسان (بهق).

(١) النحل: ٦٦. قال سيبويه: «وأما أفعال فقد يقع للواحد. من العرب من يقـول: هو الأنعام. وقال الله عز وجل: ﴿ نسقيكم مما في بطونه ﴾». الكتاب ٣/ ٢٣٠.

(٢) كونه: سقطت من س.

[إمــلاء ٦٠]

[الخلاف في كلمة هل هي مصدر أو اسم زمان؟]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[(١)]

مُغارَ ابنِ همّامٍ على حيٍّ خَثْعَمَا

وصدرُه:

وما هي إلا في إزارٍ وعِلْقَةٍ[(٢)]

يقول: إنها متخفّفَةٌ مثل تخفّف ابنِ همّام وقتَ إغارته، لأنه كان جريئاً لا يهتم بلباس الحرب عند الإغارة. هذا معناه.

وقد أُخذَ على سيبويه في إيراده هذا البيت مستشهداً به على أن «مُغـار» اسمٌ للزمان[(٣)]. فقيل: إن المرادَ: وما هي إلّا متخففةٌ تخففاً كإغارة ابن همام، أي: كتخفّفِ إغارة ابنِ همام، فهو بالمصـدر أجدر، فتقـديرُه اسمَ زمـان، أو مكان، ناء لذلك عن الصواب. وزادوه تقريراً بأن قالوا: إنّ اسمَ الزمان والمكان لا عملَ لهما و«على حي خثعما» متعلّقٌ بمغار فـلا يصحّ أنْ يكـونَ إلا مصدراً لذلك.

وأورده الزمخشري على نحو إيراد سيبويه، ووجهُه: وما هي إلا متخففةٌ

---

(١) صفحة ٢٣٨.

(٢) البيت من الطويل وقـد نسبه سيبـويه لحميـد بن ثور. الكتـاب ١/٢٣٥. أنظر ديـوان حميد بن ثور ـ الاستدراكات صفحة ١٧٣ (صنعة عبد العزيز الميمني). وهو من شواهد: المقتضب ٢/١٢١، والكامل ١/١١٨، والخصائص ٢/٢٠٨، والإيضاح لابن الحاجب ١/٦٦٦. وابن همـام: هـو عمـرو بن همـام بن مـطرف. وخثعم: حي من اليمن. والعلقة: ثوب قصير. انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيـرافي ١/٢٢٨. واستشهد بـه الزمخشري على أن (مُغار) اسم زمان.

(٣) قال سيبويه: «فصير مغاراً وقتاً وهو ظرف». الكتاب ١/٢٣٥.

في زمان كمغار ابنِ همام، أو مكان كمكان ابنِ همام. وهو أقلُّ تقديراً من الأول، لأن في الأول ثلاثة تقديرات، وما قلَّ التقديرُ فيه أولى.

وأما تعلُّق «على حي خثعما»، فإنْ لم يصح تعليقهُ بمغار تعلّق بما دلَّ عليه مغار، وذلك جائزٌ باتفاق ولا بُعد فيه. وينتصبُ مغار على قول غير سيبويه على المصدر لأنه نعت للمصدر على حذف المضافين المذكورين. وينتصبُ على التقدير الثاني على أنه ظرفٌ للزمان أو المكان، لأنه صفةٌ لظرف على حذفِ المضاف المذكور.

والاستثناءُ استثناءٌ مفرّغ، لأن المستثنى منه محذوف، وهو خبرُ المبتدأ المقدّر عاماً.

وفي إزار: مستثنى منه، كقولك: ما زيد إلا في الدار. فيكون التقدير: وما هي على حكم من الأحكام إلا هذا الحكم.

[إملاء ٦١]

[عود الضمير إلى محذوف]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[١]:

فلا مزنةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَهَا[٢]

الضميرُ في «ودقها» و«إبقالها» راجعٌ إلى غير المزنة والأرض المذكورتين. ولا يستقيم أنْ يعود إلى المذكورتين لأن المعنى: فلا مزنةٌ ودقتْ

(١) ص ١٩٨ وقد ذكر الزمخشري عجز البيت فقط.

(٢) هذا البيت من البحر المتقارب وقائله عامر بن جوين الطائي. وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢. والرضي ١٤/١. والخصائص ٤١١/٢. والخزانة ٢١/١. وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١. المزنة: السحابة، والودق: المطر. وذكره الزمخشري شاهداً على حذف التاء من (أبقلت) ضرورة. ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان.

ودقَها ودقا مثلَ ودقها. فلو رجع الضميرُ إليها لصار مخبراً أنه ليس مزنةٌ تَدِق ودْقا مثلَ ودق نفسها، وهو فاسد، لأنها تَدِق ودقَ نفسها، فلا يستقيم أنْ يُقصد إلى أن يُنفى عنه فعلٌ يماثله. وإنْ لم تقدَّر محذوفاً كان أفسد، إذ يصير المعنى: أنه ليس مزنةٌ تَدق ودقَ نفسها، وهو فاسد، لأن الأمرَ على خلافه؛ إذْ لا تدق مزنةٌ ودقَ نفسها، فوجب أنْ يكون التقديرُ: فلا مزنةٌ ودقتْ ودقا مثلَ ودقِ هذه المزنةِ المحذوفة، كما تقول: زيدٌ لا يضرب رجلٌ ضربَه ولا عالم يعلم علمَه. فضربُه وعلمُه ليس راجعاً إلى رجل[1] وعالم، لفساد المعنى على حسب ما تقدم. وإنما يرجع إلى زيد، فكذلك ههنا.

[إمـلاء ٦٢]

[حـروف الإضـافـة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين على أول قسم الحرف[2] من المفصل[3]: «الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره»[4]:

ومعنى ذلك أن وضعَه لمعناه مشروطٌ بذكر متعلَّقه بخلاف الاسم والفعل فإنّه لا يُشترط فيهما ذلك باعتبار إفرادهما. فإنْ ذُكر متعلَّق فالأمر غير ذلك. قال: «ومن ثَمَّ لَمْ ينفكّ». يعني: ومن أجلِ أنّ وضعَه مشروط بذكر المتعلَّق لم

---

(١) في م: ضارب. وهو خطأ.

(٢) في د: الحروف.

(٣) ص ٢٨٣.

(٤) قال الفارسي: «والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل». الإيضاح العضدي ١/٨. وقال الزجاجي: «الحرف ما دل على معنى في غيره». الإيضاح في علل النحو ص ٥٤ (تحقيق مازن المبارك). قال ابن يعيش: «وقولهم ما دل على معنى في غيزه أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره. لأن في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره؛ إشارة إلى العلة، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره». شرح المفصل ٢/٨.

يكنْ بدّ من ذكر متعلّقه معه، وهو إما اسمٌ وإمّا فعل، فلا ينفكُّ إذن حرفٌ من متعلّق إمّا اسم وإمّا فعل.

ثم قال: «إلا في مواضعَ مخصوصة. حُذف فيها الفعلُ واقتصُر على الحرف». فقوله: حُذف فيها الفعل، يُوهِم أنّ ذلك إنما جاء في موضع كان المتعلَّقُ فعلاً خاصة وليس الأمرُ كذلك، بل جاءت مواضعُ حُذف فيها الفعلُ ومواضعُ حُذف فيها الاسم، على أن عين ما مثّل بهِ في حذف الفعل يجري مثلُه في حذف الاسم. فإنّك إذا قلت: نعم، فإن كان تصديقاً لقولك: قام زيد، فقد حُذِف فيه الفعل. وإنْ كان تصديقاً لقولك: زيد قائم، فقد حُذِف فيه الاسم، وكذلك بقية ما مثّل به. فجعلُه المحذوفَ فعلاً فقط ليس بمستقيم لِما ذكرتُه.

وقولُه : «وإنه»، يعني به: «إنّ» التي للتصديق في مثل قوله:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد علاكَ ... وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنّه[1]

فهي مثلُ نعم. والهاء في قوله: إنّه، هاءُ السكت، على أنها قليلةٌ في الاستعمال مع احتمال أن تكون في البيت إنّ المؤكِّدة، وتكون الهاءُ اسمَها ويكون الخبر محذوفاً، أيْ: إنه كذلك، لأنّ ما تقدّم يدل عليه من قوله: ويقلنَ شيبٌ قد علاك وقد كبرت، فقال: إنه كذلك، أيْ: إن الأمرَ كذلك.

ثم أخذ يصنّف القسمَ كما صنّف الاسمَ والفعل، فقال: «ومِنْ أصناف الحرف حروفُ الإضافة»[2]. ثم أخذَ في بيانها من حيث الجملة، فقال: «وهي

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات . انظر ديوانه ص ٦٦ (تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم). وهو من شواهد سيبويه ٣/١٥١. ومغني اللبيب ١/٣٧ (دمشق). وابن يعيش ٧٨/٨. والشاهد فيه مجيء (إنه) بمعنى نعم.

(٢) وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي: تخفضها . وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات . انظر ابن يعيش ٨/٧.

أنْ تُفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء»[1]، يعني: تُوصل معانيَ الأفعالَ أو ما هو في معناها إلى ما بعدها من الأسماء. ولمّا كانت هذه الحروفُ لهذا المعنى لم يكنْ بدّ من فعل، أو ما هو في معنى فعـل، تُوصـل معناه إلى مـا بعدهـا، فلذلك احتاجت الى متعلّق.

فإذا قال النحويُّ: بمَ يتعلَّقُ هذا الحرفُ أوْ ما العاملُ فيه؟ فإنّما يعْني: ما الذي أوصلَ هذا الحرفَ معناه؟ فهي عباراتٌ عن معنى واحد. ومن ثَمَّ احتاج الظرفُ إلى متعلَّق من حيث كان مقدَّراً بحرفِ الجر، وكذلـك كلُ اسم مقـدَّر بحرف الجر فإنه لا بدَّ له من ذلك لما ذكرناه.

ثم قال: « وهي فوضى في ذلك ». أي: سواءٌ في هذا المعنى، وإن اختلفتْ بها وجوهُ الافضاء، يعني: أنها وإنْ اختلفتْ فـإنما تختلفُ من وجـه آخرَ غيرِ هذا الأمر الكلّي الجامعِ لها.

ثم قال: «وهي على ثلاثةِ أضرب: [ضربٌ][2] لازم للحرفية[3]، وضـرب كائن اسماً وحرفاً[4] وضرب كائن فعلاً وحرفاً»[5]. وقد اعتُرِضَ بأن القسمَ الأول قد ذكرَ فيه ما يُستعمل فعلاً وحرفاً. وجَعلَه مما لا يُستعمل إلا حرفاً مثل: مِن، فإنه إذا أمرتَ من مانَ يمينُ، قلت: مِنْ. ومثل: في، فإنك إذا أمرتَ المرأةَ المخاطَبةَ مِن وَفى يفي، قلت: فِي. واللام في قولك: لزيـد، إذا أمرت من ولي يلي،

---

(١) وعبارة المفصل: على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء.

(٢) زيادة في المفصّل.

(٣) وهي تسعة حروف: من، إلى، حتى، في، الباء، اللام، رب، واو القسم وتاؤه.

(٤) وهي خمسة: على، عن، الكاف، مذ، منذ.

(٥) وهي ثلاثة: حاشا، عدا، خلا.

قلت[1]: له، وكذلك غيرها، فهو مثلُ القسم الثالث في كـون «حاشـا» تكون فعلًا وحرفاً.

والجوابُ: أنه لم يُـردْ اعتبارَ صـورها فقط، وإنمـا أراد باعتبـار صورهـا ومعـانيها الأصليـة. ألا ترى أن «عـدا» و«خلا» لمـا استُعملاً حـرفين فهما في المعنى الأصلي كاستعمالهما فعلين. ألا ترى أنّ قولك: عدا زيداً وخلا زيداً، في استعمالهما فعلين، مثلهما في المعنى الأصلي في استعمالهمـا حرفين في قولك: خلا زيدٍ وعدا زيدٍ، وكذلك حاشا.

فإنْ قيل: فإنْ أراد ذلك فقولُه: إنّ «عن» و«على» مما تكون حرفاً واسماً لا غير[2] ليس بمستقيم، لأنه يصحّ أنْ تكون فعلًا، إذْ يقال: عـلا زيدٌ، وهـو فعلٌ ماضٍ، فإنْ أراد ذلك وجب أنْ يكون «على» إمّا قسماً برأسه وإمّا من القسم الثالث والثاني جميعاً. فجعلُه للثاني دونَ الثالث تحكّم. فالجواب: أن «على» المستعملة حرفاً واسماً وإن وافقت هذه في المعنى الأصلي ليست موافقتها في اللفظ، ألا ترى أنك تقول في هذه[3]: علوت وتقـول في تيك: عليـه، فألفُ تلك تنقلب ياء، وهذه تنقلبُ واوا. فدلّ على أنهما مختلفان في اللفظ وإنْ اتفقا في الصورة، فظهر الفرق بين البابين[4]. وإن كان كثير من النحويين والأصوليين يذكرون «على» مما استُعمل حرفا واسما وفعلًا، ومستندُهم ما أشير إليه أولاً. وكأن صاحب هذا الكتاب نظر أدقّ من نظرهم فجعلها من القسم الثاني، ولم يجعَلْهـا قسمـاً بـرأسـه، ولا من القسم الثـالث. ثم عـدّدهـا جملةً في ضمن تقاسيمها بالمعنى الذي قصده، فحصل الغرضان معـاً. ثم شرع في تفصيلهـا

---

(١) قلت: سقطت من د.

(٢) لا غير: سقطت من م.

(٣) هذه: سقطت من س.

(٤) انظر الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٤١.

بالفصول واحداً واحداً فقال: «فمِنْ: معناها ابتداءُ الغاية، كقولك سرتُ مِن البصرة». ومعنى ابتداءِ الغاية أي: المحلُّ الذي ابتُدىءَ فيه ذلك الفعلُ المعلّقة هي به. والغايةُ هي الانتهاء، فقال: ابتداءُ الغاية، أي: ابتداءُ النهاية الذي وصل بالفعل اليها، وتعرفها بأنها التي تصلح قبالتها «إلى» كقولك: سرت من البصرة إلى بغداد. وقد تجيء ملتبسة في بعض المواضع مثل قولك: زيدٌ أفضلُ من عمرو. وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأشباهها، لبُعْد تقدير «إلى» وهي هذه. ومعنى: زيدٌ أفضل، أي: أخذ في ابتداء الفضل من هذا المذكور. وإذا أخذ في الابتداء منه فلهُ منتهى، وإنما استُبعد تقديرُه لكونه[1] غيرَ مفهوم تعيينُ المنتهى فيه. وكذلك إذا قلت: أعوذ بالله من الشيطان، فمعناه: ابتدأتَ بالاستعاذة من هذا المستعاذ منه، فهو أولٌ باعتبار ابتداءِ هذا الفعل، واستُبعد المنتهى فيه كما استُبعد في: زيدٌ أفضلُ من عمرو.

[إمــلاء ٦٣]

[توجيه فتح وكسر همزة أن في بيت من الشعر]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة عشر وستمائة على قوله في المفصل[2]:

ثُــم زادُوا أنّــهــم فــي قــومِــهِــمْ   غُــنـفُــرٌ ذَنْـبَــهُــمْ غــيــرُ فُــخُــرْ[3]

للفتح في «أنّ» وجهان: أحدُهما: أنْ تكونَ في موضع المفعول.

---

(١) في م: لأنه.

(٢) ص ٢٢٨.

(٣) البيت من بحر الرمل وهو لطرفة بن العبد. انظر ديوانه ص ٦٤ (شرح الأعلم الشنتمري. تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال). وهو من شواهد الرضي ٢/٢٠٢. ونوادر أبي زيد ص ١٠. ومختارات ابن الشجزي ص ١٥٥ (تحقيق علي محمد البجاوي). واستشهد به الزمخشري على أن جمع صيغة المبالغة يعمل عمل المفرد.

والآخر[1]: أنْ يكون المعنى: ثم زادوا على ما تقدَّم من الخصال أوْ على مَنْ تقدّم، ثم فتح «أنّ» على معنى: لأنهم على صفة كذا وكذا.

وللكسرِ وجهان: أحدُهما: التعليلُ على ما ذُكر في الوجه الثاني. والثاني: أنْ يكون على الحكاية، ومعناه: ثم زادوا، وهو ضعيف، لأنه ليس موضعَ[2] الحكاية. وقبله:

وتساقى القومُ كأساً مرّةً ... وعلى الخيل دماءٌ كالشُقُرْ

والمعنى: أنّه يمدح هؤلاء القومَ بالشجاعة والنجدة، ثم أنهم يزيدون على ذلك بالصفات المذكورة.

[إملاء ٦٤]
[تنازع الفعلين]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[3]:

وهل يَرْجعُ التسليمَ أوْ يكشفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ[4]

الفعلان[5] في التحقيق موجهان إلى ثلاث الاثافي والديار على جهة

(١) في م: والثاني.

(٢) في م: على.

(٣) ص ٨٤. ولم يذكر الزمخشري إلا عجزه.

(٤) هذا البيت من الطويل وهو لذي الرمة. انظر ديوانه ص ٤٢٢. وهو من شواهد المقتضب ٢/١٧٦. وابن يعيش ٢/١٢٢. والهمع ٢/١٥٠. ورواية ابن يعيش: ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع. الأثافي: جمع الأثفية وهي ثلاثة أحجار يوضع عليها القدر عند الطبخ. والبلاقع: جمع بلقع وهي الأرض الخالية. والشاهد في هذا البيت قوله: ثلاث الأثافي، وهو تجريد العدد من أل لأنه أضيف لما فيه أل، خلافاً للكوفيين.

(٥) يرجع ويكشف.

الفاعلية. ومذهبُ البصريين أنهما إذا وجها إلى شيء وجب إذا أعمِلَ أحدُهما أنْ يكون في الآخرَ ضميرُ الفاعل على حسب الظاهر المذكور، كقولك: ضرباني وأكرمني الزيدان أو ضربني وأكرماني الزيدان[1]. وإذا وجب ذلك اقتضى أنْ يكون في أحدهما ههنا ضميرٌ لثلاث الأثافي والديار البلاقع، وهو جمعٌ لا يعقل، وقياسُه أنْ يكون ضميرُه ضميرَ جمع المؤنث، أو ضميرَ الواحدة المؤنثة، فيكون: يَرجعنَ التسليمَ أو يكشفُ أو يَرجعُ التسليمَ أو يكشفنَ أو تَرجعُ التسليمَ أو يكشفُ أو يَرجعُ التسليمَ أو تَكشفُ. ولم يجيء على واحدة من الأربع[2] الصور المذكورة. وإنما جاء بالياء فيهما جميعاً. ولا يكون فيه على ذلك ضمير، وهذا مما يقوّي به مذهب الكسائي، فإنه يزعمُ إذا وُجّه الفعلان الى ظاهر فأُعمل فيه أحدُهما، وكان الآخرُ موجَّهاً على جهة الفاعلية، أنّ الفاعلَ لا يُضمر، وأنه يُحذف[3]، وهذا كذلك، فإنه أُعمل أحدُهما بلا خلاف والآخر موجَّه إلى الفاعلية بلا خلاف ولمْ يُضمر فيه، إذ لو أُضمر لكان على ما ذكرناه، ولو قدّر فيه إضمار لوجب أن يكون ضمير المفرد المذكر، ولا يصح أنْ يكون ضميرُ الواحد المذكّر للجمع.

وقد أُجيب عن ذلك بأمرين: أحدهما: أنّ الفعلين لم يُوجّها إلا على البدل، والاضمارُ إنّما يكون في توجيههما جميعاً على التحقيق، وليس بالجيد، فإنّه لم يجب الاضمار إلا من حيث إنه يؤدّي إلى إخلاء لفظ الفعل عن الفاعل، وليس من لغتهم. ولا فرقَ بين أنْ يكونَ الفعل على البدل أوْ على التحقيق. ألا ترى أنه يجب الاضمارُ في قولك: قام الزيدون أوْ قعدوا، كما يجبُ في قولك:

(١) ويختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب. ويختار الكوفيون إعمال الأول لأنه أول الطالبين واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني. انظر الرضي على الكافية ١/٧٩.

(٢) أضيف هذا العدد إلى ما فيه أل، لكن ابن الحاجب لم يجرده منها؛ فسار بذلك على مذهب الكوفيين في هذه المسألة. ومذهب البصريين تجريده منها فيقولون: أربع الصور.

(٣) انظر الرضى على الكافية ١/٧٩.

قام الزيدون وقعدوا. ولو كانَ ما ذكروه مستقيماً لجاز أنْ يقال: قام الزيدون أو قعد، إذْ لا فرقَ بينهما في المعنى المقتضي لوجوب الاضمار. والوجهُ الثاني: أنْ يقدِّر الاضمارُ على تقديركما قيل[1] في قوله تعالى: ﴿نُسقيكُم مما في بُطُونه﴾[2] فقد رجع ضميرُ المذكّر على الجمع بتأويل المذكور. وهو أجدرُ من حيث كان «ثلاث» ليس بجمعٍ صريح. وكذلك قول رؤبة: فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلق[3]»، فأعادَه وهو ضمير مذكّر على خطوط وهو جمع، أو على سواد وبلق وهو مثنى، وكلاهما سواء في الغرض من صحة إعادة الضمير بتأويل المذكور وإنْ لم يكنْ صالحا له باعتبار أصلِ وضعه. وهذا الوجهُ أيضاً بعيد، إلا أنه أوجهُ من الأول. ودليلُ احتمالِه ما عُلِم من قصد محافظتهم على الفاعل، وأنّهم لا يحذفونه أبداً. وإذا عُلم ذلك منهم وجب التأويلُ فيما يخالِفُه وإنْ كان بعيداً، لأنّ البعيدَ جائز وخلافُ المعلوم غيرُ جائز.

وما في قوله: ﴿وإنّ لكُمْ فيْ الأنْعَامِ﴾[4]، محمولٌ عند سيبويه علي أنّ الأنعامَ اسم مفرد وإن كان مدلولُه جمعا[5]، كما في قولك: كلّ الناس ضربته، لا على أنه الجمعُ المحقّق حتى اغتُفر تأويلُ الأنعامِ إلى اسم الجمع ولم يُغْتَفْر جعلُ الضمير راجعاً إليه مع كونه جمعا.

و«التسليم» مفعول ب «يرجع» لأنه ههنا بمعنى: صيرتُه راجعاً، كقوله تعالى: ﴿فإنْ رَجَعَك اللهُ﴾[6]، ورَجَعَ: يكون لازماً ومتعدياً، يقال: رَجعَ زيدٌ

---

(١) قيل، سقطت من م، س.

(٢) النحل: ٦٦.

(٣) انظر الإملاء (٥٩) من هذا القسم.

(٤) النحل: ٦٦.

(٥) قال سيبويه: «وأما أفعال فقد يقع للواحد. من العرب من يقول: هو الأنعام». الكتاب ٣/ ٢٣٠.

(٦) التوبة: ٨٣.

في نفسه، ورجعَ زيدٌ عمراً، أي: صيّره راجعاً. فمعنى: وهل يرجعُ التسليم، أي: فهل يصيّر ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ التسليمَ راجعاً. فالتسليم مفعـولٌ بوقوع الفعل عليه كما قررناه. أي: فهل يردّ الاثافي والديار التسليمَ. لأن معنى رجَعَ المتعدى معنى ردّ. والعَمَى: مفعولٌ بـ «يكشف» إذْ معناه: أزال، يُقال: كشف الله الغمّةَ، أيْ: أزالها.

[إمــلاء ٦٥]

[إعراب مكان أسماء الأفعال والأصوات]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على أسماء الأفعال والأصوات في المفصل[١]. قال: في إعراب مكانها مذهبان: أحدُهما: أنْ تكون مصدراً، فتكون في موضع نصب على المصدر كما في قولك: سَقْياً ورَعْياً وشبهه، كأنك قلت في أفّة: تضجراً، وفي آمين: استجـابة[٢]. والمذهبُ الثاني: أنْ تكـون مبتدأ سدَّ المرفوعُ مسدّ خبره لاستقلال الفائدة به، كما في قولك: أقائمٌ الزيدان وما قائم العمـران، لأن معناهـا معنى الفعل، ولا بـدّ لها من فـاعل، فـاستقلّ المعنى بما فيها من معنى الفعل والفاعل، كما استقّل المعنى في قولك: أقائمٌ الـزيـدان؟ بمـا فيـه من معنى الفعـل والفـاعـل[٣]. والأول ضعيفٌ وإنْ كـان اختياراً[٤] لكثير من المحققين. ووجْهُ ضعفه هو أنه إذا جُعل مصدراً، فلا يخلو

(١) ص ١٥١.

(٢) قال الرضي: «وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء. إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقـام الفعل، فلم تكن مبنية، ولا نقول في: أمامك، بمعنى: تقدم، أنه منصوب بفعل مقدر، بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر». شرح الكافية ٦٧/٢.

(٣) قال الرضي: «وليس بشيء لأن معنى: قـائم، معنى الاسم وإن شابـه الفعل، أي: ذو قيام، فصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ». شرح الكافية ٦٧/٢.

(٤) اختياراً: سقطت من د.

إمّا أنْ يكون كالمصدر الذي قام مقامَ الفعل حتى صار الفعل[1] نَسْياً مَنْسِيّاً، أو كالمصدر الذي يجوز ذكرُ الفعل معه. ولا يجوز أنْ يكون الثاني، لأنه لا يجوز ذكرُ الفعل معه، فلا ينبغي أن يجري مجرى ما يجوز ذكرُ الفعل معه لاختلافهما في الحكم لذلك. وإذا وجب أنْ يُحمل على المصدر الذي لا يجوز ذكرُ الفعل معه، فالأصلُ لا يجوز أن يرتفعَ به ظاهر. ألا ترى أنك لو قلت: سقياً زيدٌ عمراً، لم يجزْ. وقد ثبت في هذا الباب: شتانَ زيدٌ وعمرو. فلما ارتفع به الظاهرُ دلَّ على أنه ليس منّزلاً منزلةَ المصدر، لما ذكرناه من أن مثلَ ذلك في أصله لا يجوز. وإذا امتنع في أصله فالفرعُ أحرى بالمنع، فثبت أنّ الوجهَ ما ذكرناه من الوجه الثاني. وإنّما امتنع أنْ يرتفع[2] الظاهرُ بالمصادر التي الْتُزم فيها حذف أفعالِها لأنها إنّما حُذفتْ أفعالُها لكثرتها منسوبةً إلى فاعلها، فجاز حذفُها للعِلْم بها وبفاعلها. والذي أوجب حذفُها هو الموجِبُ لحذف فاعلها، فكما لا يجوز ذكرُ فعلها لا يجوز ذكرُ فاعلها.

[إمـلاء ٦٦]

[إعراب أسماء الأفعال والأصوات]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][3] على أسماء الأفعال والأصوات[4]: إمّا يقصد بها معناها الذي وضعت له فيجب بناؤها على ما بُنيت عليه من سكون أو حركة، وإمّا أنْ يُقصد بها غيرُ ذلك. وإذا قُصد بها غيرُه فتارة يسمّى بها فتكون في المعنى كالعلم، وتارة يراد بها نفس اللفظ كما يستعمل

(١) الفعل: سقطت من د.
(٢) في س: يرفع.
(٣) زيادة من ب، د.
(٤) المفصل ص ١٥١.

غيرُها من الألفاظ لنفس اللفظ. وفيها من الوجهين جميعاً مذهبان: أحدُهما: أنْ تُحكى على ما كانت عليه كقوله:

عدسْ ما لعبّادٍ عليكِ إمارَةٌ أَمِنتِ وهذا تحملينَ طليقُ[1]

وقوله:

بِحَيُّهلا يُزْجونَ كلَّ مطيّةٍ أمامَ المطايا سيرُها المتقاذِفُ[2]

والثاني: أن تُعرب إعرابَ الأسماء. وإذا أعربت إعراب الأسماء المفردة، فإنْ كانت للفظ جاز صرفُها ومنعه. فالصرفُ لقصد التذكير، ومنعُ الصرف بناءً على أنها للفظة أو الكلمة، كما يفعل الأمران في أسماء البلدان بناءً على أنها للموضع أو للبقعة. وإنْ كانتْ للعلمية نُظِر، فإنْ انضمّ إلى العلمية علّةٌ أخرى امتنع من الصرف وإلا صُرِف، كما لو أعربت «عدس». فإنْ كان اسما لِذَكر قلت: عدسٌ، منصرف، وإنْ كان لمؤنث منعته من الصرف.

(١) هذا البيت من الطويل وقائله يزيد بن مفرغ. انظر ديوانه صفحة ١٧٠ (جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح). وهو من شواهد الإنصاف ٢/٧١٧. وابن يعيش ١٦/٢. والخزانة ٥١٤/٢. والرضي ٤٢/٢. عدس: زجر للبغلة. وعباد: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان. والشاهد فيه قوله (هذا)، حيث جاء اسم الإشارة بمعنى اسم الموصول على رأي الكوفيين.

(٢) هذا البيت من الطويل وينسب للنابغة الجعدي. انظر ديوانه ـ الملحقات صفحة ٢٤٧ (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر). وهو من شواهد الكتاب ٣٠١/٣. والمقتضب ٢٠٦/٣. والخزانة ٤٣/٣. وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٦/٢. ونسبه لمزاحم العقيلي. والشاهد فيه قوله (بحيهلا)، حيث جاء على الحكاية وأريد به لفظه.

[إمـلاء ٦٧]

[المذاهب في فعالِ المعدولة]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[١] وهو:

ومَـرَّ دهـرٌ عـلى وَبـارٍ فـهـلكـتْ جَـهْـرَةً وبَـارُ[٢]

المـذاهبُ في فعالِ المعـدولة ثـلاثةٌ: مـذهبُ أهل الحجـاز البنـاءُ في الجميـع، ومذهبُ القليـل من تميم الإعـرابُ في الجميـع كغيـر المنصـرف. ومذهبُ الكثير من بني تميم الفرقُ بين مَا آخره راءٌ وغيره، فإنْ كان آخـرَه راءً فمذهبُهم كمذهب الحجازيين في وجوب بنائه، وإنْ لم يكن آخرَه راءً فمذهبُهم كمذهب القليل منهم في أنه إعرابُ غير المنصرف.

فقوله: ومرَّ دهرٌ، البيت، شـاهدٌ لمـذهب القليل من بني تميم. فـأمّا آخِـرُ البيت فظاهرٌ في الاستشهاد به على ذلك لوقوع الضمة فيهـا. ولو كـانتْ مبنية لوجب الكسر، ولا إشكالَ في ذلك.

وأمّا قولُه: على وبار. فيجوز أنْ يقال: إنّه أتى به على قصد البناء ولكنه نـوّن لضرورة الشعـر. ويجوز أنْ يقـال: إنـه قصـد إلى إعـرابـه إعـرابَ غيـر المنصرف، فلمّا أجراه ذلك المجرى اضطرّ إلى صرفه فصـرفه فـأدخلَهُ الكسرَ والتنوينَ، فيكون شاهداً كشهادة الثاني.

---

(١) ص ١٦٠.

(٢) البيت من مخلع البسيط وهو للأعشى. انظر ديوانه ص ٢٨١. ورواية الديوان: ومرَّ حدٌ. وهو من شواهد سيبويه ٣/٢٧٩، والمقتضب ٣/٥٠، والمقرب ١/٢٨٢، والهمع ١/٢٩. والشاهد فيه إعراب كلمة (وبار) الثانية مع أن آخرها راء. ووبار اسم موضع. قال ابن منظور: «أرض لعاد غلبت عليها الجن» اللسان (وبر).

ويضعُف الـوجهُ الأول وهـو أنْ يكون مبنيـاً نوّن للضـرورة من وجهين: أحدهما: أنّ الشاعرَ واحد. وقد عُلم أنّ من مذهبه إعرابَ وبار للزوم ذلك من آخر البيت. فلا ينبغي أن يُحمل الأولُ على خلافه مع إمكـانه، لأنـه استعمالٌ للغة[1] تخالف لغته على كل تقدير، والظاهرُ خلافهُ. والثـاني: أنّ فيه تنـوينَ المبنيات بالأصالة. والمبنيّاتُ بالأصالة لا تُنوَّن للضرورة. ألا ترى أنه لا يحسُن أن يقال في تعالَ: تعالاً، ولا في عدس: عدساً، ولا في نزالِ: نزالٍ. وإذا لم يحسُنْ ذلـك على الـوجهين المـذكـورين ثبت أنّ المـرادَ هـو الأول، ويكـون الموضعان جميعاً استشهاداً للغة المعربين من غير تفرقة بينَ ما آخـره راءٌ وبينَ غيره.

[إمــلاء ٦٨]

[موضع أسماء الأفعال والأصوات من الإعراب]

وقال أيضاً مملياً بالقدس في آخر سنة ست عشرة وستمـائة على أسمـاء الأفعال والأصوات في المفصـل[2]. قال: اختُلف فيهـا، هل لهـا موضـعٌ من الإعراب أوْ لا[3]؟ أمّا أسمـاءُ الأصوات فـلا إشكال في أنهـا غيرُ معـربة، لأنّ الموجِبَ للإعراب فيها مفقودٌ، وإذا فُقِد سببُ الإعراب فلا إعراب. وأمّا أسماءُ الأفعال فقد قيل أيضاً: إنها لا إعراب لها[4]، لأنها أسماءٌ موضوعة موضع ما لا إعراب له فكان حكمُها حكمَه، وهذا ليس بشيء، فإن الأسماء مستحقةٌ للإعراب

---

(١) للغة: سقطت من د.

(٢) ص ١٥١.

(٣) لقد سبق لابن الحاجب أن تحدث عن إعرابها في الإملاء (٦٥) من هذا القسم. ويلاحظ عليه في أماليه أنه يملي أحياناً على موضوع واحد أكثر من مرة. وقد يكون له عذره، فطبيعة الأمالي تفرض عليه ذلك.

(٤) وقد نقل هذا الرأي عن الأخفش. انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٦/٣.

بالتركيب على ما ثبت من لغتهم سواء وقعت موقعَ ما لا إعرابَ له أو موقعَ ما له إعراب. ولذلك أجمعوا على أنّ سائرَ المبنيّات إذا وقعت مركّبةً فإنّها معربةٌ محلاّ، وإن كان واقعاً موقعَ ما لا إعرابَ له، فكذلك يجب ههنا. فالأولى أن يُنظرَ فيما يكونُ إعرابها. وقد قيل في ذلك وجهان: أحدُهما: أنه منصوبٌ نصبَ المصدر، كأنك قلت في صهْ: سكوتاً، أي: اسكت سكوتاً، فبني لكونه أُقيم مقامَ اسكت، وكان موضعُه نصباً لكونه واقعاً موقعَ «سكوتاً». والذي يدلك على ذلك أنك إذا قلت: رويدَ زيدٍ، كان مصدراً لفظاً ومعنى، وإذا قلت: رويدَ زيداً، كان اسمَ فعل. وهو بمعناه، فوجب أنْ يكون موضعُه نصباً على المصدر. وكذلك: بَلْهَ زيداً وبَلْهَ زيدٍ.

وإذا ثبت أنّ نفسَ اسم الفعل قد استعملوه صريحاً في المصدر، وهو بمعناه إذا كان اسمَ فعل، علم أنه في حال اسميته للفعل نصبٌ على المصدر، وكانت له جهتان هو باعتبار أحدهما واجبٌ له النصبُ لكونه موضوعاً وضعَ المصدر في المعنى. وبالإعتبار الآخر وجب لهُ البناءُ لكونه وقعَ موقعَ ما لا إعرابَ له.

والثاني في إعرابها: أنْ تكون مبتدأ ويكون الضميرُ فيها مرفوعاً على أنه فاعل. واستُغني عن الخبر كما استُغني عنه في: أقائم الزيدان؟ لاستقلال الجزءين كلاماً. وإنما حكمنا عليه بالابتداء لأنه اسمٌ جُرِّد عن العوامل اللفظية. كما أنّ «أقائمٌ» مبتدأ لذلك. فالوجهُ الذي حُكم على «أقائمٌ» بأنه مبتدأ يَجْري مثلُه في قولك: صهْ ومهْ، في وجوب كونه مبتدأ. وهذا أجرى على قياس كلامهم، لأنّ إيقاعَ الاسم المجرد عن العوامل وإنْ لم يكن مُخبرا عنه مبتدأ كثيرٌ كقولك: أقائمٌ الزيدان؟ وما قائمٌ الزيدان، وكذلك جميعُ هذا الباب، فقد ثبت مثلُ ذلك في لغتهم.

وأما وقوعُ اسم الفعل موقعَ المصدر فلم يثبت ذلك إلا على أمر مقدّر. وما كان ثابتاً جنسُه من غير تقدير أقوى مما لم يثبتْ إلا بتقدير، فثبت أنّ هذا الوجهَ أعربُ من الأول[1].

[إمــلاء ٦٩]
[الأوْلى في « لله دره فارساً» التمييزُ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على المفصل في قوله[2]: «لله دره فارساً» وشبهه: الأولى فيه التمييز. وانتصابُه على الحال ضعيفٌ. لأنه لا يخلو إمّا أنْ تكونَ حالاً مقيِّدة أو مؤكِّدة، وكلاهما غيرُ مستقيم. أما المقيِّدةُ فلأن قولك: لله دره فارساً، لم تُرد به المدحَ في حال الفروسية، وإنّما تريد مدحَه مطلقاً، بدليل أنك تقول: للهِ دره كاتباً، وإنْ لمْ يكنْ يكتب، بل تريد الاطلاقَ بذلك. وكذلك: للهِ دره عالماً. والحالُ المؤكِّدة أيضاً غيرُ مستقيمة، لأنّ الحالَ المؤكِّدة شرطُها أن يكونَ معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها. وأنت ها هنا لو قلت: لله دره، لكان محتملاً للفروسية وغيرها، ولكان قولُك: لله دره عالما أوْ رجلاً أو كاتباً، لا يفيد إلا ما أفاده الأول، ولا خلاف في جواز ذلك، فدلَّ والحالة هذه على انتفاء الحال المقيِّدة والحال المؤكِّدة، وإذا بطلا ثبت التمييز، وكذا الكلام في: أبْرحتَ جارا[3]، وعظُمتَ جارا، وقوله:

---

(١) لقد ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب. وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر. ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٦/٣.

(٢) ص ٦٦.

(٣) البيت بتمامه:

تقول ابنتي حين جدّ الرحيل ... فأبرحت ربّاً وأبرحت جارا

وهو من المتقارب. وقائله الأعشى. انظر ديوانه ص ٤٩. وهو من شواهد سيبويه ١٧٥/٢، والخزانة ٥٧٥/١. والشاهد فيه نصب (ربا) و(جارا) على التمييز.

يا جارتا ما أنتِ جاره[1]

وشبهه.

[إمـلاء ٧٠]

[الأمثلةُ التي يُوزَن بها أعلامٌ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله في المفصل[2]: «ومن الأعلامِ الأمثلةُ التي يُوزَن بها في قولك: فَعْلان» ، إلى آخره :

وضع النحويون هذه الألفاظَ لغرضين : أحدهما: الاختصارُ في التعبير عن الأصول والزوائد[3]. فكلُّ ما كان في الموزون [أصلًا][4] جعلوه في الوزن فاء وعيناً ولاماً على هذا الترتيب ، وكلُّ ما كان زائداً لفظوا به، عينه في موضعِه في لفظ الزنة، فمثالُ ذلك إذا قيل: مضروبٌ ما وزنُه؟ قيل: مفعولٌ، فكان ذلك أخصرَ من أنْ يُقال: ميمُه زائدةٌ وضادُه وراؤُه أصليتان، وواوه زائدة وباؤه أصلية. والغرضُ الثاني : أنْ يذكروه مراداً به جميع ما يُوزن لِيحكم عليه بأحكامه الخاصة به كقولهم: كلُّ أفعل إذا كان صفة فإنه لا ينصرفُ. ثم لا يخلو استعمالهم إياه من أن يكون للأفعال خاصة أو غيرها. فإنْ كان لفعل حكوهُ على لفظ الفعل الذي هو وزنٌ له كقولهم : تفاعلَ : لِمَا يكون من اثنين فصاعداً ، واستفعلَ : لطلبِ الفعل ، وفعَّل : للتكثير . فيكون على صورة الفعل من غير إعراب لفظي باعتبار اسميته .

---

(١) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل وصدره : بانت لتحزننا عفاره. وقائله الأعشى . انظر ديوانه ص ١٥٣. وهو من شواهد الخزانة ٥٧٨/١، والرضى ٢٢٤/١، والمقرب ١٦٥/١ . ورواية الديوان : يا جارتي ما كنت جاره . وعفارة اسم امرأة . والتقدير : ما أنت مِن جاره . ومِن: إنما تدخلُ على التمييز ، لا على الحال.

(٢) ص ١١.

(٣) انظر الإيضاح لابن الحاجب ٩٤/١.

(٤) زيادة من ب، د.

وإنْ كان لغير الأفعال من الأسماء وحدها أو من الأسماء والأفعال معاً، فلا يخلو إمَّا أن يُذكر موزونُه أوْ لا يُذكر. فإنْ ذُكر موزونُه معه فقد كان معرباً على ما يستحقه بلا خلاف. ثم هو في حكم الصرف وعدمه راجعٌ إلى نفسه أو إلى موزونه؟ فيه خلاف. فمذهبُ الزمخشري أنه علم على كل حال فيرجعُ في ذلك إليه في نفسه، فإنْ كان معه علَّةٌ أخرى امتنع من الصرف وإلا فلا.

وذهب بعضهم إلى أنه في ذلك كموزونه، إنْ كان منصرفاً صُرِف، وإنْ كان غيرَ منصرف لم يُصرفْ[١]. ومثالُ ذلك قولك: وزنُ قائمة فاعلةٌ. والزمخشري يقول: فاعلةُ، غيرُ مصروف، وبعضُهم: فاعلةٌ مصروفٌ. فوجهُ مذهب الزمخشري أنه قد ثبت استعمالُ هذه الأوزان أعلاماً بدليل اتفاقهم على قولهم: أفعلُ صفةً لا ينصرفُ، ولولا أنه علمٌ لم يُمنع الصرف وهذا متَّفقٌ عليه. وإذا ثبت أنه علمٌ، فإمَّا أنْ يكون على نحو الأعلام في: زيد وعمرو، أوْ على نحوها في: أسامة وثعالة. لا جائز أنْ يُقال: إنها مثلُ زيد وعمرو لأنها تُوضع لآحادٍ بأعيانها، وإنَّما وُضعت للجنس[٢]. وإذا وجب أنْ تكون كوضع أسامة، وقد ثبت أنَّ بابَ وضع أسامة لا يُطْلَق على الأمر الذهني فيعمُّ، يصحُّ إطلاقُه على كل واحد من الآحاد الوجوديَّة. وإذا ثبت ذلك كان ما نحن فيه مثلَه فيصحُّ إطلاقُه على جنسه بكماله فيقول: أفعلُ صفةٌ لا ينصرفُ، ويشملُ جميع موزوناته كقولك: أسامةُ خيرٌ من ثعالةَ، فيشمل جميعَ الجنس ويصحُّ إطلاقُه على كل واحد من آحاد جنسه، كما قيل، أسامة، لواحد في الوجود، فكذلك يقول: وزنُ قائمةٍ فاعلةُ، فيطلقه على قائمةٍ علماً[٣] وإنْ كان واحداً من آحاد

---

(١) قال ابن يعيش: «فإن أوقعته موقع نكرة كان اسماً منكوراً وإن أوقعته موقع معرفة كان إسماً معرفة. ثم ينظر، فإن كان فيه في حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه. وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً». شرح المفصل ١/٣٩.

(٢) في س: للحقيقة. وهو خطأ.

(٣) في م: تحكماً ـ وهو تحريف.

جنسه، فصحَّ بذلك جعلُه علماً وإنْ كان موزونُهُ واحـداً مـن آحـاد جنسـه كما ثبت ذلك في أسامة باتفاق.

ووجهُ مَنْ قال بخلافه أن أعـلام بَاب أسـامة إنمـا اضطررنـا إلى جعلها أعلاماً باعتبار إطلاقها على الواحد من حيث وجود حكم العلميَّة، فاضطررنـا إلى تأويلها بوجه بعيد لنلحقها بقيـاس كلامهم ضـرورة ما ثبت فيهـا من حكم العلمية[1]، وكان القياسُ الظاهرُ أنه لا يثبت فيها حكمُ العلمية. وإذا كان مثلُ ذلك في باب أسامة مخالفاً للقياس كان تـأويلهُ على ذلك للضـرورة فلا وجـهَ لأجـرائنا هـذا الباب على مخـالفة القيـاس، واحتياجنـا إلى التأويـلِ من غير ضرورة تحملُ على ذلك.

ثم نرجع إلى التقسيم فنقول: وإنْ لمْ تكنْ للأفعال ولم يُذكر الموزونُ[2] معه فلا يخلو إمَّا أنْ يكون قد أوقع[3] موقعَ موزونٍ خاص قام مقامَه في محلِّه أوْ لا. فإنْ كان قد ذُكِرَ واقعاً موقعَ موزونٍ فلا خلاف أنه يجري مجراه على تقدير وجوده إعراباً وصرفاً أو منع صرف، كقولك: مررتُ برجل أفعـلَ منك، وهـو متّفقٌ عليه. ووجهُه أنه أريد به معنى موزونـه، فوجب أنْ يجـري مجراه لأنـه كالنائب عنه والكناية له، فكان إعرابُه كإعرابه. وإنْ لم يكن على ما ذكرناه فهو علمٌ بـاتفاق يقصـد به الجنسُ الـذي هو على هـذه الهيئة كقـولـك: أفعـلُ لاَ ينصرف، وفعلانُ علما غيرُ منصرف، وشبه ذلك[4].

قال سيبويه حكاية عن الخليل: كلُّ أفعلٍ إذا كان صفة لا ينصرف. قال سيبويه: قلتُ له كيفَ تصرفُه وقد قلت: لا أصرفه؟ فقال: إنما صرفته لأنه غيرُ

---

(١) فاضطررنا.. حكم العلمية: سقطت هذه العبارة من د بسبب انتقال النظر.
(٢) في د: الوزن. والصواب ما أثبتنـــــاه.
(٣) في س: وقع.
(٤) في م: وشبهه.

صفة[1]. ثم قال بعد ذلك: أفعلُ إذا كان صفة لا ينصرف[2].

قال المازني[3]: أفعلُ أيضاً ههنا غيرُ صفة، فيجب أن يصرفَهُ، لأنه قال في قوله: كلُّ أفعلٍ، إنما صرفَه لأنه غيرُ صفة، وهذا أيضاً غيرُ صفة فيجب أنْ يصرفَه وإلا نقض جميعَ ما قاله.

قال أبو علي الفارسي: لم يصنع المازنيُّ شيئا، وإنَّما سأل سيبويه الخليلَ عن ذلك لأنه توهَّم أن الموزونَ إذا كان صفة كانت الزنةُ صفة، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل أفعل منك، حكمت عليها بحكم موزونها. فلما فَهم الخليلُ منه هذا الوهمَ الذي يلزمُ منه أنْ يكون المسؤولُ عنه لذلك غيرَ منصرف بيّن له أنَّ ما توهَّمه فيه مما يوجب منعَ صرفِه مفقودٌ، فقال له: ليس بصفة، فتنبَّه لذلك، وعلِمَ ما أشار إليه، ولم يحتجْ أن يبيّن له أنه غيرُ عَلم، لأنَّ ذلك معلومٌ في ظاهر الأمر بدخول كلٍّ عليه. وإنما بيّن له انتفاءَ الشُبْهَةِ التي فَهِم عنه أنه توهَّمَها، ولم يتعرَّض لغير ذلك. ولم يُرد الخليلُ أنَّ انتفاءَ الصفةِ عِلَّةٌ في الصرف في كل ورد وصدر، فإنَّ ذلك معلومُ الانتفاء بالاتفاق. فإنا قاطعون بأنَّ أكثرَ الأسماء تمتنعُ[4] من الصرفِ مع كونها غيرَ صفة، وإنما قصد إلى

---

(١) قال سيبويه: «تقول: كل أفعل يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه؟ قال لأن هذا مثال يمثل به، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى». الكتاب ٢٠٣/٣. ويلاحظ أن ابن الحاجب نقل عبارة سيبويه بتصرف.

(٢) قال سيبويه: «وتقول: أفعل إذا كان وصفاً لم أصرفه». الكتاب ٢٠٣/٣.

(٣) هو بكر بن محمد بن عثمان أبو عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان. كان من فضلاء الناس ورواتهم وثقاتهم. قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه. من تصانيفه: علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، التصريف. انظر بغية الوعاة ٤٦٣/١، مراتب النحويين ص ١٢٦.

(٤) في س: ممتنع، وهو خطأ.

ذلك[1] في المحل المخصوص لمّا كان الوهمُ نشأ منه. فقولُه: أفعلُ إذا كان صفة لا ينصرف، لا يلزمُـه أنْ يصرف لمـا تقدَّم من قـوله: إنَّ كـلَّ أفعل غيـر صفة، لأنه ههنا قد وُجدتْ فيه علتان مقتضيتان لمنـع الصرف، وهمـا العلميَّةُ ووزنُ الفعل، فوجب أنْ يكون غيرَ منصرف، فتبيَّن بذلـك أنه لا يلزم من نفي الصفة عن قوله: كل أفعل، على سبيل التبيين، رفعُ الوهم عمن توهَّم الوصفيَّة فيه أنْ يكون كلُّ ما ليس بصفة منصرفاً. فظهر أنَّ قولَ أبي علي الفارسي: لم يصنعِ المازني شيئـاً، مستقيم، وأراد به مـا ذكرنـاه، ولم يبيِّنه لأنـه كالـظاهر عنده، ولا شكَّ أنه ليس بخفي[2].

ثم شرع صاحبُ الكتاب في تبيين استعمال هذه الألفاظ أعلاماً. فقال: «في قولهم[3]: فعلان الـذي مؤنثه فعلى، وأفعـل صفة، لا ينصـرفُ» خبر[4] عن قوله: فعلان، وعن قوله: أفعل، جميعاً في المعنى وفي اللفظ، لأنه إمَّا أنْ يكون للأول وإمَّا أنْ يكونَ للثـاني. فكأنـه قال: فعـلانُ الذي مؤنثـه فعلى لا ينصرف، وأفعلُ صفةً لا ينصرف. كما تقول: زيـدٌ وعمروٌ قـائم، وهوجـائزٌ باتفاق. ولا يستقيمُ أنْ يُقال: إنه خبرٌ عن الثاني، والأولُ منقطعٌ عنه معنىً ولفظاً، لأنه قَصد إلى بيان استعمال النحويين له في كلامهم. والنحويون لا يقولـون: فعلانُ الذي مؤنثه فعلى، ويقتصرون، فلا بد من جزء آخر ينضمُّ إليـه ليكون قولاً، ولا جزءَ يمكن ضمُّه إلا ما ذكرناه، فـوجب تقديـرُه لأنه هـو الموجـودُ، ولأنهم كذلك يستعملونه.

ثم قال: «وزنُ: طلحةَ وَإصْبَع: فعلةُ وافعلُ». يعني وفي قولهم: وزن

---

(١) ذلك: سقطت من د.

(٢) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٩٧.

(٣) في المفصل: قولك.

(٤) الخبر هو قوله: لا ينصرف.

طلحة فعلة، وافعل، فعطَفَه على قوله: فَعْلانٌ، الداخل في حكم قوله: في قولهم. وقصد به التبيين، أن ذلك أيضاً علمٌ على ما هو مذهبُه كما ذكرناه حكماً وتعليلاً. ولذلك أتى بافعلَ غير منصرف لأنَّ فيه عندَه علتين: وزن الفعل والعلمية. وأمَّا قولُه: وزنُ طلحةَ فعلةٌ، فمتَّفقٌ عليه في الحكم وإنْ اختلف التعليلُ، فمذهبُهُ أنه امتنع من الصرف للعلمية والتأنيث. ومذهبُ غيره أنه امتنع من الصرف لأنَّ موزونَه غيرُ منصرف.

واعلم أنَّ الألفاظَ التي يوزَن بها إذا قصد بها عموم موزوناتها على أربعة أقسام: تارة تكون منصرفة وموزونُها منصرفٌ مثل: كلّ فعلٍ إذا لم يكن مؤنثاً منصرفٌ. وقد يكونان غيرَ منصرفين، كقولك: أفعلُ إذا كان صفة غيرُ منصرف. وقد يكون الوزن منصرفاً والموزونُ بخلافه، كقولك: كلُ أفعلٍ، إذا كان صفةً[1] لا ينصرف وقد يكون الأمرُ بالعكس، كقولك: أفعلُ إذا لم يكنْ صفة ولا علماً منصرفٌ. وتحقيقُ ذلك أنَّ كلَّ موضع كان في الزنة علتان امتنعَ من الصرف. وكلُّ موضع لم يكنْ فيه علتانْ كان منصرفاً. وكذلك الموزون المحكومُ عليه، إنْ اتفق أنْ يذكرَه باعتبار إثبات علتين[2] له وجب أنْ يحكم عليه بأنه غيرُ منصرف. وإنْ ذكره على غير ذلك وجب أنْ يحكم عليه بأنه منصرفٌ، ولذلك جاءت في التركيب على الأربعة الأوجه[3] التي ذكرناها.

---

(١) غير منصرف . . إذا كان صفة : سقطت من د بسبب انتقال النظر.

(٢) في د وفي ب : العلتان . وما أثبتناه هو الصواب.

(٣) نلاحظ هنا أن ابن الحاجب لم يجرد العدد من (أل) عند إضافته إلى ما فيه (أل)، وهذا مذهب الكوفيين. أما البصريون فيمنعون ذلك، وابن الحاجب نفسه لم يجز ذلك في موضع آخر. قال: كذلك لا يجوز الخمسة الأثواب. انظر إملاء (٧٧) من هذا القسم. ص: ٣٨٨.

[إمـلاء ٧١]

[معنى حمل الرفع على الجر والنصب على الجر وأشباهه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على المفصل[١] على قوله: «كما حُمِلَ النصب على الجر»: معنى قولهم: حُمل الرفعُ على الجر والنصب على الجر. وأشباهه، أيْ: أتى بلفظ لأصلٍ آخر غير ما يقتضيه لفْظُ أصله، وجُعلَ لـه. فـالمحمولُ هـو الذي عُـدِل عن لفظ أصله، وإنْ كان في الحقيقـة من حيث المعنى موجوداً. والمحمولُ عليه هو اللفظُ الذي وُضع لغير أصله وإنْ كان في المعنى غيرَ موجود، مثالُه: إذا قلت: مررتُ بأحمدَ، فإنَّ الجرَّ محمـولٌ على النصب، لأنَّ الجرَّ ههنـا ذُكـر فيـه لفظٌ غيـر مـا يقتضيـه لفظُ أصله، فهـو المحمولُ، والمذكورُ لفظ لأصـل آخر غير ما ذُكر وهو النصب، لأن الفتحَ أصلٌ في النصب، فالجرُ إذن محمول. وإذا قلت: رأيتُ الزينباتِ، فالأمرُ بالعكس، لأنَّ النصبَ ههنـا ذُكر فيـه لفظٌ غيرُ مـا يقتضيه لفظُ أصله، فهـو المحمـول، والمذكورُ لفظٌ لأصل آخرَ غير ما ذُكر وهو الجـرُّ. وعلى هذا تتفهَّمُ المـواضع كلَّها. فإذا قلت: لـولاك، فالـرفعُ محمـولٌ على الجر. وإذا قلت: عسـاك، فالرفعُ محمول على النصب. وإذا قلت: مـا أنا كـأنت، فالجـرُّ محمولٌ على الـرفع. والأصـلُ أن تنظر، فمهمـا وجدت اللفظَ لغيـر ما هـو لـه في المحـلِّ المخصوص فاحكم بأنَّ مدلولَه هو المحمولُ في المحلِّ المخصوص. فلذلك إذا قلت: ما أنا كأنت، وجدت اللفْظَ للجر، وليس هذا اللفظُ لفظَ المجرور. فعلمت أنه المحمول. ثم تنظرْ ما الذيْ هو أصلُ اللفظ فتعلم أنَّه للرفع فتحكم بأنَّه محمولٌ عليه. وعلى هذا تجري المسائلُ كلُّها.

---

(١) ص ١٣٨.

[إمــلاء ٧٢]

[مجيء المصدر على وزن اسم المفعول]

وقـال أيضاً مملياً بالقـاهـرة سنـة خَمْسَ عشـرةَ على قـول الشـاعـر في المفصل[١] وهو:

أُقَـاتِـلُ حتى لا أرى لـي مُقَـاتـلًا وأنجُو إذا غُمَّ الجبانُ من الكَـربِ[٢]

قال: كلُّ فعل زادعلى ثلاثة أحرف فإنَّ مفعولَـه واسمَ الزمـان والمكان والمصدر[٣] تكون على لفظ واحد كقولك: أخرجته فهو مُخرَج، وأخرجته في يوم كذا، واليومُ مُخرج حسن، وهذا المكانُ مُخرجٌ حسن، وأخرجته مُخْرجاً بمعنى: إخراجاً. قال الله تعالى: ﴿وأَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[٤]. أي: إخراجَ صدق.

فقولُه: أقاتلُ، البيت، نصبَ مقاتلًا لأنه مفعول بـ «أرى». كما تقول: لا أرى لي قتالاً. ومُقَاتلٌ في الأصل مصدرٌ. لأنك تقـولُ: قاتلتـه قِتالاً ومُقَـاتلاً، بمعنى واحد.

ومعنى قوله: وأنجو، يجوْز أنْ يكون معناه: وأسـرع إلى المحاربـة عند عجز الجبان منها. ويجوز أنْ يكون معناه: وأخلص من المحالّ التي لا يخلص منها الجبناء.

---

(١) ص ٢٢٢.

(٢) هذا البيت من الطويل وقائله كعب بن مالك. انظر ديوانـه صفحة ١٨٤ (تحقيق سـامي العاني). وهو من شواهد سيبويه ٤/٩٦ ونسبه لمالك بن أبي كعب. والمقتضب ١/٧٥. والخصائص ١/٣٦٧. والشاهد فيه استعمال (مقاتلًا) بمعنى القتال.

(٣) أي: المصدر الميمي.

(٤) الإسراء: ٨٠.

[إمــلاء ٧٣]

[مسائل في الاستثنــاء]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قولـه في المفصل[١] في الاستثناء: «وتقول: ما جاءني من أحد إلا عبدُ الله»: هذا الفصلُ ينعطف على الوجه الثالث من المستثنى، وهو ما يجوز فيـه النصبُ والبدل. فبيّن ههنـا أنَّ البدلَ ينقسم فيه إلى ما يكونُ بدلاً من خيث اللفظ وإلى ما لا يستقيم فيه بدلُ اللفظ فينتقل فيه إلى البدل على المعنى. وهو كلُّ موضع تعذَّر فيه تقديرُ العامل في المُبدلِ منه بعد إلا. ومثّله بأمثلة، منها قولُك: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، لأنَّ مِنْ ههنا زائدةٌ لتأكيد النفي. فلو أُبدلت مِنْ معمولها بعد الإثبات لوجب تقديرُها معه، فتخرج عن موضوعها، لأنَّ موضوعَها تأكيدُ النفي لا تأكيد الإثبات. وكذلك: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، لأنَّ «لا» لَمْ تعمل إلا للنفي، فإذا أبدلت من معمولها بعد الإثبات وجب تقديرُها نافيةً بعده؛ لأنَّ عملها لأجل النفي، فيتناقض حينئذٍ النفيُ والإثبات لورودهما على محلّ واحد. والذي يحقِّق ذلك وجوبُ النصب في قولك: ليس زيدٌ إلا قائماً[٢]، ووجوبُ الرفع في قولك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، والفرقُ بين «ليس» وبين «ما» في العمل أنَّ ليس عملت للفعلية لا للنفي، فكأنها في التقدير فعلٌ دخل عليه نفي. فإذا قلت: ليس زيدٌ إلا قائماً، فكأنك قلت: ما كان زيدٌ إلا قائماً. فكما أنه لا يُقدّر بعد إلاَّ في قولك: ما كان، إلا «كان» دون النفي لأنها العاملةُ فيما بعد إلا، فكذلك لا يُقدّر في: ليس زيدٌ إلا قائماً، إلا المعنى الذي عملت ليس لأجله، لا النفي، بخلافِ: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فإنّها لم تعمل إلا للنفي، فلو عملتْ بعد «إلا» لوجب

(١) ص ٧١.

(٢) وبنو تميم يرفعونه. وقد عرفت هذه المسألة بمسألة: ليس الطيب إلا المسك. انظر الإملاء رقم (١٩١) من الأمالي المطلقة، ومغني اللبيب ١/٣٢٥ (دمشق).

تقديرُها نافية، فيتناقضُ النفيُ والإثبات، وهذا هو التحقيقُ في المسألة.

فأمّا ما ذكره أبو علي[1] مِنْ أنه لم يُبدلْ عن اللفظ لأنَّ «لا» لا تعمل في المعارف ففاسدٌ، بدليل: لا أحد فيها إلا رجلٌ واحد. فهذا نكرةٌ وحكمهُ حكمُ المعرفة في وجوب البدل على المحل. فلو كان ما ذكره مستقيماً لجاز ههنا الإبدالُ على اللفظ، ولمّا لمْ يجزْ دلَّ على أنَّ ما ذكره من العلّة منتقضٌ[2]، وهو أوْلى من توهُّم أن امتناعَ العمل اللفظي فيما بعد «إلاّ»، لأنَّ «لا» لمْ تعمل في الأول، وإنّما هو مبنيٌّ معها. وإذا لم يكنْ لها عملٌ فيه لم يبق إلا البدلُ على المحل، فإنَّه فاسدٌ بدليل قولهم: لا غلامَ رجلٍ عندي إلا رجلٌ واحد. فإنَّ حكمَه وإنْ كان الأولُ معرباً باتفاق حكمُ المبني، دلَّ على أنَّ ما ذكره هذا القائلُ ليس بشيء، فثبت أنَّ التعليلَ الأولَ هو المستقيمُ.

قال: «وإنْ قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه»، إلى آخره. هذا الفصلُ ينعطف على بعض القسم الأول من المستثنيات وهو ما قُدِّم من المستثنى لأنه تفصيلٌ له، فكأنه يقول: ما قُدِّم من المستثنى تارةً يقدَّم على المستثنى منه وصفته وتارةً يقدَّم على صفة المستثنى منه. ومذهبُ سيبويه أنه لا اعتداد بتقديمه على الصفة[3]. وهو الصحيحُ لأمرين: أحدُهما: أنَّ المستثنى منه هو الموصوفُ دون الصفة، والصفةُ فضلة، فلا فرق بين وجودها وعدمها

---

(1) قال أبو علي: «وكذلك لا أحد فيها إلا عبدُ الله، حملت عبد الله على موضع (لا) مع أحد، لأن الموضع رفع بالابتداء، ولم يجز الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في المعارف، إنما تعمل في الأسماء الشائعة». الإيضاح العضدي ٢٠٦/١.

(٢) في ب: منتقضة. والصواب ما أثبتناه.

(٣) قال سيبويه: «فإن قلت: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد، كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك». الكتاب ٢٣٦/٢.

باعتبار صحة هذا الاستثناء، فكما أنَّها لو كانت مفقودة لم يكن لها أثرٌ، فكذلك إذا كانتْ موجودة. والثاني هو: أنَّ المعنى الذي اقتضى صحةَ البدليَّة عند التأخير موجودٌ. والذي اقتضى وجوبَ النصب عند التقديم مفقودٌ، وإذا كان كذلك وجب البدلُ وبطل وجوبُ النصب على التقديم[1]. وذلك أن معنى البدلية كونُه مذكوراً بعد تابع عوضاً منه وهذا كذلك. فثبت أنَّ المعنى الذي اقتضى صحةَ البدليَّة موجودٌ. وأنَّ المعنى الذي اقتضى وجوبَ النصب هو تعذُّرُ البدليَّة وذلك التقديمُ على الاسم المستثنى وهو مفقودٌ. فثبت أنَّ المعنى المقتضي لوجوب النصب مفقود. وإذا كان كذلك وجب صحةُ البدل كما لو تأخَّر أو لم تذكر صفة.

قال: «وتقول في تثنية[2] المستثنى». يريدُ: إذا ثنَّيت الاستثناءَ من غير تشريك، فأمَّا إذا ذكرت حرفَ التشريك فلا إشكال. فكلُّ استثناء ثان فما بعدَه يجب فيه النصبُ، ولا إشكالَ في نصبه، ولذلك لم يُمثِّلْ به لظهور أمره، كقولك: جاء القومُ إلا زيداً إلا عمراً. وإنْ كان مع استثناء يجب له الرفعُ أو الجرُّ أو يختار، وجب فيما عداه النصبُ، وهو ما مثَّلَ به كقولك: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً[3]. وذلك أن أحدَهما يجب أنْ يكون مرفوعاً بحق الفاعلية لِـ «أتاني». فإذا استوفى الفعلُ فاعِلَه لم يبق لعمرو إلا النصبُ على الاستثناء. ولا يتخيَّلُ التشريكُ مع عمرو في اللفظ لفقدان حرف التشريك. ولا يتخيَّل بدليَّةٌ لانتفاء المعنى فيها. بقي أنْ يُتخيَّل أنَّ عمراً مخرجٌ في التقدير من جماعة ليس منهم زيدٌ نُفي عنهم الإتيان، فكأنَّه قيل: تَرَكَ مَنْ عدا زيداً الإتيانَ إلا عمراً. ولو

---

(١) والنصب على الاستثناء هو اختيار أبي عثمان المازني. ابن يعيش ٢/٩٢.

(٢) المراد بالتثنية التكرار.

(٣) قال سيبويه: «وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار، إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول». الكتاب ٢/٣٣٨.

صرَّح بـذلك لم يكن عمرو فيه إلا منصوباً، فهو بالنصب في الأصل أجـدرُ، ولذلك لم يتعرض صاحبُ الكتاب إلا لهذا التمثيل لأنه أشبهُ ما يقدَّر دون غيره.

ثم انتقل إلى المسألة الأخرى وهي: «ما أتاني إلا عمراً إلا بِشراً أحدٌ». ولم يتعرض إلا لوجوب النصب فيما كان بعد أحد في التقدير، لا في الآخر، لأنَّ الآخر قد ثبت نصبُه في حال تأخره عن الفعل، فنَصْبُه متقدِّماً أجـدرُ، فلم يبق إلا الكلامُ في نصبِ مَا لَوْ تأخر لكان مرفوعاً، فقال: لو أخَّرْته لرفعته على البدليَّة من أحد. فإذا قدَّمته على المستثنى منه وجب نصبُه على ما تقدَّم، لأنَّ المقدَّم من المستثنى منه واجبٌ فيه النصبُ.

قال: «وتقولُ[1]: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه». هذا الفصلُ ينعطف على القسم الخـامس من المستثنيات وهـو الذي يسمِّيـه النحويـون الاستثنـاءَ المفرَّغ، وقد تقدَّم أنَّه جارٍ في كل ما يصحُّ أنْ يكون معمولاً لما قبله، فجرى في الأحوال والصفات. وكما أنَّ الصفةَ يصحُّ أنْ تقع مفردةً وجملة في غير هذا الموضع فكذلك ههنا. فلذلك: جاز: ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كمـا جاز: ما مررتُ بأحد إلا عالمٍ[2]. فما بعد «إلا» واقعٌ صفة لأحد، و«إلا» لغوٌ في اللفظ لأنَّها وقعتْ في الاستثناء المفرَّغ مُعْطيةً في المعنى فائِدَتها[3].

وقوله: «جاعلةٌ زيداً خيراً مِنْ جميع مَنْ مررتُ بهم»، غيرُ مستقيم، لأنَّ كونَ زيدٍ ههنا خيراً من جميع مَنْ مررتُ بهم مفهومٌ من خبره، وهو قولُه: خير

---

(١) وعبارة المفصل: وإذا قلت. ص ٧٢.

(٢) وتقول في الجملة إذا وقعت حالاً: ما مررت بزيد إلَّا أبوه قائم. وما مررت بالقوم إلا زيد خير منهم.

(٣) «ولا تقع الجملة في هذه المواضع إلا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر، ولا تكون فعلية، لأن إلا موضوعة لإخراج بعض من كل، فإذا تقدم إلا الاسم فلا يكون بعدها إلا اسم لأنهما جنس واحد، فيصح أن يكون بعضاً له».. ابن يعيش ٢/٩٣.

منه، لا مِنْ «إلا» فلم يصحَّ قولُه: إنَّ فائدةَ «إلا» أنها جعلتْ زيداً خيـراً منْ جميع الممرور بهم. ووجهُ الإلباس في ذلك أنَّ الصفاتِ والأحوالَ الواقعةَ في الاستثناء المفرَّغ لم تَجْرِ على ذوق المستثنيات. وبيانُ ذلك أنك إذا قلت: ما ضربتُ إلا زيداً، فقد نفيتَ الضربَ عن كل أحد وأثبته للمذكـور بعد «إلا». وفي الصفة والأحوالِ ليس كذلك. ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني رجلٌ إلا عالم، لم يستقمْ أن تقدِّر نفيَ جميـع الصفات عن رجـل وإثبات صفـة العلم خاصة، لأنَّ ذلك باطلٌ، فإنَّه لا ينفكُّ عن صفـاتٍ سوى العلم، وكـذلك في الأحوال. فلما كانت الصفاتُ والأحوالُ بهذه المثابة تُوهِّمَ أنَّ الذي أفادته «إلا» هو ما ذكره، وليس بصحيح. فإنْ قيل: فما الذي تُفيده «إلا» في الصفات والأحوال مع استحالة نفي الأجناس فيها؟ قلنا: لمَّا استعملتِ الصفاتُ والأحوال في الاستثناء المفرّغ وتعذَّر من حيث الوجـود نفْيُ أجناسِهـا جُعل المنفيُّ إمـا الأنواعَ المضادةَ للمذكور بعدَها وإما الجنسَ على سبيل المبالغـة؛ كما قيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أجدُ فيما أُوحِيَ إليَّ مُحَرَّماً﴾[1]، إلى آخـره، وذلك كثيرٌ في الكلام. فبهـذا التأويـل تُستعمـل الصفـاتُ والأحـوال في الاستثنـاء المفـرَّغ. فعلى هذا لا تكـون «إلا» أفادتْ إلا أحـدَ أمرين: إمَّـا نفيَ جميـع الصفات على طريق المبالغة. كأنَّ قائلاً قال: ليس زيـدٌ خيراً[2] ممن مـررتُ بهم، فقلت: ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منهم، وإمَّا نفي ما يضادُّ كونه خيراً منهم على ما تقدَّم.

قـال: «وقد أُوقـعَ الفعلُ مـوقعَ المستثنى في قـولهم: نشدتُـك» ، إلى آخـره. وقوعُ الفعـل موقـعَ الاسم في مواضـعَ محفوظـة. منها: وقـوعـهُ بعـد

---

(١) الأنعام : ١٤٥..

(٢) في الأصل وفي ب : خير. وهو خطأ من الناسخ.

«إلا»[1]، و«لمّـا» في معنـاهـا[2]، أو أوقعت بعـد فعـل طـلب في قـسم الاستعطاف، وإنَّما أوقعوه على سبيل الاختصار لكثرةِ وقوعه، وكذلك أَوْقَعـوا الفعلَ الذي قبله مُثبتاً لفظاً منفيّاً معنى لذلك. والمعنى في قولك: نشدتُك بالله إلَّا فعلتَ ما أطلبُ منك، إلا فعلَكَ[3]، فما بعد «إلا» في موضع نصب على المفعولية، والاستثناءُ من باب الاستثناء المفرَّغ، فهـو مفعولٌ، كقـولك: مـا أطلبُ إلا فعلك.

[إمـلاء ٧٤]

[اتصال الضميرين الغائبين وليس أحدهما فاعلا]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[4]:

وقـد جَعَلتْ نفسي تَـطيبُ لِضَغْمَـةٍ   لِـضَغْمِهِمـاها يقـرعُ العَظْمَ نـابُهـا[5]

يقول: طابتْ نفسي للشدَّة التي أصابتني لوقوع القاصد لي بها في أعظمَ منها، والضغمةُ عبارةُ عن الشدة. وهما اثنان قصـداه بسوء فـوقعا في مثـل ما طلباه له.

---

(١) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عـليك إلا فعلت ولمّا فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن هاهنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الـطلب». الكتاب ٣/١٠٥.

(٢) مثل: عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً، بمعنى: إلا ضربت.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٧٨.

(٤) ص ١٣٠.

(٥) هذا البيت من البحر الطويل وقائله لقيط بن مرة الأسدي كما في أمالي ابن الشجري ١/٨٩ والحماسة البصرية ١/٩٩. وهو من شواهد سيبويه ٢/٣٦٥. ولم ينسبه لأحد، والرضي ٢/١٩، والخزانة ٢/٤١٥، وابن يعيش ٣/١٠٥ ونسبه لمغلس بن لقيط الأسدي. وقد أوضح المؤلف معنى البيت وموضع استشهاده.

و«جَعَل» هذه من أفعال المقاربة التي يجب أن يكون خبرُها فعلاً مضارعاً. ولضغمة: معمولٌ لِ «تَطيبُ»، إعمال الفعل في مفعوله، وليست بمعنى المفعول من أجله، لأنه لم يُرد أنها طابت لأجل الضغمة، وإنما طابت بها. والتعليلُ هو قولُه: لضغمهماها، أي: طابَتْ نفسي لِما أصابني من الشدَّة لإصابة مَنْ قصدني بمثلها. والضغمةُ: العضَّة، فكنى بها عن المصيبة. ويقال: ضَغِمَ الشدَّةَ وَضَغِمَتْهُ. وجاء البيتُ على الوجهين. فقوله: لِضَغْمة، من قولهم: عضَّته الشدَّةُ، لقوله: يقرعُ العظمَ نابُها. وقولُه: لضغمهماها من قولهم: عضضتُ الشدَّةَ، لأنَّ الفاعلَ ضميرُ مَنْ أصابها، وضميرُ المفعول ضميرُها. أيْ: لضغمهما إياها، فهي معضوضةٌ لا عاضَّةٌ لمجيئها مفعولةً لا فاعلة. ويجوز أنْ يكون الموضعان من: ضَغِمتُ الشدَّةَ، لأضغمتني. ويكون قولُه: يقرعُ العظمَ نابُها، مبالغةً في أنَّه عضَّ الشدةَ عضاً قوياً بلغ منتهى ما يبلغُهُ العضُّ، وكنى ببلوغ النابِ العظمَ عن ذلك.

وموضعُ استشهاده مجيءُ الضميرين الغائبين متصلين وليس أحدُهما فاعلاً وهما ضميرُ الفاعلين، وهو قولُه: هما، وضميرُ العضَّة وهو قولُك: ها، وهو شاذ. والقياسُ في مثله: لضغمهما إياها، كراهةَ اجتماعَ ضمائر الغائبين البارزة من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا[1]. والضميرُ الأول في موضع خفض بالإضافة، وهو فاعلٌ في المعنى. والضميرُ الثاني في موضع نصب على المفعولية بالمصدر، أيْ: لأنْ ضَغِمَاها. ويقرع العظمَ نابُها: في موضع صفة، إمَّا لضغمة الأولى، وفُصل للضرورة بالجار والمجرور الذي هو لضغمهماها، ويضعُف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وهو

---

(١) قال الشاعر:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهماهُ قفو أكرم والدِ

انظر أوضح المسالك ١/١٠٤.

غيرُ سائغ. وإمّا في موضع صفة لمعنى قولك: ها، إذْ معناه: لضغمهما مثلَها، إذ الأولى لم تصبْ هذين وإنّما أصابَهما مثلُها، فهو في المعنى مُراد، فـ «مثل»[1] نكرةٌ وإنْ أُضيفت إلى المعرفة، فجاز أنْ توصف بالجملة.

ويجوز أنْ يكون: يقرعُ العظمَ نابُها، جملةً مستأنفة لتبيين أمر الضغمة في الموضعين جميعاً، فلا موضعَ لها من الإعراب، لأنها لم تقعْ موقعَ مفرد. وما يُتوهّم من أنَّ «لضغمهماها» مضافٌ إلى المفعول و«ها» في المعنى فاعلٌ فيؤدي إلى أنه أضاف إلى المفعول وأتى بعده بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب، مندفعٌ بما تقدَّم من أنه لم يُردْ أنَّ الشدَّة عضّت، وإنّما أراد أنهما عضّا الشدَّة، إذْ لا يستقيم أنْ يضاف المصدرُ إلى المفعول ويؤتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق، فوجب حملُه على ما ذكرناه دفعاً لما يلزم مما أُجْمع على امتناعه.

[إمــلاء ٧٥]

[قول لابن برهان والرد عليه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[2]:

كَمْ نـالني منهم فضلاً على عَـدَمٍ   إذْ لا أكـادُ من الاقتـارِ أَحْتَمِـلُ[3]

---

(١) في ب، د، س: ومثل:

(٢) ص ١٨١.

(٣) هذا البيت من البسيط وقائله القطامي، وهو عمير بن شييم، من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والي المدينة في عهد مروان بن الحكم الأموي. انظر ديوانه ص ٦ (تحقيق ياكوب بارث ـ ليدن ١٩٠٢ م). وهو من شواهد سيبويه ١٦٥/٢٠ والمقتضب ٦٠/٣ والإنصاف ٣٠٥/١ والرضي ٩٧/٢. واستشهد به الزمخشري على أنه لما فصل بين «كم» ومميزها نصب المميز، وهذا مذهب البصريين. أما عند الكوفيين فإنه يجرّ. انظر الإنصاف ٣٠٣/١.

قال ابنُ برهـان[1] النحوي: كَمْ: مبتـدأ، ونالني: خبـرُه. وفي «نالني» ضميرُ فاعلٍ عائد على «كَمْ». وقولُـه: على عدم، حالٌ من «ي». إذْ لا أكاد: ظـرفُ زمـان مضـاف إلى الجملة من الفعـل والفـاعـل. وأحتمـلُ: منصـوب بـ «أكـاد». ومن الاقتـار: مفعـولٌ لـه يعمـل فيـه أحتمـل. انتهى كـلام ابن برهان[2].

قال الشيخُ رحمه الله: لا يصح أن يكـون[3] معمولاً لـ «أحتمـلُ» لفساد المعنى إذ الاحتمال لمْ يكن من أجل إقتار فيخصِّصهُ بالنفي، وإنّما يصحُ مثلُ ذلك لو كان قصدَ إلى شيء يصحّ أنْ يكون معللاً بمثل ذلك ثم ينفيه مخصِّصاً له كقولك: ما جئتك طمعاً في برّك. فإنّ المجيء قد يكون طمعاً في البر، فنفى المجيءَ المقيَّدَ بعلّة الطمع، ولذلك لا يلزم منه نفيُ المجيء لغير ذلك، لأنه لم يتعرض له، بل قد يُفهم منه إثباتُ مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم. أمّـا لوْ قـال: ما كلفتـك بشيء للتخفيف عليك، فـلا يستقيم أنْ يكون تعليـلاً لـ «كلفتك»، فإنّه لا يصح أنْ يكون التخفيفُ علّة للتكليف، وإنما علّل به نفي التكليف، أيْ: انتفى التكليفُ من أجل غرض التخفيف. وسرُّ ذلك هو أنه إذا تعلّق الفعل بشيء فلا بدَّ أنْ يعقل مثبتاً في نفسه ثم يتعلّق النفيُ به. وإذا تعلّق النفيُ به انتفى المقيَّدُ بما تعلّق، ولا يَنْتفي مطلقا، إذ لمْ ينفِه إلا مقيَّـدا. ومن أجل ذلك امتنع تعلُّقُ «من الأقتار» بِـ «أحتمل». ويمتنع أيضاً تعلّقه بِـ«أكادُ»؛ إذْ لا يُتصوَّر تعليلُ مقاربةِ الاحتمال بالاقتـار لأنه عكسُ المعنى على مـا تقدم في

(١) هو عبد الواحد بن عـلي بن برهـان الأسدي العكبـري نسبة إلى عكبـرا على دجلة فـوق بغـداد، صاحب العـربية واللغـة والتاريـخ. كان زاهـداً ومتعصباً لأبي حنيفـة. تـوفي سنة ٤٥٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/١٢٠ وإنباه الرواة ٢/٢١٣.

(٢) انظر قوله هذا في شرح اللمع ص ٣٦٥ (رسالة ماجستير. تحقيق فائز فارس محمد الحمد. جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م).

(٣) الضمير المستتر في (يكون) يعود على (من الإقتار).

«احتمل»، فوجب أنْ يكون متعلّقاً بالنفي إذ هو المسبَّب في المعنى، لأنّ المعنى: انتفت مقاربةُ الاحتمال من أجل الاقتار. ألا ترى أنك[1] لو قلت لمن قال: انتفت مقاربةُ الاحتمال: ما سببُ ذلك؟ لصحَّ أن يقول: سببُه الاقتتار. ولو قلتَ لمن قال: ما سببُ مقاربة الاحتمال أوْ ما سببُ الاحتمال؟ وقال: سببُه الاقتتار، لكان فاسداً. فهذا مما يوضح أنه تعليل للنفي، غير مستقيم أن يكون تعليلاً لـ «أحتمل» أو «أكاد».

[إمـلاء ٧٦]

[وضع الضمير المتصل موضع المنفصل]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[2] وهو:

ومـا نُبـالي إذا مـا كنتِ جـارَتَنـا ... ألّا يُـجـاوِرَنـا إلّاكِ دَيَّـارُ[3]

معناه: إذا حصلتْ مجاورتك فانتفاءُ مجاورة كلّ أحد مغتفرةٌ غيرُ مبالى بها، لأن مجاورَتكِ هي المقصودةُ دون جميع المجاورات. و«أنْ لا يجاوِرَنا» في موضع مفعول. إمّا على تقدير حذفِ حرف الجر، كقولك: ما باليتُ بزيد، أو على التعدّي بنفسه، كقولك: ما باليتُ زيداً. وديّارٌ: فاعلٌ لـ «يجاورنا». وموضعُ الاستشهاد قولُه: إلاك، لوضعه الضميرَ المتّصلَ موضعَ المنفصل. والأصلُ أنْ لا يجاورنا إلا إياك ديّار، لأنه مستثنى مقدّم على المستثنى منه، فوجب أنْ يكون منصوباً كقولك: ما جاءني إلا أخاكَ أحدٌ، فعُدل عن لفظ

(١) ألا ترى أنك: سقطت من د.

(٢) ص ١٢٩.

(٣) هذا البيت من البسيط ولم يعرف قائله. وهو من شواهد الرضي ٢/١٤، والخصائص ١/٣٠٧، والمغني ٢/٤٩٢ (دمشق)، والخزانة ٢/٤٠٥، وقد ذكر المؤلف موضع استشهاده ومعناه.

المضمرِ المنفصل الذي هو إياك إلى المضمر المتصل الذي هو الكاف وحدها للضرورة.

[إمــلاء ٧٧]

[الإضافة اللفظية والمعنوية]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[1]: «وإضافةُ الاسمِ إلى الاسم على ضربين: معنوية ولفظية»: أخذ في الكلام على المضاف إليه باعتبار الحرف المراد لا باعتبار الحرف الملفوظ به، لأنّ ذلك من باب حرف الجر، وستأتي[2] معرفتُها فلا حاجةَ إلى تكرارها[3] ههنا.

وأما الكلامُ على المضاف إليه فليس له موضعٌ أشبه من هذا، ولذلك استوعب ذكرَهُ ولم يتعرض للآخر.

وفسّر المعنويةَ بقوله: «ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً»[4]. وليس هذا التعريفُ بمستقيم لأن الغرضَ أنْ يُعلم بالإضافة ذلك. فإذا عرِّفتْ به صار دوراً في حق المتعلم، إلا أنه اغتفره من حيث إنه بيّن اللفظيةَ بعد ذلك بأمر واضح والمعنوية ما عداها، فلما كانت مبيّنة بذلك اغتفر الأمر فيما ذكرناه ولم يؤخرها بعد اللفظية

---

(١) ص ٨٢.

(٢) في الأصل: وسيأتي. وما أثبتناه من ب، وهو الأحسن.

(٣) في ب، س: تكريرها.

(٤) قال ابن يعيش: «وأما الإضافة المعنوية فأن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية، وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص، وتسمى المحضة، أي: الخالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ». شرح المفصل ٢/١١٨.

لتوقف معرفتها في التحقيق عليها لأنها أصلٌ في باب الإضافة، فلا يليق تأخيرُها عن الفرع.

قال: «واللفظيةُ أن تُضاف الصفة[1] إلى مفعولها أو إلى فاعلها». فكلُّ صفة مضافة إلى معمولها فهي اللفظية، وما عدا ذلك فمعنويةٌ. فإذا أضيف ما ليس بصفة إلى معمول فهي معنوية، وإذا أضيفت الصفةُ إلى غير معمولها كانت معنوية أيضاً. فإذا قلت: ضربُ زيدٍ حسنٌ، فإضافةُ «ضرب» وإن كان مضافاً إلى معموله معنوية[2]، وكذلك إذا قلت: ضاربُ مصر، فالإضافةُ معنوية، لأنك لم تُرد أنّ الضربَ واقعٌ في مصر، وإنّما نسبتَ الضاربَ إلى مصر، كما لو نسبته إلى العلم وشبهه لتعريفه. وعلى ذلك حمل بعضُهم: ﴿مالك يوم الدين﴾[3]. كراهة أن تجري النكرةُ صفةً على المعرفة. وعلى هذا الوجه يكون معرفةً لأنها إضافة معنوية فتفيد تعريفا.

قال: «ولا تفيدُ إلا تخفيفاً في اللفظ». لأنّ الغرضَ بها تخفيف لفظي لا أمرٌ معنوي. وإذا لم يكنْ المرادُ بها أمراً معنويا وجب أن يكون بعد الإضافة كما كانت عليه قبلها، فلذلك قيل: مررت برجل ضاربِ زيد، فوُصف به النكرةُ، ولو كان معرفةً لم يَجرِ صفةً للنكرة، وامتنع: بزيدٍ ضاربِ عمرو. ولو كان معرفةً لجاز وصفُ المعرفة به، وجاز: مررت بزيدٍ ضاربَ عمرو، على أنْ يكون حالا. ولو كان معرفةً لم يقعْ حالا. وهذه كلُّها أحكامٌ تدل على أنّ معناها بعد الإضافة كما كان قبل الإضافة[4].

---

(١) وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل كضارب زيد، واسم المفعول كمضروب الغلام، والصفة المشبهة كحسن الوجه.

(٢) لأن المضاف غير صفة.

(٣) الفاتحة: ٣.

(٤) أي: أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً بدليل وصف النكرة بها، ووقوعها =

[قال][1]: «وقضيةُ الإضافة المعنويةِ أنْ يُجرّد لها المضافُ من التعريف». وإنّما كان كذلك من جهة أنّ تعريف الإضافة راجعٌ إلى أمر معنويّ معهود بينك وبين من تخاطبه في نسبة المضاف إلى المضاف إليه. والتعريفُ باللام راجعٌ إلى ذلك، فكُرِه أنْ يُجمع بين أمرين، أحدهما مغنٍ عن الآخر. فإنْ قلت: لِمَ لا يجمع بين الإضافة وبين غيرِ تعريف الألف واللام كالأعلام وأسماء الإشارة؟ فالجوابُ: أنّه في ذلك أبعدُ لأنه إذا لم يجزْ الجمعُ بين تعريفين متساويين للاستغناء بأحدهما فَلأنْ لا يجمعَ بين تعريف قوي وتعريف ضعيف استغناءً بالقوي عن الضعيف أجدرُ. والتعريفاتُ الأصلية أقوى من تعريفات الإضافة، فلذلك لم يَجُزْ إضافةُ اسم الإشارة ولا المضمر ولا العلم[2].

فأما زيدُ الفوارسِ فذاك راجعٌ إلى تأويله بالنكرات حسبَ ما تقدّم في الأعلام، لا على أنه أُضيف مع إرادة العلمية، لأن ذلك متعذّرٌ.

[قال][3]: «وما نقله[4] الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء». أمّا القياسُ فَلِما ذكرناه. وأمّا استعمالُ الفصحاء فنحو ما أنشدَه وما تمسك به الكوفيون لغةٌ ضعيفة، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصحاء.

ووجهُ هذه اللغة أنّهم لمّا رأوا الثلاثةَ الأثوابِ وبابه، المضاف والمضاف إليه في المعنى كشيء[5] واحد، بخلاف باب غلام زيد، توهّموا أنه ليس من

حالاً. فمثال وصف النكرة بها قوله تعالى: ﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾. ومثال وقوعها حالاً قوله تعالى: ﴿ ثاني عطفه ﴾.

(١) زيادة من عندي ليعلم أن ما بعدها من كلام الزمخشري.

(٢) لأنه لا يعرض لها ما تحتاج معه إلى الإضافة.

(٣) زيادة من عندي حتى لا يختلط كلام ابن الحاجب بكلام الزمخشري.

(٤) عبارة المفصل: تقبله. ص ٨٣.

(٥) في الأصل: لشيء. وما أثبتناه من س، وهو الصواب.

ذلك القبيل، فعرّفوا الاسمين جميعاً، وهو وهمٌ محض، فإنّه لوْ لَمْ يُقدّر التعدّدُ لم تصحّ الإضافة. ألا ترى كيف امتنعتْ في نحو: حبْس منع، وأسد سبع[1]، لمّا لم يكن تقديرُ التعدد ممكناً.

فدلّ على ذلك أنّ بابَ الإضافة عندهم سواء. فكما لا يجوز: الغلامُ زيدٍ، بالإجماع، كذلك لا يجوز: الخمسةُ الأثوابِ[2].

قال: «وتقول في اللفظية: مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجهِ»[3]. يعني: أنهم لم يمتنعوا في اللفظية من تعريف الأول كما امتنعوا في المعنوية، لانتفاء مانع ذلك. ألا ترى أنّ اللفظيةَ لا تفيد تعريفا، والمانعُ إنما كان التعريف المفاد بالإضافة في المعنوية، فلما لم يكن ذلك هـهنا لم يكن تعريفُ الأول ممتنعا، فلذلك جاز: الحسنُ الوجهِ، كما يجوز: الحسنُ، لو لم تُضفه، لأن الحاجةَ إلى تعريفه مضافاً كالحاجة إلى تعريفه مفردا.

قال: «ولا تقول: الضاربُ زيدٍ» لأن التنوينَ زال بالألف واللام، فلم تُفِد فيه الإضافةُ خفة[4]، وشرطُ الإضافة اللفظية ذلك في مثله، فلمّا انتفى الشرطُ انتفى الحكم. وأجازه الفراءُ[5]، إما لأنه لا يعتبر الخفةَ كما لا يعتبرُها في

---

(١) أي: إضافة الاسم إلى مرادفه.

(٢) ولكن ابن الحاجب نفسه استخدم مثل هذا في كلامه. قال: «ولذلك جاءت في التركيب على الأربعة الأوجه التي ذكرناها». انظر إملاء (٧٠) من هذا القسم.

(٣) وعبارة المفصل: وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه. المفصل ص ٨٤.

(٤) قال ابن يعيش: «لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة لهُ فيلزم اعماله فيها بعده». شرح المفصل ١٢٢/٢.

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكرياء الفراء. كان أبرع الكوفيين في علمهم. أخذ علمه عن الكسائي، ثم أخذ عن أعراب وثق بهم. وكان متورعاً متديناً، زائد العصبية على سيبويه. انظر مراتب النحويين ص ١٣٩، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٣.

الضارِبك، وإمّا لأنه يقدِّر التنوينَ محذوفاً للإضافة، ويقدّر التعريفَ بعد ذلك. أما كونُه لا يعتبر التخفيف فليس بمستقيم، فإنّا متفقون على امتناع: الحسن وجهِهِ، وليس إلا لذلك(1). وأما تقديرُه التنوينَ محذوفاً قبل الإضافة فليس بمستقيم، لأنا نعلم أنّ الألفَ واللام سابقة، وإذا كانت سابقةً وجب إثباتُ حكمها سابقاً، وإذا وجَب حذفُ التنوين لأجلها لم يبقَ للإضافة ما يُحذف تخفيفاً.

قال: «وأما الضاربُ الرجلِ، فمشبَّهٌ بالحسَنِ الوجهِ»(2)، من حيث كان: الحسنُ الوجهِ، محمولاً على باب: الضاربِ الرجلِ، حتى جُوِّز فيه النصبُ الذي هو على خلاف المعنى. فإذا حملَه عليه لمشابهته فيما هو مخالفٌ للمعنى فلأن يجوز مشابهةُ أخيه به في أمر لفظي أقربُ، وهي الإضافةُ التي هي أقوى الوجوهِ في الحسنِ الوجهِ. وسيأتي ذكره في بابه.

قال: «وإذا كان المضافُ إليه ضميراً متَّصلاً جاء ما فيه تنوين». يريد: أنّ متعلّق اسمِ الفاعلِ إذا كان مضمراً لا يجوز أن يكون منصوباً به لِما يؤدي إليه من التناقض. لأنهم لو نصبوا بضارب في: ضاربك، لجمعوا بين التنوين والضمير. وكونُه مضمراً متّصلاً يُشعِر أنه من تمام الأول، ودخولُ التنوين أو النون يُشعر بانفصال الأول، فكان الجمعُ بينهما من قبيل التناقض. ولمّا كان ذلك مرفوضاً في: ضاربك، ثبت أنّ للمضمر المتّصل بالنسبة إلى هذه الإضافة شأناً ليس لغيره وهو كونُه لا يُعتبر فيه التخفيفُ كما اعتُبر في غيره لأداء ذلك إلى

(1) في د: كذلك. والصواب ما أثبتناه.

(2) وجه الشبه بينهما أن الضارب صفة كما أن الحسن صفة، وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً. فتقول: هذا ضاربٌ زيداً وضاربُ زيد، كما تقول: مررت برجل حسنٍ وجهاً وحسنِ الوجه. فلما أشبهه جاز إدخال الألف واللام عليه، وإن لم يكن مثله من كل وجه. ألا ترى أن المضاف إليه في: الضارب زيد، مفعول منصوب في المعنى، والمضاف إليه في: الحسن الوجه، فاعل مرفوع. انظر ابن يعيش ٢/١٢٣.

التناقض. وإذا ثبت ذلك في: ضاربك، ثبت مثلُه في: الضاربك، لأنه فرعُه، فجرى الضاربك في الصحة كما جرى ضاربك[1]. وهذا إذا قلنا: إنّ الضاربك مضاف، وأمّا إذا قلنا: إنه عاملٌ في الكاف النصب سقط احتجاجُ الفراء به على: الضارب زيد، واستغنينا عن الجواب عنه، فهذا مقصودُه في الفصل.

وأورد قوله:

هُمُ الآمرون الخيرَ والفاعلونه[2]

اعتراضاً في الجمع بين النون والضمير. وأجاب بأنه شاذٌ لا يعمل عليه.

قال: «وكلُّ اسم معرفة يتعرف به ما أُضيف إليه إضافةً معنوية». لأن الغرضَ فيها نسبةُ خصوصيّةٍ بين الأول والثاني، فيلزمُ اكتسابُ التعريفِ لتعيينه بالخصوصيّةِ. قولُه: إضافة معنوية، احترازٌ من الإضافة اللفظية، لِمَا تقدّم من أنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، والمعنى على ما كان عليه.

قال: «إلا أسماء توغلتْ في إبهامها فهي نكراتٌ وإنْ أُضيفتْ إلى المعارف». لأنه تعذّر اعتبارُ الخصوصيّةِ المفيدة فبقي منكّرا، وذلك في[3] نحو: غير ومثل وشبهه. لأن المِثْلِيّةَ والغَيْرِيّة تقدُّر بين كل شيئين. فلما توغّل الإبهامُ فيها تعذّر اعتبارُ الخصوصيّة بخلاف رجل وثوب ودار.

---

(١) ونقل عن سيبويه أن الضمير في «الضاربك» منصوب، وفي «ضاربك» مجرور. انظر أوضح المسالك ٣/١٠١.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه: إذا ما خشوا من حادث الدهر معظماً. وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٨ ولم ينسبه لأحد. وقال: «وزعموا أنه مصنوع»، ورواية الشطر الأول فيه: هم القائلون الخير والآمرونه. وانظر خزانة الأدب ٢/١٨٧. وابن يعيش ٢/١٢٥.

(٣) وجدت هذه الكلمة في الأصل وفي م. وسقطت من الباقي. والمعنى يستقيم بدونها.

قال: «إلا إذا شُهرَ المضافُ بمغايرَة[1] المضافِ إليه أو بمماثل
فحينئذٍ يمكن اعتبارُ الخصوصيّة، فيحصل التعريفُ لذلك.

قال: «والأسماءُ المضافة إضافةً معنوية على ضربين: لازمةٌ للإضافة
لازمة لها». فاللازمةُ للإضافة كلُّ اسمٍ ذي نسبة توغَّل في الإبهام باعتبا
النسبة، أو اسمٌ الغرضُ بوضعه المنسوب إليه هو. فالأولُ كأمام وقدا
وشبه. والثاني: كسوى وذو. وهي على ضربين على ما ذُكِر: ظروفٌ
ظروف، ولكنها لا تخرج في المعنى عما ذكرناه. وغيرُ اللازمة للإضافة
يكن كذلك، نحو: ثوب ودار، فإنّه يُستعمل مفرداً ومضافا.

قال: «وأيّ إضافتهُ إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى المعرفة»[3].
«أي» يقتضي الإضافة لأنّ الغرضَ به تفصيلُ المتعدِّد، فالمتعدِّدُ م
بوضعه. وهو في الاستفهام معناهُ السؤالُ عن تعيين جزء المتعدِّد باعت
نُسب إليه. فإذا قلت: أيُّ الرجلين عندَك؟ فمعناه السؤالُ عن تعيين
الرجلين الذي استقرّ عنده. ثم لا يخلو إمّا أنْ يكون السؤالُ عن واحد أو
فإنْ كان السؤالُ عن واحد كان له طريقان: أحدُهما: أنْ تضيفه إلى معرف
أو مجموع، عهدا في المثنى، وعهدا وجنسا في المجموع. والثاني أنْ
إلى نكرة مفرد[4]. فتقول في الأول: أيُّ الرجلين وأيُّ الرجال عندك[5]

(١) كقوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ (الفاتحة: ٧).

(٢) مثل: مررت بعبد الله مثلك.

(٣) قال ابن يعيش: «وإذا أُضيفت إلى معرفة وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبعض بأن تكون المعرفة إما تثنية أو جمعاً نحو قولك: أي الرجلين عندك وأيّ الرجال، رأيت وأيّهم مررت به». شرح المفصل ١٣٢/٢.

(٤) «وإنما جاز إضافته إلى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعم أشخاص ذلك ا فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم، فلذلك جازت إضافته إليه». انظر ابن ١٣٣/٢.

(٥) في س: عندي.

الثاني: أيُّ رجلٍ عنـدك؟ وإنْ كان السؤالُ متعـدّد وجب إضافتُه إلى طِبْق ما يُسأل عنه منكّرا، فتقول: أيُّ رجلين وأيُّ رجـال؟ ولذلـك وجب أنْ تقول في الأول: أيُّ الـرجلين جـاءك؟ وأيُّ الـرجـال جـاءك؟ وفي الشـاني: أيُّ رجلين جاءاك؟ وأيُّ رجال جاؤوك؟ لأن الضميرَ يعود على المسؤول عنه، وهو في الأول مفردٌ وفي الثاني متعدّد. وكأنهم لمّا قصدوا السؤال عن متعـدّد أضافـوه إلى ما يطابقه، كأنهم فصّلوا الجنسَ هذا التفصيـل، ثم سألـوا عن هذا الجـزء الذي على هذه الصفة منه. فعلى هذا يكون قولُهم: أيُّ رجلٍ ؟ من القبيل الثاني، إلّا أنه وافق الأول في المعنى من حيث كان السؤال عن مفرد، ولذلك[1] ذكره صاحب الكتاب مع المثنى والمجموع.

قال: «وحقُّ ما يضاف إليه (كلا) أنْ يكون معرفة[2] ومثنى[3] أوْ ما هو في معنى المثنى[4]». أمّا كونُـه مثنى فلأن وضعَـه لتأكيـد المثنى، وهـو لفظٌ مبهم يُضاف لتبيّن ما هو له. فلو أُضيف إلى غيـر المثنى لفسد المعنى. وأمّـا كونُـه معرفةً فلأنّ الغرضَ بإضافتها تبيّن ما هي له. فلو أضيفت إلى نكرة لم يحصل تبيّن، وأيضاً فإنها مِنْ ألفاظ التواكيد، والتواكيد معارف. فإن قيل: فـ «كلّ» كذلك باعتبار الجمع، فكان حكمُها ألا تضاف إلا إلى معرفةٍ مجموع، وقد قيل: كلُّ رجلٍ. فالجوابُ: أنّهم التزموا في «كلّ» مثلَ ما التـزموه في «كـلا» إلا أنّ اسمَ

---

(١) في الأصل: وكذلك، عنوالصـواب مـا أثبتنـاه.

(٢) وأجاز الكوفيون إضافتهـا إلى النكرة المختصـة نحو: كـلا رجلين عندك محسنـان. مغني اللبيب ١/٢٢٣ (دمشق).

(٣) وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: كلاي وكلاك محسنان. مغني اللبيب ١/٢٢٣ (دمشق).

(٤) كقول الشاعر:

إنّ لـلخـيـر ولـلشر مـدى ... وكـلا ذلـك وجـه وقـبـل

لأن «ذا» مثناة في المعنى.

الجنس لمّا كان عاماً حصل معنى الجمع ومعنى التعريف، فكان في المعنى مضافاً إلى مجموعٍ معرفة وهو المقصود. ولو فُعِل بكلا هذا الفعل فسد المعنى، إذ لا يصح العمومُ مع قصد المثنى. والأفصحُ أن يكون لفظُ المضاف إليه لفظاً واحدا غيرَ معطوفٍ عليه لفظٌ آخرُ يكون باعتبارها مثنى. كأنهم قصدوا إلى إرادة تبين أن المراد الجزءان[1] المضافُ إليهما «كلا»، وقد جاء ذلك في الشعر تنزيلاً للمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، كقوله: كلا زيد وعمرو[2].

[إملاء ٧٨]
[من معاني تفاعل]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[3]:

إذا تَخازَرْتُ وما بي مِنْ خَزَرْ ثم كَسَرْتُ العينَ مِنْ غيرِ عَوَرْ[4]

تخازرَ الرجل: إذا ضيّق جفنَه ليحدِّد النظر، كقولك: تعامى وتجاهل، والخزَرُ: ضيقُ العين وصِغَرُها. ورجلٌ أخزرُ: بيِّن الخزر. ويقال: هو أنْ يكون الإنسان كأنه ينظر بمؤخرها. وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر، وهو أنّ «تفاعل» يأتي ليريك الفاعل أنّه في حال ليس فيها، كما قال: تجاهلتُ وتغافلتُ. يعني أن هذه الحال ليست ثابتةً له.

---

(١) في ب: الجزئين، والصواب ما أثبتناه، لأنه خبر أن.

(٢) وكقول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي عضُدا وساعداً عند إلمام الملمات

(٣) ص ٢٨٠.

(٤) هذا البيت من الرجز وينسب لعمرو بن العاص. وقيل: للنجاشي الحارثي. وقيل: لأرطأة بن سهية. وهو من شواهد سيبويه ٤/ ٦٩ والمقتضب ١/ ٧٩ وأمالي القالي ١/ ٩٦ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣٣٩. وقد أوضح المؤلف معناه وموضع استشهاده.

[إمـلاء ٧٩]

[مجيء العلم الثلاثي الساكن الوسط منصرفا وغير منصرف]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[١]

لـم تَتَلَفَّـعْ بفَـضْـلِ مِئْـزَرِهـا دعـدٌ ولَمْ تُسْقَ دعـدُ في العُلَبِ[٢]

لفَّع رأسَه تلفيعاً أي: غطاه. ولفَّعْتُ المزادةَ أيضاً قلبتُها. وتلَفَّعَتِ المرأةُ بمِرْطِها[٣] أي: تلحَّفَتْ به. واللِّفاعُ ما يتلَّفع به. ومعناه: أنّ هذه عندها رفاهية وليست كغيرها تغتذي فيما يُحْلب فيه، بل لها إناءٌ غيـرُه تُسقى فيه أو تغتـذي فيه. ولا تتستَّر بفضـل مئزرهـا في أنها تشـدّه في وسطهـا وتعمل فـاضلة على رأسها، بل لها شيءٌ آخرُ تُلفِّع به رأسَها. وإنما يتلفَّع بفضل مآزرهن البدوياتُ والإماء الماهنات الممتهنات.

وقيل: إنّ هذه لم تُسْق اللبنَ لا في علبة ولا في غيرها لأنّها متحضـرة. وإنما يشرب اللبنَ أهلُ البدو لأنهم لا يكادون يجدون الماء. وموضعُ الاستشهاد ظـاهر. والعُلَب جمـعُ عُلْبة، وهـو مِحْلَبٌ من جلد. ويُقـال في جمعـه أيضـاً عِلاب.

---

(١) ص ١٧.

(٢) هـذا البيت من المنسرح. قيـل: لعبيدالله بن قيس الـرقيات. انـظر ملحقـات ديـوانـه ص ١٨٧ .وقيل: لجرير. انظر الأشعار المنسوبة إليه في ديوانه ١٠٢١/٢ . وهو من شواهد سيبـويه ٢٤١/٣ ، والكـامل ١٨٣/١ ، والخصـائص ٦١/٣ .والشاهـد فيـه مجيء العلم الثلاثي الساكن الوسط منصرفاً وغير منصرف.

(٣) المرط : كساء من خز أو صوف . اللسان (مرط).

[إمــلاء ٨٠]

[إعمال جمع صيغة المبالغة إعمال الواحد]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[1]:

شمٌّ مهاوينُ أبـدانَ الجَـزُورِ مَخَـا ... ميصُ العشيّـاتِ لا خُـورٍ ولا قَــزَمِ[2]

الشممُ: ارتفاعٌ في قصبة الأنف مع استواء أعلاه. فإن كان فيها أحديدابٌ فهو القنى. يصفهم بالارتفاع، إمّا في النسب أو الكرم أو القَدْر، أو غيره. وهو مأخوذٌ من الشمم المذكور. وقوله: مهاوينُ أبدانَ الجَزُور، جمعُ مهـوان على سبيل المبالغة، أي: ينحرونها. وقولـه: مخاميصُ العشّيـاتِ، أي: ضامـرون البطون. يصفهم بأنهم لا يبادرون إلى العَشاء، بل ينتظرون من يأكل معهم من ضيف أو غيره. وقوله: لا خُور ولا قَزَمُ. والخَوَرُ: الضعفُ، يقال: رجل خَوّار، ورمح خَوّار، وأرضٌ خوّارة، والجمعُ خُورٌ. والقَزَمُ بالتحريك: الدناءة والقماءة. والقزَمُ: رذال الناس وسفلتهم. يعني: ولا ضعفاء ولا رذال الناس.

وموضع الاستشهاد من[3] قوله: «مهاوينُ أبدانَ». فإنه أورده في قولـه: «ومـا ثُنّي من ذلك وجُمـع مصحّحاً ومكسّـراً يعمل عمـل المفرَد». و«أبـدان» منصـوبٌ به. و«شمّ» خبـرُ مبتدأ محـذوف، وما بعـده أخبارٌ. وأضـاف قـولـه

(١) ص ٢٢٨.

(٢) البيت من البسيط وهو للكميت. انظر ديوانه ٢/١٠٤. وهو من شواهد سيبويه ١/١١٤ والهمع ٢/٩٧ والخزانة ٣/٤٤٨. والصفات في البيت تـروى مرفوعة ومجرورة. قـال البغدادي: الأوصاف جميعها مجرورة في البيت لأن قبله:

يـأوي إلى مجلس بـادٍ مكـارمـهم ... لا مـطمعي ظـالمٍ فيهـم ولا ظُلُمُ

وقد أوضح المؤلف معناه وموضع استشهاده.

(٣) في ب، د: في.

«مخاميص»، إلى العشيات، مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ الليلِ﴾[1]. ويا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ[2]، على سبيل الاتساع.

[إمــلاء ٨١]

[تعقيب على كلام للزمخشري في المبتدأ والخبر]

وقـال مملياً [بـدمشق سنة عشـرين وستمائـة][3] على قـولـه في المفصل[4]: «لأنهما لو جرِّدا لا للإسناد لكانا في حُكْم الأصوات التي حقُّها أنْ ينعق بها غيرَ معربة، لأن الإعرابَ لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب»: جعلَ انتفاءَ الإعراب ههنا من أجل انتفاء سببهِ. وذكرَ الأصواتَ في المبنيات وجعلَ كونَها مبنيةً لمانع منع من الإعراب وهو مناسبتُها لما هو مبنيٌ في أصل وضعه[5]، فناقض في موجب البناء وتحكُّمِه في أحد الموضعين بانتفاء سبب الإعراب، وفي الموضع الآخر بوجود السبب لأنه إذا حكم بانتفاء الحُكْم لوجود المانع فقد أثبت وجود السبب. هذا إنْ حملنا الأصواتَ ههنا على أنها هي التي قصدها ثَمَّ وهو الظاهرُ. فأمّا إذا قصدَ بالأصوات ههنا اللفظَ الذي لا تركيبَ فيه، وقصدَ بالأصوات ثَمَّ الألفاظَ التي يُحكى بها صَوْتٌ مع التركيب صح أنْ يكون الأولُ لانتفاء السبب والثاني لوجود المانع، أو قصدَ بالأصوات هنا تلك الأصواتَ مع عدم التركيب، وقصد بها ثَمَّ هذه مع وجود التركيب، فيكون بناؤُها ههنا لانتفاءَ سبب الإعراب، وبناؤُها ثَمَّ لوجود المانع، فيزول التناقض.

---

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) من شواهد سيبويه ١/١٧٥. ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠. والمحتسب ١/١٨٣. والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة على سبيل الاتساع.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) ص ٢٤.

(٥) قال الزمخشري: «وسبب بنائه مناسبته ما لاتمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه». المفصل ص ١٢٥.

[إمـلاء ٨٢]

[مسـائل في الحـال]

وقال أيضاً مملياً على مواضـع في الحال في المفصـل[1]. قال: «شبـهُ الحـالِ بالمفعـول من حيث إنها مفعـول فيها». كـان يقتضي أن يـذكـر شبَهَـه بالمفعول بعد ذكر حدّه، وإنّما قدَّمَه لينبِّه على أنّ المفاعيل قد انتهتْ وأنّ هذا ابتداءُ المشبهات، ولو أخَّرَه لم يحصل هذا الغرضُ إلا بانتهائه.

قال: «ومجيئه[2] لبيان هيئة الفاعل أو المفعـول». فأتى بـالمعنى الذي وُضع لأجله الحالُ فصلا يُميِّزه عن غيـره. وكذلـك جميعُ حـدود النحويين لا يمكن أن تكون إلا كذلك، لأن الألفاظ من حيث كونها ألفاظاً لا يختلفُ بعضُها عن بعض بحقيقـة نفسيـة بـلْ كلُّهـا حقيقـةٌ واحـدة. وإنّمـا تختلفُ من جهـة الموضوعات، فتُجعلُ الموضوعاتُ كأنها حقائقُ لها تقديـراً، وتُحدُّ بهـا. ولمّا تحقّق ذلـك وأراد حدَّ الحـالِ ذكرَ المعنى الـذي وُضع لأجله الحـال، وجعَلَه فصلاً لأنه هو الذي يميِّزُه عن غيره. ويرد عليه في قوله: بيانٌ لهيئة الفـاعل أو المفعول، أن يُقال: جاء زيدٌ العاقل، بيانٌ لهيئة زيدٍ وهو فاعل، فهو بيانٌ لهيئة الفاعل[3] وليس بحال. وجوابُه أن يقال: قولُه: بيانٌ لهيئة الفاعل، تنبيهاً على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة. وفي قولك: جاء زيد العاقل، لم تجيء بالعاقل بياناً لزيد باعتبار الفاعلية، وإنّما جِئتَ به بياناً باعتبار الـذات لا باعتبـار كونهـا فاعلة، فحصل الغرضُ من الفرق بينهما.

وقولُه: «لقيتهُ مُصعداً ومنحدِراً». وقع في بعض النسخ: مُصْعداً منحـدراً،

---

(١) ص ٦١. وعبارة المفصل: شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولهـا بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها.

(٢) في المفصل: ومجيئها. ص ٦١.

(٣) زيد العاقل ... لهيئة الفاعل: سقطت من د.

بلا واو، ولكلٍّ وجه. ولكنّ الغرضَ الذي قصَدَه صاحبُ الكتاب إنّما يستقيم بالواو لأنه قصَدَ إلى مجيء الحالين فيهما بعد ثبوتهما جمعاً وتفريقاً. وإذا صحّ مجيئهما جمعاً وجب عند تفريقهما أنْ يكون بالعطف. بيانُهُ في الصفات أنك تقول: مررت بزيد وعمرو العاقلين، فإذا فرّقْتَ ما تعذَّرَ فيه الجمعُ جمعتَ بينهما بالواو فقلت: مررت بزيد وعمرو العاقلِ والجاهلِ. كذلك إذا قصدتَ ههنا تفريقَ ما قصدتَ إلى جمعه معنى وتعذَّر لفظاً قلت: لقيتهُ مُصْعِداً ومُنْحدِراً. نعم لو لم تُرد الجمعَ بين الحالين في المعنى وقصدتَ إلى أن تجعل مُصعداً حالاً من المفعول ثم انعطفتَ إلى بيان ذكر الفاعل فقلت: منحدراً، لوجب أن يكون بغير واو، كما أنك لو قلت: مررت بزيد وعمرو العاقل، وكان العاقلُ نعتاً لعمرو، ثم خطر لك أن تَصِف بصفة هو عليها لوجب أنْ تقول: الجاهل.

قال: «والعاملُ فيها فعلٌ وشبهُه[1] من الصفات». قال الشيخ: لا بدّ للحال من عامل كسائر المعربات، وعاملُه هو الذي اقتضى التقييد، والمقتضي للتقييد هو الفعلُ إذ لولاه لم يكن حالٌ، إذ الحالُ بيانُ هيئةِ الفاعل من حيث هو فاعل، وهذا إنّما يكون بالفعل. فالفعلُ إذن هو الذي اقتضى هذه الحال، فيجب أن يكون هو الحال.

قوله: «وقد منعوا فيَ[2]: مررتُ راكباً بزيد» إلى آخره. قال الشيخُ: للنحويين في هذا خلاف، منهم مَنْ يمنعُه وهم أكثرُ البصريين. فمن منعه فحجتُه أنه لم يوجد في كلام العرب، ولا يمكن حملُه على المرفوع والمنصوب وإن لم يُسمع لظهور الفرق بينهما. وبيانُه هو: أنّ الحالَ في المعنى معمولةٌ لِما

---

(١) في المفصل: إما فعل وشبهه. ص ٦٢.

(٢) في: سقطت من ب، د، س. وهي موجودة في المفصل، ص ٦٢. والعبارة بكاملها: وقد منعوا في: مررت راكباً بزيد، أن يجعل الراكب حالاً من المجرور.

عمل في صاحبها، والعاملُ في صاحبها هو الفعلُ والجار جميعاً. إلا أنّ عمل الجار لفظيٌ وعمل الفعل معنوي، فينبغي أن يكونا عاملين في الحال من حيث اللفظُ والمعنى، إلا أنهما ههنا بالعكس، عملُ الفعل لفظيٌ وعملُ الحرف معنوي، والعربُ لا تقدّم معمولَ الجار عليه. فكما لا يجوز تقدُّمُ زيد على الباء فكذلك لا يجوز تقدُّم فرعِه الذي هو حالُه ومعمولُ عامله على الباء. وقد أجازه بعضُ النحويينَ حكماً عليه بأنه كالمرفوع والمنصوب[1]، ولم يتنبهوا للفرق، ولولا الفرقُ لكان الأمرُ على ما قالوه[2].

قوله: «ومن حقها أن تكون نكرةً وذو الحال معرفة». والذي يدل على كونها نكرةً أمران: أحدُهما: الفرقُ بينها وبين الصفة في كثير من المواضع، لأنك لو قلت: ضربتُ زيداً القائمَ، لاشتبه بالصفة. الثاني: أن المقصود الهيئة، والهيئةُ تحصل بالنكرة كما تحصلُ بالمعرفة. إلا أنّ النكرة أولى لخفتها لفظاً وتقديراً. أما اللفظُ فلأنَّ قولَك: قائمٌ، أخفُ من قولك: القائمُ. وأمّا التقديرُ فلأنَّ أصلَ الأسماء التنكيرُ، وما كان أصلاً كان أخفَّ[3].

قوله: «وذو الحال معرفة». ليس بلازم أن يكون ذو الحال معرفة إلا في الحال الذي لا يجب تقديمُها وهو الذي قصده، لأنّ ذا الحال قد يكون نكرةً وتكونُ الحالُ واجبة[4] تقديمها.

---

(١) وقد أجازه ابن كيسان قياساً إذا كان العامل فيه الفعل حقيقة. انظر ابن يعيش ٢/٥٩.

(٢) وقد صرح ابن الحاجب بمنعه في الإيضاح. قال: «فثبت أن الوجه امتناعه» ١/٣٣٠.

(٣) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: لِمَ وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره. ألا ترى أن جاء يدل على مجيء. وإذا قلت: جاء راكباً، دل على مجيء موصوف بركوب. فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة». أسرار العربية ص ١٩٣.

(٤) هكذا في جميع النسخ: والصواب حذف التاء.

وقد قال في آخر الفصل : « وتنكيرُ ذي الحالِ قبيحٌ إلا أذا قُدِّمتْ عليه »[1] . فلا يُجمع بين الكلامين إلّا بما ذكرناه .

وقوله: «أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً وكريماً جواداً». إنّما يريد إذا اشتهر الشخصُ بهذه الصفات فحينئذ تأتي مؤكِّدةً لأنه ذلك الشخصُ، ولذلك قال: «فتحقّق ما أنت متّسِمٌ به وما هو ثابتٌ لك في نفسك».

وقوله: «زيد أبوك منطلقاً أو أخوك أحلت»[2]. لا يستقيم أن يكون حالاً لا مقيِّدة ولا مؤكِّدة. أما المؤكِّدةُ فلا يستقيم إذ لا نسبةَ بين الانطلاق وبين الأبّوة في التقدير والتحقيق. ولا يستقيم أن تكون مقيِّدةً لاستحالة المعنى، إذ يصير المعنى[3]: أبوك في حال كونه منطلقاً، فلا تجوز إلا إذا أردت التبنّيَ والصداقة، لأن المعنى: يرجعُ زيدٌ مثلَ أبيك. وكونُه مثلَه يقبلُ التقييدَ، فجاء التقييدُ للمماثلة، فيكونُ قد أخبر بأنه مماثلٌ لأبيه في حال الانطلاق خاصة، ولا يكون من هذا الباب، وكذلك أخوك.

قال: «والجملةُ تقع حالاً». قد تقدم[4] أن الجمل نكرات فيصحّ وقوعُها أحوالاً. ولا تخلو من أنْ تكون اسمية أو فعلية. فالاسميةُ بالواو على المختار، إلّا أن لا يكون فيها ضمير فيجب إثباتُ الواو، ولمّا التزَم إثباتَ الواوِ مطلقاً، جعَل: «فوه إلى فيّ» شاذاً[5]. وتأوّل: لقيته عليه جُبّةُ وشيٍ، وجعَل «عليه» هو الحال،

---

(١) كقول الشاعر :

لعزة موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم يستديم

(٢) «يعني أنه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت . فإن أردت أنه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث أنه تبنى به جاز ، لأن ذلك مما ينتقل ، فيجوز أن يكون في وقت دون وقت». ابن يعيش ٢/ ٦٥ .

(٣) المعنى : سقطت من س .

(٤) في ب : تقرر.

(٥) قال ابن يعيش : «فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود =

وجُبَّةٌ: فاعل، فدلّ بهذا على أنها لا تكون جملةً لا اسمية ولا فعلية. وإن كانت فعليّةً لم يخلُ الفعلُ من أن يكون مضارعاً أو ماضياً، لأنّ الأمرَ لا يقع لأنه إنشاء، والحالُ خبر، فلم يبقَ إلا الماضي والمضارع. والمضارعُ مثبتٌ ومنفي، فالمثبتُ بغير واو، مثاله: جاء زيدٌ يضرب عمراً، لأنه بمنزلة اسم الفاعل لفظاً ومعنى، فاستغنى عن الرابط، ولا يكون إلا بضمير كاسم الفاعل، فيه أوْ فيما يعملُ فيه. وإنْ كان منفياً جاز إثباتُ الواو وحذفُها. أما حذفُها فلأنه كاسم الفاعل في المعنى فأجْرِي مجراه. وأمّا إثباتُها فلأنَّ النفيَ في المعنى هو الحالُ منسوباً إلى الفعل، فبعُدَ عن اسم الفاعل فاحتاج إلى الواو. وأمّا الماضي إنْ كان مثبتاً[1] فهو كالمضارع المنفي في جواز الأمرين لقربه من اسم الفاعل من وَجْه[2] وبُعدِه من وجه. أمّا قربُه فلأنه مثلُه في المعنى. وأما بُعدُه فلأنه ليس على وزن اسم الفاعل. وأما الماضي المنفي فإثباتُ الواو أحسنُ لأنه أبعدُ منهما بالوجهين المتقدمين فكان إثباتها أحسن. وهذا إذا كان فيه ضمير. وأما إذا انتفى الضمير فلا بدّ من الواو[3].

قال: وقولُه: «أخذته بدرهم فصاعداً». هذا إنّما يكون في أشياءَ متعددة

= الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في (فوه). وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقرب لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها». شرح المفصل ٢/٦٦.

(١) إن كان مثبتاً: سقطت من م.

(٢) من وجه: سقطت من م.

(٣) أجاز الكوفيون والأخفش من البصريين مجيء الحال من الفعل الماضي. أما البصريون فإنهم لا يجيزون ذلك. ويجمعون على أنه إذا كانت معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً. انظر الإنصاف مسألة ٣٢. ولا يفهم من كلام ابن الحاجب هنا أنه يجيز وقوع الفعل الماضي حالاً. فهو يمنع ذلك إلا مع قرينة تشعر بالحالية. وقد ذكر ذلك في الإملاء (٤) من هذا القسم. ص: ٢٩٤.

اشتُرِيَ أقلُّها بدرهم وبعضُها بأكثر. فذكر أقلَّ الأثمان أولاً ثم أتبعَ ذكرَ الـزائد منصوباً. على أن المعنى: فذهب الثمَنُ في بعضه زائداً على الدرهـم، واختُصِر الكـلامُ لكثرتـه وعلمهم. ولو خَفْضَت لم يستقم، لِمَا فيهـا من التعقيب مـع العـطف، فيؤدّي إلى أن يكون الثمَنُ في وقت أكثـرَ من وقت في بيع واحـد. وأيضاً لو سلمَ من التعقيب أدّى إلى أن يكـون الثمنُ الدرهم والـزائدَ، فيفسـد المعنى من حيث إنـه يصير الثّمنـان لشيء واحد، وليس هـو المراد. وإنّمـا المـرادُ ما تقدّم. ولا تستقيم الواوُ لا خفضاً ولا نصباً. أما الخفضُ فلفساد الجمع بين الثمنين لشيء واحد. والنصبُ لما فيها من معنى الجمعية، وغرضُ المتكلّم أنْ يتبع ذلك الثمن ثمناً آخر، وهذا إنّما يحصل بالفاء. وأمّا «ثُمَّ» فقد جاءت قليلاً لِما فيها من معنى الاتباع. إلا أنّ الفاءَ أوْلى منها لأمرين: أحدُهما: أنها أخفُّ. والآخرُ: أنّ في «ثُمَّ» دليلَ المهلة ولا حاجةَ إليه.

[إمــلاء ٨٣]

[مسـائـل في التمييــز]

التمييز. قال صاحب الكتاب[1]: «وهـو رفعُ الابهـام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته». قوله: رفعُ الإبهام، يجوز أنْ يكون أراد المعنى وجاء به حدّاً، لأنه هو المقصودُ، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: دليل رفع الإبهام، ويجوز أن يكون الـرفعُ بمعنى الـرافع، ويَـرِدُ عليه الحـال، لأنّ قولَك: جاءَ زيدٌ، يحتمل أنْ يكون راكبـاً، ويحتمل غيـرَ ذلك. كمـا أنك إذا قلت: عشرون، احتمل أن يكون ديناراً، وغيـرَ ذلك. وأُجيب بـأنّ هذا إبهـام محقّق في قولك: عشرون، لأنك لا تعلم أنّ العشرين دراهمُ أو دنانيرُ، بخلاف

(١) المفصل ص ٦٥.

قولك: جاءَ زيد، فإنّه لا لَبْسَ فيهما ولا في تركيبهما. فإنّ لفظةَ «زيد» لا إبهام فيها. ولفظةُ «جاء» كذلك. ونسبةُ المجيء الى زيد كذلك. فلذلك قال: في مفرد أو جملة. معناه: يكون الإبهام حاصلاً بخلاف قولك: جاء زيد، فإنّه إبهام تقديري باعتبار الوجود وإنْ سُلّم ورودُه، فينبغي أنْ يريد في قوله: رفعُ الإبهامِ في جملة أو مفرد، عن ذات، والحالُ إنّما هو رفعُ إبهام عن هيئات. وإذا وردَت الصفة في النكرات فليس هو رفعُ إبهام في الموصوف وإنّما هو تخصيص له. وإن كان في معرفة فليس الإبهامُ محقّقاً وإنّما هو تقديري بعيد لاحتمال أن يقع. وأشكلُ ما يَرد عليه صفةُ المشتركات كقولك: أعجبتني العينُ الباصرة. فإنّ العينَ تحتمل أشياءَ مختلفة كما يحتملها عشرون فيدخل في حد التمييز. والجوابُ: أنّ العينَ لها دلالةٌ على كل واحد من مدلولاتها على البدل. وإنّما جاء الابهامُ اتفاقاً لأجل الاشتراك بخلاف، «عشرون» وشبهه، فإنّه لا دلالةَ فيه على واحد من الذوات المخصوصة، والإبهامُ محقّق، وقد حصل الفرقُ بما يخرجُ عن الحد. والتمييزُ لا يكون إلا في جملة، وإنما غرضُه أن يكون الإبهام عن جملة تارةً وعن مفردٍ أخرى. والفرقُ بينهما أنّك إذا قلت: عشرون، كان الإبهام في نفس المفرد الذي هو عشرون. وإذا قلت: طاب زيد، فطاب ليس فيه إبهام، وزيدٌ ليس فيه إبهام. وإنّما نشأ الإبهامُ من نسبة الطيبِ الى ما يتعلّق بزيد، وهو ذواتٌ مختلفةٌ غيرُ مذكورة[1]، فاحتاج إلى التبيين.

وقوله: «أبْرحتَ جاراً»[2]. يجوز أن يكون الممدوح هو الجار، ويكون المعنى: أبرحَ جارُك، أيْ: عَظُم جارُك. ويجوز أن يكون هو نفس المذكور، أي: أبْرَحْت باعتبار كونك جاراً.

---

(١) في س: مؤكدة. وهو تحريف.

(٢) انظر الإملاء (٦٩) من هذا القسم. ص: ٣٦٧.

وقـولُه: «بـاعتبار معنى»[1]، يعني في الاسم غيـر الصفـة، احتـرازٌ من قولك: حسنتَ وجهاً، فإنّ الحُسْنَ لنفس الوجه لا بإعتبار معنى آخر، بخلاف قولك: لله درّه فارساً، فإنه لا يحتمل إلا المعنى الثاني. والفرق بينهما: أنّ كلَّ تمييز عن جملة هو اسمٌ غيرُ صفة باعتبار معنى جاز فيه الوجهان، مثل قولك: عظُمْتَ أباً وعما وخالاً. إلا أنْ يَرِد ما يمنع فيه تقديرَ الغير، كقولك: طابَ زيدٌ نفساً.

وكلُ تمييز كان صفةً لم يحتمل إلا وجهاً واحداً. وقولُه: «امتلأ الإناء ماءً». يُقال: إنّ التمييزَ عن الجمل هو في الحقيقة واقعٌ مـوقعَ المنسـوب إليه. فـإذا قلت: طابَ زيد أباً وما أشبهه، الطيبُ منسوب إلى النفس، فالمعنى: طاب أبو زيد. فينبغي على هذا أن يكون التقدير: امتلأ ماءُ الإناء، وهو غيرُ معـروف، فالجواب: أنّ أصلَه أن يقال: ملأتُ الماءَ فامتلأ، ثم كَثُر استعمالُهم نسبةَ الامتلاء إلى الإناء حتى صار كأنه من صفته، فصار ذكرُ الماء بعده مفارِقاً لـ«نفساً» في قولك: طابَ زيدٌ نفساً. وفي الحقيقة ما جاء إلا على الأصل المذكور في أنّ أصلَه: امتلأ ماء الإناء، كما قيل: إن أصلَ: طابَ زيد نفساً، طابت نفسُ زيد. ثم قيل: امتلأ الإناءُ ماء، كما قيل: طاب زيد نفساً. و﴿**فجـرّنا الأرضَ عُيوناً**﴾[2]: يُتوهّم أنّ التفجيرَ من صفة الأرض، وليس هو إلا للماء. يدل عليه قوله: ﴿**فانفَجَرَتْ منهُ اثْنَتا عَشْـرَةَ عيناً**﴾[3] فـالأصلُ: فجّـرت عيون الأرض، وفجّرنا عيونَ الأرض، فهو مثـلُ قولـك: امتلأ الإنـاءُ ماء. إلا أنّ هـذا مفعولٌ وذلك فاعل. ففجرنا الأرضَ عيوناً، مثلُ قولك: ملأتُ الإناءَ ماء. وامتلأ الإناءُ ماء، مثلُ قولك: انفجرتِ الأرضُ عيوناً.

---

(١) لم ترد هذه العبارة في المفصل. ولا أدري من أين جاء بها ابن الحاجب.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) البقرة: ٦٠.

قال: «ولا ينتصب المُمَيِّزُ عن مفرد إلا عن تَمام»[1]. قال: «والذي يتم به أربعةُ أشياء». قولُه: «التنوين». إنْ أراد به التنوينَ الملفوظَ به والمقدّرَ فهو باطل بقوله: «فالزائلُ التمام[2] بالتنوين»، والتنوينُ المقدّر لا يزول. وإنْ أراد بالتنوين الأول اللفظيَّ لم يكن حاصراً لِمَا يكون به التمام، لأنّ أحدَ عشرَ تمامٌ بالتنوين المقدّر. وكان الأولى أنْ يقول: بالتنوين الملفوظ بـه والمقدَّر، ويقـول ثانيـاً: فالزائلُ التمامُ بالتنوين الملفوظ به.

قال: «فالزائلُ التمام بالتنوين ونون التثنية». فأنت بالخيار، يعني: أنك بالخيار، إنْ شئتَ أنْ تزُيل هذا التمَامَ بأن تنسبَه إلى تمييزه نسبةَ المضافِ إلى المضاف إليه فتخفض، كما تقول: خاتمُ حديد. وإنْ شئت بقَّيْتَ الأولَ تاماً، فيكون الثاني فضلةً فينتصب كمـا تنتصب سائـرُ الفضلات. وكـذلك في نـون التثنية.

قوله: «واللازمُ التمام بنون الجمع والإضافة». إنْ قيل: فنونُ الجمع قد تكون زائلةً في قولك: مررتُ برجال حسني وجهٍ وحسنين وجهاً، لا خلافَ في جوازهذا. فجوابُه: أنّ هذا منصوبٌ في المعنى عن جملة، لأن معنى قـولك: حسني وجهٍ، حسنو وجوهاً. فهـو منتصب في المعنى عن جملة لا عن مفرد. وقد بيّنا الانتصابَ عن المفرد وعن الجملة. وإنّ الانتصابَ عن الجملة راجع إلى مثل هذا. وإنّما لزِمَ التمييز عن مفرد إذا كان جمعاً النصبَ، لأنه لا يكون إلا في «عشرون» إلى «تسعون»، وهذا تلزمُه النونُ؛ لأنه لو أُضيف لكان إمّا تثبت

---

(1) قال ابن يعيش: «يريد أن المميز إذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه». شرح المفصل ٧١/٢.

(2) التمام: سقطت من م.

نونُه أو تحذف، فكرهُوا حذفَها لأنه ليس بجمع على الحقيقة، وكرهوا إثباتَها لأنه يشبهُ الجمع.

وأما المثنى فهو مثنى على الحقيقة. فجاز حذفُ نونه قياساً على سائر المثنيات عند الاضافة.

قال: «وتمييزُ المفرد أكثر[1] فيما كان مقداراً». وقد يكون فيما ليس إياها كقولهم: لله درُّه فارساً. ولم يذكر له ضابطاً. وحقيقتُه أنه راجع إلى معنى الانتصاب عن الجملة كما ينتصب «أباً» في قولك: الطيبون أبا، وإن كانت صورتُه صورةَ المفرد فهو راجعٌ إلى معنى الجمليّة. لأن معنى قولك: الطيبون، طابوا أبا. ولم يجيء التمييزُ فيه إلا بهذا الاعتبار، وكذلك: لله درّه فارساً، وحسبُك به ناصراً، معناه: اكتفِ به نصرة، وأتعجب منه فروسية، وأعظِّمُه رجوليّة. والذي يبيّن أنه منتصب باعتبار الجمليّة أنّ كلَ تمييز عن معنى جمليّ يجوز فيه الجمعُ والإفراد إنْ كان المعنى يحتمله. وكلُ تمييز عن مفرد لا يجوز فيه إلا الأفرادُ كَـ «عشرون درهماً». وهذا يجوز أنْ يكون جمعاً، لأنك لو قلتَ: لله درُّهم فُرساناً، لكان جيداً. فيتبيّن أنه منتصب عن معنى جُمليّ لا عن إفراد.

قال: «ولقد أبى سيبويه تقدُّمَ المميّز على عامله»[2]. لا يجوز تقدُّمُ التمييز مطلقاً[3] لأمرين: أحدهما: أنّ العاملَ فيه كله الأمرُ المحتاج إلى

---

(١) في المفصل: أكثره. ص ٦٦، وكذلك في نسخة ب.

(٢) قال سيبويه: «وذلك قولك: امتلأت ماء وتفقأت شحماً، ولا نقول: امتلأته ولا تفقأته. ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت». ٢٠٥/١.

(٣) قال ابن الحاجب: «لا خلاف أن تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع، فلا يجوز: عندي درهماً عشرون، وكذلك ما أشبهه. وإنما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك: طاب زيد نفساً وحسن زيد أباً. وأجاز المازني والمبرد التقديم ومنعه سيبويه». الإيضاح ٣٥٦/١. وانظر أوضح المسالك ٣٧١/٢. والصبان ٢٠٠/٢.

التبيين، وليس هو بالفعل. فالعاملُ في «درهماً» قولُك: عشرون، لاقتضائه تفسيراً. والعاملُ في قولك: طابَ زيد نفساً، الإبهامُ في الأمور المحتملة المنسوب إليها الطيبُ، وقد أجمعنا على أن: درهماً عشرون، لا يجوز، فكذا هذا. والآخر: سلّمنا أنّ العاملَ الفعلُ في أحدهما، ولكنّ التمييزَ في المعنى موصوفٌ قدِّمتْ صفتُه لغرض، فإذا قُدِّم زالَ ذلك الغرضُ فيفوت ذلك المعنى[1]، والمميِّزاتُ كلُّها في الحقيقة موصوفاتٌ لما انتصب عنه، وما انتصب عنه صفاتٌ لها، لأنّ قولَك: عشرون درهماً، معناه: دراهمُ عشرون. وكذلك: منوانِ[2] سمْنا، معناه: سمنُ منوانِ. وكذلك: طابَ زيد نفساً، لأنّ النفس هي الموصوفةُ بالطيب في المعنى.

[إملاء ٨٤]
[مسائل في حذف «كان»]

وقال أيضاً مملياً على المفصل[3] على قوله: الخبرُ والاسم في بابي: كانَ وإنّ. قال: «لمّا شُبِّهَ العاملُ في البابين بالفعل المتعدي شُبِّهَ ما عمل فيه بالفاعل والمفعول». كلامُه هذا يُشعر بأنّ اسمَ «كان» وأخواتها مشبَّهٌ بالفاعل. ولم يذكره في المشبّهات بالفاعل. فإمّا أن يكون خالف قولَه ثَمَّ بقوله ههنا، وإمّا أن يريد بقوله: «شُبِّه ما عمل فيه بالفاعل» المرفوعَ في «كان» دون «إنّ»، لأنه قد يُجمل الشيء ويراد به التفصيل، وهذا أَوْلى لِيُجمَع[4] بين الأول والثاني من

---

(١) قال ابن الحاجب: «وإنما لم يجز تقديمه لأنه في المعنى فاعل، فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذلك هذا. والثاني أن تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز، فكان في تقديمه إبطال أصله». الإيضاح ١/٣٥٦.
(٢) مثنى منا، وهو مكيال للسمن.
(٣) ص ٧٢.
(٤) في س: للجمع.

غير تناقض. والـذي يدل عليه أنه حدّ الفاعـلَ بحدٍ يـدخل فيـه اسم «كان» وقـال[1]: «هو مـا كان المسندُ إليه من فعـل أو شبهه مقـدّماً عليـه». و«كان» كذلك.

ثم قال: «ويُضمر العاملُ في خبر كان». وخص «كان» بالذكر لئلا يُتوهّم أن أخواتها مثلُها. ومثّل بقوله: إنْ خيراً فخيرٌ. وفي[2] هذه المسألة أربعةُ أوجه: نصبُهما، ورفعُهما، ونصبُ الأول ورفعُ الثاني، ورفعُ الأول ونصبُ الثاني. أمّا نصبُ الأول فقويٌّ على إضمار «كان»، وإنّما أُضمرتْ «كان» دونَ غيرها لأنّها كَثُرتْ في الاستعمال، ولمّـا كثُـر في الاستعمـال شـأنٌ في التخفيف، أوْ لأنّ معناها إذا حُذفت لا يخل، فجـاز فيها الحـذفُ لذلـك. وأمّا الـرفعُ في الأول فضعيف، وله وجهان[3]: أحدُهما: وهـو الأضعف، هو الـذي ذكره صـاحب الكتاب[4] فقال: تقديرُه كان خيراً. وضعفه عن الرفع من وجهين، أحدُهمـا: أنه قَدّر الفعل الماضي مـع وجود الفـاء وهو متعـذر، إذ لا يقال: إنْ أكـرمتَني فأكرمتكُ. الثاني: أنّ حذفَ المبتدأ بعد فاء الجزاء[5] أقرب من حذف الفعل والفاعل. فتحقّقَ من ذلك أنّ نصبَ الأول ورفعَ الثـاني هو الـوجهُ[6]، لأنـك

---

(1) المفصل ص ١٨.

(2) في ب: ففي.

(3) ذكر ابن الحاجب أحد هذين الوجهين، ولم يذكر الآخر.

(4) لم يذكر الزمخشري رفع الأول، وقد أشار ابن الحاجب إلى ذلك في الإيضاح ١/٣٨٢.

(5) في م: الجواب.

(6) فتكون «كان» قد حذفت هي واسمها. والتقدير في المثال المذكور: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير. ومثل ذلك قول الشاعر:

لا تـقـربنّ الـدهـر آل مـطرف ... إن ظـالـمـاً أبـداً وإن مـظلومـاً

ومن ذلك قـوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد». ومثله قول الشاعر:

لا يـأمن الـدهـر ذو بغي ولـو ملكـا ... جنـوده ضـاق عنهـا السهـل والجبـل

جمعت فيه بين وجهيهما القويين[1]. وعكسُ ذلك ضعيفٌ فيهما جداً، لأنك جمعت فيهما بين وجهيهما الضعيفين. ونصبُهما جميعاً ضعيفٌ باعتبار الثاني دون الأول[2]. ورفعُهما جميعاً ضعيف باعتبار الأول دون الثاني [3].

وأما قولُه:

إمّا أَقَمْتَ وأمّا أنتَ مرتَحِلاً[4]

فتقديرُه كما قال: لِأَنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ. فأنْ مصدريةٌ موصولة بكان المحذوفة. ولمّا حُذفت عُوّضت عنها ما يوجب أن يكون الفاعلُ منفصلاً لحذف ما يتصل به، مثل قوله سبحانه: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[5].

ومنطلقاً: خبر كان. وجاز حذفُ «كان» على ما تقدم، وعوّضت «ما» لأنّ «أنْ» موصولة بالفعل مقتضية له، ولم تُعوّض في «إنْ» وإنْ كانت مقتضية، لأمرين: أحدهما: أنّ «إنْ» أكثرُ في الاستعمال. والآخرُ: أنّ «ما» مع أنْ صلة له. فـ «أنْ» غيرُ مستقلة إلا بصلتها، وأمّا «إنْ» فمستقلة بمعناها، فلا يلزم من

---

(١) قال ابن الحاجب: «وإنما اختير نصب الأول ورفع الثاني، لأنا إذا نصبنا فالتقدير: وإن كان عمله خيراً، والمعنى عليه». الإيضاح ١/٣٨٠.

(٢) قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: إن خنجراً فخنجراً، وإن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً»، الكتاب ١/٢٥٨، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً.

(٣) قال سيبويه: «وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خير فخير». الكتاب ١/٢٥٩. والتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه: فالله يكلأ ما تأتي وما تذر. ولم ينسبه أحد لقائل. وهو من شواهد الخزانة ٢/٨٢، والرضي ١/٢٥٤، ومغني اللبيب ١/٣٤ (دمشق). والشاهد فيه حذف كان بعد أنْ المصدرية. وأصله: لأن كنت مرتحلاً. حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت «كان»، فانفصل الضمير ثم زيدت «ما» للتعويض.

(٥) الإسراء: ١٠٠.

التعويض فيما لا يستقلّ التعويضُ في المستقـلّ. وقولُـه:

أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(1)

دخولُ الفاء ههنا في المعنى كدخولها في جواب الشرط، لأن قولَك: أنْ كنتَ منطلقاً انطلقت، بمعنى قولك: إنْ كنتَ منطلقاً انطلقت، لأن الأول سبب للثاني في المعنى. فلمّا كان كذلك دخلتْ دلالةً على السببية كما تـدخل في جواب الشرط، فلهذا المعنى جاءت الفاءُ بعد الشرط المحقّق والتعليل، وهي لهما جميعاً في المعنى، قال شاعرهم:

إمّـا أقـمتَ وأمّـا أنـتَ مـرتـحِـلاً فـاللهُ يكـلأُ مـا تـأتي ومـا تَـذَرُ

[إمــلاء ٨٥]

[المنصوب بلا التي لنفي الجنس]

قـال صاحبُ الكتـاب(2): «هيَ كما ذكـرتُ محمـولـة على إنّ»، قـال الشيخ: يُشترط في نصبها أنْ يكون مضافاً أو مضارعاً للمضاف(3)، لأنه إذا لم

(1) البيت من البسيط وقائله عباس بن مرداس وأوله: أبا خُراشة. وهو من شـواهد سيبويه ١/٢٩٣، والخـزانـة ٢/٨٠، والإنصـاف ١/٧١، والـرضي ١/٢٥٣، والخصـائص ٢/٣٨١. وأبو خُراشة هو خفاف بن ندبـة صحابي شهـد فتح مكـة. والضبع: السنـة المجدبة. ومعناه: يا أبا خراشـة إن كنت ذا جماعـة كثيرة فـإن قومي لم تـأكلهم السنون المجدبة لكثرتهم. والشاهد فيه حذف كان بعد أنْ المصدرية. قال سيبويه: «فـإنما هي (أنْ) ضمت إليها (ما)، وهي (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل». الكتاب ١/٢٩٣.

(2) ص ٧٤.

(3) المضاف كقولك: لا صاحب فضـل موجـود. وأما المضـارع للمضاف فهـو الشبيه بـه كقولك: لا خيراً من زيد قائم، ولا حافظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً في الـدار، ولا عشـرين درهماً لـزيد. فـالكلمات: خيـراً، حافـظاً، ضاربـاً، عشرين، شبيهـة للمضاف وجارية مجراه لأنها عاملة فيما بعدها، كما أن المضاف عامل فيما بعده.

يكن كذلك كان مبنياً على الفتح غيرَ معرب. وعلّةُ بنائه تضمُّنُه معنى الحرف، لأن قولَك: لا رجلَ في الدارِ، متضمِّنٌ معنى قولك: لا مِنْ رجلٍ في الدار. ولم يُبْنَ إذا كان مضافاً لوجهين: أحدُهما: أنهم كرهوا أنْ يبنوا متعددات. والآخر: أنَّ الإضافة أقوى خواص الأسماء، فقابلت ذلك التضمُّنَ، فرجع الاسم إلى أصله.

والدليل على أنَّ المفردَ مبنيٌّ أنه غيرُ منونٍ، ولا مانعَ منه لولا البناء. والدليل على أنَّ المضافَ والمشبَّهَ بالمضاف معرب التنوينُ عند الإمكان في قولك: لا ضارباً زيداً في الدار، ووجوبُ نصبِ صفته في قولك: لا غلامَ رجلٍ أفضلَ منك موجود.

وقوله:

«لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً[1]

على إضمار فعل». وقع منه غلطاً، وإلا فلا خلافَ أنَّ المعطوف على المنفي بلا يجوز فيه النصبُ، سواء كُرِّرتْ «لا» أوْ لا، كقولك: لا حول ولا قوة. وقد ذُكِر ذلك فيما بعد في فصل: لا حول ولا قوة.

وقد أورد هذا البيت النحويون مستشهدين به في نصب المعطوف على اللفظ. وأمّا قولُه:

ألا رجلاً جزاهُ اللّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ[2]

---

(١) هذا صدر بيت من السريع. وعجزه: اتّسع الخرقُ على الراقِع.
ونسبه سيبويه لأنس بن العباس من بني سليم ٢/٢٨٥. ونسبه ابن منظور لأبي عامر جد العباس بن مرداس (قمر). وهو من شواهد الكامل ٢/٦٩. واللمع لابن جني ص ٤٤. ومغني اللبيب ١/٢٤٩ (دمشق). وقد أوضح المؤلف موضع استشهاده. وزعم يونس أنه نون مضطراً. انظر الكتاب ٢/٣٠٩.

(٢) سبق الكلام عن هذا الشاهد في الإملاء (٣٥) من الأمالي القرآنية. ص: ١٦٧.

فهـذا هو الـذي يستقيمُ فيه مـا ذُكِرَ، لأنَّ «لا» فيـه لم تقع متكـررة بعد أخرى. فإمَّا أنْ ينتصب على إضمار فعل كما ذكره الخليلُ؛ وهو أولى لأنه أبعدُ عن الضرورة إذ حذفُ الفعل كثير. وإمَّا أنْ يُنَوَّن ضرورة كما زعَم يونس[1].

فإنْ قيل: فهل يجوز أنْ يكون «رجلاً» منصوباً بفعل دلَّ عليه «جزى» كأنه قال: ألا جزى اللَّهُ رجلاً خـيراً، وتكون «ألا» للاستفتاح، مثلها في: ألا قام زيـد، و ﴿ ألا إنَّ وعدَ اللَّهَ حقٌّ ﴾[2]؟ قلت: هـو مستبعَـدٌ مـع جـوازه لفـظاً ومعنى. أمَّا المعنى فهو أنَّه لم يُرد أنْ يدعو لرجل على هذه الصفة، إنما قصدُه طلبُه، فنصبُهُ على ذلك المعنى يُفْسد معنى الـطلب. وأمَّا اللفظُ فـإنَّ قولـه: يدل، على هذا التأويل، صفةٌ لرجل، وقد فُصل بينه وبينه بالجملة المفسِّـرة وهي أجنبية.

قـال: «ومن حقِّها أنْ يكـون نكرةً»[3]، لأنَّ وضعَهـا لنفي المتعـددات، وهذا يقتضي التنكير. ولذلك إذا وقعت المعرفةُ وجب التكريرُ ليوفِّر ما يقتضيه من التعداد[4] وشبَّهَها سيبويه برُبَّ لذلك[5].

وأما قوله: «لا هيثمَ»[6] وشبهه مما ذُكر، فعلى تقدير التنكير، يعني: أن

(١) قال سيبويه: ««وأما يونس فزعم أنه نوّن مضطراً». الكتاب ٢/٣٠٨.

(٢) يونس: ٥٥.

(٣) المفصل ص ٧٦. والعبارة فيه: وحقه أن يكون نكرة.

(٤) في س: التعدد.

(٥) قال سيبويه: «واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رُبّ حسن لك أن تعمل فيه لا». الكتاب ٢/٢٨٦. وقال أيضـاً: «فلا لا تعمـل إلا في نكرة كـما أن رُبّ لا تعمل إلا في نكرة». الكتاب ٢/٢٧٤.

(٦) الرجز بتمامه: لا هيثم الليلة للمطي. وبعده: ولا فتى مثـل ابن خيبري. ولم يعـرف قائله. ومعناه: لا سائق كسوق هيثم. وهيثم اسم رجل كان حسن الحداء للإبل. انظر سيبويه ٢/٢٩٦ والمقتضب ٤/٣٦٢. والشـاهد فيـه نصب هيثم بلا التي لنفي الجنس، وهو علم معرفة. وجاز ذلك لأنه على سبيل التنكير.

«مثلَ» مقدرةً في المعنى، فصـار نكرةً في المعنى، فصحَّ دخولُ «لا» عليـه. و«مثل» وإنْ أُضيف إلى المعرفة فهي نكرة.

واعلم أن كلَّ موضع حُذفتْ منه «مثل»، فـلا يخلو الاسم الباقي من أنْ يكون مضافاً أو مفرداً. فإنْ كان مضافاً فلا إشكالَ أنه معرب على كل تقدير، مثل قولك: ولا أبا حسنٍ لها[1]، وشبهه. وإنْ كان مفرداً كان مبنياً، لأنَّ حكمَ المضاف بعد «لا» غيرُ حكم المفرد في اللفظ. وعنـد حذف المضـاف رجع الباقي مفرداً، فيجب إعطاؤهُ حكمَ المفرد وهو البناء، ولذلك قالوا: لا هيثَم. ولو كان معرباً لوجب أنْ يُقال: لا هيثماً. وأما: لا بصـرةَ، فلا دليـلَ منه لأنـه يصح أنْ يقدَّر معرباً ومبنياً، ولكن يُحكم عليه بالبناء لِما تقدَّم.

قال: «وتقول: لا أبَ لك»، إلى آخره، في: لا أب لك ولا غلامين لك وشبهـه مما كـان مفرداً ودخلت الـلام لـلاختصـاص بينـه وبين مَنْ نُسب إليـه وجهان: أحدُهما: وهي اللغةُ الفصيحة إجراؤهُ مجرى المفرد المقـطوع عن الإضافة وإعطاؤه حكمَ البناء، إما بالحركات إنْ قبلها أوْ بحروف النصب إنْ لم يَقبلْها، أعني الحركات[2]، واللغةُ الأخرى إجراؤُه مجرى المضاف وإعـطاؤُه حكمَه من الإعراب بالحركات أو الحروف. فمن المواضع ما يظهر بين اللغتين الفرقُ لفظاً كقولك، لا أبا لك ولا غلامي لك. فإنَّ الاعراب بـالألف في: لا أبا، أثرهُ الإضافةُ، وحذفُ النون في: لا غلامي لك، أثرُ الإضافةِ، ومنه ما لا

---

(١) العبارة بكاملها: قضيةٌ ولا أبا حسن لها. أي: قضية ولا عالم بها. فدخل عليٌّ رضي الله عنه فيمن يطلب لهذه المسألة. انظر سيبويه ٢/٢٩٧.

(٢) قـال ابن يعيش: «فلك في الاسم المنفي وجهان، أحـدهما: أن يبنى مـع «لا» ويكـون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه، وتكون اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفاً، وهـذا الوجـه هو الأصـل والقياس». شرح المفصل ٢/١٠٥.

يظهر لفظاً، كقولك: لا غلامَ لك. فهذا إنْ قدَّرته مضافاً كانت الحركةُ حركةَ إعرابٍ وإنْ قدَّرْته منفصلاً كانت الحركة حركة بناء، إذ لا أثرَ للإضافة في مثله في هذا الموضع إلا حذفُ التنوين وهو أثرُ البناء، فيصير لفظ الإعراب ولفظ البناء فيه سواء.

فأمّا وجهُ اللغة الأولى فواضحٌ وهو الشائعُ الكثير. وأمّا وجهُ اللغة الثانية فقد ذكرَ صاحبُ الكتاب أنَّهم قصدُوا إلى الإضافة، وإذا كان مضافاً فحكمُ الإضافة فيه هو ذلك الحكم. وجعلَ اللامَ مزيدةً توكيداً للإضافة. زيدَتْ مع قصد الإضافة، لِيُوَفِّرَ على «لا» من حيث اللفظ ما يقتضيه من التنكير، وهو معنى قوله: «وقضاءً من حق المنفي في التنكير بما يظهرُ بها من صورة الانفصال»(1). فجعَلَه مضافاً من حيث المعنى، وجعلَ اللامَ زائدةً لقصد صورة الانفصال. وهذا غيرُ مستقيم في المعنى، ولو كان معرفةً لم يجزْ دخولُ «لا» عليه. و«لا» لا تدخل إلا على النكرات. ولا ينفعُه أنَّ دخولَ «لا» تجعله في الصورة نكرة، لأنَّ امتناعَ دخول «لا» على المعارف لأمر معنوي لا لأمر لفظي. الثاني: أنا قاطعون بأن: لا أب لك، بمعنى لا أبا لك. و«لا أب لك» غيرُ مضاف في المعنى، فيجب أنْ يكون: لا أبا لك، غيرَ مضافٍ في المعنى. والأوْلى أنْ يقال: إنه في المعنى غيرُ مضاف ولكنه أشبَه المضافَ من جهة أنك إذا قلت: غلامُ زيد، وغلامٌ لزيد، فكلا اللفظين متَّفقٌ على أنَّ المعنى نسبةُ الغلام إلى زيد، وإنْ كان في الحذف معنى زائدٌ باعتبار زيادة خصوصيَّة. وإذا ثبت ذلك فقد صار ما وُجد فيه اللامُ وما لم يُوجد مشتركين في أصل النسبة.

---

(1) قال ابن يعيش: «يريد أن زيادة اللام في: لا أبالك، أفادت أمرين: أحدهما: تأكيد الإضافة، والآخر: لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه. فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب ومن جهة تهيئة الاسم لعمل لا فيه يعتد بها». شرح المفصل ١٠٧/٢.

فلما حصل هذا التشبيهُ أُجري مجرى المضاف في اللفظ والمعنى على حاله، كما أُجري «لا ضارباً زيداً» باتفاق مجرى المضاف في الإعراب. وإذا أَجْروا المشبَّهَ بالمضاف من حيث مجرى المضاف حقيقة، فلا بُعْدَ في أنْ يُجْرى المشبَّهُ بالمضاف من وجه في المعنى مجرى المضاف. وإذا ثبت ذلك استقام التعليلُ وانتفى الاعتراض.

وقولُه: «وقد شُبِّهت في أنها مزيدةٌ ومؤكّدة بتَيْم الثاني»[1] بناءً على تعليله، وقد تبيَّن ردُّه.

قال: «والفرقُ بين المنفي في هذه اللغة»، يعني: عند إثبات الألف إذا قلت: لا أبا لك «وبينه في الأولى» يعني: عند حذف الألف إذا قلت: لا أب لك «أنه في هذه معربٌ»، لأنه مضافٌ عنده والمضافُ معرب أوْ لأنه مشبَّه بالمضاف عندنا فأُجْرِي مجراه، «وفي تلك مبنى» لأنه لا إضافة، ولم يُعْتَبر شبهُ الإضافة من ذلك الوجه المعنوي فوجب البناء.

قولُه: «وإذا فَصَلْتَ فقلت: لا يدين بها لك، ولا أب فيها لك، امتنع الحذف». في: لا يدين وشبهه، «والإثباتُ» في: لا أبا وشبهه اللذان هما أثر الإضافة «عند سيبويه» لأنه عنده مضافٌ[2]، والمضافُ لا يُفصل بينه وبين

---

(١) وذلك في قول جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ... لا يُلقينكم في سوأة عمر

فعدي: مجرور بإضافة تيم الأول إليه، وتيم الثاني مقحم زائد للتوكيد. وسيأتي الحديث عن هذا البيت في الإملاء رقم (٣٩) من الأمالي المطلقة إن شاء الله. ص: ٧٢٥.

(٢) قال سيبويه: «وتقول: لا يدين بها لك، ولا يدين اليوم لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يدي لك ولا أبا لك، فالاسم بمنزلة إسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء، نحو: لا مثل زيد، فكما قبح أن تقول: لا مثل بها زيد، فتفصل، قبح أن تقول: لا يدي بها لك، ولكن تقول: لا يدين بها لك، ولا أب يوم =

المضاف إليه في غير الشعر، وعلى ما قلناه وهو مشبَّهٌ بالمضاف فلا يقوى قوة المضاف. ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف في المضاف الفصلُ فيما شُبِّه به لضعفه عنه. وعلى مذهب يونس جاز لأنه مضاف أو مشبَّه بالمضاف، وقد حصل الفصل باللام، فلا بُعدَ في الفصل بغيرها، والمذهبُ الأولُ.

[قال][1]: «وإذا قلت: لا غلامين ظريفين لك، لم يكن بدٌّ من إثبات النون في الصفة والموصوف»، لتعَذُّر إضافتهما أو أحدهما[2]، أمَّا تعذُّرُ إضافتهما فإنه لا يضاف اسمٌ إلا وله في المعنى ذات منسوبة إلى مَنْ أضيف إليه. فلو أضيفا جميعاً لاقتضيا ذاتين. الآخرُ: لو أضيفا لاقتضيا مشرِّكا، إذ لا يضاف شيئان إلى واحد إلا بمشرِّك، ولو جاء المشرِّكُ فسد معنى الصفة. ولا يضاف الأولُ للفصل الحاصل بغير الظرف، ولا الثاني لأنه ليس بمقصود بالذات، وإنَّما يضاف ما قُصد به الذاتُ لأنَّ الإضافةَ لها. ولا يَرد: لا ناصريْ لك وشبهه. لأن الموصوفَ فيه محذوف، وقد قامت هذه الصفةُ مقامَه وأُريد بها تلكَ الذاتُ فأُجريت مجراه.

قال: «وفي صفة المفرد وجهان»[3]. ذكر الصفةَ ههنا لأجل حكم اقتضاه النفي كما ذكرناه في صفة المنادى، وإلا فأحكامُ الصفات في الصفات.

= الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة، ثم جعلت لك خبراً فراراً من القبح». الكتاب ٢/٢٧٩.

(١) زيادة من عندي ليعلم أن ما بعدها قول الزمخشري.

(٢) قال سيبويه، «هذا باب لا تسقط فيه النون وإن وليت لك. وذلك قولك: لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك، من قبل ان الظريفين والصالحين نعت للمنفى ومن اسمه، وليس واحد من الاسمين ولي «لا» ثم وليته لك. ولكنه وصف وموصوف، فليس إلى الموصوف سبيل إلى الإضافة». الكتاب ٢/٢٩٠.

(٣) عبارة الزمخشري بتمامها: «وفي صفةالمفرد وجهان: أحدهما: أن يبنى معه على الفتح كقولك: لا رجل ظريف فيها. والثاني: أن تعرب محمولة على لفظه أو محله». وكان على ابن الحاجب أن يذكر العبارة كاملة، لأنه قد تحدث عن أشياء لم يذكرها.

وقوله: «المفرد». احترازٌ من المضاف والمشبَّه به لأنه لا يجوز في صفته إلا النصب. أمَّا وجهُ البناء فلأنهم نزَّلُوا الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد من جهة أنَّ ذاتَهما واحدة. والمقصودُ نفيُ رجل موصوف بالظرف. وقد يقال: فلِمَ لَمْ تنزّلْ صفةُ المنادى المبنيّ مع الموصوف كالشيء الواحد حتى تكون الصفةُ مبنيَّة؟ فالجوابُ عنه من أوجه: أحدُهما: أنَّ الصفةَ ههنا مقصودةٌ مخصَّصةٌ، إذْ لولاها لكان «رجل» في قولك: لا رجلَ، عام في الظرفاء وغيرها[1]. وليس الصفةُ في قولك: يا زيدُ العاقلُ، إلا لرفع وهم مقدر. والآخرُ: أن صفة المنادى المبني لا تكون إلا معرفة بالألف واللام أو بالإضافة. والإضافةُ والألفُ واللامُ يمنعان من البناءِ العارض. ألا ترى أنه لا يُبنى: لا غلامَ رجل، ولا غلامَ لزيد، وإذا كان ذلك مانعاً من البناء في الأصل الموصوف فهو في الصفة أجدرُ. الثالثُ: أنَّ الألفَ واللامِ حرف لمعنى[2] بمثابة واو العطف في كونها حرفاً لمعنى[3]، فكما أنه لا يُبنى: لا رجلَ وامرأة، فكذلك ههنا، لئلا يؤدي إلى بناء أشياءَ متعددة.

والوجه الثاني مما يجوز في صفة المنفي: الإعرابُ، وهو على وجهين: على اللفظ[4] وعلى المعنى[5]. ووجهُه ما ذكرناه في صفة المنادى، وعاملُه كعامله، وعلَّتُه كعلته. فإن فصلتَ بينهما أعربتَ ليس إلا. لأنَّ الفصلَ يُبطل

(١) هكذا وردت هذه الكلمة في جميع النسخ. والصواب: وغيرهم.

(٢) لمعنى: سقطت من س.

(٣) في الأصل وفي م، ب: حرف المعنى. وما أثبتناه هو الأصح.

(٤) تنصبه وتنونه فتقول: لا رجل ظريفاً عندك. وأجاز سيبويه عدم تنوينه. قال: «اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلام ظريفاً لك، ولا غلام ظريف لك». الكتاب ٢/ ٢٨٨.

(٥) ترفعه حملاً على موضع لا واسمها. لأنها وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء، فتقول: لا رجل ظريفٌ عندك.

جعلَهُما كشيء واحد، فتعذَّر البناءُ، وليس في الصفة الزائدة[1] عليها إلا الإعرابُ لئلا يؤدي إلى بناء المتعددات وجعلها كشيء واحد، وليس من جنس لغتهم. وإن كرَّرتَ المنفيَ جاز في الثاني البناءُ لأنَّه تأكيد لفظي، فجاز أن يجري مجرى الأول لفظاً لأنه تكرير له. وجازَ الإعرابُ لأنَّ علَّةَ البناءِ إنما وُجدتْ في الأول دون الثاني، فأُعرب الثاني لذلك.

قال: «وحكمُ المعطوف حكمُ الصفة إلا في البناء»، لأن البناءَ متعذر، إما لزيادة الحرف على ما تقدَّم، وإمَّا لأن المعطوفَ والمعطوف عليه متغايران، فلا يستقيم جعلُهما كشيء واحد كالصفة. فلم يبقَ إلا الإعرابُ لفظاً أو محلاًّ، فاللفظُ مثل قوله:

لا أبَ وابْناً مثلُ مروانَ وابْنِهِ[2]

ويجوز في «مثل» الرفعُ على أنْ يكون خبراً، ويجوز النصب على أنْ يكون صفة وهو صفة لهما. ولا يجوز الرفع على الصفة لهما، لأن «ابنا» معرب، والرفعُ إنَّما يجوز على المحلّ إذا اتَّفق للموصوف محلٌّ يخالف اللفظ. وههنا أحدُ الاسمين وهو الثاني منصوبٌ معرب فليس له محلٌّ في الرفع، فوجب أنْ تكون الصفةُ لهما فيما يتفقان فيه وهو لفظُ النصب. ولا يجوز أن تكون الصفةُ لهما فيما اختلفا فيه لأنه يؤدي إلى مثل قولك: قام زيد وضربتُ عمراً العاقلين، لأن

---

(١) كقولك: لا غلام ظريف عاقلاً عندك. قال ابن يعيش: «كنت في الوصف الأول بالخيار، إن شئت بنيته ومنعته التنوين، وإن شئت أعربته ونونته ولا يكون الثاني إلا منوناً معرباً، إما بالنصب وإما بالرفع، ولا يجوز فيه البناء». شرح المفصل ٢/١٠٩.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا. ولم ينسبه أحد لقائل. وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٨٥، والمقتضب ٤/٣٧٢، والخزانة ٢/١٠٢. ومروان: هو مروان بن الحكم. وابنه: عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه قوله: ابناً، حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا. ويجوز فيه الرفع أيضاً، عطفاً على اسم لا قبل دخول لا عليه، أو عطفاً على لا مع اسمها، وهما بمنزلة المبتدأ.

الرفعَ في الصفة في قولك: لا أبَ وابناً مثل، إنما يصحُّ لأن قولَك: لا أبَ، في محل رفع، فيبقى قولُك: وابناً، منصوباً لفظاً ومحلاً، فتصيرُ قد وصفتَ بصفة واحدة اسمين، أحدُهما مرفوعٌ والآخرُ منصوبٌ على التبعةٌ اللفظيّة. وهذا مثلُ قولك: يا زيدُ وعبدَ الله العاقلين. لا يجوز الرفعُ لأنّهما لم يتفقا في جهة، إذ أحدَهما منصوبٌ لفظاً ومحلاً، فلا وجهَ لجري الرفع عليه ويجب النصبُ لاتفاقهما باعتباره، لأنَّ الأولَ منصوب محلاً والثاني منصوبٌ لفظاً ومحلاً، فأُجريت الصفةُ على ما اتفقا، لا على ما اختلفا. فإجراءُ الصفة ههنا على المحل واجب كإجراء الصفة ثَمَّ على اللفظ، لأنهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا باللفظ، وَثَمَّ اختلفا بالمحلِّ واتفقا باللفظ، فلذلك كانت الصفةُ باعتبار الاتفاق.

قال: «وإنْ تعرَّفَ فالحملُ على المحلِّ لا غير»[1]. قال: لأن دخولَ النصب فيه فرعُ دخول الفتح فيه إذا كان منفياً، ولا يدخله الفتحُ فلا يدخُله هذا النصبُ الذي هو فرعُه، لأن دخولَ الفتح إنما كان لتضمنه معنى الحرف. ألا ترى أن معنى قولك: لا رجلَ، لا من رجلٍ. ولا يتقدر مثل ذلك في: لا زيدٌ، لأنَّ «مِنْ» ههنا جيء بها لتأكيد نفي المتعددات، وليس في قولك: لا زيدٌ، تعدّدٌ.

قال: «ويجوز رفعه إذا كُرر». قال الله تعالى: ﴿فلا رَفثٌ ولا فُسوق﴾[2]. وقال: ﴿لاَ بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ﴾[3].

قال الشيخ: خص الرفعَ بالذكر وإنْ كان فيه إذا كُرِّر خمسةُ أوجه على ما

---

(١) كقولك: لا غلام لك والعباس، ولا غلام لك وزيد. قال ابن يعيش: «لا يجوز نصبه بالحمل على عمل (لا)، لأن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، وإنما ترفعه على موضع (لا) وما عملت فيه لأن موضعها ابتداء». شرح المفصل ٢/ ١١٠.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) البقرة: ٢٥٤.

يأتي في الفصل الذي بعده، لأن بقيةَ الأوجه قد تقدم بعضُها القوي، وذكر آخِر هذا الفصل بعضَها الضعيفَ، فلم يبقَ إلا وجهُ رفعهما، ولذلك خصَّهُ بالذكر. ووجههُ أحدُ أمرين: إمَّا أن يقال: المعطوفُ والمعطوفُ عليه في الصورة إذا بُنيا جميعاً كانا كالشيء الواحد، فكُره بناءُ أشياءَ متعددات، فعُدل إلى الأصل وهو الرفع. وإما أنْ يُقال: هو جوابٌ لِمَنْ سأل عن شيئين أو أثبت الحكمَ لشيئين فقال: في الدار رجل وامرأةٌ، فأُجيب بقوله: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة، ليكون الجوابُ مطابقاً للسؤال. فإنْ قيل: فليكن «لا رجلٌ» فصيحاً جائزاً جواباً لقول من قال: في الدار رجلٌ. فالجوابُ: أنَّ ذلكَ غيرُ لازم، لأنك في قولك: لا رجلٌ ولا امرأةٌ، مضطَّرٌ في غرضك لذكرهما، لأنك لو قلت: لا، أو: لا رجلٌ، أو: لا امرأةٌ، لم يحصل غرضُك، وليس كذلك مسألةُ الاعتراض، إذ لو قصدتَ مجردَ الجواب لوجب أن تقول: لا، أو: نعم. وليس في ذكر رجل زيادةٌ فثبت أنها تخالفُها في وجوب ذكر الاسمين للغرض المقصود، فحسُنت المطابقة. وتلك المسألةُ إنْ ذكرتَ رجلاً فليس لهذا الغرض فيجب أن يكون له حكمٌ لا باعتبار المجاب لانتفاء الغرض فيه بانتفاء الجواب. [قال][1] «فإنْ جاء مفصولاً بينه وبين لا أو معرفةً وجب الرفعُ والتكرير».[2] أما الرفعُ فلأنّ الفصلَ يمنع البناءَ، وأمَّا التكريرُ فلأنَّ «لا» تقتضي نفيَ المتعدِّد وضعاً. ولمَّا كان المعرفةُ الواحدُ لا تعدُّدَ فيه اشتُرط تكريرُه ليحصل التعدُّد.

[قال][3]: «وفي: لا حول ولا قوة إلا بالله، ستةُ أوجه». وهي خمسة أوجه[4] لأنَّ الوجهَ السادسَ الذي جعله عكساً لرفع الأول وفتح الثاني هو أن

(١) زيادة من عندي ليعرف أن ما بعدها من كلام الزمخشري.

(٢) فمثال الفصل قولك: لا فيها رجل ولا امرأة. ومثال كونه معرفة قولك: لا زيد عندي ولا عمرو.

(٣) زيادة من عندي حتى لا يختلط كلام الزمخشري بكلام ابن الحاجب.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في الإملاء رقم (٧٨) من الأمالي على المقدمة ص: ٥٩٣ =

تقولَ : لا حولَ ولا قوةٌ . وهذا هو الوجه الذي هو فتحُ الأول ورفع الثاني وهو قولك : لا حولَ ولا قوةٌ .

وقد ذهب بعض الناس إلى أنَّ تقسيمه باعتبار التعليل. والوجهُ الخامس هو رفعُ الأول على أنَّ «لا» بمعنى ليس، أو على مذهب أبي العباس[1]، فيكون الوجهُ السادسُ معللاً بهذا التعليل، وهو بهذا الاعتبار يخالف الوجهَ الثالث، وهذا غلط، إذ لو قُصِد ذلك لكانت وجوهاً كثيرة، لأنَّ رفعهما جميعاً يجوز أن يكون للوجهين الذين ذكرناهما، وأنْ يكونا على مذهب أبي العباس. أو على أن «لا» بمعنى ليس. وهذه أربعةُ أوجه. فدلَّ ذلك على أنه لم يقصد إلا صورَ الأحكام لا إلى تعليلها، وأن قولَه: «وأنْ تعكس هذا»، وقع غلطاً، وكثيراً ما يغلط العلماءُ في مثل ذلك عند التقسيم.

[إمــلاء ٨٦]

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

قال صاحبُ الكتاب[2]: «هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأمَّا بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرأون: ﴿ما هذا بشر﴾[3]، إلا مَنْ درى كيف هي في الصحف»:

لغةُ أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين[4]. ولغةُ بني تميم

= والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٩٤ والرضي ١/٢٦٠ وابن يعيش ٢/١١٣.

(١) مذهبه جواز الرفع بلا من غير تكرير . فهو لا يرى بأساً أن تقول : لا رجلٌ في الدار . انظر المقتضب ٤/٣٥٩.

(٢) ص ٨٢.

(٣) المؤمنون : ٢٤.

(٤) ويروى عن الأصمعي أنه قال : ما سمعته في شيء من أشعار العرب ، يعني نصبَ خبر ما المشبهة بليس . ابن يعيش ١/١٠٨.

موافقة للقياس، لأنهم يزعمون أنَّ كل حرف لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعالِ لا عملَ له في أحدهما، و«ما» و«لا» كذلك. ووجههُ أنَّ الشَّبه لمَّا قويَ بين «ما» و«ليس»، أُجْريت مجراها في العمل، وخُولف ذلك القياس لقوة الشَّبه.

قولُه: «وبنو تميم يقرأون:﴿ما هذا بشر﴾»،ليس بجيد، لأن هذه القراءة إنْ كانت لهم جائزة قبل المصحف فلا تُنسخ بوجود المصحف، وإنْ لم تكن لهم جائزةً فقد نسبهم إلى الجهل وارتكابِ المحظورات.

وقولُه: «فإذا انتقض النفيُ بإلا، أو تقدم الخبرُ بطل العملُ». أمَّا إذا انتقض فلأنها شَبهُها باعتبار النفي، ولا نفيَ في الخبر مع وجود «إلا» فبطل. وأمَّا التقدمُ فلأنها لَمْ تقوَ قوةَ الأفعال فيتقدم منصوبُها على مرفوعها. ودخولُ الباء في[1] الخبر إنَّما يصحّ على لغة أهل الحجاز، واستدَلَّ بقوله: «لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق». وهذا غير مستقيم لأنه لا يصحُّ أن يقال: دخولُ الباء لأجل النفي في قولك: ما زيدٌ بمنطلق، على اللغتين، ولم يستقم: زيدٌ بمنطلق، لعدم النفي، كما تقول: ما لكم من إله، وأنت لا تقول: لكم مِنْ إله، ولا عملَ لواحد منهما.

وقوله: «ولا التي يكسعونها[2] بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أنْ يكون المنصوبُ بها حيناً».

اختلف الناس في «لا» هذه. فقال البصريون: هي «لا» المشبهةُ بليس لأنها أُلحِقَتْ التاءَ المختصةَ بالأفعال، فلولا شبَهُها بالفعل لم تلحقها. وإذا كانت المشبهةُ بالفعل فهي التي بمعنى ليس أيضاً. فإن المعنى على قولك:

---

(١) في س: على.

(٢) معنى يكسعونها: يتبعونها. اللسان (كسع).

ليس هذا الحين حين مناص، وشبهه مما يقع فيه لات[1]. واغتفروا ما يلزمهم لقيام هذا الدليل، والذي يلزمهم أنّ «لا» بمعنى «ليس» شاذ. وجوابُه أنه شاذ ما لم تدخل التاءُ، فإذا دخلتْ فليس بشاذ. ومنها: ما يلزمهم من اضمار الاسم في الحرف، لأنَّ المعنى عندهم: ليس الحينُ حينَ مناص، والحروفُ لا يُضْمر فيها. وجوابُه: أنّه قد قَوِيَ شبَهُه بالفعل فأُجريَ مجراه في هذا المثال لكثرة استعماله مثله. ومنها: ما لزمهم من الإضمار قبل الذكر، لأن المعنى: ليس الحينُ حينَ مناص. وجوابُه: أنَّ مثلَ هذا الإضمار جائزٌ لقيام القرينة الحاليَّة عليه. وإذا قامت القرينةُ على الإضمار كان بمثابة تقدُّم الذِّكر.

وذهب بعض الناس إلى أنَّها «لا» التي لنفي الجنس[2]. ودليله عندهم ما ذكروه اعتراضاً على البصريين. والاعتراضُ عليه ما ذكره البصريون جواباً ودليلاً.

[إمــلاء ٨٧]

[مسائـل في المنـادى]

المنصوب باللازم إضماره. قال[3]: «هو أقسام منه المنادى[4]». والنداءُ جملة إنشائية يُقْصد بها تنبيهُ مَنْ تخاطبه بأحد الحروف المخصوصة[5]. والمنادى هو الاسمُ المخاطب فيها. واختُلف في تقديرها جملة. فمنهم من

(١) قال تعالى: ﴿ ولات حين مناص ﴾ (ص: ٣).

(٢) وهو مذهب الكوفيين. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٩٩.

(٣) المفصل ص ٣٥.

(٤) قال ابن الحاجب: «لم يحده لإشكاله». الإيضاح ١/٢٤٩. ثم قال: «والتحقيق أن يقال في حده: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً. فالمطلوب إقباله جنس له ولغيره، وبحرف نائب مناب أدعو فصل. وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوباً إقباله». الإيضاح ١/٢٤٩.

(٥) وهي: يا، أيا، هيا، وا، أي، الهمزة.

يقول: أصلها: أُريد[1] أو أعني أو ما أشبهه. فيا عند هؤلاء حرفٌ وضع دليلاً على الإنشاء للنداء كما وُضعت الهمزةُ دليلاً على إنشائيَّة الاستفهام. والجملةُ عندهم من الفعل والفاعل المقدَّر، والاسمُ مفعول بذلك الفعل.

وقال بعضهم[2]: يا: اسمٌ من أسماء الأفعال متضمن معنى الإنشاء، وعبد الله مفعول باسم الفعل، ولا شيءَ مقدَّر، وهو ضعيف، لأن من جملة حروف النداء الهمزة، وليس من أسماء الأفعال اسمٌ على حرف واحد. وأيضاً فإنَّ أسماءَ الأفعال تتحمَّلُ الضمائرَ، كقولك: هيهات ورويد، وهذه يعلم أنها لا تتحمَّل الضمائرَ، ولو تحمَّلَ الضميرَ لاستَقلَّ كلاماً، ولا يستقلُّ ذلك مع مضمره كلاماً. وإذا بطل ذلك فالمذهبُ ما تقدَّم، ويجب تقدير الفعل للعلم بأنَّها جملة، والمعنى عليه، فوجب تقديرُه بالفعل. وإنما وجب الحذفُ لأنَّ الواضِع علِمَ أنَّ هذا مما يكثر في كلامهم، فحذفَهُ[3] لكثرته المعلومة عنده، وصارتْ «يا» متضمِّنَةً ذلك الفعلَ المحذوف، فلم يجمعوا بينها وبينه. ثم إنَّ المنادى منصوبٌ لفظاً ومنصوبٌ محلاً. فالمنصوب من حيث المحلّ على أضرب: منها: المنادى المضموم، وشرطُه أنْ يكون مفرداً معرفة غيرَ داخلة عليه لامُ الجر ولا ألفُ الندبة، وبُنِيَ لشَبَهه بالمضمر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فلأنه مفردٌ، ومن حيث المعنى هو أنه مخاطَب، وأصلُ المخاطب أنْ يكون بالضمائر، ولكنهم وضعوا ههنا الأسماءَ الظاهرة موضعَ المضمرات لأنهم علموا أنَّهم ينادون في الغالب الغائبَ عن العين، فلو وضعوا[4] المضمرَ موضعه لجوَّز كلُّ سامع له أنَّه المنادى، فعدَلوا إلى الأسماء

---

(١) في الأصل: يا زيد. وهو تحريف.

(٢) وهو مذهب الفارسي. انظر شرح الكافية للرضي ١/١٣٢.

(٣) في س: فحذف. والأصوب ما أثبتناه.

(٤) في س: وضع. والأصح ما أثبتناه.

الظاهرة لتختص بمَنْ هي لقبٌ عليه، فيرتفع ذلك اللّبْس. وبُني على حركة إمَّا للهرب مَن التقاء الساكنين في كثير من الأسماء كزيد وعمرو،ثم حُملت البواقي عليها، وإمَّا لعروض البناء، جعلوا المبنيّ عارضاً بالآلة العارضة وهي الحرْكة، إذ أصلُ البناء السكونُ[1]، وبُني على الضم لأنهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب، إذ موضعُه نصب[2]. ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء وهي كثيرة، فبنوه على الضم ليرتفع هذا اللُّبس[3].

قال: «توابعُ المنادى المضموم غير المبهم». قال صاحبُ الكتاب: «إذا أُفردت حُملت على لفظه أوْ محلِّه». ذكرَ بعضَ التوابع باعتبار حكم ثبتَ لأجل منادى مخصوص كان ذكرَهُ في النداء لأنه أثرُه. أمَّا التوابعُ وأحكامها من حيث كونها توابعَ فموضعها باب التوابع. وشرطُ هذا الحكم أن يكونَ المتبوعُ منادى مضموماً غيرَ مبهم، وأنْ يكون التابعُ مفرداً غيرَ بدل ولا معطوفاً مما يصح دخولُ حرف النداء عليه. أما كونُه منادى فليحصل اللفظُ والموضع، وأمَّا كونُه مضموماً فليتحقَّق مخالفةُ اللفظ الموضعَ، وأما كونُه غيرَ مبهمٍ فلأنه إذا كان مبهماً كان المتبوع هو المقصود بالنداء، وقد أجازَ بعضُ النحويين فيه الوجهين، فعلى هذا لا يحتاجُ إلى قيدٍ يُخرجُه.

---

(١) قال ابن يعيش: «أما تحريكه فلأن له أصلاً في التمكن فوجب أن يميز عن ما بني ولا أصل له في التمكن، فبني على حركة تمييزاً له عن مثل: من وكم وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب». شرح المفصل ١/١٣٠.

(٢) لو بنوه .. إذ موضعه نصب: سقطت هذه العبارة من د.

(٣) وزاد ابن يعيش سبباً آخر وهو شبهه بالغايات نحو: قبل وبعد. ووجه الشبه بينهما أن المنادى إذا أضيف أو نكر أعرب، وإذا أفرد بني، كما أن قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان في غير ذلك. انظر شرح المفصل ١/١٣٠. وقال ابن الحاجب في الإيضاح: «وإنما بني على الضم لطروء سبب أوجب البناء، وهو مناسبة ما لا تمكن له في الإعراب، وهو شبهه بالمضمر» ١/٢٥٢.

وقوله: «إذا أفردت»، احترازٌ من أنْ تكونَ مضافةً لأنها إذا كانتْ مضافة لم يكنْ فيها إلا النصبُ من جهة أن إعرابهَا بالرفع إنَّما كان إجراء لهـا مجرى المنادى بتقدير دخول حرف النداء عليها[1]. وأما إذا كانت مضافة انتفى هذا التقدير عنها ولزِم نصبُها.

وقولُنا: غير بدل، لأنها إذا كانت بدلاً كان في حكم تكرير العامل، فكأنه موجودٌ، فحكمهُ حكمُ منادى مستقل، فيجبُ ضمُّه. وقولُنا: غير معطوف مما يصح دخول حرف النداء عليه، لأنه إذا صحَّ دخولُ حـرف النداء عليـه قُدِّر، وإذا قُدِّر كان حكمُه حكمَ نفسه، وجرى مجرى البدل.

وما لَهُ لفظٌ ومحل على ثلاثة أقسام: قسمٌ مبني بالأصالة فهذا لا يجري عليه شيءٌ إلا باعتبار موضعـه، كقولـك: جاءني هؤلاءِ العقـلاء، وشبهه، لأن لفظَه أصلٌ في البناء، فلا اعتدادَ به، إذ لا شبـهَ له بـالمُعْرب. وقسمٌ طـرأ فيه البنـاءُ في محل مخصوص كالمنادى المضموم والمنفي بلا التي لنفي الجنس، ففي تابع هذا وجهان: الإجراءُ على الموضع وهو القياسُ لأنه مبنيٌّ فلا اعتدادَ بلفظه قياساً على سائر المبنيات. ومنهم من يُجريه على لفظه لطروء البنـاء فيه تشبيهاً لها بحركة الإعراب لتغيُّر الحركة العارضة فيه[2]. وقسمٌ معرب بإعرابٍ ثـانٍ بعـدَ إعـراب أصـل كـالمضـاف إليـه المصـدرُ واسمُ الفـاعـلِ واسمُ[3] المفعولِ، كقولك: ضربُ زيدٍ وضاربُ زيدٍ ومضروبُ زيدٍ. ففي هذا أيضـاً وجهان: الإجراءُ على اللفظ وهو القياسُ لأنَّه معرب على الحقيقة فجرتْ عليه

(١) عليها: سقطت من م.
(٢) تقول: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، ويا تميمُ اجمعون وأجمعين، ويا غلامُ بشرُ وبشراً، ويا عمرُو والحارثُ والحارثَ.
(٣) اسم: سقطت من ب، د.

إتوابعُه على لفظه كسائر المعربات، ومنهم من يُجري توابعَه على إعرابه الأصليّ ، وهو ضعيف ، وقد تقدَّم .

[إملاء ٨٨]

[المفعول المطلق]

قوله[١]: «ذكرُ المنصوبات. المفعولُ المطلق». لم يحدّ المصدرَ لأنه قد تقدَّم ما يُشعر به وهو لقبُه. فإنَّ لقبه مُشْعرٌ بفصله. والمقصودُ في الحدود إنَّما هي الفصولُ فكأنه قال: هو الاسمُ الذي فُعل، وهذا فصلُ المفعول المطلق عن غيره. وحَدُّه: هو ما فعَلَه فاعلُ الفعل المذكور. فقولنا: المذكور، احترازٌ عن مثل قولك: كَرِهَ زيد الضرب، فإنه مفعول لفاعل ولكنه ليس هو المذكور.

وقوله: «سُمّي مصدراً لأن الفعل يصدر عنه»[٢]. هذا مذهب البصريين أنَّ المصدرَ أصلٌ أُخذ منه الفعلُ[٣]، والدليلُ عليه من وجهين: أحدُهما: تسميته بالمصدر، والمصدرُ في اللغة هو الذي يصدر عنه، فدلَّت تسميتُه على أنه قد صدَرَ عنه الفعلُ، وعلى مذهب الكوفيين كان ينبغي أن يُسَمَّى الفعلُ مصدراً ولم يسمَّ، فدلَّ على أنه ليس بأصل. الثاني: أن معنى الاشتقاق هو أخذُ لفظ فرعي من لفظ أصلي موافق له في الحروف الأصول والمعنى الأصلي، وهذا لا يتحقَّقُ في المصدر والفعل إلا على مذهب البصريين، لأنا نقولُ: إنْ جعلنا الفعلَ أصلاً فالفعلُ يدل على حَدَث وزمان معيَّن فيجب أن يكون المصدرُ يدل أيضاً على الحدَث والزمان المعيّن، ولا قائلَ يقول: إن المصدرَ يدل على حدث وزمان معيَّن. وإذا قلنا: إن المصدر هو الأصلُ وهو دالّ على

(١) ص ٣١.

(٢) عبارة المفصل : سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٢٨ .

حدث مجرَّد عن الزمان فالفعل قد شاركه في هذا المعنى الأصلي، فقد ثبت أن الحقَّ ما ذهب إليه البصريون.

المبهمُ ما دل على ما دل[1] عليـه الفعلُ من الحـدث، والمؤقّتُ ما دل على زيادة، وتلك الزيادةُ تكون في الأنواع كقولك: ضربت ضرباً شديداً، وفي الأعداد كقولك: ضربت ضربة وضربتين[2].

وقوله: «وقد يقرن بالفعل غيرُ مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين: مصدرٌ وغيرُ مصدر». فقولهُ: وغيرُ مصدر، ظاهـرُه التناقضُ، لأن كـلامَهُ في المفعول المطلق وتقسيمه وقد ذكرَ أنه مصدرٌ، فكيف يكون من تقاسيمه غيـرُ مصدر، فيكون مصدراً غيرَ مصدر؟ والجوابُ: أنَّ المصـدرَ يُطلق بـاعتبارين: أحدهما: الذي فعلَهُ فاعلُ الفعل المذكور. والآخرُ: باعتبار ما لهُ فعلٌ يجـري عليه، كانطلق للانطلاق وشبهه، وله بابٌ يُذكر فيه. فقولُه: وغيرُ مصدر، أي: ليس له فعلٌ يجري عليه، وهو مصدر باعتبار أنه فعلَهُ فاعلُ الفعل، فهو مصدر باعتبارٍ غيرُ مصدرٍ باعتبار آخر.

وأما قولُه: «رجعَ القهقرى» وأخواتُها[3]، فللناس فيها مذهبان: مذهبُ صاحب الكتاب أنها ههنا أسماءٌ ليست لها أفعال، فهي منصوبة انتصابَ: أنواعاً من الضرب. وقد ذهب غيـرُه إلى أنها صفـاتٌ لمصادِرَ محـذوفة[4]. فـرجعَ

---

(١) على ما دل: ساقطة من ب.

(٢) تحدث ابن الحاجب في هذه الفقرة عن قسمي المصدر، ولكنه لم يصدرها بعبارة الزمخشري كعادته. فبدا الكلام غير مرتبط بما قبله. فلا بد من ذكر كلام الزمخشري، حتى يتصل الكلام ببعضه البعض ويستقيم المعنى. وعبـارة الزمخشـري: «وينقسم إلى مبهم نحو: ضربت ضرباً وإلى مؤقت نحو: ضربت ضربة وضربتين».

(٣) منها: اشتمل الصماء، وقعد القرفصاء.

(٤) وهو مذهب المبرد. انظر الرضي على الكافية ١/ ١١٥.

القهقرى، تقديرُه: رجع الرجوعَ القهقرى. فعلى هذا يكونُ المصدرُ هو المحذوفُ، والقهقرى وأخواتُها صفاتُ المصادرِ المحذوفةِ والمقدَّرةِ، فلا تكونُ من هذا الباب بلْ تكونُ من باب قولك: ضربتُ ضرباً كثيراً.

قولُه: «والمصادرُ المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثةِ أنواع». والدليلُ على الحصر باعتبار جواز الإضمار ووجوبه، أنه لا يخلو أنْ يجوز إظهارُه أوْ لا. فإنْ جاز إظهارُه فهو القسم الأول[1]. وإنْ لم يجز إظهارُه فلا يخلو إما أنْ يكون له فعلٌ من لفظه أوْ لا. فإنْ كان له فعل من لفظه فهو الثاني[2]. وإنْ لم يكن له فعل من لفظه فهو الثالثُ[3]. فمنها ما لا يعرف إلا بالسماع وهو الأولُ من النوع الثاني. وطريقُ الدليل على التزامهم حذفَ الفعل من هذا القسم أنَّا نقول: هذه ألفاظ كَثُرتْ في كلامهم، ولم توجد إلا محذوفاً فعلُها. فدل على أنها ملتزمةُ الحذف، إذْ لو لم تكن كذلك لَوُجِدتْ مع كثرتها في بعض المواضع مظهراً أفعالُها. ولمَّا لم توجد إلا محذوفة دلَّ على أنها لا يجوز إظهارُها. وقد استُعمل هذا الدليلُ في مواضع مُخرجاً لِما ثبتَت قاعدتُه بالقياس، فهو أوْلى ههنا.

قال سيبويه: «لا يُقال: ما أَقْيَلَهُ، استغناءً بما أكثرَ قائلته»[4]. وقال

---

(١) نحو: مواعيد عرقوب، وخير مقدم، وغضب الخيل على اللجم. فهذا النوع يجوز فيه إظهار الفعل ويجوز حذفه. انظر المفصل ص ٣٢.

(٢) نحو قولك: سقياً ورعياً وخيبة وجدعاً وعقراً وبعداً وسحقاً. فكل هذه مصادر منصوبة بفعل مضمر متروك لأنها صارت بدلاً منه. انظر المفصل ص ٣٢.

(٣) نحو: دفراً وبهراً وأُفّةً وتُفّةً وويحك وويسك وويلك. فهذه مصادر ليست لها أفعال من لفظها. انظر المفصل ص ٣٣.

(٤) قال سيبويه: «ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته». الكتاب ٤/٩٩.

أيضـاً : « واستغْنَوْا بتـركتُ عن وذرتُ »[1] . وقال أيضـاً : « لا يقال نـازَعني فنزعتُه ، واستُغْنِيَ عنه بغلبته »[2] . وهذه كلُّها أمورٌ أُخرجت عن القياس لهذا الدليل ، وطريقُ بيانه ما ذكرناه .

وضابطُ هذا النوع الثاني من النوع الثاني الذي هو: إنما أنت سيراً سيرا، وما أنت إلا قتلاً قتلا: أن يتقدَّم نفي أوْ مـا هـو في معنى النفي وبعـده اسم لايصحُّ أنْ يكون المصدر عنه خبراً[3]. وقولُنا: لا يصحُّ أنْ يكون المصدر عنه خبراً، حذراً من قولك: ما ضربك إلا ضربٌ حسن، فإنه يجب فيه الرفـعُ. وحكمةُ هذا الضابط هو أنَّ وقوعه موقعاً لا يصحُّ أنْ يكون خبـراً دالٌ على أنَّ الخبر غيرُه. ولا خبرَ يصلح من حيث المعنى إلا فعلٌ بمعناه، فقد عُلم بهذه القرينة خصوصيَّةُ الفعل وفي موضعه باشتراط الإثبات بعد النفي لَفْظٌ أو تقديرُ لفظ واقع موقعَ الفعل، فاستُغني بالقرينة واللفظ الواقع موقعَ الفعل عن التلَفُّظ بالفعل، كما استُغنِي في قولهم: لولا زيدٌ لكان كذا، وبابه.

قوله: «ومنه قوله: ﴿فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فِداءً﴾[4]». ضابطُ هذا: أنْ تتقدم جملة تقتضي تفصيلاً باعتبـار معناهـا، ويُستغنى باقتضـائها التفصيـلَ مع ذكـر المصـادر بعـدَهـا عن ذكـر الفعـل ويُستغنى بلفظ مـا تقـدم عن لفظ الفعـل، فصارت[5] قرينة ولفظ، فأَشْبه ما تقدم.

(1) قال سيبويه : «كما أن يدع على ودعت ، ويذر على وذرت وإن لم يستعملا ، استغني عنهما بتركت». الكتاب ٤/ ٦٧.

(2) قال سيبويه : «ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعتُه ، استُغنِي عنها بُغلبته وأشباه ذلك». الكتاب ٤/ ٦٨.

(3) ومثل هذا قولك : إنما أنت سيرَ البريد ، وأأنت سيرا ؟

(4) محمد : ٤ . وقبلها: ﴿فشدّوا الوثاق﴾. فـ « منا » و « فداء » ذكرا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق .

(5) في جميع النسخ وردت هذه الكلمة هكذا. والصواب أن تكون: لأنه. وقد ذكر ذلك في الصفحة التالية:

وقوله: «مررت [به][1] فإذا له صوتٌ صوتَ حمار وإذا له صراخٌ صراخَ الثَّكلى وإذا لـه دَقٌّ دقَّكَ بـالمنحـاز حبَّ القِلْقِـل[2]». ضـابِطُ هذا: أن يتقـدم اسم فعل، يعني مصدراً منسوباً إلى من قـام به وبعـده مصدرٌ في معناه، فإنـه ينصب على الـوجـه المختـار[3]، فيُستغنى بمـا تقـدَّم من ذكـر اسمِ الفعـلِ المنسوب عن الفعل الناصبِ لأنه قرينةٌ ولفظ كما تقدّم. وهل الناصبُ له نفسُ مـا تقدَّم فيقـومُ مقامَ الفعـل أوْ الناصبُ لـه فعلٌ آخـر مقدر؟ فيـه خـلاف بين النحويين[4]. ظاهرُ كلامه أنه بفعـل مقدر، لأن الكـلامَ في تقسيم ما ينتصب بفعـل واجب إضمارُه. وعلى التقـدير الآخـر لا يكون منصـوبا بفعـل مضمر. وقولُنا: اسم فعل منسوب إلى من قام به، احترازٌ من أنْ يكون غيرَ اسم فعل، كقولك: فإذا له يدٌ يدُ الثور[5]، واحتراز من أن لا يُذكر شيءٌ في موضعه أصلا، كقولك: فإذا له صوتُ حمار. وقولُنا: إلى من قام به، احترازٌ من قولك: فإذا صوتٌ صوتُ حمار.

---

(١) زيادة من المفصل ص ٣٢.

(٢) المنحاز: الهاون. اللسان (نحز). والقلقل: شجر أو نبت له حب أسـود. قال ابن منظور: «والعامة تقول: حب الفلفل، وهو تصحيف. إنما هو بالقاف وهـو أصلب ما يكون من الحبوب». اللسان (قلقل).

(٣) قال سيبويه: «فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت، بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى». الكتاب ٣٥٦/١.

(٤) قال سيبويه: «ويدلكَ على أنك إذا قلت: فإذا له صوت صوت حمار، فقد أضمرت فعلاً بعد له صوت، وصوت حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الفعل ـ أنـك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضمره». الكتـاب ٣٥٧/١.

(٥) قال سيبويه: هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع، وذلك قولك: له يدٌ يدُ الثورِ، وله رأسٌ =

قوله: «ومنه ما يكونُ توكيداً إمّا لغيره أو لنفسه». التوكيدُ لغيره أنْ تتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متعدّداً[1]. والتوكيد لنفسه أن تتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متّحداً[2].

وقوله: «أجِدَّكَ لا تفعل كذا». أصلُه لا تفعلْ كذا جدا. فالجملةُ بالنسبة إلى «جدًا» تحتمل الغيرَ، فصار توكيدا لغيره، ثم أُضيف إلى فاعله كقولك[3]: صُنعَ الله، ثم دخلت الهمزةُ للإنكار، فالتُزم تقديمهُ لأجل الهمزة، ثم كثر في ألسنتهم حتى استعمل استفتاحاً، فلذلك وقعتْ بعده الجملةُ الإنشائية كقولك: هلْ تفعلُ كذا؟ ولا تفعلْ كذا. والإنشائيّةُ هي التي: لا تحتمل صدقاً ولا كذباً.

قوله: «ومنه ما جاء مثنى وهي: لبيك وسعديك». ضابطُ هذا أنْ يكون مسموعاً من العرب مثنى. ووجوبُ حذف الفعل معلوم قياسا، وسرُّه أنهم لما ثنُّوه فكأنهم ذكروه مرتين، فاستغنوا بذكر أحدهما مقدّراً عن الفعل، كما أنهم إذا قالوا: الطريقَ الطريقَ، استغنوا بالتكرار عن الفعل، فإذا قالوا: الطريقَ، لم يستغنوا.

قوله: «ومنه ما لا يتصرف، وهي[4] سبحان الله ومعاذ الله وعَمْرك وقِعْدَك الله». قال سيبويه: معنى كونها لا تتصرف: أنها لا تستعمل إلا مصدراً ولا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها[5]. وقال بعضهم: إنها مصدر لسبّح، ولا

= رأسُ الحمارِ، لأن هذا اسم، ولا يتوهم على الرجل أنه يصنعَ يداً ولا رجلاً، وليس بفعل». الكتاب ١/٣٦٦.

(١) كقولك: هذا عبد الله حقاً.

(٢) كقولك: له عليّ ألف درهم عرفاً. أي: اعترافاً.

(٣) في ب: كقوله.

(٤) في المفصل: نحو، بدلاً من: وهي.

(٥) عدم تصرفها عند سيبويه ليس كما نقله عنه ابن الحاجب، وإنما لأنها لا تقع في موضع الجر والرفع ولا تدخلها الألف واللام. انظر الكتاب ١/٣٢٢.

يصحّ لأنّ شرطَ كلِّ مصدر لفعلٍ يوافقُه في معنى الحدوث. وسبّح معناه: قال: سبحانَ الله. وسبحانَ الله معناه: براءة الله. وليس التلفُّظ بسبحان الله براءة، فلا يستقيم أنْ يكون مصدرا له. فسبّح: إذا قال: سبحانَ، مثل بسمل: إذا قال: بسم الله، وحوقَلَ: إذا قال: لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله. ولو استقام أنْ يكون سبحانَ مصدرا لسبّح لكان: بسم الله ولا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله، مصادرَ لبسمل وحوقَل. وإنما سبحانَ الله مصدرٌ لفعل في معنى البراءة أو التنزيه لا يظهر. فكأنه قال: بَرِىءَ اللَّهُ من السوء براءة.

وعَمْرَكَ اللَّهَ. مذهبُ سيبويه أنها منصوبةٌ على المصدر، تقديره: عمّرتُكَ اللَّهَ تعميرا[١]. حُذف عمّرتكَ، ووضعَ عمْرَكَ موضعَ التعمير مضافاً إلى مفعوله، وبقيَ اسم الله منصوبا على ما كان عليه. والدليلُ على كونه مصدرا وقوعه موقعَ الفعل في قول الشاعر:

عَمَّـرتُـكِ اللَّهَ إلا مـا ذَكَـرْتِ لَنـا   هـل كُنتِ جارَتنـا أيـامَ ذي سَلَمِ[٢]

فهو بمعنى عَمْرَكَ الله. وإذا وقع في موضع عَمّرتُك ومعناه وجب أنْ يكونَ مصدراً كما كان «سقيا» مصدراً لذلك. وذهب غيره إلى أنّ عَمْرَكَ اللَّهَ منصوب على أنه مفعول به بفعل مقدّر لا مصدرا. كأنه قال: سألتُ عَمْرَكَ، أي: سألتُ حياتك الله[٣].

ومذهبُ سيبويه أولى لأوجه: أحدُها: أنا اتفقنا على أنّ «سقيا» مصدرٌ،

---

(١) قال سيبويه: «وكأنه حيث قال: عمرك الله وقعدك الله، قال: عمّرتُك الله بمنزلة نشدتُك الله، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك الله، كأنك قلت: عمرتك عمراً، ونشدتك نشداً، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به». الكتاب ٣٢٢/١.

(٢) هذا البيت من البحر البسيط وهو للأحوص. انظر ديوانه صفحة ٢٠١ (جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي). وهو من شواهد سيبويه ٣٢٣/١، والمقتضب ٢٢٩/٢، والخزانة ٢٣١/١. والشاهد فيه: «عمرتك الله» وضعت موضع: عمرك الله.

(٣) وقد أجاز الأخفش رفع الله في «عمرك الله» ليكون فاعلاً، أي: عمرك الله تعميراً. انظر =

وهذا مثلُه، فيجب أن يكون مصدرا. الآخر: أنّ حذف الفعل الناصب للمصدر أكثرُ من حذف الفعل الناصب للمفعول، فحملُه على الأكثر أولى. الآخر: أن جعلَه مصدراً يكون فيه قرينةٌ تدل على الفعل. الآخر: أنه لو كان مفعولا بفعل مقدّر لكان تقديم الله هو الوجه لأنه المفعولُ الأول للفعل المحذوف، ولمّا لم يجز دل على أنه ليس بمفعول.

وقولهُ: «قِعْدَك». الكلام فيه كالكلام في عَمْرك الله، إلا أنه لم يأت من «قِعْدك الله» قعّدتُكَ الله[1]، كما جاء من «عَمْرك الله» عمّرتُك الله. إلا أنه يقدّرُ: فعّدتُك، بمعنى: سألت الله أنْ يكونَ صاحبك، وقعدك بهذا المعنى، فيجب أن يكون مصدراً كما كان عَمْرك. والخلافُ فيه كالخلاف فيه، وقد تقدّم وجهُ نُصرة مذهب سيبويه.

والنوعُ الثالث: دَفْرا. معناه: نَتْناً، كأنه قال: نتن نَتْناً؛ وبَهْرا، إنْ أُريد به الغلبةُ واللّعن فليس من هذا، لأنه يقال: بَهَرني إذا غلبني، وبهرته إذا لعنته، لأن هذا بابُ ما ليس له فعل من لفظه. وإنْ أُريد به تَبّاً وخُسرانا فهو من هذا الباب وهو المقصود. وأُفّةً وتُفّةً بمعنى: تضجرا، كأنه قال: تضجرتُ تضجُرا. قوله: «وقد تجري أسماءُ غيرُ مصادرَ ذلك المجرى». يعني بقوله: غيرُ مصادر، أنها ليست جارية على أفعال كالانطلاق الجاري على انطلق. وقوله: ذلك المجرى، يعني: أنها منصوبة على أنها مصادرُ باعتبار أنّها موضوعة في هذا المحلّ المخصوص للمعنى الذي فعله فاعلُ الفعل المذكور لا يجوز إظهارُ الفعل معها. وإنما ذكرها في هذا الفصل باعتبار وجوبِ إضمار الفعل، وإلا فقد ذكرها في الفصل الأول باعتبار ما فعلَه فاعلُ الفعل في قولك: ضربتُه سوطا ورجع القهقرى.

= الرضي على الكافية ١/ ١١٩.

(١) قال سيبويه: «فقِعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل». الكتاب ١/ ٣٢٣.

وقولُه: «تُرباً» إلى آخره. هي لأجسام بالأصالـة. والمتكلم إذا قالهـا لا يخطر بباله الترابُ أصلا. فمعنى تُرباً: تَعْساً وخَيْبة. فقد قصد به هـهنـا معنىٰ تَعِسَ، فيجب أنْ يكـون نصبه على المصـدر، إلا أنـه لا يجـوز إظهـارُ فعله. وجَنْدَلاً: مثلُه.

وقوله: «فاهاً لفيـك». معناه: دهيـاً وخَيْبَةً، فهـو موضـوع لمعنىٰ فعل، فيجب أنْ يكون مصدرا[1].

وقوله: «هنيئاً»[2]. يعني: أنها صفات في الأصل موضوعة للذاتِ التي قام بها المعنى، إلاّ أنها في هـذا المحل استُعملت للمعـاني أنفسها، فهي هـٰهنـا مصادرُ لأنها أسماءٌ لمعان فعلها فاعلُ الفعل المذكور، وهي غيرُ مصادرَ باعتبار أنّها في الأصل اسمٌ للذات التي قام بها المعنى. فهنيءٌ ومريءٌ: اسمُ فاعلٍ مِنْ قولهم: هَنِأ ومَرأ. وقائما: اسمٌ فاعل من قام. وقاعداً: اسمُ فاعل من قعد. إلا أنك إذا قلت: هنيئاً لك الظّفرُ، لم تعن إلا ليهنِكَ الظُّفَرُ[3]. وقـد وقع «هنيئـاً» موقعَ الفعل وهو الذي يُعنى به المصدر. وإذا قلت: أقائماً وقد قعـد الناس؟ فهو قائمٌ مقامَ قولك: أتقوم؟ فيجب أنْ يكون مصدرا، وكذلك: أسائراً؟ وليس قولُه: ﴿فَكُلُوهُ هنيئاً مَريئاً﴾[4] منْ هذا القبيل، فإنهـا صفاتٌ بـالأصالـة، وإنـما جاءت نعتا للمصدر المحذوف. فتقديرُه: أكلاً هنيئاً وأكلاً مريئاً. فهي صفاتٌ حُذف موصوفُها وأقيم الصفةُ مقامه.

(١) فاهـا: منصوب بمنزلة ترباً وجندلاً، كأنك قلت: ترباً لفيك. وإنما يخصون الفم بذلك لأن أكثر المتالف فيما يأكله الإنسانَ ويشربه. وصار «فاها» بدلاً من اللفظ بقولك: دهاك الله. انظر ابن يعيش ١٢٢/١.

(٢) هنيئاً سقطت من د.

(٣) انظر سيبويه ٣١٧/١.

(٤) النساء: ٤.

وقولُه: «ومن إضمار المصدر». ليس هذا من قياس باب الإضمار، وإنما هو إضمارٌ بقرينة دلّت عليه. فقولك: أظُنّه، هي القرينةُ الدالة على الظَّن، كقوله تعالى: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[1]، فالضمير للعدل، واعدِلُوا: دال عليه.

فأمّا ما جاء من قولهم في الدعوة المرفوعة، واجعله الوارثَ منا[2]، وذلك بعد قوله: اللهمَّ متّعنا بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا أبداً ما أحْيَيْتنا واجعَلْهُ الوارثَ منا. «يُحتمل عندي أن يوجّهَ على هذا». قال الشيخُ: محتمل عندي أنْ يوجَّه على أنّ الضمير في «واجعله» ضميرُ المصدر المؤكّد لجعل، تقديرُه: اجعل جعلا، وبعضُ الناس يقول: إنه ضميرُ المقدّم ذكره مما عدّدَ من الأسماع والأبصار وغيرها. وهذا باطلٌ من حيث اللفظ والمعنى. أما اللفظُ فلأن المقدّمَ ذكره جمع والضميرُ مفرد، وكيف يكون ضمير الجمع مفردا؟ بل لو كان ضميرُها لكان يقول: واجعلها أوْ اجعلهن. وأما المعنى فكيف يستقيم أنْ يُقال: واجعل ما هو عينُ ما يفنى ويُورث الوارثَ منا؟ فتوجّه على هذا ما ذكره صاحبُ الكتاب من الاحتمال[3].

والقائلُ بأنّ الضمير للأسماع وللأبصار وغيرها، أن ذلك غير فاسد من حيث اللفظ والمعنى أيضا. أما اللفظُ فيجوز أنْ يكون الضمير لهن وإنْ كان مفردا، ويكون تقديرُه ذلك، أي: اجعل ذلك المقدّم ذكرُه. وكيف لا يكون وقد قال تعالى: ﴿ومِنْ ثَمَراتِ النخيلِ والأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً ورِزْقاً

---

(١) المائدة: ٨.

(٢) هذه الدعوة من حديث للرسول ﷺ. انظر سنن الترمذي (باب الدعوات: ٨٣).

(٣) وهو أن يكون من إضمار المصدر. والضمير في (اجعله) ضمير المصدر، والتقدير: اجعل جعلاً.

حَسَنا﴾[1]. وقوله: ﴿وإنّ لَكُمْ في الأنعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمّا في بُطُونِهِ﴾[2]. وقوله: ﴿لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذلك﴾[3]. فأتى الضمير مفردا لجماعة ومثنى.

وقد حُكي أن أبا عبيدةَ[4] سأل رُؤْبَةَ عن قوله:

فيها خطوطٌ مِن سوادٍ وبلَقْ   كأنه في الجسم توليعُ البَهَقْ[5]

فقال كيف تقولُ: كأنه؟ ولا يخلو أن تريد الخطوطَ فقل: كأنها، أو السوادَ والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردتُ ذلك ويلك.

وأما جواز أنْ تكون الأسماءُ وغيرها مقصودةً بالدعاء من حيث المعنى فطلبُ استصحاب بقائها والاستمتاع بها ملازِمة إلى آخر دقيقة، كما غلبَ من عادة الوارث ملازمتُه لموروثه عند الموت، فقد حصلَ مما ذكرناه تجويزُ الاحتمالين. والتقديرُ على الأول: واجْعَلْهُ الوارثَ مستقرا منا، فيكون «مستقرا» المفعولَ الثاني. وعلى الاحتمال الآخر يكون الوارثُ هو المفعول الثاني والضمير المفعول الأول.

---

(١) النحل: ٦٧.

(٢) النحل: ٦٦.

(٣) البقرة: ٦٨.

(٤) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري. ولد سنة ١١٢ هـ. أخذ عن يونس وأبي عمرو. وهو أول من صنف غريب الحديث. أخذ عنه أبو حاتم والمازني. من تصانيفه: المجاز في غريب القرآن، المثالب، أيام العرب، معاني القرآن. توفي سنة ٢٠٩ هـ، وقيل سنة ٢٠٨ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٩٤.

(٥) سبق الكلام عنه في الإملاء (٥٩) من هذا القسم. ص: ٣٤٩.

[إمـلاء ٨٩]

[المفعول بـه]

قال صاحب الكتاب[١]: «هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل». أراد بقوله: يقع عليه فعلُ الفاعل، ما تعلّق به فعلُ الفاعل، أيْ: بيـانا لِمـا تعلّق به فعـلُ الفـاعل. ثم هـذا التعلُّقُ قد يكـون أمراً معنـويا، وقـد يكون أمـراً حِسيّـاً[٢]. والضميرُ في قوله: «أهله»[٣]، ضميرُ القول الذي هو المدحُ أو الذم المفهومُ من القول، وقوله: «ومنه قولُهم[٤] كاليـوم رجلا»، منصـوبٌ بفعل مقـدّر محذوف لكثرته في كلامهم، قامت الكثرةُ لاستعمالهم إيـاه على هـذا المعنى مقامَ القـرينة الدالة على المحذوف. ألا ترى إلى قولك: عبدَ الله، يُفهم منه أنك قصدتَ: يا عبدَ الله، لكثرة: يا عبدَ الله في كلامهم، فصارت الكثرةُ تُشعر بالمحـذوف إشعاراً كالقرائن الحاليّة والمقاليّة، ولولا ذلك لم يجز أن تقول: كاليوم رجلا.

وفي قوله: «كاليومِ» أوجهٌ من الإعراب: أحدُها: أنْ يكون «رجلا» هـو المفعول، ويكون قولُه: كـاليوم، إمّـا بتأويـل: مثل رجـلِ اليوم، فيكـون فيه وجهانِ: أحدُهما: أنه صفةُ نكرةٍ تقدّمتْ فينتصب على الحال، أو تكون الرؤيةُ رؤيةَ القلب فيكون مفعولاً ثانيا. وإمّا بتأويل: ما رأيتُ مثلَ رؤيـةِ اليومِ، أي: رؤيـةً مثلَ رؤيـة اليوم، حُـذف الموصـوف وأُقيمت الصفة مقـامَه، ثم حُـذِف المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامَه، فيكون منصوباً على المصدر، والرؤيةُ رؤيةُ

---

(١) ص ٣٤.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول لا الأمر الحسي. إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولـك: علمت زيداً، وأردتـه، وشانهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك» ١/ ٢٤٤.

(٣) وعبارة المفصل: ولمن يذكر رجلاً أهل ذلك وأهله.

(٤) في المفصل: قوله.

العين، لأنه لا يستقيم أنْ يكون مفعولا لمخالفته رجلا في المعنى. ويجوز أن يكون «رجلا» تمييزاً لما في قولك: كاليوم، من الإبهام، ويكون «كاليوم» نفسه هو المفعول، مثل قولك: على التمرة مثلُها زُبْداً. لمّا احتمل أنْ يكـون المثلُ للزُبْدِ وغيره، فميِّزَ بقولك: زُبْدا. وكذلك لمّا احتملَ قولُك: مثل اليوم، الرجلَ وغيره، فمُيِّزَ برجل. وكل ما تقدّم من الأوجه في قوله: كاليوم رجلا، يجري في قوله:

كاليومِ مطـلوبــاً ولا طَلَـبَــــا[1]

ما خلا وجهاً واحدا وهو التمييز، فإنه يضعف، لأنَّ قـوله: ولا طلبـا، معطوفٌ على قوله: مطلوبا، والمعطوفُ بحرف النفي إنما يكون على ما انتفى لا على ما تعلّق بالمنفي، و« كاليوم » هو المنفي لا « مطلوبا » ، فلا يستقيم أنْ يكون معطوفا .

[إمــلاء ٩٠]

[العطف بالجزم على جواب الأمر المنصوب بعد فاء السببية]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[2] وهو :

دَعْـنـي فـأذهـبَ جـانـبـاً يـومـا وأُكْـفِـكَ جـانـبـا[3]

---

(١) هذا عجز بيت من الكامل وصدره : حتى إذا الكلّاب قال لها . وقائله أوس بن حجر . انـظر ديوانـه ص ٣ (تحقيق وشـرح محمـد يـوسف نجم). وهـو من شـواهـد ابن يعيش ١/١٢٥، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦١، والكشاف ١/٣٨٩. والشاهد فيه أن (مطلوباً) نصب بفعل مقدر محذوف جوازاً.

(٢) ص ٢٥٥ .

(٣) البيت من مجزوء الكامل وهو لعمـرو بن معد يكـرب . انظر شعـره ص ١٨٥ . وهو من شواهد الرضي ٢/٢٦٧، والخزانـة ٣/٦٦٥. وأنكر البغـدادي نسبته لعمـرو بن معد ـ يكرب . والشاهد أنه عطف (أكفك) مجزوماً على جواب الأمر المنصوب وهو (فأذهب) على توهم سقوط فاء السببية.

يجوز أنْ يكون المعنى: اتركني أتصرف فأذهبَ إلى جهة فأكفيك جانبا تحتاج إلى كفايته بتصرفي وذهابي. ويجوز أنْ يريد: دعني يوما وأكفك جانبا يوما، أي: إذا تصرفت لنفسي يوما كفيتُك جهة تخشاها يوما آخر. وموضعُ الاستشهاد والإعراب واضح.

[إملاء ٩١]

[الكلام على «أنْ» في بيت من الشعر]

وقال أيضاً في قول الشاعر في المفصل[١]:

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نداماي من نجرانَ أنْ لا تَلاقِيا[٢]

يجوزُ أن تكون «أنْ» مخففة من الثقيلة. ويجوز أنْ تكون مفسِّرة، لأن قولَه: فبلغن، فيه معنى القول.

[إملاء ٩٢]

[جواز إضمار اسم ليس]

وقال أيضاً في قول الشاعر في المفصل[٣]:

أبني لُبَيْنَى لَسْتُمُ بيدٍ إلا يداً ليستْ لَهَا عَضُدُ[٤]

---

(١) ص ٣٦.

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد يغوث الحارثي. وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والرضي ١/١٧٥، والخزانة ١/٣١٣. واستشهد به الزمخشري على نصب «راكباً» لأنه منادى نكرة.

(٣) ص ٧١.

(٤) البيت من الكامل وهو لأوس بن حجر. انظر ديوانه ص ٢١. وهو من شواهد سيبويه =

يجوز أنْ يكون في ليس ضميرُ الشأن[1]. ويجوز أن يكون فاعلُها[2] مضمراً يعود على اليد لّما تقدم ذكرُها. ويجوز أنْ يكون «عضُد» اسمَها، ولها: خبرٌ لها. ومعناه: أنه يصفهم بعدم النصرة، وأن نُصرتهم كلا نصرة. فإنّ اليد التي لا عَضُدَ لها لا نُصرةَ لها.

[إمـلاء ٩٣]
[حذف كـان]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر[3]:

أبـا خُـراشـةَ أمّـا أنـتَ ذا نَـفَـرٍ فـإنَّ قَـومِيَ لم تَـأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[4]

ومعناه: أنّه يمدحُه. أي: أنّا بخير لا تأكلنا السنينُ[5] ولا يضرنا ضار لأجل أنْ كنت ذا نفر. يعني: أنّا بنعمة ما دمت في نعمة[6].

= ٢/٣١٧، والمقتضب ٤/٤٢١. ونسبه الزمخشري لطرفة، واستشهد به على الإبدال من محل الجار والمجرور. ويروى: يا ابني لبينى لستما.

(١) انظر سيبويه ١/٧٠.

(٢) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والمقصود اسمها. وقد استعمل سيبويه مثل هذا التعبير. الكتاب ١/٤٩.

(٣) المفصل ص ٧٤.

(٤) سبق الكلام عنه في الإملاء (٨٤) من هذا القسم. ص: ٤١١.

(٥) هذه الكلمة ملحقة بجمع المذكر السالم، فيلزم أن تكون بالواو لأنها فاعل. ولكن يبدو أن المؤلف قد عاملها معاملة غسلين فرفعها بضمة على الأخير، أو أن الكلمة بالواو وكتبها النساخ بالياء، لأنها وردت هكذا في جميع النسخ.

(٦) ليس معنى البيت كما ذكره المؤلف، وليس الشاعر يمدح أبا خراشة، وإنما يقول له: لا تفخر علي يا أبا خراشة لكونك ذا قوم كثيرين، فإن قومي أصحاب قوة لم تأكلهم السنوات المجدبة، ولم تؤثر فيهم الحوادث.

[إمــلاء ٩٤]

[إعراب ومعنى بيت من الشعر]

وقال أيضاً ممليا على قَول الشاعر في المفصل[١]:

يـا قُـرُّ إنّ أبـاكَ حـيّ خُـوَيـلِدٍ   قـد كنتُ خـائِفَـةَ على الاحْمَـاقِ[٢]

حي خويلد: بدلٌ أو عطفُ بيان من «أباك»، و«كان» واسمُها وخبرُها خبرُ «إنّ». ومعناه: أنني كنتُ أرى من أبيك مخايلَ تدلُ على أنه يلد ولداً أحمقَ، وقد تحقّق بولادته إياك. ومثلُ ذلك أبلغُ من أنْ يقـول: أنتَ أحمق، لأنّ ذلك يُشعر بتحقّق ذلك فيه. أيْ: كان ذلك معروفاً من أبيك قبل أنْ يَلدك. فهذا أبلغُ من دعوى الحُمق فيه الآن. وإدراكُ مثل هذه المعاني لا يكاد يحصل بالتعبير وإنّما هي أمورٌ في الغـالب تُدرك بـالقوة التي جعلهـا الله تعالى في أهـل هذا اللسان. والجارُّ والمجرور متعلّق بخائفه. يُقالُ: خِفْته على كذا، أيْ: خِفْتُ منه.

[إمــلاء ٩٥]

[معنى بيت لطفيل الغنوي]

وقال أيضاً على قول الشاعر في المفصل[٣]:

وكـمتـاً مُـدَمَّـاةً كـأنَّ مُتـونَـهـا   جَرى فَوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٤]

(١) ص ٩٥.

(٢) البيت من البحر الكامل. وقائله جبار بن سلمى بن مالك من بني عامر بن صعصعة. وهو من شـواهد الخصـائص ٢٨/٣. والمقـرب ٢١٣/١. والـرضي ٢٨٦/١. والخـزانـة ٢١٦/٢. واستشهد به الزمخشري على إقحام لفظ (حي)، وهو مضاف. وقرُّ: ترخيم قرّة.

(٣) ص ١٩.

(٤) البيت من الطويل وقائله طفيل الغنوي. انظر ديـوانه ص ٢٣ (تحقيق محمـد عبد القـادر أحمـد). وهو من شـواهد سيبـويه ٧٧/١. والمقتضب ٧٥/٤. والإنصاف ٨٨/١. وابن =

يصف خيلاً بحسن الألوان كأنها أشربت الدم . كأن متونها ، أي : كأن ظهورها جرى فوقها لونُ الاذهاب أو لونُ شيء مُذهبَ . واستشعرتْه ، أيْ : جعلْتُهُ شِعَارها. يقال : استشعرتُ الثوبَ ، إذا جعلْتُهُ يلي الجسم ، وسُمّي شِعارا من ذلك . وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر .

[إمــلاء ٩٦]

[معنى بيت لعمر بن أبي ربيعة]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[١] :

إذا هـي لم تَـسْتَـكْ بِـعُـودِ أراكَـةٍ　　　تُنُخِّـلَ فاستـاكتْ به عـودُ إسْحِلِ[٢]

يعني : أنهـا يُتخيَّر لهـا ما تستـاك به . وعـودُ الأراك هو المختـار عندهم للسواك ، فإذا لم تَسْتَكْ به لأمر لم تَعدل إلا إلى ما يُتنخَّل ويُختار من الاسْحِل، فيكون ما يُختار منه لجودته يُقارب الأراكَ .

[إمــلاء ٩٧]

[إضافة ما فيه الألف واللام إلى المضمر المتصل]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[٣] :

= السيرافي ١/١٢٧. والشاهد فيه قوله : جرى ، واستشعرت ، حيث توجها إلى معمول واحد ظاهر بعدهما ، فأعمل الثاني ، وأضمر في الأول . وقد أوضح المؤلف معناه.

(١) ص ٢٠ .

(٢) هذا البيت من البحر الطويل. وقائله عمر بن أبي ربيعة . انظر شرح ديوانه ص ٤٩٨ (محمد محيي الدين عبد الحميد) . وهو من شواهد سيبويه ١/٧٨. ونسبه ابن السيرافي لطفيل الغنوي ١/١٣٠. واستشهد به الزمخشري على إعمال الفعل الأول والإضمار في الثاني وهو قوله : تنخل فاستاكت. وأراك وإسحل : شجران يستاك بهما.

(٣) ص ٨٥، ولم يذكر الزمخشري إلا البيت الأول.

(٤) هذان البيتان لعبد الرحمن بن حسان من قصيدة يهجو فيها مسكين الدارمي ، وهما من =

أيُّها الشاتمي لِيُحْسَبَ مثلي إنّما أنْتَ في الضلال تهيمُ
لا تَسبَّنَنِّي فلست بسِبِّي إنَّ سِبّي من الرجالِ الكريمُ

قال ابن الأعرابي(1) ثالثُها:

لا أبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تيسٌ أمْ لحاني بظهرِ غَيْبٍ لئيمُ

يهجو بهذا الشعر مسكينَ بنَ عامر الدارمي. معناه: أنَّك عالم بأن قدركَ دون قَدْري، وأنَّك لستَ ممن يشاتمني. وإنَّما تفعل ذلك لتُظهر بالمشاتمة أن ثَمَّ مماثلةً لما يظهر بها في العادة مع علمك بخلافه. ثم ردَّ بعجز البيت هذا الغرضَ الذي قصَدَه، فقال: إنَّما أنت في الضلال تهيم. يعني: أن المشاتمةَ إنما يُستدل بها على المماثلةِ عند تقارب الشخصين، فأما عند التباعُد فلا، لوضوح نفيها، فجعلَهُ في فعله ذلك الذي لا يتمُّ به الغرضُ المقصودُ عندَ العقلاء لركوبه التعاسيفَ التي تضر ولا تنفع، ولذلك قال: تهيم. يقال: هام على وجهه، إذا سلك غيرَ الطريق. وموضعُ استشهاده في قوله: الشاتمي، في صحة إضافة ما فيه الألفُ واللام إلى المضمر المتصل، كقولك: الضاربي والضارباتي. ومفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه مضمرٌ مستتر يعود على الشاتمي، لأنه بمعنى: الذي يشتمني. وهو وإنْ كان مخاطباً إلا أنه لما وصفَه بالموصول(2) أجرى الضميرَ على لفظ الغيبة كقولك: أنت الذي ضُرب، وهو أحسن من

= البحر الخفيف. والبيت المستشهد به هو الأول. وهو من شواهد ابن يعيش ٢/١٢٣، واللسان (سب). وقد ذكر المؤلف معناه وموضع استشهاده. أما البيت الثالث فهو ليس لعبد الرحمن بن حسان وإنما هو لحسان بن ثابت. انظر ديوانه ص ٢٢٥ (بيروت). وسيأتي الحديث عنه في الإملاء (٥٨) من الأمالي المطلقة إن شاء الله.

(1) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي. من موالي بني هاشم. كان عالماً باللغة والشعر. ولد سنة ١٥٠ هـ. من تصانيفه: النوادر، الأنواء، الخيل، معاني الشعر. توفي سنة ٢٣١ هـ وقيل ٢٣٣ هـ. انظر بغية الوعاة ١/١٠٥.

(2) في الأصل: بالمجرور. وهو تحريف.

قولك: أنت الذي ضربت، قال الله تعالى: ﴿ وقالوا يا أيُّها الذي نُزِّلَ عليهِ ﴾[1]. ولو جاء على الخطاب لقال: يا أيها الذي نُزِّل عليك الذكرُ. وإنما كان كذلك لأن «الذي» من ألفاظ الغيبة، وضميرُ ألفاظ الغيبة غيبةٌ، فلذلك جاء الفصيح بضمير الغيبة.

[إمــلاء ٩٨]

[معنى وإعراب بيت ينسب للنابغة الجعدي]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[2] وهو:

بِحَيَّهَلا يُزْجونَ كلَّ مَطيَّةٍ أمامَ المطايا سيرُها المقاذِفُ[3]

يريدُ أنَّهم مسرعون[4] في السير، فهم يسوقون المطي[5] بهذا الصوتِ لِتُسرع في سيرها. وقال: أمام المطايا، لأنه إذا سيقت الأُوَلُ تَبِعَها ما بعدها بخلاف سوق الأواخر. وقال: سيرُها المتقاذِفُ، يعني: أنهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفاً، والتقاذف: الترامي في السير. وإذا سيق المتقاذفُ كان سيرُه أبلغَ مما كان عليه. وأمام المطايا: في موضع وصف لمطية. وسيرُها المتقاذِفُ: جملةٌ ابتدائية واقعة صفةٌ لمطية. والجار والمجرور متعلق بـ «يُزجون».

[إمــلاء ٩٩]

[مجيء «ذا» بمعنى الذي]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[6]:

(١) الحجر: ٦.
(٢) ص ١٥٣.
(٣) سبق الكلام عنه في الإملاء (٦٦) من هذا القسم. ص: ٣٦٣.
(٤) في م، س: يسرعون.
(٥) في م: المطايا.
(٦) ص ١٥٠.

عــدسْ مــا لعبَّــاد عـليــكِ إمــارةٌ أَمِـنْتِ وهــذا تَـحْـمـلـيـنَ طـلـيـقُ[1]

معناه: أنَّه لَّما أمر الخليفةُ بتخليصه من حَبْسِ عباد وإركابه وتسييره أنشد مخاطباً لدابته في أنه لم يبقَ لعباد عليه حكمٌ. وقال: أمنتِ، يعني من حكم عباد. وإذا لم يكن له حكمٌ على دابته فلئلا يكون عليه حكمٌ أولى. وقال: وهذا تحملينَ طليقٌ، يعني نفسَه. وموضعُ استشهاده ظاهر.

[إمــلاء ١٠٠]

[رفع الفاعل بفعل مضمــر]

وقال أيضاً ممليًا على قول الشاعر[2]:

لِيُبْـكَ يزيـدُ ضارعٌ لخصـومةٍ ومُخْتَبِطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ[3]

معناه: أنَّ هذا الممدوحَ الذي هو يزيـدُ كان رجـلًا عظيمـاً، يُقصد في النصر وفي العطاء. فيقصـدُه الضارعُ للخصومة لينصُرَه وهو المائِلُ إليها. ويقصدُه المختبطُ مما تُطيحُ الطوائحُ، وهو الذي أصابتهُ شدةُ السنين. والطوائحُ: الشدائدُ، يقصده لِيدفَع عنه بـالعطاء شـدةَ ما أصـابَهُ من ذلـك، فوصَفَهُ بالنصر والكرم. و «ما» في قولك[4]: «مما تطيح»، مصدريَّةٌ، و «مِنْ»

---

(١) سبق الكلام عنه في الإملاء (٦٦) من هذا القسم. ص: ٣٦٣.

(٢) ص ٢٢.

(٣) هذا البيت من البحر الطويل وقد اختلف في قائله. وهو من شواهد سيبويه ١/ ٢٨٨ ونسبه للحارث بن نهيك. والمقتضب ٣/ ٢٨٢. والرضي ١/ ٧٥. والخزانة ١/ ١٤٧ ونسبه البغدادي لنهشل بن حري. والدرر ١/ ١٤٢ ونسبه لضرار بن نهشل. والحماسة البصرية ١/ ٢٦٩ ونسبه للحارث بن ضرار النهشلي. والشاهد فيه رفع (ضارع) بإضمار فعل دل عليه ما قبله. كأنه حين قال: ليبك يزيد، قيل: فمن يبكيه؟ فقال: ضارع. وقد أوضح المؤلف معناه.

(٤) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والصواب أن تكون: قوله.

لابتداء الغاية، أوْ بمعنى السببيَّة، فالأول على أنَّ ابتداءَ الاختباطِ من الإطاحة، أو سببُ الاختباط الإطاحةُ.

[إمــلاء ١٠١]

[حذف المنــادى]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[١]:

يـا لعنـةُ اللّٰهِ والأقــوامِ كلِّهِمُ والصالحينَ على سِمْعَانَ من جارِ[٢]

يجوزُ في «والصالحين» الرفعُ على الموضع، لأنَّ المعنى: يـا قومُ لعنَ اللّٰهُ والأقوامُ والصالحون. والخفضُ ظاهر. والرفعُ مثلُ قولك: أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٌ، عطفاً على موضع زيد، إذ موضعهُ رفع. و«مِنْ» في قـوله: من جار، للبيان، فتتعلَّقُ بمحذوف تقديره: على سِمْعان الحاصلِ من الجيران، أو حاصلاً من الجيران.

[إمــلاء ١٠٢]

[كتابة عمرويه بعد ترخيمه]

وقال أيضاً مملياً على قوله في مفصَّله في الترخيم في عمرويه[٣]. فقال: إذا رُخِّم عمرويه كيف يكتب[٤] على لغةِ يا حارِ ويا حارُ[٥]؟ إن كانْ المحذوفُ

---

(١) ص ٤٨.

(٢) البيت من البسيط ولم يعرف قائله. وهو من شواهد سيبويه ٢/٢١٩. والكامل ٢/١٩٩. وأماليْ ابن الشجري ١/٣٢٥. والهمع ٢/٧٠. والشاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه.

(٣) ص ٤٨.

(٤) في م: تقول، وهو خطأ.

(٥) فاللغة الأولى يكون المحذوف كالثابت في التقدير. واللغة الأخرى يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه فيعامل بما تعامل به سائر الأسماء. وتسمى الأولى لغة من ينتظر والثانية لغة من لا =

مراداً كُتب بغير واو لأنها زيدتْ فيه فرقاً بينه وبين عمر، وإذا اتصلت به «ويه» سقطت الواوُ، فإذا كانت مرادة كان حكمُها حكمَ الموجود، وإنْ كان المحذوفُ نَسْياً مَنْسِيّاً، فتثبت الواو. قال: وهذا وإنْ لم يذكره أحد إلا أنَّ هذا فِقْهُهُ لجريه على القواعد.

[إمـــلاء ١٠٣]

[حذف المنـــادى]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في حذف المنادى[1]: «يا بؤسٌ لزيد»: لو لم يكن المنادى محذوفاً لوجب نصبُه لأنه حينئذٍ مُشبهٌ للمضاف من أجل طوله. فلذلك رَفَعه فقال: يا بؤسٌ لزيد، بمعنى: يا قوم بؤسٌ، وهو مرفوع بالابتداء[2]، والجارُّ والمجرور الخبرُ. وهو من باب: ويلٌ وويس لزيد.

[إمـــلاء ١٠٤]

[الكلام في تنوين كلمة وردت في المفعول لأجله]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة][3] على قوله في المفصل[4]: «وهو جوابُ لمه»: لا يجوز تنوينُ «جوابُ» لأنه يفْسد المعنى. لأنك إذا نونته تعذرتِ الإضافةُ، وإذا تعذرت الإضافة فالجواب جوابُ قولك: لمه، بكمالها. فإذا نونْتَ احتجتَ إلى أنْ تُوصل معنى الجوابِ إلى متعلّقه

= ينتظر. انظر المفصل ص ٤٧.

(١) ص ٤٨.

(٢) قال ابن يعيش: «وساغ الابتداء به وهو نكرة لأنه دعاء ومثله قولهم: يا ويلٌ لزيد». شرح المفصل ٢/٢٤.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) ص ٦٠.

بلام، فإنْ جَعَلْتَها هذه اللام صار الجواب جوابَ قولك: مه، لا جواباً لقولك: لمه. نعم لو قلتَ: وهو جواب لِلِمـه، لكان مستقيماً، لأن اللام الأولى هي الموصلةُ ولِمَهْ التي بعدها هي المقصودة بنسبة الجواب إليها.

[إمــلاء ١٠٥]

[وقوع الفعل الماضي بعد حروف التحضيض]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة][1] على قولـه في المفصل في حروف التحضيض[2]: إنْ قيل: إنَّ حروف التحضيض[3] إذا وقعَ بعدَها الماضي فيستحيل أنْ يكون فيها معنى الطلب لاستحالة طلب الفعل بعد مضي وقته. وإذا لم يكن فيها معنى الطلب تعذَّر النصب بعدها بالفاء والجزمُ بغير فاء.

فالجوابُ: أنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحاً له. وإنما أُوقعَ بعدها الماضي تنبيهاً على أن المطلوب منـه ذلك، فـوَّتَهُ حتى انقضى وقتـهُ فصار كـالتوبيخ على ترك المـطلوب. فباعتبـار ما فيـه من معنى الطلب المقدَّر في وقته نُصِب جوابُه بعد الفاء وجُزِم بغير فاء.

[إمــلاء ١٠٦]

[حــذف المضاف في بيت لحسّان]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة أربع وعشـرين][4] على قول الشـاعر في المفصل[5]:

---

(١) زيادة من «ب» و«د».

(٢) ص ٣١٥.

(٣) إن قيل: إن حروف التحضيض: سقطت من م، س.

(٤) زيادة من ب.

(٥) ص ١٠٥.

يَسْقُـونَ مَنْ وَرَدَ البـريصَ عليهِـمُ   بَـرَدَى يُصَفَّقُ بـالـرحيقِ السَّلْسَـلِ[1]

يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ مدحَ ماء بردى وتفضيلهِ على غيره، وَمعنَى: يصفَّق، أي: يُمْزَج. يقال: صفقته، إذا مَزَجْتُه. والرحيق: الخمر. والسلسل: السهل، كالسلسال، والسلسبيل، أي: كأنه ممزوج بذلك، فأسْقَط التشبيةَ كعادتهم في المبالغة.

ويجوز أنْ يكون المرادُ مدحَ هؤلاء القوم بالكرم، وأنهم لا يَسْقُون الماءَ إلا ممزوجاً بالخمر لِسَعتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم. والبريص: يقالُ: إنه موضعٌ بدمشق[2]. وقال قوم هو بالضاد. والمرادُ ببردى ماءُ بردى، ولذلـك ذكَّر الضميرَ.

[إمـلاء ١٠٧]

[الكلام في إعراب فعل مضارع وقع بعد الواو]

وقال أيضاً [بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة][3] على قول الشاعر في المفصل[4]:

متى مـا تلقني فَـرْدينِ تَـرْجُفْ   روانِفُ أَلِيَتَيْـكَ وَتُسْتَـطارا[5]

يجوز أن يكون معطوفاً على «ترجف» وألحقتْ به نـونُ التأكيـد الخفيفة

(١) البيت من الكامل وهو لحسان بن ثابت . انظر ديوانه ص ١٨٠ . وهو من شواهد الرضي ٢٩٢/١ . والخزانة ٢٣٦/٢ . والهمع ٥١/٢. والشاهد فيه قوله : بـردى ، حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . والمقصود ماء بردى .

(٢) قيل : هو اسم نهر في دمشق، وقيل: هو الغوطة بأجمعها . انظر معجم البلدان ٤٠٧/١ .

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) ص ٦١.

(٥) البيت من الوافر وهو لعنترة العبسي. انـظر ديوانـه ص ٤٣ (بيروت). وهـو من شواهـد الـرضي ١٧٦/٢، والكشاف ٤٢٩/١، والهمـع ٦٣/٢. وقـد أوضـح المؤلف معنـاه . واستشهد به الزمخشري على مجيء الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعـول معاً ، وهـو قولـه : فردين .

فقلبت ألفاً في الوقف. إلا أن إلحاقَ نون التوكيد في جواب الشرط ضعيف.

ويجوز أنْ يكون منصوباً على أحد وجهين: أحدُهما: مذهبُ الكوفيين، بالواو التي يسمونها واوَ الصرف[1]، مثلُها عندهم في قوله تعالى: ﴿ ويعفُ عن كثيرٍ ويعلمَ﴾[2] في قراءة الأكثرين. والثاني: مذهبُ البصريين، وهو أن يكون معطوفاً على مقدَّر، مثلُها عندهم في قوله: ويعلم، أي: لينتقمَ ويعلم. إلا أنه لا يمكن التقديرُ لفعل منصوب لأنه في المعنى سبب. ولو قُدّر فعلٌ منصوب لكان مسبّباً، فينبغي أنْ يكون التقديرُ لاسم منصوب مفعول من أجله، كأنه قيل: ترجف روانفُ أليتيك خوفاً واستطارة. فلما أتى بالفعل موضِعَ «استطارة» عطفاً على «خوفاً» المقدَّر وجب أنْ يكون منصوباً، مثلُه في قولك: أريدُ إتيانَك. وتحدثني. والروانِفُ: أطرافُ الأليتين، واحدتُه: رانفة. وتستطارا، بمعنى: يُطلب منك أن تطير خوفاً وجبناً. والعربُ تقول لمن اشتدَّ به الخوف: طارت نفسُه خوفاً، ومنه قولُه:

أقولُ لها وقدْ طارتْ شُعاعاً[3]

وقال ههنا: وتستطارا، كأنه طلبَ منه أنْ يطير من الخوف. والضميرُ في «وتستطارا» للمخاطب لا للروانف، إذ لا يطلب من الروانف استطارة، وإنما المقصودُ طلبُه من المخاطب.

---

(١) وهي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول: انظر مغني اللبيب ص ٤١٢ (دمشق).

(٢) الشورى: ٣٤، ٣٥.

(٣) هذا صدر بيت لقطري بن الفجاءة، وعجزه: من الأبطال ويحك لن تراعى. انظر ديوان الحماسة لأبي تمام ٢٤/١.

[إمــلاء ١٠٨]

[معنى وإعراب: على أنَّ]

وقـال أيضاً مملياً بدمشق [سنـة أربع وعشـرين وستمائـة][1] على قول الشاعر في المفصل[2]:

علـى أنَّهـا تـعفُـو الـكُلومُ وإنَّـمـا   نوكَّلُ بالأدنى وإنْ جَلَّ مـا يمضي[3]

«على» هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً. والمعنى فيها استدراكٌ وإضراب عن الأول. ألا ترى أنك إذا قلت: لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يأسَ من رحمة الله، كان استدراكاً لما تقدَّم، وإضراباً عن تحقيقه. وكذلك قوله في البيت الذي قبله:

فـوالـلَّهِ لا أنسـى قـتـيـلاً رُزِئْـتُـه   بجانب قوسي ما مَشَيْتُ على الأرضِ

ثم قـال: على أنَّها تعفـو الكلومُ. لأنَّ المعنى: على أنَّ العـادةَ نسيـانُ المصائب إذا تطاولت، والجَزَعُ على ما كان من المصائب قريبُ العهد، وهذا إضرابٌ واستدراك لما تقدَّم من قوله: لا أنسى. وكـذلك قـوله وهـو أيضاً في الحماسة[4]:

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) ص ١٣٤. وذكر الزمخشري الشطر الأول فقط.

(٣) هذا البيت من الطويل وقائله أبو خِراش واسمه خويلد بن مرة، من هذيل. انظر ديوان الهـذليين ٢/١٥٨، وروايتـه: بلى إنها تعفـو الكلوم، وكـذلـك الخصـائص ٢/١٧٠. وانظر: ديوان الحماسة لأبي تمام ١/٣٢٦، والخزانـة ٢/٤٥٨، ومغني اللبيب ١/١٩٣ (دمشق). واستشهد به الزمخشري على مجيء ضمير الشأن مؤنثاً وهو قوله: إنها، لأن في الكلام مؤنثاً وهو: الكلوم.

(٤) انظر ديوان الحماسة لأبي تمـام (٢/١٠٢) وقد نسبهـا لعبد الله بن الـدمينة. وفي ديـوان عبد الله بن الدمينة البيت الثاني والثـالث ص ٨٢ (صنعة أبي العبـاس ثعلب ومحمد بن =

وقـد زعمـوا أنَّ المحبَّ إذا دنـا يَمَلُّ وأن النأيَ يَشفي من الـوجدِ
بكـل تـداوينـا فَلَمْ يَشْفِ مـا بنـا على أنَّ قـربَ الدارِ خيرٌ من البُعْـدِ
على أنَّ قـربَ الـدارِ ليسَ بنـافعٍ إذا كـانَ مَنْ تهـواهُ ليس بـذي ود

فقوله: بكل تداوينا فلم يَشْفِ ما بنا، ثم قال: على أنَّ قربَ الدار خيرٌ من البعد، كالإضراب عن الأول. لأن المعنى: فلم يحصل لنا شِفاء أصلاً. وإذا كان قرب الدار خيراً في المعنى المراد ففيه شفاءٌ أو بعضُ شفاء. وكذلك قوله: على أن قرب الدار ليس بنافع، استدراكٌ لعموم قـوله: على أنَّ قـرب الدار خير من البعد. فاستدركَ أنه لا يكون خيراً إلا مـع الود، فـأبطل العمـومَ المتقدِّم في قوله: قربَ الدار خيرٌ من البعد. هذا معناها. وأما تعلُّقها على الوجه الأعرابي فيحتمل أمرين: أحدهما: أنْ تتعلق بالفعل المتقدِّم قبلها كما تعلَّقت «حاشا» الاستثنائية بما قبلها لكونها أوْصَلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الإضراب أو الإخـراج. وأظهرُ منـه أن يقال: إنهـا في موضـع خبرِ محذوفِ المبتدأ، كأنه قيل: والتحقيقُ على أنَّ الأمرَ كـذا. فتعلّقها بمحـذوف كما يتعلَّقُ كلُّ خبر وجار ومجرور، لأنَّ الجملة الأولى وقعت غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحذف المبتدأ لوضوح المعنى.

[إمـلاء ١٠٩]

[جواز حذف الفعل بعد «قد»]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل(١):

حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ). والبيتان الأول والثاني ذكرهما أبو علي القالي في قصيدة أولها: ألا يا صبا نجد لقد هجت من نجد. ونسب القصيدة ليزيد بن الطثرية. انـظر ذيل الأمالي والنوادر ص ١٠٤ (بيروت). وذكر النويري البيت الأول والثاني ولم ينسبهما لأحد. نهاية الأرب ٢/١٥٨ (مطبعة دار الكتب المصريـة).

(١) ص ٣١٧، ورواية المفصل: أفد الترحل.

أَزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنَا   لمَّا تَزُلْ برحالِنا وكأنْ قَدِ[1]

يصف أحوالَ الناس في الدنيا، وأنَّ الناس منهم من رحَل ومنهم من قربَ رحيلُه. فأشار بقوله: وكأنْ قدِ، أي: وكأن قد زالت ركابُنا. وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر وكذلك إعرابه.

[إملاء ١١٠]

[زيادة الباء في فاعل «حبّ»]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[2]:

فقلتُ اقتلُوها عنكُمْ بمزاجِهَا   وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ[3]

شرعَ في هذا البيت يبيّن الأصلَ الذي كانت عليه «حبَّ» قبل اتصالها بـ «ذا» وإنّها لَهَا[4] كالأفعال. و«مقتولةً» نصبٌ على الحال من الضمير في «بها». و«بها» فاعلُ «حبَّ» زيدتْ فيه الباءُ على غير قياس، كقوله: كفى به شهيداً، ومعناه واضح. وقد تبيَّنَ موضع الاستشهاد منه.

---

(١) هذا البيت من الكامل وقائله النابغة الذبياني. انظر ديوانه ص ٣٨ (تحقيق وشرح كرم البستاني). ورواية الديوان: أفد الترحل. وهو من شواهد الخصائص ٢/٣٦١، والرضي ٢/١٣١، والهمع ١/١٤٣، والخزانة ٣/٢٣٢. والشاهد فيه جواز طرح الفعل بعد (قد) إذا فهم.

(٢) ص ٢٧٥. وقد ذكر الزمخشري عجز البيت ولم يذكر صدره.

(٣) هذا البيت من الطويل وهو للأخطل. انظر شعره ١/١٩ ورواية الديوان: وأطيب بها مقتولة. وهو من شواهد الخزانة ٤/١٢٢، واللسان (قتل)، وابن يعيش ٧/١٢٩. والشاهد فيه مجيء فاعل (حب) الذي للمدح متصلاً بالباء الزائدة.

(٤) لها: سقطت من د.

[إمــلاء ١١١]

[جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامــه]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[١]:

أنــا ابــنُ جَــلا وطــلَّاعُ الـثـنـايـا متى أَضـعِ العِـمـامــةَ تَعْـرفـوني[٢]

يعني: أنني أرتكب الأهوال ولا أجبن عنها. وقوله: متى أضعِ العِمامةَ، إمَّا أنْ يريد كثرةَ مباشرته الحروبَ فلا يراه الأكثرُ إلَّا بغير عمامة، فقال: متى أضعِ العمامةَ يعرفْني الذي ما رآني إلا غيرَ متعمّم. أو يريد أنني مكثرٌ لمباشرة الحروب ولباس عدة الحرب، فمتى أضعِ العمامةَ وألبسْ آلةَ الحرب تعرفوني. يعني: أني إذا حاربتُ عُرفتُ بإقدامي وشجاعتي. وأمّا قولُه: جلا، ففيه أقوال: قيل: تقديرُه: أنا ابنُ رجل جلا، فحذف الموصوفَ وأقام الصفةَ مقامه. وقيل: إن «جـلا» علمٌ غلب على أبيه. وقيـل: إنه[٣] أراد أنـا ابنُ ذي جـلا، و«جـلا» انحسارُ الشعر عن مُقدّمِ الرأس.

[إمــلاء ١١٢]

[تسكين هاء «هي» في بيت من الشعر]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[٤]:

فقمتُ للطَّيـفِ مــرتــاعــاً وأَرّقَنِـي فقلتُ أهْيَ سـرتْ أمْ عاقني حُلْمُ[٥]

---

(١) ص ١١٩.

(٢) هذا البيت من الوافر وهو لسحيم بن وثيل الرياحي. وهو من شواهد سيبويه ٣/٢٠٧، والكامل ١/١٣٢، ومجالس ثعلب ص ١٧٦، والمقرب ١/٢٨٣، والرضي ١/٦٤. والشاهد فيه أن (جلا) صفة لمحذوف، أي: رجل جلا.

(٣) في س: إنما.

(٤) ص ٣٥٦. ولم يذكر الزمخشري إلا عجزه.

(٥) البيت من البسيط. وينسب لزياد بن حمل. وهو من شواهد الخصائص ١/٣٠٥، والمغني =

يريد أني قمتُ من أجل الطَّيف قائماً منتبهاً مذعوراً للقائه، وأرّقني لمّا لم يحصل اجتماع محقّق، ثم ارتبتُ لعدم الاجتماع هل كان[1] على التحقيق أو كان ذلك في المنام. ويجوز أنْ يريد: فقمتُ للطيف، أي: قمتُ وأنا في النوم إجلالا في حال كوني مذعوراً لاستعظامها، وأرّقني ذلك لما انتبهتُ فلم أجد شيئاً محقّقاً. ثم من فَرْط صبابته شكٌّ أهي في التحقيق سرتْ أم كان ذلك حُلماً على عادتهم في مبالغاتهم كقوله:

آ أنْتِ أمْ أُمُّ سالِمِ[2]

وذلك كثير في شعرهم. و« مرتاعاً » نصبٌ على الحال. وإعرابُه وموضع استشهاده ظاهر.

[إمــلاء ١١٣]

[من مسائل إعمال الصفة المشبهة]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[3]:

= ٤١/١ (دمشق)، واللسان (هيا). ورواية المفصل: أم عادني حلم. والشاهد فيه تسكين هاء (هي) وقد اتصلت بهمزة الاستفهام للضرورة.

(١) في الأصل وفي ب، د، م: كانت. وما أثبتناه من س. وهو الصواب لأنه لا مسوغ لتأنيثه.

(٢) البيت بتمامه:

فيا ظبية الوعساء بين جُلاجلٍ وبين النَّقا آ أنتِ أم أُمُّ سالمِ

وهو من البحر الطويل وقائله ذو الرمة. انظر ديوانه ص ٧٠٠. وهو من شواهد سيبويه ٥٥١/٣ والمقتضب ١٦٣/١ والخصائص ٤٥٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٢١/١. والشاهد فيه حذف خبر المبتدأ الذي هو أنت.

(٣) ص ٢٣٠.

ونَـأْخُـذْ بعـده بـذِنـابِ عَـيْشٍ   أَجَبَّ الـظَّهْـرَ ليس لـه سَنـامُ[1]

وقبله :

فـإن يـهلكْ أبـو قـابـوس يـهلكْ   ربيـعُ النـاسِ والـنَّعـمُ الـرِّكـامُ

يعني : إنْ يهلك هذا الرجلُ يذهبْ عنا بهلاكه ما كنا فيه من الخير والسعَة والنصر، ونأخذْ بعده في حال لا تُرجى. ثم شبَّهَها بالذِناب، وجعلَ لها ظهراً مقطوعاً لا سنامَ له. كله مبالغةٌ في رداءة العيش الذي يكونون فيه بعده. وقولُه : أجبَّ الظهرَ، منصوبٌ على التشبيه بالمفعول. و «أجبَّ» مخفوضٌ ، علامـةُ خفضه الفتحةُ، صفةٌ لِذِنـاب أو عيش. ونصبُ «الظهـر» كنصب الوجـه في قولك: مررت برجل حسن الوجهَ، وهي لغةٌ فصيحة على التشبيه بالمفعول. ومنهم من جعله نصباً على التمييز، ولا حاجةَ إليـه لكـونـه معرفـة، والتمييزُ المنصوب إنما يكون بالنكرات. وقولُ بعضهم: إنه تمييز وإنمـا أتى التعريفُ لما كان الخفض أكثرَ بالألف واللام، فمرنتْ ألسنتُهم عليه، وقصدوا إلى التمييز، جـرت ألسنتهم على الـلام مع قصـد التمييز، كـما جـرتْ عـلى ضمّ الـلام في : الحمدُ لله، لما مرنتْ ألسنتُهم على الاتباع، ضعيفٌ، ويكفي في ضعفِه تشبيهُه بـ (الحمدُ للهُ)، فإنَّه رديءٌ إذ لم تُعهد لامُ الجر مضمومة. وأيضاً فإنه كان يجب على هؤلاء أنْ يُجيزوا خاتم الحديدَ، لأنهُ يقال: خاتمُ حديدٍ، وخاتمُ الحديدِ، وخاتمٌ حديداً، كما يجوز أجبّ ظهرٍ وأجبُّ الـظهرَ وأجبُّ ظهـراً. فإنْ حسُنَ «أجبّ الظهرَ» لِما ذكروه، حسُنَ «خاتمُ الحديدَ»، ولا قائلَ به.

---

(١) هذا البيت من الوافر وقائله النابغة الذبياني . انظر ديوانـه ص ١١٠. وروايـة الـديوان : ونمسك بعده بـذناب عيش . وهـو من شواهـد سيبويـه ١٩٦/١، والمقتضب ١٧٩/٢، والرضي ٣٠٩/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٣/٢. والشاهـد فيه أنـه أعمل (أجبّ) في الظهر كما أعمل (حسن) في الوجه في قولك : مررت برجل حسن الوجه.

[إمــلاء ١١٤]

[مجيء اسم المكان على زنة اسم المفعول]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[١] وهو:

مُحْـرَنْجَمُ الجـامِـلِ والنُّئِيُّ وصـاليـاتٌ للصَّلَى صُلِّيُّ[٢]

وقبله:

أأنْ[٣] شجَـاكَ طَلَلٌ عـامِيُّ قِدْماً يُرى من عَهْدِه الكِرْسِيُّ[٤]

يجـوز أنْ يكون مصـدراً في الأصل، ووُصف بـه كما وُصف بغيـره من المصادر. ويجوز أنْ يكون على حذف مضاف، أيْ: ذو احرنجام. والجامِل فاعلٌ في المعنى أُضيف المصدرُ إليه. ويجوز أنْ يكون اسم مكان أُضيف إلى الجامل للتخصيص كما يضاف مكـانٌ إلى زيد، فيكـون على هذا بـدلاً من «طلل»، بدل كل من كل، لأنَّ أسماءَ المكان لا يُوصف بها. وهو على الأول صفة. و«النئيّ» عطفٌ على «طلل»، كأنَّه قيل: أشجَاكَ طللٌ وشجاكَ نئيٌّ؟ ولا يجوز أنْ يكون عطفاً على الجـامل، وإنْ قلنـا: إنه فـاعلٌ في المعنى، لأنَّ النئيّ لا يُوصف بالاحرنجام، ولا على «محـرنجم» إذا جُعل صفـة لأنه ليس بصفة. وصالياتٌ: معطوفٌ على «طلل»، و«صليٌّ» صفةٌ لـ «صالياتٌ» كما تقول: جاءني عالمٌ عاقل، فتصفُ الصفةَ لمَّا أقمتها مقامَ الموصوف.

(١) ص ٢٣٨. ولم يذكر الزمخشري إلا الشطر الأول.

(٢) هذا الرجز للعجاج. انظر ديوانه ١/٤٨٤. وهو من شواهد الخزانة ٤/٥١٢. محـرنجم الجامل: أي مكان اجتماع الإبل. والنُّئِيُّ: حفرة حول الخيمة تمنع المطر. والصاليات: الأثافي. والصلى: الوقود. والشاهد فيه مجيء (محـرنجم) اسم مكان وهو على زنة اسم المفعول.

(٣) في الديوان: من أن.

(٤) الكرسيِ: هي الدمن والأبعار. اللسان (كرس).

[إمــلاء ١١٥]

[أفعل التفضيل لا يعمل في الظاهر]

وقال مملياً على قول الشاعر[1]:

وأضرب منا بالسُّيوفِ القَوانِسا[2]

وصدرُه:

أكرُّ وأحمى للحقيقةِ مِنْهُمُ

وقبلَه:

فلمْ أرَ مثــلَ الحيِّ حيّــاً مصبّحــاً ولا مِثْلَنــا يــومَ التَقَـيْنَـا فــوارِســا

إنْ أُريد بالرؤية العلمُ فـ «حيّاً» منصوبٌ بها مفعول أول، و «مثلَ الحي» مفعول ثان. و «فـوارسا» مفعـولٌ أول، و «مثلَنا» مفعـولٌ ثان. وإنْ أُريـد رؤيةُ العين فيحتمل أنْ يكون «حياً مصبحاً» هو المفعول، و «مثلَ الحي» صفة قدّمت فـانتصب على الحال. ويجوز أنْ يكون «مثـلَ الحي» هـو المفعـول، و «حيّـاً مصبّحاً» إمّا عطفُ بيانٍ لقوله: مثلَ الحي، وإمّا حالٌ من الحي. كأنه قال: مثل الحي مصبحاً، وأتى بـ «حي» للتوطئة للصفةِ المعنويّة كقولهم: جاءني الرجلُ الذي تعلم رجلاً صـالحاً. وصـح الحالُ من المضـاف إليه لأنـه هنا في معنى المفعــول، أي: لمْ أرَ مـمــاثِــلاً للحيّ في حــال كــونـهم مـصبّحيـن. والمضافُ إليه إذا كـانَ في معنى فاعـل أو مفعول صـحَّ منه الحـالُ كغيره[1].

---

(١) ص ٢٣٧.

(٢) البيت من الطويل وقائله عباس بن مرداس. انظر حماسة أبي تمام ١٦٩/١، والحماسة البصرية ٥٥/١، وابن يعيش ١٠٦/٦. والشـاهد فيـه قوله: (القــوانسـا) حيث نصب بفعـل محذوف دل عليـه (أضرب). وقـونس المرأة: مقـدم رأسها. وقـونس البيضة من السلاح: مقدمها، وقيل: أعلاها. انظر اللسان (قنس).

(١) وتحقيق هذه المسألة هو أن الحال تجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه، كأعجبني =

ويجوز أنْ يكون تمييزاً كقولك: عندي مثلُه تمراً أو قمحاً أو شبهَ ذلك، كقولهم: على التمرة مثلُها زبْدا، لِمَا في «مثل» من إبهام الذات، فصحَّ تمييزُها كتمييز ما أشبهَهَا، قال الله تعالى: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذلك صياماً ﴾[2]، وكل ما ذُكر في ذلك فهو جارٍ في قوله: مثلنا فوارسا. ففوارسا: مثلُ قوله: مصبَّحا. ومثلنا: مثلُ قوله: مثلَ الحي.

وقوله: أكرَّ وأحمى، تبيين لما ادَّعاه فيما تقدَّم. فيجوز أنْ ينتصب بفعل مقدّر لا صفة لما تقدَّم، لئلا يُفصل بين الصفة والموصوف بما هو كالأجنبيّ إذا جُعلا تمييزاً. ويجوز أنْ يكون صفة لما تقدم، كأنها صفةٌ واحدة إذا جُعلا غيرَ تمييز، كأنه قال: جاءني زيدٌ وعمرو العاقلُ والعالم، وذلك جائز. فَـ «أكرَّ وأحمى» صفةٌ لِـ «حيا مصبحا». و «أضربَ منا» صفةٌ لِـ «فوارسا». و «القوانسا» منصوبٌ بفعل مقدّر، كأنه سُئِل عما يضربون، فقال: نضربُ القوانسا، لأن أفْعَلَ لا يعمل في الظاهر[3]، وهو موضعُ الاستشهاد، والمعنى: أنه وصف الحيَّ الذين صبَّحوهم بأنهم على قوة وشدة وكرّ وحماية. وإذا وصفَ من أخذوهم بالقوة دلَّ ذلك على قوة الآخذين، بخلاف ما إذا كانوا ضعفاء.

[إملاء ١١٦]

[جمع «مَنْ» في الوصل للضرورة]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[4]:

= وجهها مسفرة، أو كبعضه نحو ﴿ملّة إبراهيم حنيفاً﴾، أو عاملاً في الحال نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً. انظر أوضح المسالك ٢/٢٢٩.

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) إلا في مسألة الكحل مثل قولك: ما رأيت عيناً أحسن فيها الكحل منه في عين زيد.

(٤) ص ١٤٧. ولم يذكر الزمخشري إلا صدره.

أَتَــوْا نــاري فـقلتُ: مـنــونَ أنتـم فقالوا: الجِنُّ قلتُ: عِمُوا ظَلاماً[1]

وقبلـــــه:

ونـارٍ قـد حَضَـأْتَ لهـا بليـلٍ بــدارٍ لا أريـدُ بهـا مُقـامـا
ســوى تحليـل راحلةٍ وعيـنٍ أكـالِئُـه مَخـافـةَ أنْ تَنـامـا

وبعد قوله: أتوا ناري:

فقلتُ: إلى الـطعـام فقـالَ منهُـمْ زعيمٌ: نحسـدُ الإنسَ الـطَّعـامـا

«ظلاماً» منصوبٌ على التمييز، أي: نَعِمَ ظلامكُم، كما تقولُ: أحسنَ اللَّهُ صباحَك. ولا يحسُنُ أنْ يكونَ ظرفاً، إذْ ليس المرادُ أنَّهم نَعِمُوا في ظلام وفي صباح، وإنَّما المرادُ أنه نعمَ صباحُهُم، وإذا حسُنَ صباحُهم كان به المعنى.

وقولُه: نحسدُ الإنسَ الطعاما. «الطعام»: مفعولٌ ثانٍ، إمَّـا على تقديـر حذفِ حرفِ خفض، أي: نحسدُ الإنس على الطعام، وإمَّا على أنه متعدٍّ بنفسه من أصله، كقولك: استغفرتُ اللَّهَ الذنبَ ومن الذنبِ.

ويقالُ: إنس وأنس بمعنى واحد. وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر. وما قبله كذلك في الظهور. و«حضَـأْتُ» أي: أشعَلْتُ وأوقَدْتُ، يقـال: حَضَأْتُ النـارَ أحضَؤُها حَضْئاً.

وقولُه: سوى تحليل راحلة، أرادَ سوى راحلةٍ أقمتُ بها فيها بقدر تَحِلَّةِ اليمين.

---

(١) هذا البيت وما بعده من الوافر. وقد اختلف في قائله. وهو من شواهد سيبويه ٢/٤١١، والمقتضب ٢/٣٠٧، والخصائص ١/١٢٩، والدرر ٢/٢١٨. ونسبه الشنقيطي لشمر بن الحارث الضبي. ونسبه ابن السيرافي لسمير الضبي ٢/١٧٤. ونسبه ابن يعيش ٤/١٦ لشمر بن الحارث الطائي. والشاهد فيه قوله (منون) حيث جمعه بالوصل ضرورة. وهو جمع (مَنْ).

[إمـلاء ١١٧]

[معنى شعر لعوف بن الأحوص]

ومن أبيـات المفصـل[١] قـول عـوف بن الأحـوص.من كـلام الخـطيب التبريزي[٢] عرضته عليه فاستجوده:

وكنتُ إذا مُنيتُ بخصمِ سَوْءٍ   دَلَفْتُ لـه فـأكـويـهِ وَقـاعِ [٣]

بعده:

فَتُبدي عن فَقارِ الصُلْبِ طَـوْراً   وطوراً قد تجـوبُ عن النُخاعِ

مُنيتُ: بُليت، ودلفتُ لـه: قصـدتُـه فكَـوَيْتـه، فتبـدي الكيّـةُ عن فَقـار صُلبه، وهي العظامُ التي في وسطه، الواحدَة: فَقارة. والنُخاع: الذي كهيئـة الخط الأبيض يكـون في وسط فَقـار الصُلْب. وتجـوب: تخـرق في الجلد واللحم والعظم حتى تصل إلى النخاع، وهذا على طريق التمثيل، وليس يريد الكيَّ في التحقيق. إنّما يريد أنه يعمل به عملاً يبلغ به غايةَ المكروه، فيكون بمنزلة من كُوِيَ هذا الكيَّ.

قـال: وهي الدائـرةُ على الجناعِـرَتَيْنِ[٤] وحيث مـا كـانت، ولا تكـون إلا دارة.

---

(١) ص ١٥٩.

(٢) هو يحيى بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن الخطيب التبريـزي . أحد الأئمـة في النحو واللغة والأدب . أخذ عن أبي العلاء المعري وعبد القاهر الجرجاني . من تصانيفه : شرح القصائد العشر ، شرح شعر المتنبي ، شرح شعر أبي تمام ، تهذيب الإصلاح لابن السكيت . توفي سنة ٥٠٢ هـ . انظر بغية الوعاة ٢/٣٣٨.

(٣) البيت من بحر الوافر . انظر اللسان (وقع). ونوادر أبي زيد ١٥١ . وابن يعيش ٤/٦٢. والشاهد فيه قوله: (وقاع)، حيث استعملهـا علماً على تلك الكيـة المخصوصـة. وقد أوضح المؤلف معناه.

(٤) الجاعرتان : حرفا الوركين المشرفان على الفخذين . وقيل: هما رؤوس أعالي الفخذين. =

[إمــلاء ١١٨]

[إبدال الصاد تــاء]

وقال أيضاً على قول الشاعر في المفصل[1]:

وبَني كِنَانةَ كاللُّصُوتِ المُرَّدِ[2]

وصــــدره:

فَتَركنَ نَهْداً عُيَّلاً أبناؤُها

معناه: أنَّ هؤلاء تركوا هذه القبيلةَ أبناؤُها فقراءُ لأنَّهم قتلوا آباءَهم وبـ
كنانة كذلك. وانضمَّ إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لُصوصاً مردَة. وموضـ
الاستشهاد ظاهر. ويقال: لِصٌّ ولَصٌّ بيِّن اللصوصية، والجمعُ لصوص. قـ
أبو بكر[3]: قـال الأصمعي: والفتحُ أعلى. وقـال صاحب الصِّحـاح[4]: لُـ
بضم اللام.

* * *

= اللسان (جعر). وكلام ابن الحاجب هنا في معنى: وقاع.

(١) ص ٣٦٨. ولم يذكر الزمخشري إلا قوله: كاللصوت المرد.

(٢) البيت من الكامل وهو لعبد الأسود بن عامر بن جوين الـطائي. وهو من شـواهد شـ
الشافية للرضي ٣/٢٢٢ (تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفـزاف، محمد محيي الـ
عبد الحميد). ولسان العرب (عيل، لصت). والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٣١٦ (تحـ
الدكتور طـارق عبد عون الجنابي). نهد: اسم قبيلة. وعيل: فقراء. والشاهد فيه
(كاللصوت) حيث أبدل الشاعر الصاد تاء.

(٣) هو محمد بن الحسن بن دريد. ولد بـالبصرة سنـة ٢٢٣ هـ. روى عن عبد الـرحمن
أخي الأصمعي وأبي حاتم. وروى عنه السيرافي وأبو الفرج الأصبهاني. من تصانيـ
الجمهرة في اللغة، الأمـالي، المقصور والممـدود، المقصورة، الأنـواء. مات في عـ
سنة ٣٢١ هـ. انظر بغية الوعاة ١/٧٦.

(٤) هو الجوهري. انظر الصحاح (لصص). والجوهري هو اسماعيل بن حماد. صنف مـ
في النحو، والصحاح في اللغة. توفي ٣٩٨ هـ. انظر إنباه الرواة ١/١٩٤.

[إمــلاء ١١٩]

[معنى رجز ينسب للعجاج]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[١]:

جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قطْ[٢]

وقبله:

مــا زلــتُ أسعى مـعـهـم وأخـتـبطْ حـتى إذا جَـنَّ الـظلامُ المـخـتـلطْ

جاءوا: معناه أنه يصفهم بالبخل واللؤم في ترك إكرام من نَزَل بهم. وبالغَ في أنهم لم يأتوا بما أتوا[٣] به مع ما فيه من اللؤم إلا بعد سَعْي واختباط ومضيٍّ جانب من الليل. ثم بعدَ ذلك لم يأتوا إلا بلبن قد شِيبَ بالماء حتى صار كلون الذئب لزرقته[٤] لأنه سَمارٌ، أيْ: مشوبٌ بالماء.

[إمــلاء ١٢٠]

[فائدة عَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ]

وقـال مملياً بـدمشق في رجب سنة أربـع وعشرين وستمـائـة على قـول صاحب المفصل[٥]: «عَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ»: فيهما فائدة. لأنّه إذا ثبت أنّ الواضعَ

---

(١) ص ١٥.

(٢) قيل: إن هذا الرجز للعجاج انظر ديوانه ـ الملحقات ٢/٣٠٤. والرواية فيه: حتى إذا كاد الظلام يختلط. وانظر الكامل ١١٣/٢ والإنصـاف ١١٥/١ والمقرب ٢٢٠/٢ والخـزانة ٤٨٢/٢. والشاهد فيه قوله: هل رأيت، حيث وقع صفة (مذق) بتقدير القول، لأنها جملة إنشائية لا تصلح أن تكون صفة. والمذق: اللبن المخلوط بالماء.

(٣) بما أتوا: سقطت من د.

(٤) في ب: لورقته. وهو تحريف.

(٥) ص ٣٣.

اللهُ تعالى وثبت أنّ من لغة العرب لفظاً يطلقونه على الباري لم يحتجْ إلى إذن من الشرع لثبوت أن الله هـو الواضع. وإنْ قلنا: إن الـواضعَ العربُ، واحدٌ أو جماعة، لم يكفنا إطلاقُ اللفظ لجواز أنْ يطلقوا على الباري ما يمنع الشرعُ بعد وروده إطلاقه.

[إمــلاء ١٢١]

[مسألة في توابع المنادى المضموم]

وقال أيضاً في قوله: ﴿يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ﴾[١]: الأوْلى أنْ يكون من هذا الباب[٢]، لأن بابَ المفعول معه قليلٌ حتى أن بعضَهم لم يُجـوِّزه إلا سماعاً لا قياساً[٣]، وهذا الباب جارٍ قياساً كثيراً فحملُه على الأكثر أَوْلى.

[إمــلاء ١٢٢]

[توضيح كلام للزمخشري في باب المثنى]

وقـال ممليـاً بـدمشق سنة خمس وعشـرين وستمـائـة في قـول صـاحب المفصل[٤]: «فاستعْملَ هذا والأصلَ معاً»: ولم يقل: فاستعملَ الأصلَ وهـذا معاً، لأن مقصوده أن الأصلَ عنده مُطّرح وهو قـوله: ظَهْـراهُما[٥]: ولمـا كان

---

(١) سبأ: ١٠.

(٢) أي: باب توابع المنادى المضموم. انظر المفصل ص ٣٧.

(٣) قال أبو علي الفارسي: «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هـذا في كل شيء، وقـوم يقصرونـه على ما سمع منـه. وقوى هـذا القـولُ الثـاني». الإيضـاح العضـدي ص ١٩٥.

(٤) ص ١٨٨.

(٥) الرجز بتمامه: ظهراهُما مثلُ ظُهورِ التُّرسين. وهو لخِطام المجاشعي. وقبله: ومهمهين قذفين مرتين. انظر سيبويه ٢/ ٤٨ والخزانة ٣/ ٣٧٤.

ظهورُ الترسين هو الأصل عنده خصّه بالذكر بالإشارة ، بخلاف الأصل المرفوض عنده ، فلهذا قال : فاستعمل هذا ، يعني : ظهورَ ، والأصل ، يعني : ظَهْراهُما .

[إمــلاء ١٢٣]
[السبب في عدم حد الزمخشري خبر إن وأخواتها]

وقال أيضاً على المفصل[١] في قوله: «خبر إن وأخواتها هو المرفوعُ»: إنما لم يحدّه لأنه معلوم. وذلك أنه خبرُ المبتدأ في المعنى، ولمّا تقدم ذكرُه استغنى عن حده هنا بما تقدم.

[إمــلاء ١٢٤]
[تكرير الزمخشري الكلام في حذف خبر إنّ]

وقال أيضاً في قوله[٢]: «وقد حُذف في قولهم: إنّ مالاً وإنّ ولداً» إلى آخره. لا حاجةَ إلى ذكر هذا لأنه قد ذكرَ ما يدل عليه وهو قوله: «وجميعُ ما ذُكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائمٌ فيه». فإنّ كونَ الخبر محذوفاً تارة ومثبتاً أخرى حالٌ من أحواله، فهو داخل في قوله: وأحواله، فهذا يقع تكراراً. وإنما ألجأه إلى ذكر التنبيه على ما وقع في كلامهم من هذا الباب.

[إمــلاء ١٢٥]
[حــذف خبــر إنّ]

وقال أيضاً في قول صاحب المفصل[٣]: «إنّ مالاً وإنّ عدَداً»: ينبغي أن

(١) ص ٢٧ .
(٢) ص ٢٨ .
(٣) ص ٢٨ . وعبارة الزمخشري : إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً.

يكون التقديرُ: إن لنا مالاً[1]، فيقدّر الخبرُ متقدماً، ولو قدره متأخراً لم يسغْ، لأن الاسم يبقى نكرة من غير شرط، بخلاف قولهم: إنّ زيداً وإنّ عمراً، فإنه لو قُدر متقدّماً أو متأخِّراً لكان سائغاً. وأمثلته في الأول تدل على ذلك.

[إمــلاء ١٢٦]

[تسميةُ «لا» التي لنفي الجنـس]

وقـال أيضـاً على قـولـه[2]: «خبـر لا لنفي الجنس»: «لا» التي لنفي الجنس، و«لا» التي بمعنى ليس، كلاهما لنفي الجنس. وإنمـا خصوا الأولى بهذا الاسم لأن هذه هي الموضوعة لذلك فصيحاً، فأضافوها الى المعنى الذي وُضعت لأجله. واستعمالها بمعنى ليس غيرُ فصيح. ألا ترى أن العربي الفصيحَ في سعَةِ الكلام لا يقول: لا رجلٌ في الدار، وإنما يقول: لا رجلَ في الدار، فلذلك سموها بمعناها الذي هو نفيُ الجنس. وأيضاً فإن «لا» التي بمعنى ليس لها شبَهٌ بـ «ليس» وهو شبه قوي، وليس كذلك «لا» التي لنفي الجنس، فإنهـا وإنْ شُبّهت بِـ «إنّ» إلا أنه شبه باشتراكهما في النقيض.

[إمــلاء ١٢٧]

[الكـلام في قولهم: فـاهـاً لفيك]

وقال أيضاً في المصدر[3]: «فاهـاً لفيك»: هـذا أصله أن يكون: فـوهاً

---

(١) قال ابن يعيش: «اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه قد يجوز حذفها والسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها، ودلالة قرائن الأحوال عليها، وذلك قولهم: إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً، أي: إنّ لهم مالاً وإنّ لهم ولداً وإنّ لهم عدداً، ولم يحتج لإظهاره لتقدم السؤال عنه». شرح المفصل ١/١٠٣.

(٢) ص ٢٩. وعبارة الزمخشري: خبر لا التي لنفي الجنس. والظاهر أن (التي) سقطت من النسخ سهواً.

(٣) ص ٣٣.

لفيك، جملةٌ من مبتدأ وخبر، فكان القياس أنْ تأتي على ما كانت عليه. إذ الجمل هذا سبيلُها. إذا كانت في الأصل لشيء ثم نُقلت عن ذلك الأصل تُنقل على ما كانت عليه. وكذلك قولهم: كلمته فاهُ إلى فِيَّ. أصله: فوهُ إلى فِيَّ. إلا أنهم[1] لما كثر استعمالهم له بمعنى: مُشافها، وغلب ذلك فيه حتى صارَ يُفهم منه: مُشافها، مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الاسناد أَجْروه مجرى المفرد في إعرابه باعرابه لما قبل ذلك. وكذلك: فاهاً لفيه، لمّا علموا استعمالَه في معنى الخَيْبَة والدّهْي حتى يصير التركيب فيه نسياً منسِيّاً أجروه مجرى المفرد الذي صار بالآخرة كمعناه في إعرابهم الاسمَ الأول باعرابه، وصار الثاني كأنه[2] جار ومجرور من تتمته، كقولهم: بايعته يداً بيد، وبعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وكذلك ما أشبهه. وهذا مما لم يتكلم عليه النحويون لغموضه وإشكاله[3].

[إمـلاء ١٢٨]

[إمالة «دعا» وعدم إمالة «قال»]

وقال أيضاً ممليّاً على المفصل في الامالة في المشترك[4]: إنْ قيل لِمَ أمالوا «دعا» ولم يميلوا «قال» والعلة المقتضية للإمالة في «دعا» موجودة فيه وأمثاله. وذلك أنّ العلة للإمالة هي صيرورة الألف الى الياء إذا بُني الفعل لِما

---

(١) في س : أنه.

(٢) كأنه : سقطت من د.

(٣) قول ابن الحاجب : «وهذا مما لم يتكلم عليه النحويون لغموضه وإشكاله» فيه نظر. فقد تكلم سيبويه عن هذه المسألة. انظر الكتاب ١/٣١٥، ٣٩١.

(٤) ص ٣٣٥.

لم يسمَّ فاعلُه في قولك: دُعي، فليكن كذلك في قولهم: قال ولامَ من اللوم، وما شاكل ذلك. فإنك تقول فيه: قيلَ وليمَ، فتنقلب الألفُ ياء، فليكن مثلَ: دعا؟.

وأجابَ عنه من وجهين: أحدهما: أنّ الياء في «دُعيَ» يجب قلبُها متحركة فصارت كالأصلية لقوتها، والياءُ في «لِيمَ» و«قِيلَ» لا تتحرك بل ميتةٌ ساكنة، فجُعل للمتحرك على الساكن مَزية. الثاني: أن قلبها في «دُعيَ» واجبٌ لا ينتقل فيه إلى غيره والكسرةُ قبلها لازمةٌ لا تقبل غيرَ ذلك بخلاف: لِيمَ وقِيلَ، فإنّه قد يُقالُ فيه: لُومَ وقُولَ[1]. وقد يُشَمُّ[2] الحرفُ المكسور الضمّ على لغة فصيحة، فجُعل لما قبلها فيه واجب، والكسرةُ لازمة على ما ليس كذلك مَزيّة.

[إملاء ١٢٩]

[اعتراض على الزمخشري في إعلال الواو]

وقال مملياً: وسياقُه الوِلدة مع وعدَ[3]، ليس بمستقيم لأنه يقال: لِدَةٌ ووِلْدَةٌ وجِهَة ووِجْهَة. فهذا مما يجوز فيه ثبوتُ الواو وإسقاطها فكيف يستقيم سياقها مع ما هو واجبُ الثبوت؟ وإنّما أتى به على أحد الأمرين في الثبوت، ولم يعتبرِ الأمرَ الآخر.

---

(١) وتنسب هذه اللغة لفقعس ودبير وهما حيان من قبيلة بني أسد. انظر أوضح المسالك ١٥٧/٢.

(٢) الاشمام: هو ضم الشفتين بعد الإسكان.

(٣) ص ٣٧٥. قال الزمخشري: «الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب فثباتها على الصحة في نحو: وعد وولَدَ والوعد والولدة».

[إمــلاء ١٣٠]
[حــد اللقــب]

وقال مملياً: حدُّ اللقب الذي أشار إليه الزمخشري في مفصله[٥]: كـل اسم غير صفة صار علماً بالغلبة. والمرادُ بالغلبـة ما لم يُوضع بـوضع واضـع خاص. وإنما قلنا: غير صفـة، احتراز من الصفـات التي غلبت حتى صارت أعلاماً، من نحو قولك: الكاتبُ والوزير والصاحب. لأنها لو كانت منهـا لجاز إضافةُ الاسم إليها في مثل قولك: زيدُ الكاتب وعمـروُ الصاحبِ، بـل بقّوهـا جاريةً صفاتٍ على ما كانت عليه. وهذه جوزوا فيها الاضافةَ إذ لم يكن لها مع الاسم حالٌ مخصوصة متقدِّمة فتبقى عليه، فلذلـك قالـوا: زيدُ قُفّـةَ، والمرادُ مسمّى هذا اللقب على ما بُسط في غير موضع[١]. وإنما قلنا: صار علماً بالغلبة، احتراز من أنْ يسمَّى مسمًّى[٢] باسمين بالأصالة، فإنه لا يقال: زيدُ أبي عمرو، لأنهما عندهم سواء، بخلاف اللقب الغالب لأنه لم يغلب إلا لشهرته، فأضافوا الخفيَّ إلى المشهور ليوضّحوه، ويحققه أنهم لا يقـولون: قفـةُ زيدٍ، ولا بـطةُ قيسٍ. ثم لا ننكر أنَّ اللقب يصحّ إطلاقُه على كل ما ذُكر، وإنما قصدنا تفسيرَه في هذا الموضع في قصدِ مُوردِه.

[إمــلاء ١٣١]
[إعتراض على الزمخشري في باب اسم «لا» التي لنفي الجنس]

وقال أيضاً مملياً على قوله[٣]: «واعلم أن كل شيء حسُن لك أن تُعمل فيه ربّ حسُن لك أنْ تُعمل فيه لا»:

---

(١) ص ٩.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ /٨٠.

(٣) في الأصل وفي م، د : يسمّي مسمٌ. وما أثبتناه هو الصحيح لأن المعنى يستقيم به.

(٤) ص ٧٦. وقد نقلها الزمخشري عن سيبويه. انظر الكتاب ٢ /٢٨٦.

أورده على أن «لا» لا تعمل إلا في النكرة، مستشهدا بقول سيبويه. وليس بمفيد مقصوده لكونه وقع خبراً، والخبرُ قد يكون أعمَّ، ألا ترى أنه لو كانت «لا» تعمل في النكرة والمعرفة لكان هذا الكلامُ صحيحاً، وإذا كان كذلك لم يفد أنها لا تعمل إلا في النكرة.

[إمــلاء ١٣٢]

[جواب إيراد على الزمخشري في تعريف الأعلام المثناة أو المجموعة]

وقال مملياً إذ أورد على قول الزمخشري في مفصله[1]: «وكل مثنى أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللام» قولهم: يا زيدان ويا زيدون، فإنه معرف ولا لامَ فيه.

فالجوابُ عنه من وجهين: أحدُهما: أنْ يقال: إن «يا زيدان» هنا تثنيةُ زيد في قولك: جاءني زيد من الزيود، على اللغة القليلة. فيكون قولك: يا زيدان، مثل قولك: يا رجلان[2]، ويا زيدون، مثل قولك: يا ضاربون. الثاني: أنّ «يازيدان» الأصل فيه: يا أيها الزيدان ويا أيها الزيدون، كما أن أصلَ قولك: يا رجلُ، يا أيّها الرجل. ولكن لما كان باب قولك: يا أيها الرجل، لك أنْ تحذف اللامَ وتستغني بحرف النداء لافادتها المعنى الذي يفيده اللام أُجري قولُك: يا أيها الزيدان، مجراه لأنه من بابه. والذي يدلك على أنه منه امتناعُ: زيدان، كامتناع: رجل، كراهيةَ أنْ يكثر الحذف.

---

(١) ص ١٤.

(٢) قال ابن يعيش في الفرق بينهما ما معناه: إن الزيدين مشتركان في التسمية بزيد والرجلين مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والآدمية. شرح المفصل ١/٤٦.

[إمـلاء ١٣٣]
[حـد اسـم الجنـس]

وقال ممليًا: كَره الزمخشري أنْ يقول في حد اسم الجنس ما ذكره المنطقيون من قولهم: ما وُضع لمسمّى لا تمنع الشِركةُ فيه، وهو يسمّى متواطئًا. وكره أنْ يقول: ما دل على كثرة باعتبار معنى واحد، لئلا يُوهِم أن الكثرة مستفادة من إطلاقه، ولا يستفاد منه إلا المفردُ، فعدل إلى قوله:[1]: «ما دل على شيء وعلى كل ما أشبهه»[2]. ولم يمكنه أنْ يحدَّه بما ذكرَ أولاً لأنه أمر ذهني، والمعنى الذهني متحدٌ لا شِركةَ فيه. ثم ليس هو في الحقيقة موضوعاً له، فإنا نقطع بأن وضعَ رجل لِمَا في الخارج، وما في الذهن يستحيل أنْ يكون في الخارج.

[إمـلاء ١٣٤]
[توضيح كلام للزمخشري في باب التمييز]

وقال رحمه الله: قولُه في التمييز[3]: «ومناديةً على أنّ الأصلَ». استعار

---

(١) ص ٦. وعبارة الزمخشري: ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه.

(٢) قال ابن يعيش موضحاً قول الزمخشري: «وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطىء كالحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد. فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع، وكذلك إذا قلت: إنسان، وقع على كل إنسان باعتبار الآدمية، وكذلك إذا قلت: رجل، وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهي الذكورة والآدمية». شرح المفصل ١/٢٦.

(٣) ص ٦٦.

لها النداءَ وكأنّ فيها شيئاً يُنادِي بأن أصلها كذا، كما يُقال: فعلُ فلانٍ يُنادِي عليه بكذا[1].

وقولُه في المفصل[2]: «التمييز رفع الإبهام». قال مملياً: ليس التمييزُ في الحقيقة رفعاً لأنه اللفظُ الذي حصل عنه هذا الرفعُ المراد. وإنما يغتفر النحويون مثلَ ذلك لكونه معلوماً. إما على معنى لفظ رفع الإبهام أو رافع الإبهام أو ما أشبه ذلك، أوْ لأن الغرضَ ذكرُ ما يتميز به باعتبار المدلولات، إذ كان هو المقصود في التحقيق.

[إملاء ١٣٥]

[معنى بيت لذي الرمة وإعراب بعض كلماته]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[3]:

ألا أيّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لشيءٍ نَحَتْهُ عن يَدَيْهِ المقادِرُ[4]

«الوجدُ» إما فاعل «الباخع» فلا ضمير في «الباخع»، والتقدير: الذي بخع الوجدُ نفسَه، أي: أهلك، من قولك: ﴿فَلَعَلَّكَ باخعٌ نَفْسَكَ﴾[5] وإما مفعول من أجله. فيكون في «الباخع» ضميرٌ يرجع الى الموصول الذي بخع هو

(١) قال ابن يعيش: «وقوله: ومنادية على أن الأصل كذا، يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية، وإن لم يكن اللفظ على ذلك». شرح المفصل ٧٥/٢.

(٢) ص ٦٥.

(٣) ص ٣٩.

(٤) هذا البيت من البحر الطويل، وقائله ذو الرمة. انظر ديوانه ص ٣٣٨. وهو من شواهد المقتضب ٢٥٩/٤، واللسان (بخع)، وابن يعيش ٧/٢. والشاهد فيه قوله: أيّ، وهو منادى مبهم قد وصف باسم الإشارة (هذا).

(٥) الكهف: ٦.

نفسَه، أي: أهلَكها من أجل الوجد. فـ «الوجد» بالنصب تعليلٌ لقولـه: بخَعَ نفسَه، المعنى: أهلكها من أجل الوجد. و«لشيء» مع صفتـه تعليلٌ لإهــلاك النفس المعلل بالوجد، فهو تعليلُ الفعل المعلل، كما تقول: ضربت زيداً تأديباً لأنـه قرابتي. فـالتأديب تعليـل للضرب، ولأنـه قرابتي تعليـل للضرب المعلل بالتأديب.

ومعنى البيت: التسلية، كأنه قال: يا من أهْلَكَ نفسَه الوجدُ أو أهلَكَها من أجل الوجد لأمر أزالته عن يَدْيه المقاديرُ. والله أعلم بالصواب[1].

[إمــلاء ١٣٦]

[حـد اللقـــب][2]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في حد اللقب: هو كل اسم غلب على مسماه حتى صار أشهرَ من أسمه. يعني: من غير وضع واضع. ويدل على ذلك قولُ صاحب المفصل[3]: «وقد يغلب بعضُ الاسماء الشائعة على أحـد المسمين بـه فيصير علمـاً له بـالغلبة»، إشـارة إلى هذا، إذ قـولهم: ابنُ عمر لعبد الله، ليس وضعاً. والله أعلم.

* * *

---

(١) بعدها في نسخة الأصل: فرغ عبد الرحمن بن يحيى المذهبي التبريزي أصلح الله حاله منه نسخاً ظهيرة يوم الجمعة ٢٥ من ذي الحجة سنة ٨٢ في مـدينة دمشق المحـروسة حـامداً مصلياً مسلماً.

(٢) هذا الإملاء موجود في الأصل وفي س. وغير موجود في بقية النسخ.

(٣) ص ١١.